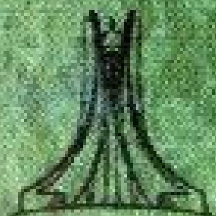
د. جمال قنان

دراسات في المقاومة والاستعمار

مصورات موقع طلبة التاريخ تلمسان



منشورات المتحف الوطني للمجاهد



الدكتور جمال قنان

دراسات في المقاومة و الاستعمار

تقديم

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تتناول جوانب من موضوعات رئيسية ثلاثة : المقاومة، الحركة الوطنية والتوسع الاستعماري. ونظرا لكون أغلبها لم يسبق نشرها من قبل، فإننا إرتأينا أن نجمعها في كتاب تحت عنوان عام يجمع بينها لما قد يكون في ذلك من فائدة للقراء عموما وللمهتمين بالدراسات التاريخية بوجه خاص، ولم يكن هذا ممكنا لولا استعدادات مديرية المتحف الوطني للمجاهد وحرصها على نشر المعرفة التاريخية وتوسيع دائراتها، خاصة ما يتعلق منها بالتاريخ الوطني، فلتتقبل منا شكرنا الخالص بهذه المناسبة.

لقد رتبنا هذه الموضوعات تحت ثلاثة أقسام : فالقسم الأول تناولنا فيه موضوع الاستعدادات الفرنسية لجرد الحملة ضد الجزائر حيث بيننا مدى الاهتمام الذي أولته السلطات الفرنسية لهذا الجانب من مشروع الحملة وحرصها على أن توفر لها كل أسباب النجاح سواء من ناحية العدد الضخم الذي تمت تعبأته، حيث لم يسبق لها أن عبأت قوة ضخمة بمثل هذا الحجم لحملة فيما وراء البحار، أو من حيث التجهيز والتسليح واختيار أطر القيادة على مختلف المستويات، نظرا لخطورة ما سوف ينجم في حالة فشلها سواء بالنسبة للنظام الحاكم نفسه أو بالنسبة لهيبة فرنسا ومكانتها كدولة كبرى.

وفي المقابل، فإننا سنلاحظ مدى الاستخفاف والاستهانة الذي أبدته السلطات الجزائرية لمجابهة هذا الخطر الذي لم تفاجئ به، وانما كان متوقعا ومحتمل الحدوث بين وقت وآخر منذ ثلاث سنوات. ونتيجة لهذا الاهمال تمكن الفرنسيون من

إنزال قواتهم ومعداتها بعيدا عن كل خطر ومضايقة من الطرف الجزائري.

تمثل معركة اسطاوالي بداية مرحلة مأساوية في تاريخ الجزائر المعاصرة. فالقصور الذي لاحظناه في مواجهة الانزال الفرنسي عند سيدي فرج سوف يتأكد ويبرز أكثر في كل جانب من جوانب هذه المعركة، سواء من حيث التعبئة والاستعداد أو على مستوى خطة العمليات وإدارة المعركة. بحيث يمكن القول أن الهزيمة التي وقعت كانت نتيجة منطقية بالنظر للخلل والقصور الذي أحاط بجميع جوانب هذه المجابهة الحاسمة.

وفي آطار هذا القسم أيضا حاولنا أن نعطي لمحة مركزة عن جيش الأمير عبد القادر النظامي والذي بفضله استطاع هذا القائد العسكري الموهوب، أن يقارع العدو ويقض مضجعه على امتداد خمس عشرة سنة. فهذه القوة المتواضعة عددا وعدة والتي لم يتجاوز عدد أفرادها العشرة آلآف جندي بين فارس وراحل، في أحسن الظروف، صمدت في وجه جيش يزيد تعدداه عن مائة ألف جندي مجهز بأحدث أنواع أسلحة العصر ومدعم بموارد دولة تعتبر من بين الدول الكبرى في العالم.

لقد بينت معركة المقطع، التي جرت فصولها عند أواخر شهر جوان 1835، القيمة القتالية لنواة هذا الجيش النظامي الذي كان في بدايته الأولى عند هذا التاريخ، والذي سوف يحضى بالعناية الكاملة من طرف الامير، تدريبا وتسليحا وتعداد، في السنوات التالية.

تمثل عملية الاستيلاء على الزمالة، من طرف الجيش الفرنسي حادثة بعيدة الاثر على مسار المقاومة. فمنذ ان اضطر الامير عبد القادر تحت الضغط الشديد لقوات الاحتلال

– التي اعتمدت استراتيجية الحرب الشاملة ضد كل كائن يتحرك – الى إخلاء مواقعه والجلاء عن المراكز العمرانية التي كانت تحت ادارته، أصبحت الزمالة التي تشكلت نواتها الأولى من دائرة الأمير الخاصة، تمثل العاصمة المتنقلة للمقاومة. مما جعل منها هدفا استراتيجيا بالغ الأهمية في نظر العدو. ولقد بين سير الأحداث صحة تقديراته. وبالفعل، فإن سنة 1843 يمكن أن تعتبر سنة مأساوية في تاريخ المقاومة. حيث أصيبت بنكبتين : سقوط الزمالة في يد العدو في يوم 16 ماي 1843 واستشهاد محمد بن علال خليفة الأمير على مقاطعة مليانة مع خيرة من رجاله في مستهل فصل الخريف من نفس السنة. وهو ما جعل منها البداية الفعلية للعد التنازلي في تاريخ المقاومة الوطنية المنظمة.

ان دولة الأمير عبد القادر التي تمثل فصلا بارزا في تاريخ المقاومة تحمل من زاوية أخرى عددا من المؤشرات حول النوايا والتطلعات التي كانت لديه بالنسبة للمستقبل. ولسوء الحظ، لم تنعم هذه اللبنة بفترة سلم ولو قصيرة تتيح له الفرصة للتعبير عن توجهاته الاصلاحية في الميادين المختلفة. ففترة السلم القصيرة مع فرنسا، التي أعقبت توقيع معاهدة التافنة (1837 - 1839) انشغل فيها الأمير بصراعه مع الطريقة التجانية. فهي دولة نشأت في ظل الحرب وزالت من جراء الحرب. فأي تقييم لهذه اللبنة لايراعي هذا العامل سوف لن يعطي للحقيقة التاريخية حقها بكل تأكيد.

أدرجنا في القسم الثاني عددا من الموضوعات التي تلتئم تحت عنوان مشترك يجمع بينها، وهوالحركة الوطنية. ان ثورة نوفمبر لم تكن حركة طفرية أو جدتها الظروف والملابسات الآنية، بقدر ماهي رد فعل تاريخي ضد المسعى

الاستعماري الرامي الى فرنسة الجزائر، ورفع التحدي الذي فرض على البلاد صبيحة يوم 5 جويلية 1830 والذي أوقف حركة التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري.

ان الخط المحوري لنضال الاجيال من الجزائريين يندرج في هذا السياق الذي تعتبر ثورة الفاتح من نوفمبر تتويجا له.

فرغم الجهود والمحاولات التي بدلتها ادارة الاحتلال لنصل المجمتع الجزائري عن جذوره وطمس معالم تاريخه وتشويه ماضيه، إلا أن الضمير الجماعي للأمة بقي محتفظا بذاكراته التاريخية صافية لم تضطرب ولم تتزعزع رغم المحن والنكبات. لقد عبرت عن نفسها أبلغ تعبير في احدى الفقرات البارزة من البيان التاريخي لثورة نوفمبر حيث اعتبرت أن من بين أهدافها الأساسية هو : «اعادة بناء الدولة الجزائرية ...». فإعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 يمثل اللبنة الأولى في صرح هذا الانجاز المرتجى – والذي يبذل في سبيل تحقيقه أعز ما لدى الانسان وهي التضحية بالنفس بلا تردد وبدون حدود – كما أكد ذاك البيان السياسي الذي رافق الاعلان عن هاته المبادرة.

اذا كان الموقف الوطني من الأدبيات التاريخية الاستعمارية حول الجزائر، أثناء العهد الاستعماري، قد حمى الاجيال من الجزائريين من الضياع والانزلاق في متاهات «البحث عن الهوية»، والوقوع تحت وطأت الرومانتيكية السياسية بالتصور ما لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، فإن هذا الموقف لم يكرس، مع الأسف، في منظومة التربية الوطنية بعد استعادة الاستقلال. حيث استمرت أدبيات مدرسة التاريخ الاستعماري هي المصدر الأساسي الذي تستقى منه المعلومات التاريخية عن ماضي البلاد. كما ان

البحث التاريخي بقي مغتربا هو الآخر عن حقائق ماضي الجزائر، وواقع هو بدوره تحت وطأة وصايتها. لقد بدأت تظهر منذ الآن بعض المؤشرات المقلقة الناجمة عن هذه الوضعية والتي تستدعي القيام بعلاج عاجل لهذا الاختلال قبل أن يستفحل خطره.

في القسم الثالث من الكتاب، أدرجنا عددا من الموضوعات المتصلة بالتاريخ الاستعماري. قد يبدو لأول وهلة أن موضوع القومية ليست له صلة بالاستعمار وأنهما مفهومان متناقضان غير قابلين للتطابق. فالقومية هي حركة تهدف الى الانعتاق والتحرر والاستعمار يهدف الى التسلط واستعباد الشعوب. لدفع كل إلتباس حول العلاقة بين المفهومين يجب التمييز بين مفهوم الحركة القومية في أوروبا وتطور مدلولها عبر القرن التاسع عشر والحركة القومية في البلدان الغير الأوروبية والتي تجد مدلولها الحقيقي في التسمية التي سوف تشتهر بها أكثر، خاصة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، وهي حركة التحرر الوطني، ومن ناحية أخرى فإن الحركة القومية في أوروبا تضمنت هي الأخرى مفهوم التحرر والانعتاق من السيطرة الاجنبية وكذلك من الاستبداد التسلطي الداخلي لتصل في مرحلة من مراحل تطور مدلولها، عند الثلث الأخير من القرن الماضي، لتلتصق بالاستعمار والامبريالية حيث ستشكل السند الايديولوجي والدعامة المقوية لهاتين الظاهرتين.

تمثل الأزمة التي اندلعت بين فرنسا وألمانيا عام 1911 نموذجا لطريقة تعامل الدول الاوروبية مع الأزمات التي تندلع حول المسائل الاستعمارية. فمهما كانت حدة هذه الاخيرة وشدة حساسيتها، فإن هذه الدول كانت تجد دائما

صيغة للتسوية والتفاهم فيما بينها. فمنذ ان انطلقت حركة التوسع الاستعماري بنفسها الجديد، مع بداية الثمانينات من القرن الماضي لم يحدث ان اندلعت حرب بين دولة أوروبية وأخرى حول مشكلة استعمارية. وهو ما يعبر عن المستوى المتطور من النضج لدى هاته الدول عندما اصبحت تميز بين مصالحها وتضعها في مراتب متدرجة في أولوياتها بالنسبة لأمنها واستقرارها.

ما يشهده العالم منذ سنة 1990 من تغييرات كبيرة وتحولات عميقة تنبىء عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ البشرية. غير أن الملامح الأولى للنظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة في وقتنا الحاضر يحمل مؤشرات تدعوا الى القلق وتدفع الى التشاؤم. فهل يمكن لحركة التاريخ أن ترجع الى الوراء ؟ وإذا كانت هذه هي النوايا التي يضمرها الأوصياء على هذا النظام العالمي الجديد، فهل حركة المجتمعات البشرية ستقبل بهذا الوضع وتستسلم لهذا المصير ؟

والله ولي التوفيق

الجزائر جويلية 1996

القسم الأول

1

الانزال الفرنسي
عند سيدي فرج

إن الحملة العدوانية التي جردتها فرنسا ضد الجزائر، البلد الآمن، والتي أرست جحافلها عند ساحل سيدي فرج صبيحة يوم 14 جوان 1830، تمثل الفصل الأخير من الأزمة التي افتعلتها فرنسا ضد هذه البلاد لغرض النيل من استقلالها والقضاء على سيادتها واذلال كرامتها.

لقد سجلت البوادرالأولى لهذه الأزمة منذ بداية العشرينات عندما توترت العلاقات بين البلدين، بسبب تحرش القنصل دوفال في البداية، ثم بتشجيع ودفع من حكومته بعد ذلك، والتي أدت إلى القطيعة بين الطرفين بمبادرة من فرنسا، عندما قامت هذه الأخيرة بإعلان حرب بحرية ضد الجزائر في 16 جوان من عام 1827. وعندما فشلت في تحقيق أهدافها من وراء هذا العدوان قررت جرد حملة عسكرية ووجهتها لغزو الجزائر.

ففي كل مرحلة من المراحل الثلاثة، لهذه الأزمة، اتخذ العمل التحرشي الفرنسي أشكالا يتلائم مع مستوى الأزمة من جهة ومع المحيط المحلي والجهوي والدولي الذي تتحرك فيه من جهة ثانية.

سنقوم باستعراض مراحل هذه الأزمة والأشكال التي اتخذها التحرك الفرنسي بايجاز.

1 ـ لمحة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل القطيعة :

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا مستمر منذ، بداية القرن التاسع عشر، بالتحديد منذ سنة 1802 حتى سقوط نابليون. ذلك ان الانتصارات العسكرية التي حققها هذا

الأخير سواء في حملاته الأوروبية أو في حملته ضد مصر سنة 1798، جعلت الغرور يسيطر عليه ويلهب احلامه ومطامحه وهو ما دفعه الى اتباع سياسة استبدادية في الداخل والمغامرة في الخارج وهي السياسة التي ابتلعته وأودت باحلامه في النهاية.

لقد وقفت الجزائر بالمرصاد في مواجهة التحركات النابليونية المشبوهة في منطقة المغرب واستعدت لمواجهة كل الاحتمالات. وبالرغم من هذه الحالة المتأزمة مع فرنسا، ومع ذلك فإن الجزائر لم تسع ولم تحاول ان تستفيد من الوضع المتأزم في أوروبا للنيل من مصالح فرنسا في المتوسط بالرغم من الالحاحات التي كانت تتعرض لها لدفعها في هذا الاتجاه، وخاصة من طرف انجلترا.

وغداة عودة البوريون إلى فرنسا، استقبلت الجزائر بارتياح انفتاح لويس الثامن عشر نحوها، عندما عبرعن رغبته في اعادة الوئام والصداقة التقليدية التي كات قائمة بين البلدين منذ وقت طويل، غير أن هذا الاستعداد لم يدم طويلا.

ففي عام 1818، اشتركت فرنسا في مؤتمر ايكس لاشابيل، والذي كان من نتائج اعماله صدور تصريح مشترك يهدد ويتوعد دول المغرب البحرية والتي في مقدمته الجزائر بدعوى أنها تمارس القرصنة. لقد طلب التخلي عن حقها في اعلان الحرب وعقد الصلح وفتح أبواب بلدانها امام الامتيازات وأمام تغلغل النفوذ الأوروبي بها. لقد كلف هذا المؤتمر كل من فرنسا وانجلترا بتبليغ هذا التصريح الى دول المغرب المعنية. وهو ما تم فعلا في بداية شهر سبتمبر من عام 1819.

لم يكن الوضع الدولي جيدا بالنسبة للجزائر عند بداية العشرينات. فالرد الذي أعطاه الداي حسين لمبعوثي مؤتمر ايكس لاشابيل والذي مفاده أن الجزائر هي في حالة سلم

مع كل الدول الأوروبية وان نيته العمل بكل ما في وسعه من أجل دوام هذه الوضعية وترسيخها. ولكنه أوضح في نفس الوقت بكونه ليس على استعداد للتنازل قيد أنملة عن استقلال الجزائروعن سيادتها وما يتضمن ذلك من حقها في اعلان الحرب وابرام الصلح مع أي طرف كان، مهما كانت المخاطر التي ستواجهه في سبيل ذلك.

إن هذا الرد لم يكن ليرضى الدول الأوروبية. فالوئام الذي ساد العلاقات الأوروبية في الفترة ما بعد مؤتمر فيينا ترجمته هذه الدول بالسعي لفرض وصايتها على الحياة الدولية وبعدم الاعتراف عمليا بأي كيان سياسي، غيرأوروبي، وبمصالحه المشروعة في حوض المتوسط. إن هذا الموقف يشكل أحد عناصر التوتر في العلاقات الدولية، غير الأوروبية، على امتداد القرن التاسع عشر وحتى نهايته، عندما تتمكن هاته الدول من فرض سيطرتها المباشرة وهيمنتها على كامل أجزاء المعمورة في ظل تلك الحركة العدوانية التي اشتهرت تحت اسم حركة التوسع الاستعماري.

توترت العلاقات بين فرنسا والجزائر من بداية العشرينات وحتى حدوث القطيعة في 16 جوان 1837، بسبب عدد من المشاكل الجزئية والثانوية والتي جعلت منها الديبلوماسية الفرنسية مسائل أساسية تتصل وتتعلق بالمباديء (الكرامة)، وضايقت بواسطتها الحكومة الجزائرية إلى أقصى الحدود. ثلاثة مسائل واحدة منها، لها جذور تمتد إلى أواخر القرن الثامن عشر. وهي قضية دبون بكري وبوشناق، واثنتان مفتعلتان استحدثتهما الدبلوماسية الفرنسية لفرض توتير العلاقات مع الجزائر، وتصعيد الأزمة معها إلى مستوى لا يحمل حلا وسطا. بحيث لن يبقى أمام الخصم سوى طريقين أما الاستلام والرضوخ أو قبول التحدي وتحويل الأزمة إلى مجابهة ساخنة.

إن مسألة الديون كانت قد وجدت حلا لها بما يرضي فرنسا بالشروط التي اقترحتها هي نفسها في الاتفاق الذي وقع مع مندوب الحكومة الفرنسية يوم 25 أكتوبر1819.

أما بالنسبة للمسألتين المستحدثتين فإن الأولى تخص ادعاء فرنسا في حقها اصباغ رعايتها على السفن البابوية والزام الجزائر باحترام هذه الرعاية بدعوى أن الداي قد تعهد بذلك شفهيا للقنصل دوفال في شهر فبراير من عام 1825.

وبالنظر ما للكلمة من قيمة وما للعهد، حتى وان لم يكن مكتوبا، من قوة الزامية في نظر المسؤولين الجزائريين فاننا نستبعد أن يكون الداي قد أعطى عهدا بهذا الخصوص. ويحتمل أن يكون قد وعد بدراسة الموضوع وأخذ طلب فرنسا بعين الاعتبار ولكن في منظور ربط هذه المسألة بمجمل المسائل المطروحة على ساحة العلاقات. بين الطرفين، وخاصة بمدى استعداد فرنسا لتسوية قضية ديون بكري بوشناق، والتي لا تزال معلقة، في أقرب الآجال.

أما المسألة الثانية فهي تتعلق بحق مشروع كرسته المعاهدات المتتالية بين فرنسا والجزائر والمتمثل في حق زيارة السفن، أي تفتيشها في البحر. فجميع المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية، تنص على هذا الحق الذي كان يشكل عنصرا بارزا في قانون البحار في ذلك العهد. فطلب فرنسا الهادف إلى حمل الجزائر على التنازل عن هذا الحق، ومن طرف واحد ليس له مايبرره وإذا كانت هناك ضرورة لتعديل هذا الاجراء فإنه كان يتحتم على فرنسا أن تطرح القضية بكيفية أخرى غير التهديد والتلويح باستخدام القوة لادلال الجزائر وتجريدها من حقوقها الشرعية. وعلى هذا فلم يكن منتظرا أن ترضخ هاته لمطالب فرنسا وتستسلم لها.

في 29 أكتوبر 1926 قدمت فرنسا مذكرة لحكومة الجزائر تطالبها فيها باصدار تعهد يقضي بعدم التعرض للسفن البابوية ومنع تفتيش السفن الفرنسية من طرف البحارة الجزائريين، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة (1826) قررت فرنسا فرض الحصار البحري على الجزائر، ولكن نظرا لقرب حلول فصل الشتاء وانعدام توفر القوات البحرية الكافية في ذلك الوقت لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، أرجيء الموضوع إلى السنة التالية. ولتغطية هذا العدوان والتمويه حول الأهداف الحقيقية التي تسعى فرنسا لتحقيقها، كلف القنصل دوفال بتفيذ مسرحيته التي اشتهرت باسم «ضربة المروحة». لقد تذرعت فرنسا «بالاهانة» التي لحقت بها في شخص ممثلها بالجزائر وبرفض هاته البلاد تقديم «ترضيات» عن هذه الحادثة لتعلن ضدها الحرب بفرض حصار على سواحلها.

2 - القطيعة :

اعتبرت فرنسا أن الظروف ملائمة لتطوير الأزمة وتصعيدها. ذلك أن دول الوئام الاوروبي قد استطاعت في هذا الوقت بالضبط (أفريل 1827) تحقيق الحد الأدنى، من التفاهم فيما بينها حول المسألة اليونانية والاتفاق على العمل مجتمعة ضد الدولة العثمانية لاجبارها على الاعتراف باستقلال هاته البلاد.

ولما كانت فرنسا تدرك أهمية المكانة التي أصبحت تتمتع بها انجلترا عند اليونانيين بسبب دعمها لهم واحتمال تحول هذه المكانة المعنوية إلى نفوذ سياسي تمارسه انجلترا في شبه جزيرة البلقان، فإن فرنسا تريد أن تسبق الزمن وذلك بالحصول على مكاسب موازية في مكان آخر من المتوسط وفي الجزائر على وجه التحديد.

فالصيغة التي حددتها لشكل الاعتذار الذي تطلب من السلطات الجزائرية تقديمه لقنصلها العام دوفال، تعكس هذه النية المبينة في تصعيد الأزمة، ولقد أبرزته عند بداية القطيعة كعنصر أساسي في الأزمة القائمة بينها وبين الجزائر.

يثير شكل الاعتذار الذي تطالب به فرنسا ملاحظتين : الأولى وتتعلق بالشكل والكيفية التي يتم بها تقديمه. وحول هذه النقطة فان حكومة فرنسا قد أعيت قريحتها في البحث من أجل سد كل مخرج أمام الطرف الخصم يحفظ له ما في وجهه ويبقى له شيئا من كرامته على الأقل. فهي لا تطلب شيئا أقل من الامعان في إذلال دولة ذات سيادة والتي لم تنهزم بعد. ومن ناحية أخرى فماذا تعني المطالبة برفع الاعلام الفرنسية على القلاع والحصون وعلى قصر الحكومة وتحيته بمائة طلقة مدفع غير انتزاع الاعتراف بنفوذ فرنسا المهيمن في البلاد. فتقديم مثل هذا الطلب الذي لم تكن له أية سابقة في الماضي لا يهدف في الحقيقة سوى الى تصعيد الأزمة والوصول بها إلى حد القطيعة وهو ما تحقق فعلا.

قام الفرنسيون بعد أربعة عشر شهرا من فرض الحصار على السواحل الجزائرية، بتقييم الموقف من جديد. لقد تبين لهم أن هذه الحرب كانت حتى الآن عبئا على فرنسا أكثر مما أضرت بالجزائر، وأن استمرارها أصبح يقلق أكثر فأكثر الرأي العام في هاته البلاد الذي أصبح يطالب بالحاح بضرورة ارسال حملة عسكرية ضد الجزائر. لكن السلطات الفرنسية لا تزال لم تتهيأ بعد لقبول هذه الفكرة خاصة وأن هزيمة الاسبان في عام 1775 كانت لا تزال عالقة في الأذهان وتخشى أن يكون لمحاولتها نفس المصير.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، قررت حكومة فرنسا تكليف قائد عمارة الحصار، لابروتونيير، بمهمة لدى الداي في شهر سبتمبر من سنة 1828.

انحصرت مهمة هذا المبعوث في طلب ايفاد شخصية جزائرية تكون مهمتها التعبير لحكومة فرنسا عن رغبة بلاده في ابرام صلح مع فرنسا واعطاء «تفسيرات مرضية» عن مسلك الداي ازاء القنصل وعن نواياه الحقيقية ازاء فرنسا. وعلى هذا الشرط يمكن لفرنسا أن تتفاوض معه لعقد صلح جديد.

لم يسد الداي باب التسوية السلمية للأزمة ولكنه طلب أن تجري المفاوضات في الجزائر وليس في فرنسا وعندما تبين لديه أن لابروتونيير ليست له صلاحيات تسمح له بالتفاوض، علق حسين باشا المحادثات على اعتبار كون المبعوث الفرنسي لم يزود بصلاحيات في هذا الاتجاه.

في السنة التالية أوفد لابروتونيير في مهمة جديدة لدى الداي مزودا هذه المرة بصلاحيات التفاوض. في شهر جويلية 1829 . فاتح المبعوث الفرنسي، السلطات الجزائرية في هذا الاتجاه. لقد رد الداي على هذه الفاتحة بالترحاب والتسرع أيضا، وحدد موعدا للاستقبال المبعوث الفرنسي كما أعطى له كل الضمانات لتأمين شخصه وكذلك ترضيته بخصوص المراسيم التي تراعى في استقباله مما يتفق مع مهمته ورتبته.

في الواقع إن ما كانت تسعى إليه فرنسا من وراء هذه المبادرة ليس التفاوض وانما الاستسلام. وهذا ما تأكد للداي في المقابلة الأولى التي أجراها مع هذا المبعوث. ففرنسا لا تطلب منه شيئا أقل من وضع خاتمة على مشروع معاهدة كانت قد أعدتها هي وحدها دون تغيير أو تعديل أي شيئ فيها.

لقد بين مشروع المعاهدة هذه، أن فرنسا كانت عازمة على طرح مطالب إقليمية أمام حكومة الجزائر. وبالفعل، فالبند الخامس منها ينص على اعتراف الداي بملكية فرنسا لشريط من الأرض يمتد من مصب وادي سيبوس حتى الحدود التونسية. والى جانب هذا المطلب الخطير، فإنه من بين الخمسة والأربعين مادة تضمنتها هذا المشروع فلم يتم التنصيص على مبدأ المعاملة بالمثل سوى في ستة بنود وحول مسائل ذات أهمية ثانوية بالنسبة للجزائر. على إثر فشل هذه المحاولة تأكدت فرنسا بأنه لا أمل يرجى من استسلام الجزائر بحملها على قبول شروطها دون اضطرارها الى جرد حملة عسكرية ضدها، لكن اتخاذ مثل هذا القرار لا يزال يثير مخاوف الحكومة الفرنسية التي كانت تخشى من مغبة فشل الحملة خشية شديدة. فالصراع الدائم في البحر بين الطرفين لا يحمل على الاعتقاد بكونها سوف تحقق انتصارا سهلا في هذه المحاولة.

ان فكرة اشراك محمد علي، والي مصر، في الحملة ضد الجزائر قد داعبت خواطر فرنسا لفترة من الوقت وحاولت وضعها موضع التنفيذ. ففرنسا ستكسب كثيرا بنجاح المحاولة، ولن تخسر شيئا في حالة فشلها. غير أن تدخل انجلترا لدى الباب العالي ولدى والي مصر، وقيام القسنطنطينية بارسال احتجاج شديد اللهجة لمحمد علي، حملت هذا الأخير على اعادة النظر في موقفه. لقد وضع شروطا للمشاركة في الحملة اعتبرتها فرنسا غير مقبولة وهو ما دفعها إلى التخلي عن هذه الفكرة.

على إثر فشل هذه المحاولات، قررت الحكومة الفرنسية في 21 جانفي من عام 1830، القيام هي نفسها باعداد الحملة. وفي 17 فبراير أعلنت التعبئة في الجيش وبدأت الاستعدادات.

3 ـ التهيئة الدبلوماسية :

في الوقت الذي بدأت فيه الاستعدادات العسكرية، قامت الحكومة الفرنسية بنشاط دبلوماسي مكثف في اتجاه الدول الأوروبية. ففي المذكرات التي ارسلتها لها يومي 3 و12 مارس (1830)، أوضحت فيها المبررات التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار «ان الداي قد ضرب وهدم مؤسساتنا على السواحل الافريقية وخربها تخريبا تاما، وأن الحصار البحري الذي فرض عليه منذ ثلاث سنوات لم يزده سوى امعانا في الغطرسة، فبدلا من الترضيات التي كانت عليه أن يقدمها لنا، فإنه لا يتحدث سوى عن المطالب والادعاءات التي يتوي أن يطالب بها فرنسا . وأخيرا، فإنه لم يرد على المقترحات السلمية التي حملها اليه مندوبا الدول البحرية حتى إلى قصره (عام 1819)، بغير الرفض القاطع. وعندما بدأت السفينة البرلمانية تستعد للابحار والخروج من الميناء، انهال عليها وابل من القذائف التي انطلقت على اثر اشارة أعطيت من القصر الذي يقطن فيه رئيس الايالة». كما حرصت فرنسا من ناحية أخرى على التأكيد بكون هدفها ينحصر في مهاجمة الجزائر وليس ضد أي بلد آخر من البلدان المغربية. «فإننا مع مصر ومع كل الأقاليم التابعة للسلطان العثماني على أحسن مايرام. وعلاقتنا مع طرابلس مضطربة منذ ان اضطر القنصل إلى الخروج من هذه المدينة في شهر أغسطس المنصرم، على اثر الاهانات التي لحقته وكذلك بسبب خوفه على حياته. ونحن في حالة سلم مع تونس ومع امبراطور المغرب. لقد قرر الملك أن يضع حدا بواسطة حملة برية وبحرية، للحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات مع ايالة

الجزائر فالاستعدادات العسكرية الجارية حاليا في موانئنا موجهة فقط ضد هذه الايالة وحدها».

لقد تعمدت حكومة فرنسا تضليل الدول الأوروبية حول الوقائع التي عددتها في هذه المذكرة والتي تبرز في نظرها مهاجمة بلد آمن لا يطمح سوى للعيش تحت راية سلم عادل وراسخ مع جميع الدول. فالاشارة الى مطالب دول مؤتمر ايكس لاشابيل ورفض الجزائر لها لا يمثل سوى جزءا من الحقيقة. والحقيقة أن الجزائر أكدت رغبتها في السلم والتعايش مع جميع الدول وأنها بالفعل في حالة سلم تام مع جميع الدول الأوروبية. والذي رفضته هو قبول التنازل عن سيادتها واستقلالها. فعندما استفسر الداي أمام المبعوثين حول ما إذا كانت دول مؤتمر ايكس لاشابيل ترى أنه من حقه أن يعلن الحرب ويعقد السلم مع أي طرف، رد المبعوثان بكونهما ليسا مخولين بالتفاوض معه حول هذا الموضوع. فالمسألة اذن هي أبعد وأعمق من الاشارة «البريئة» التي أوردتها هذه المذكرة لاثارة هذه الحادثة.

أما الادعاء الذي مفاده أن الجزائر قامت بهدم وتخريب المؤسسات الفرنسية على الساحل الشرقي للبلاد، في منطقة القالة، فالذي حدث بالضبط هو أن الفرنسيين أصبحوا يدعون بكون الباستيون والمنطقة المحيطة به لهم عليها حقوق الملكية التامة اكتسبوها حسب زعمهم من المعاهدات الأولى التي أبرموها مع الدولة العثمانية ومع الجزائر. لقد أثار دوفال هذا الموضوع مع الداي في عدة مناسبات، وبالحاح شديد لقد وصل به الأمر إلى حد التهديد بعدم دنع الاتاوة المترتبة على استغلال هذا الامتياز، كما نصت بها المعاهدة الموقعة بين الطرفين سنة 1820 . لقد بدأ الفرنسيون في اقامة التحصينات بالمنطقة وعندما بدأت الحرب كان من الطبيعي أن تقوم السلطات الجزائرية بهدم ما بنى دون إذن منها.

أما حادثة قصف السفينة «لابروفانس» فالذي وقع هو أنها قامت، بعد عودة لابروتونيير من مقابلة الداي، بتحركات مشبوهة في منطقة جد حساسة بالنسبة لتحصينات الامبريالية. فالجزائريون لا يزالون يتذكرون ذلك التهاون الذي عاملوا به بعض سفن الأسطول الانجليزي عام 1816 والذي أدى إلى كارثة بسبب ذلك، فأرادوا تجنب خطر مماثل بارسال عدد من القذائف على مقربة منها وليس ضدها لتنبيهها إلى ضرورة الابتعاد عن الأماكن الحساسة في منطقة الميناء.

لم تهتم الدول الأوروبية بالتأكد في حقيقة ما ورد في المذكرة الفرنسية، فالاتجاه السائد عند هاته الدول هو تشجيع كل تحرش ضد أية دولة غير أوروبية شريطة أن لا يؤدي ذلك الى الاخلال بميزات القوى القائم على المستوى الاوروبي. ومن هذه الزاوية، فإن دول القارة الكبرى منها والصغرى على السواء، رحبت بالمشروع الفرنسي. كما قدمت الدول المتوسطية منها تسهيلات معتبرة للفرنسيين تمثلت على الخصوص في السماح لهم باستئجار سفن النقل ومنحهم تسهيلات في موانئهم خاصة من طرف اسبانيا. ومعظم هذه الدول اشتركت مشاركة رمزية في الحملة عن طريق ايفاد بعثات من الضباط لمتابعة سيرها وعملياتها، لقد أبدى قيصر روسيا على الخصوص، تحمسا كبيرا للمشروع الفرنسي مزودا القيادة الفرنسية بمذكرة مفصلة عن عملياته الحربية في الشرق وعن المبادئ العسكرية والأساليب القتالية عند المسلمين في المعارك وفي الحصار وعند الهجوم وغيرها من الأمور التي يمكن أن تفيد «قائد حملة فرسانية (صليبية) الذي سيرى اسمه منقوشا، باعتزاز، إلى جانب الأسماء التي يجب على التاريخ وعلى المسيحية أن تشرفها أكثر من أي شيء آخر».

هذه النعرة الصليبية التي تفيض بها عبارات قيصر روسيا ليست حكرا عليه، بل كانت تتردد على الألسن في جميع البلاطات الأوروبية عند التعرض لموضوع الحملة ضد الجزائر. فالملك الفرنسي شارل العاشر ردد نفس النغمة أمام المجلس التشريعي يوم 12 مارس 1830 عندما أخبره بالقرار الذي اتخذه بغزو الجزائر.

ان انجلترا وحدها هي التي أبدت نوعا من التحفظ ازاء المبادرة الفرنسية. لقد كان يزعجها أن تتمكن فرنسا من اكتساب موقع جديد في المتوسط لكن لم يصل هذا التحفظ إلى مستوى المعارضة الصريحة للحملة. فالمذكرة التي وجهتها الحكومة الفرنسية للدول الأوروبية يوم 12 مارس 1830، أكدت فيها أنها لا تنوي الاستقرار في الجزائر، ولن تقوم بتحديد مستقبل هذه البلاد بعد زوال حكومة الداي بارادتها هي وحدها وانما سيكون ذلك بالاتفاق معها. لقد كان لهذا التصريح تأثيرا في تشكل الموقف الانجليزي على هذه الصورة حتى خروج الأسطول الفرنسي من طولون يوم 25 ماي 1830.

4 - التعبئة والحشد :

بذلت فرنسا كل ما في وسعها لتوفر كل الأسباب لنجاح الحملة التي تعقد عليها حكومة شارل العاشر والملك نفسه آمالا عريضة. لقد تم تعبئة أسطول قوامه ستمائة وخمسة وسبعين سفينة، منها مائة وثلاث سفن حربية مسلحة بألف وثمانمائة واثنين وسبعين مدفعا من بينها تسع سفن كل واحدة منها تحمل خمسة وسبعين مدفعا واثنتان تحمل كل منهما ثمانين مدفعا وخمسمائة واثنين وسبعين سفينة موزعة ما بين سفن النقل ومراكب الانزال وسفن لحماية الانزال عن قرب إلى جانب المراكب المخصصة لنقل المؤن

والعتاد والتجهيزات إلى الساحل. وبفضل هذه الامكانيات المعبأة تمكنت قوات الغزو من انهاء انزال جميع وحداتها إلى الشاطيء في ظرف لم يتجاوز عشر ساعات.

بلغ تعداد القوات البرية التي عبئت في الحملة سبعة وثلاثون ألف جندي منها واحد وثلاثون ألف من المشاة الذين شكلوا 36 كتيبة موزعة على ثلاثة فرق وإلى جانب هذا العدد، شكلت فرقة خاصة أبقيت في الاحتياط بمدينة طولون قوامها حوالي عشرة آلاف جندي.

أما سلاح الفرسان فقد كانت مشاركته في الحملة مشاركة رمزية، تعداده 535 فارسا. وبلغ عدد أفراد المدفعية 2.333 جنديا يقومون بخدمة خمس بطاريات مدفع ميدان وعشر بطاريات مدفع حصار. أما سلاح الهندسة فقد بلغ تعداد أفراده 1311 جنديا موزعين على ثماني سرايا. كما ألحق بالحملة سبعة وأربعون مترجما وعدد من الرسامين منهم من كان ملحقا بالبحرية ومنهم من التحق بالحملة تطوعا، إلى جانب عدد كبير من الأفاقين المغامرين الذين قدموا من مختلف المناطق الأوروبية المتوسطية منها على الخصوص ليعرضوا خدماتهم على قائد الحملة دي بورمون، الذي وافق على حملهم معه تحسبا للحاجة التي قد تدعو لاستخدام مثل هذا النوع من الناس.

أبحرت الحملة من طولون بعد ظهر يوم 25 ماي، وتمثلت خطة الأبحار في توزيع وحدات البحرية العسكرية إلى مجموعتين تسيران في خطين متوازيين وتوزعت سفن الحملة الأخرى على جناحيهما يمينا وشمالا. وفي يوم 31 ماي أصبح أسطول الغزو على مرأى من شاطيء مدينة الجزائر، غير أن اضطراب البحر، على ما يبدو جعل قائد الأسطول يقرر عدم انزال القوات إلى البر والانسحاب إلى جزيرة

بالما لبضعة أيام، ليعاود الظهور مرة أخرى بعد ظهر يوم 13 جوان عند ساحل سيدي فرج بعد أن قام باستعراض قواته أمام سكان العاصمة.

5 ـ الانـزال :

عند الاقتراب من الساحل انقسمت وحدات الأسطوال إلى ثلاث مجموعات : مجموعة القتال التي تحمل أفراد الفرقة الثانية والتي تحددت مهمتها في حماية الانزال بواسطة قواتهاالنارية التي قوامها 968 فوهة مدفع، فسفينة قيادة الأسطول «لابروفانس» تتبع هذه المجموعة. والمجموعة الثانية التي تحمل أفراد الفرقة الأولى الذين يشكلون الدفعات الأولى التي ستنزل إلى الساحل، مع أفراد سلاح مدفعية الميدان إلى جانب عناصر من سلاح الهندسة، مزودة بقوة نارية قوامها 560 مدفعا، والمجموعة الثالثة وهي مجموعة الاحتياط التي تحمل عددا من وحدات الفرقة الثالثة التي تم توزيع أفرادها بين سفن هذه المجموعة والسفن التجارية. لقد بلغ عدد مدافع هذه المجموعة 334 مدفعا. أما السفن التجارية ومراكب الانزال الأخرى فقد كانت تحمل ما تبقى من أفراد الفرقة الثالثة إلى جانب العتاد والتجهيزات والمعدات المختلفة ومواد التموين الخاصة بالحملة والتي تكفي لمدة شهرين.

اتخذت سفن الأسطوال موقعها خارج خليج سيدي فرج في شكل خط طويل قبالة شبه الجزيرة وفي اتجاه الشمال الغربي منها : كما أخذت مواكب الانزال مكانها آلى جانب كل سفينة عينت لخدمتها. فكل سفينة وكل وحدة تتعرف على مراكب الانزال التي عينت لخدمتها بواسطة شكل الاعلام الملونة بالألوان المختلفة. لقد تم نقل الأفراد إلى الساحل بواسطة الزوارق، والتجهيزات والمعدات على مراكب نقل صغيرة حتى قرب البر ثم يعاد نقلها علي الزوارق حتى

موضع القدم وعندما يتم تفريغها تسحب إلى مراكب النقل الصغير، بواسطة الحبال لتعود إلى السفن لحمل دفعة جديدة وهكذا. ويحمل كل فرد من أفراد قوات الانزال من المؤونة مايكفي لمدة يومين والفرقة تحمل معها احتياطا يكفي عشرة أيام.

قامت مدفعية المراكب التجارية بالحماية المباشرة وعن قرب لعملية الانزال، التي بلغت طاقته للدفعة الواحدة ما يقرب من خمسة آلاف رجل مع التجهيزات الضرورية وأسلحة الإسناد التي ترافق وحدات الدفعة. وكانت قوات الحملة قد قامت بتدريبات وبيانات عملية على الانزال في سواحل طولون قبل توجهها إلى الجزائر.

سبق عملية الانزال قصف مدفعي مكثف للشاطيء من طرف مدفعية الأسطول وخاصة ضد مرابض مدافع البطاريتين. والتي كان عددها خمس عشرة مدفع صغير التي اتخذت مواقعها في المرتفعات المشرفة على الشاطيء. بدأت عملية الانزال في حدود الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم 14 جوان 1830 وعند حدود الساعة الثانية بعد الظهر كان كل أفراد الفرق الثلاثة قد نزلوا إلى الشاطيء وبدأوا على الفور في اقامة التحصينات. اتخذت الجبهة شكل هلال وسطه شبه الجزيرة حيث يوجد بها مركز القيادة العامة وقاعدة التموين الرئيسية للحملة.

لم تواجه القوات الغازية مقاومة ذات شأن عند النزول. ذلك أن كثافة نيران مدفعية الأسطول منعت الاقتراب من الشاطيء والتصدي للدفعات الأولى التي نزلت إلى البر. كما أن البرج القديم الذي شيد على شكل مربع قليل الارتفاع والذي يقع على أعلى نقطة في شبه الجزيرة لم يستطع الصمود أمام مدفعية الأسطول، لقد كان له مدفعان خفيفان قديمان مما اضطر طاقميهما إلى اخلاء الموقع، الذي ليس حصنا

بمعنى الكلمة ولكنه مجرد برج للمراقبة، والانسحاب إلى الوراء.

وبمجرد اكتمال نزول القوات إلى البر، قامت هاته بهجوم مضاد ضد بطاريتي الموقع الرابظتين على المرتفعات وتمكنت من الاستيلاء على بعض المدافع وانسحبت الأخرى إلى مركز تجمع القوات الجزائرية عند اسطاوالي. لقد مكنت عملية «التهوئة» هاته من استمرار نزول المعدات والتجهيزات والتموين في مأمن وبدون أي ازعاج وهي العملية التي استمرت خلال الأيام التالية.

الانزال الفرنسي عند سيدي فرج
مصادر وبيبليوغرافيا مختصرة

1) - المحفوظات :

يحتوي الرصيد المودرع في وزارة الخارجية الفرنسية تحت اسم «مذكرات ووثائق» Memoires et Documents على مراسلات، مذكرات وتقارير تتعلق بالتهيئة الدبلوماسية، على المستوى الأوروبي، للحملة ضد الجزائر وهي محفوظة في المجلات التالية :

M.D / Algerie 1.2.3.4.5

كما تحتفظ مصلحة التاريخ لهيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي بقصر فانسان بباريس بأرصدة تخص الجزائر وقد وزعت هاته على مجموعتين مجموعة H. والمجموعة الفرعية 1H . لقد جمعت معظم الأوراق التي تخص الاستعدادات العسكرية للحملة في العلب واللفائف التالية:

1H .5

1H .6

1H .7

1H .8

1H .9

1H .10

2) - روايات جزائرية عن الانزال الفرنسي بسيدي فرج وعن معركة اسطاوالي مرتبة حسب مكانة أصحابها.

- الحديث الذي أدلي به الداي حسين لمجلة Revue de Paris مجلد 30 عام 1831 .

- د. محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة الجزائر 1973.

- حمدان خوجة ، المرآة. ترجمة وتقديم د. محمد العربي الزبيري. الجزائر 1975.

- أحمد افندي، La prise d'Alger racontée par un algérien, in Journal asiatique 1863

- أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار الجزائر الطبعة الثانية 1980.

- بن جلول باش كاتب La prise d'Alger en 1830. d'Aprés un écrivain musulman. in. Recueil des notices de la société archiologique de la province de Constantine T.9 1865.

- روايات فرنسية :

سنقتصر على ذكر من كان من أصحابها في موقع المسؤولية أو قريبا من مركز القرار.

D'Hassez(وزير الدفاع أثناء الحملة) Mémoires Paris, 1896 T.2

- de Bourmont, pièces oficielles publiées par Bartillat in Relation de la compagne d'Afrique en 1830. Paris 1832.

- Chasserian, Vie de l'Amiral Dupperré Paris, 1848 يحتوي على مراسلات رسمية للأميرال

Desprez (رئيس أركان قوات الحملة) Journal d'un officier de l'Armée d'Afrique Paris, 1831

Berthezen (قائد الفرقة الأولى), Dix-huit mois à Alger Montpellier 1834.

Loverdo, (قائد الفرقة الثانية) Lettres à Mr le Lieutenant Général de Berthezen Paris 1834.

Duc d'Escars (قائد الفرقة الثالثة)

Nettement مراسلات تخصه نشرها في : Histoire de la conquête d'Alger Paris 1856:

- Fernel (ضابط ملحق بقيادة أركان الحملة) Compagne d'Afrique en 1830 Paris, 1856.

- Pellissier de Reynaud (ضابط ملحق بهيئة أركان الحملة) Les Annales Algériennes. 2 Ed. Paris 1854 T.1

Daumensnil (ضابط ملحق بمكتب الحملة) .de l'éxpédition d'Afrique en 1830. Paris, 1832.

4 - بيليوغرافيا مختصرة :

- جمال قنان، عنصر في الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1827 ، وحدة التراب الوطني. في : مجلة التاريخ العدد الخاص بذكرى الثلاثين لثورة نوفمبر، النصف الثاني من سنة 1984.

- نصوص وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830" الجزائر 1987.

- Azans, l'Expédition d'Alger, Paris, 1930.
- Esquer, les commencements d'un Empire. La prise d'Alger (1830), Paris, 1929.
- Gautherot, la Conquête d'Alger, 1830, Paris 1929.
- Julien Ch.A Histoire de l'Algérie contemporaine (1827 - 1871), Paris 1964.
- Rousset C. la Conquête d'Alger, Paris, 1879.
- Rozet, Relation de la guerre d'Afrique pendant les années 1830 - 1831, Paris, 1832.

2
معركـــة اسطاوالـــي

تمثل هزيمة أسطاوالي بداية لمرحلة حـالكة من تاريخ الشعب الجزائري. فالمحن التي نجمت عنها والمآسي التي ألمت بربوع البلاد من أقصاه إلى أقصاه، من جرائها والتي كادت أن تؤديه وتطمـره في جب الزمن فلن يصح له ذكـر الا في زمرة الشعوب المنقرضة.

لقد كتب الكثير عن هذه المعركة من طرف الفرنسيين. فالأدبيات حولها متعددة المشارب : تقارير رسمية شهادات عامة كتبها أطراف كان لهم دور فيها أو شهادات جزئية عن فصل من فصولها، معالجة تقييمية أو استعراض تاريخي لوقائعها. كما تعرض لها بعض الجزائريين من الذين عاصروها، بطريقة تقييمية مقتضبة، تفتقر إلى التفاصيل وإلى رصد كل الوقائع الجزئية التي تتصل بها بصفة مباشرة وغير مباشرة. ورغم هذا، فلا يزال هناك نقص كبير في المعلومات حولها من الطرف الجزائري، مما جعل الصورة تبقى دائما مهزوزة وعملية تقييمها تكون تقريبية وغير مرضية.

لقد تجنبت الأجيال من الجزائريين الخوض في عمق أسباب هزيمة أسطاوالي والآليات التي تسببت فيها واكتفى بتقديم أسباب سطحية شلت كل محاولة ادراك عقلاني مستوعب للدرس مشرح للمأساة وأسبابها.

فالجيل الذي عاصر هذه المحنة والجيل الذي يليه، حملوا المسؤولية في ذلك للداي حسين الذي لم يحسن التصرف ولم يقم بعمل ما يجب عمله. وهذا الأخير يبرر نفسه من التهمة ويحمل المسؤولية لقائد الجيش، ابراهيم آغا، صهره. أما الجيل الذي نشأ في كنف المدارس الأهلية فهو يحمل المسؤولية إلى «المستعمرين الأتراك» فهزيمة أسطاوالي هي في نظر بعضهم قد استبدلت فقط، محتلين قدامي بمحتلين جدد.

ان هذه الذهنية تمثل استلابا خطيرا للشخصية، عكس ما هو ملاحظ بالنسبة لموقف الجيلين الأولين الذي هو أقرب إلى الحقيقة. فلتأمل أكثر حول موقفيهما يستوجب طرح إشكالية : هل أن هزيمة أسطاوالي كانت شيئا لا مفر منها؟ فاستعراض سريع للظروف التي جرت فيها هذه المعركة والملابسات التي أحاطت به قد تمكننا من تلمس بعض الأسباب التي أدت اليها.

1 - نظام الدفاع الجزائري :

إن محاولة تلمس بعض الأسباب العميقة التي تسببت في هذه الهزيمة تقود بالضرورة إلى الاستفسار عن نوع العقيدة العسكرية السائدة لدى الجزائريين وطبيعة السياسة الدفاعية التي اعتمدوها لمواجهة أي خطر خارجي.

لقد عاشت البلاد في حالة من الاستقرار والثقة بالنفس ضد أي خطر خارجي قرابة ثلاثة قرون. وتأكدت هذه الثقة بالنفس بسبب فشل المحاولات العديدة التي قامت بها بعض الدول الأوروبية والتي آخرها الحملة الاسبانية الفاشلة، ضد الجزائر عام 1775. لقد أدى هذا، إلى نمو شعور بالاعتقاد في قدرة مواجهة أية محاولة تستهدف النيل من البلاد مهما كان مصدرها ومهما كانت الامكانيات التي عينت من أجل ذلك. لقد كان معروف منذ وقت طويل، أن نظام الدفاع الجزائري كان يشوبه نقص خطير ممثل في مركزيته الشديدة. واعتماده أساسا على منطقة متيجة التي تشكل القاعدة الرئيسية للدفاع عن كامل التراب الوطني.

فلم يكن يعني بتوزيع التحصينات والقوات توزيعا يتلائم واحتياجات الدفاع. واذا كان لهذه السياسة ما يبررها في الماضي، عندما اثبت جدواها في كون حكومة البلاد قد استطاعت مواجهة الخطر الخارجي ضد أية نقطة من التراب

الوطني وتصفيته انطلاقا من العاصمة، فإنه على ضوء المعطيات الجديدة والتي تتمثل على الخصوص في نمو البحريات الأوروبية في المتوسط وتهديدها لمواصلات البحرية الجزائرية حتى الساحلية منها، ما يدفع بالضرورة إلى اعادة النظر في السياسة الدفاعية وفق متطلبات هذه الوضعية الجديدة، وذلك بالتركيز على تكوين جيش عصري قادر على حماية البلاد. فليس هناك ما يوحي بالاعتقاد بوجود شعور لدى المسؤولين بهذه الضرورة. فالجيش الجزائري بقي على نظامه القديم. فالقوات الدائمة الممثلة في عساكر الأوجاق الذين يتم تجنيد معظمهم في الأقاليم التركية للأمبراطورية العثمانية والبعض منهم يجندون محليا، هي من الضآلة وقلة العدد ما يجعلها غير قادرة على حفظ الأمن الداخلي في حالة اضطراب الأوضاع. فعند نزول الفرنسيين بسيدي فرج لم يكن عدد أفراد عساكر الأوجاق يتجاوز سبعة آلاف جندي بمن فيهم أفراد الحاميات الموزعين على مختلف مدن البلاد.

حقيقة لم يسبق في الماضي أن شكل هؤلاء العساكر القوة الرئيسية في مواجهة أي غزو أجنبي، بل كانت السلطات تعتمد أساسا في مثل هذه الظروف على تعبئة المتطوعين تعبئة مؤقتة تنتهي بزوال الخطر واندحار العدو، ليعود بعدها كل واحد إلى منزله. هذا النظام استمر على ما هو عليه دون أن يطرأ عليه أي تغيير يذكر. فهزيمة المماليك على يد نابليون في معركة الاهرام لا يبدو بكونها استوعيت من طرف المسؤولين الجزائريين ولا أستفيد من درسها، كما لا تبدو بكونها فهمت بأنها في احدى جوانبها تمثل صداما بين عقيدتين عسكريتين احداهما قديمة وأخرى عصرية متطورة ومجابهة بين عقلية تواكلية تعتمد أساسا على قدرة الفرد

وشجاعته الشخصية وبين ذهنية تعتبر العمل المنظم والمستمر أساسا في تحقيق الهدف.

وبالفعل فلم يحدث أي تطوير للنظام العسكري القديم المركب بطريقة بسيطة للغاية. فالوحدة الصغرى المكونة من الخبأ يقودها ضابطان : قائد الوحدة ونائبه وصف ضابط يدعى يولداش. وثلاثة أخبية يكونون وحدة المائة تحت قيادة ضابط يدعى بولوك باشي. ووحدات المائة تشكل بدورها المحلة والتي هي ليست وحدة نظامية قائمة بذاتها وانما يتم تشكيلها بضم عدد من وحدات المائة مع بعضها البعض لغرض القيام بمهمة محددة ثم تحل بعد الانتهاء من هذه المهمة. ويتولى قيادة الحملة إما الآغا نفسه الذي هو قائد الجيش أو نائبه.

ويبدو أنه على عهد يحي آغا، الذي عين في هذه الوظيفة منذ بداية عهد الداي حسين واستمر فيها حتى سنة 1829، أدخلت عدد من التحسينات على هذا الظام والتي تمثلت في التدريبات اليومية على الرمي وعلى مختلف فنون القتال الأخرى كما اعتنى بالمسائل المتعلقة بالنظام والانضباط. غير أن هذه التجديدات لم تستمر بعده وهي كما يلاحظ لم تمس جوهر النظام العسكري نفسه. أما بالنسبة للفرق المتطوعة التي تعبيء في الملمات فهاته لم تكن تخضع لأي نظام من أي نوع. فكل مجموعة تقاتل تحت قيادة المسؤول الذي عبأها، فشيخ القبيلة يتبع قائده وهذا الأخير يأتمر بأوامر الباي أو خليفته وجميعهم تحت امرة الآغا. وهكذا نلاحظ أن الجيش في مجموعه، نظاميا ومتطوعا، يشكو نقصا شديدا من جوانب كثيرة عشية المجابهة مع فرنسا.

2 – الاستعدادات :

إن الانزال الفرنسي عند سيدي فرج لم يكن مفاجئة لأحد. فسلطات البلاد كانت تدرك منذ وقت بعيد أن أية محاولة

تستهدف غزو الجزائر، ستكون بالتأكيد في منطقة غرب العاصمة، وبالذات عند شاطيء سيدي فرج الذي يتوفر على شروط جد ملائمة للانزال إلى جانب قربه من العاصمة، فالأوروبيون استوعبوا فشل المحاولات التي قام بها الاسبان في شرق العاصمة. والضابط الجاسوس بوطان الذي أرسله نابليون لاستطلاع واستكشاف أحسن نقطة للانزال حملة ضد العاصمة، أبعد منذ الوهلة الأولى فكرة الانزال في أية نقطة شرق مدينة الجزائر واعتبر أن سبب فشل الحملات الاسبانية يعود إلى سوء اختيار المكان المناسب للانزالها. لقد حدد هذا الضابط منطقة سيدي فرج على أنها المنقطة التي تتوفر على أحسن الشروط لمثل هذه العملية، كما اعتنى كذلك بدراسة طريقة الاقتراب والتقدم نحو العاصمة في أحسن الظروف. لم يبق هذا التقرير سرا مكتوما، لقد عرف محتواه لأن بوتان تم أسره من طرف الانجليز أثناء عودته من مهمته التجسسية وتعرفوا على الغاية منها وأطلعوا حكومة الجزائر بذلك قبل سقوط نابليون.

وإلى جانب هذا، فإن المعارضة الليبرالية في فرنسا قامت منذ بدأ الاستعدادات بطولون بنشر كل شيء يخص هذه العملية : عدد القوات البرية المعياة، تجهيزاتها وتسليحها عدد وحدات الأسطول التي يحملها وحتى المكان المتوقع للانزال. وأكد الداي نفسه أن ما كان يتم من استعدادات بفرنسا كان يصله أولا بأول.

لم يقم الداي بتعبئة جميع الامكانيات البشرية المتاحة لدرء هذا الخطر. فتعليماته لباي قسنطينة كانت تحثه على اليقظة والحذر والاستعداد لمواجهة أية محاولة قد يقوم بها الفرنسيين ضد مدينة عنابة فلم يطلب منه جمع قواته والقدوم بها إلى الجزائر. أما بالنسبة لباي وهران، فقد طلب

منه ارسال جزء من القوات والاحتفاظ بالباقي معبئة درءا للطوارىء. وكان يخشى أن يقوم الفرنسيون بمحاولة ضد مدينة وهران أو مدينة أرزيو، ويحتمل أن يكون الداي قد اعتقد أنه بالامكان التصدي للحملة الفرنسية بالقيام بتعبئة جزئية تتم في بايلك التيطوي وفي دار السلطان - أي منطقة متيجة - مع عساكر الأوجاق. لقد أمر ابراهيم آغا باتخاذ الاجراءات الملائمة لمجابهة الموقف وزوده بالمعلومات التي كانت تحت يده كما أمده بخطة العمليات الفرنسية وبمكان نزولهم.

وبخصوص التسليح، فقد وردت اشارات تفيد بكون السلطات قد جمعت كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة، وخاصة المدافع فالشيء المؤكد، أن القلاع والحصون الموجودة في الميناء وفي ضواحي العاصمة كانت ذات مستوى عالي من التسلح. لقد بلغت عدد المدافع الرابضة بها حوالي ألفي مدفع من مختلف العيارات. لقد أكد هذا المستوى الرفيع في التسلح والتحكم في الرمي المدفعي، فشل المحاولات التي قام بها الأسطول الانجليزي عام 1824، لقصف العاصمة، كما أكد العسكريون الفرنسيون الذين أوفدوا في مهمات استطلاعية إلى الجزائر قبل القطيعة، استحالة النيل منها عن طريق البحر، بسبب كثافة نيران المدفعية الموجودة في الحصون من جهة ودقة رمي المدفعيين الجزائريين من جهة ثانية، كما أن البنادق التي كانت في حوزة الجيش الجزائري كانت حسب الفرنسيين، أطول وأدق من البنادق التي كانت في حوزة الجيش الفرنسي.

ويلاحظ مع هذا، أن منطقة سيدي فرج لم تحظ بأي اهتمام خاص من طرف السلطات، بل اكتفى فقط بوضع عدد من المدافع الخفيفة بها تحسبا للطوارىء وقد تم هذا العمل على عهد يحي آغا.

فعشية نزول القوت الفرنسية لم يكن هناك أي استعداد خاص عند سيدي فرج، سواء على مستوى القوات البرية أم المدفعيه. كما لم تتم اقامة أية تحصينات بها. والغريب في الأمر، أن مكان التجمع الذي حدد للقوات المتطوعة كان بالحراش، ومكان تواجد قوات خليفة باي الغرب كان عند عين الرباط في الضاحية الشرقية للعاصمة. ويتطلب الأمر مسيرة نصف يوم، سيرا حثيثا، للانتقال من هذين المكانيين إلى ميدان العمليات.

يؤكد حمدان خوجة أنه لم يكن لدى الآغا ابراهيم صبيحة الانزال (14 جوان) أكثر من ثلاثمائة فارس، أما الحاج الشريف الزهار فيقول أنه لم يكن معه سوى سبعين فارسا. فعندما وقع الصدام بين الفرقة الأولى، التي قامت بهجوم سريع ضد البطاريتين اللتين كانتا تقصفان القوات النازلة قصفا مركزا، لم تجد أمامها قوات ذات شأن للدفاع عنهما. لقد أغرقت مرابض المدافع اغراقا بجحافل أفرادها، وكان البعض منها قد أتلف من جراء القصف المنصب عليها من طرف مدفعية الأسطول. لقد تمكن الفرنسيون من تحصين راس الجسر بعيدا عن كل مضايقة تقريبا، في الوقت الذي كانت فيه قوات خليفة باي الغرب متسمرة في مواقعها عند عين الرباط.

سجل شهود عيان من الجزائريين، صورا للإهمال والاستخفاف بالخطر يدعوا إلى الدهشة دافعها على ما يبدو من هاته الشهادات نقص الكفاءة وانعدام المقدرة والمؤهلات اللازمة لدى الشخص الذي تحمل مسؤولية الدفاع عن مقدرات البلاد في هذا الظرف العصيب، ابراهيم آغا. وهذه الشهادات تؤكد أن الداي وفر له جميع الامكانيات للقيام بمهمته ولكنه لم يحسن استخدامها. فردود فعل الداي ضد

صهره بعد الهزيمة والمرارة التي كان يحس بها نحوه حيث اتهمه هو وزمرة معه بالخيانة تحمل على الاعتقاد بكونه قد ضلل وأنه لم تكن لديه صورة حقيقية عن خطورة الوضع كما كان متمثلا.

لن يستفيد التاريخ بتبرأة هذا وتحميل ذاك مسؤولية ماحدث. وربما كان لدى ابراهيم آغا نفسه، ما يقوله لرفع التهمة عنه. فبعض الاشارات تفيد بأنه، حتى يوم 16 جوان كان لا يزال يطلب المدافع والامدادات وأنه بعد أربع وعشرين ساعة فقط، أي قبل أن يصل اليه ما كان يطلبه، حدد موعد للهجوم ليوم السبت 19 جوان. غير أن التاريخ سيستفيد بدون شك، عندما يتساءل : لماذا حدث هذا؟ فميز ان القوى العددي بين الطرفين وخطة العمليات وطريقة ادارة المعركة، هي عناصر جثمت بكل ثقلها في تحديد مصير هذه المجابهة الحاسمة.

ان ميزان القوى العددي بين الطرفين عشية المجابهة كان في احتلال شديد لصالح الفرنسيين. فعدد القوات الفرنسية كان سبعة وثلاثون ألف جندي يسندهم اثنان وسبعون مدفع ميدان والتي جربت لأول مرة في ميدان المعركة وأعطت نتائج جد مرضية بالنسبة للفرنسيين، إلى جانب مدفعية الأسطول الضخمة (1870 فوهة مدفع). أما السلاح الفردي الذي كان يتمثل في البنادق والسيوف فليس هناك تمييز يذكر لصالح أحد الطرفين. أما القوات الجزائرية. فيلاحظ بهذا الخصوص أن المصادر الفرنسية تعتمد المبالغة بخصوصها لأسباب معلومة حين تجعل عدد هذه القوات يتراوح بين 50 إلى 60 ألف جندي ولكن في الحقيقة أن عدد الجيش المتواجد في معسكر أسطاوالي عشية المعركة كان أقل من ذلك بكثير.

فمنذ بداية القرن، أكد بوطان في تقريره أن الجزائريين لن يستطيعوا تعبئة أكثر من ستين ألف جندي. وهذا التقدير وضع في ظرف كانت فيه الجزائر في وضعية اقتصادية ومالية أفضل مما أصبحت عليه فيما بعد. وإلى جانب هذا، فالداي لم يقم باعلان التعبئة العامة بل اكتفى باستدعاء جزء من قوات بايلك التيطري والتي لم تتجاوز ستة آلاف جندي، وباي التيطري لم يأت معه بأكثر من ألف فارس كما يؤكد ذلك حمدان بن عثمان خوجة. كما لم يطلب ارسال أي فرد من قوات بايلك الشرق. فالقوات التي كانت مع الحاج أحمد باي، هي عبارة عن حرسه الخاص لا يتجاوز عددهم الأربعمائة فارس، أما عساكر الأوجاق فلم يكن يوجد منهم في معسكر اسطاوالي عشية المعركة أكثر من ألفي جندي والباقي كانوا موزعين على الحصون أو تركوا في الاحتياط عند سيدي خلف.

لقد تم تعبأة عناصر من سكان متيجة كما جاءت جماعات متطوعة من قبيلة فليسة ومن جهات أخرى المحيطة باقليم متيجة. وتشير المصادر الجزائرية المتوفرة، أنه لم يتم القيام بأي عمل من شأنه تشجيع هؤلاء المتطوعين على البقاء تحت السلاح. لقد أهمل شأنهم وترك معظمهم بدون مؤونة ولا علف لخيولهم مما أجبرهم في النهاية على العودة إلى منازلهم. ويشير الآغا ابراهيم، من جهة أخرى، أن عدد القوات الفرنسية كان ضخما جدا بالمقارنة مع القوات التي كانت تحت قيادته وطالب في رسالة للداي أن تستدعي قوات بايلك الشرق. وعندما تم الاستيلاء على معسكر أسطاوالي، فإن عدد الخيام التي كانت منصوبة لم تتجاوز الأربعمائة خيمة عند بعض المصادر الفرنسية ومائتين وسبعين خيمة عند البعض الآخر.

ولم يكن لأفراد الجيش المنهزم الوقت الكافي للعودة إلى المعسكر وحمل خيامهم معهم بل ترك كل شيء على ما كان عليه عند بدأ المعركة حتى الأمتعة الخفيفة والمراسلات بقيت في أماكنها ومن المعروف أن الخيمة تأوي ثلاثين جنديا في المعدل. وليس كل الخيام مخصصة لايواء الجنود. فالبعض منها كانت بمثابة مخازن والبعض الآخر يستخدم كمقرات للمصالح الادارية والصحية للجيش.

واعتبارا لهذه المؤشرات فإنه من الصعب التصور أن عدد القوات الجزائرية عشية المعركة كان يتجاوز الخمسة عشر ألف جندي. وهناك ملاحظ فرنسي (بليسبي دي رينو) كان في المعسكر المقابل كتب من جهته مؤكدا أن عدد القوات الجزائرية المتواجدة عند أسطاوالي لا يمكن أن تتجاوز العشرين ألف جندي على أقصى تقدير. أكد الجنود الجزائريون، الذين عادوا إلى العاصمة بعد الهزيمة من جهتهم، أنهم انكسروا في المعركة بسبب كثرة العدو وأنهم أغرقوا وسط بحر من البشر. ويلاحظ من جهة أخرى أنه لم تترك قوة في الاحتياط بالمعسكر، بل وقع الهجوم على المواقع الفرنسية بجميع القوات التي تجمعت في أسطاوالي حتى أنه لم يتصد للهجوم الفرنسي ضد المعسكر سوى البطاريتين الرابضتين أمامه، وكانت هي كل ما لدى الجيش من المدفعية في هذه المعركة.

أما خطة المعركة، فقد تم وضعها بحضور كل من ابراهيم أغا الحاج أحمد باي ومصطفى بومزراق باى التيطري وخليفة باي الغرب. في البداية قبل الانزال، ساد الاعتقاد في امكانية مع الفرنسيين من النزول إلى الشاطيء ولكنه تبين أنه لم يهيء لذلك تهيئة ملائمة. فليس هناك مدفع واحد من عيار ثقيل لمجابهة مدافع سفن الأسطول القوية. كما اتضح أن أي

نوع من التحصينات تقام على جناح السرعة سوف لن تصمد أمام القصف المدفعي الكثيف ويلاحظ أن هناك خلاف وقع بين ابراهيم آغا والحاج أحمد باي حول طريقة التصدي للعدو. ففي رأي هذا الأخير أنه يجب تجنب الصدام المباشر معه في هذه المرحلة وأنه يكفي مضايقته والضغط عليه وترك السبيل له للتقدم، اذا أراد نحو العاصمة والتي هي هدفه وملاحقته من الخلف بالعمل على قطع خطوط مواصلاته وعزله عن قاعدة تموينه في سيدي فرج. أما إذا حاول الاشتباك، فلا يجوز أن تعطى له الفرصة لذلك بل يجب جره بعيدا عن قاعدته وتمديد خطوط مواصلاته إلى مكان يتم اختياره بعناية وضربه هناك عندما تتجمع القوات الكافية لذلك. أما ابراهيم آغا فقد كان يرى أن اتباع خطة مثل هاته تعني الهروب أمام العدو وهذا لا يجوز وأن الواجب يقضي بالوقوف في وجهه والتصدي له مهما كان الأمر.

ويبدو أن باي التيطري وخليفة باي الغرب قد دعما وجهة نظر الآغا، ولذلك فقد وضعت خطة ارتكزت على القيام بالهجوم على جناحي العدو والتي تمثل جبهته شكل هلال وسطه شبه جزيرة سيدي فرج، بهدف تغليفه وعزله عن قاعدته وعن البحر. ومركز الهجوم الرئيسي تقوم به ميمنة الجيش تحت قيادة ابراهيم آغا نفسه. فالخطة جيدة كما تبدو على الورق. لكنها فوق ماهو ممكن تحقيقه بالامكانيات المتوفرة بشريا وتسليحا إلى جانب هذا، فإدارة المعركة تشكو نقصا ذريعا بل لم تكن موجودة أصلا. وهذا ما يفسر تبخر الجيش بتلك السرعة حتى قبل أن تتأكد الهزيمة وتفرض نفسها في ميدان القتال.

3 - سير المعركة :

انطلقت القوات الجزائرية من مواقعها عند معسكر أسطاوالي صبيحة يوم السبت 19 جوان، مستغلة في تقدمها

نحو مواقع العدو ضباب الصباح الذي غطى المنطقة مما منع مدفعية الأسطول من التدخل. لم تفاجىء القوات الفرنسية بهذا الهجوم لقد كانت تتوقعه فالمعلومات التي استقتها من الجواسيس أكدت لها أن الهجوم الجزائري سيكون في هذا اليوم.

يمكن أن نميز في سير المعركة بين فترتين : الفترة الأولى التي ابتدأت في الصباح الباكر واستمرت حتى حدود الساعة العاشرة، ففي هذه المرحلة كان الهجوم الجزائري شديد وعنيف حيث تمكن من السيطرة على المواقع الأمامية لتحصينات العدو وركز هجومه على جناحيه وخاصة ضد ميسرته ولفترة من الوقت كان الوضع حرج للغاية بالنسبة للفرنسيين في الوقت الذي شعر فيه الجزائريون بكونهم على قاب توسين من النصر. لقد بعث ابراهيم آغا ببشائر النصر إلى العاصمة قبل الأوان.

وأمام هذا الوضع الخطير الذي أصبحت عليه القوات الفرنسية قرر القائد العام دي بورمون أن يراهن الكل بالكل. اما النصر واما الهزيمة الساحقة. لقد أدرك أن مركز الثقل في الهجوم الجزائري يقع على ميسرة الجيش الفرنسي وموقف الضعف فيه يكمن في الوسط والميمنة. ويعلم من جهة أخرى أن المهاجمين ليست لهم قوات في الاحتياط يستطيعون الرمي بها في أية نقطة حرجة عند الضرورة. لقد أعطى أوامره لفرقتي برتوزين ولوفيردو المتواجدتين في الوسط وعلي يمين الجبهة الفرنسية بالقيام بهجوم مضاد وتطويره بحيث يصبح المعسكر الجزائري عند اسطاوالي هدفا له.

وبالفعل انبترت الجبهة في هذين القطاعين وأصبحت ميمنة الجيش الجزائري التي تمثل مركز الثقل في الهجوم مهددة بالتغليف والحصار مما أدى إلى انفلات زمام الموقف

من بين أيدي ابراهيم آغا. فعمت الفرضى واشتد الاضطراب وتحول الجيش إلى غوغاء وحشود مذعورة لا تلوى على شيء.
لقد تقدم الفرنسيون نحو المعسكر الذي كانت تحميه بطاريتين فقط واستبسل المدفعيون الجزائريون في الدفاع عن المعسكر استبسا لا شديدا في محاولة منهم لوقف تقدم العدو برغم كونهم محاطين من كل جانب ومع ذلك فإنهم لم يتزحزحوا قيد أنملة عن مواقعهم إلى أن استشهدوا عن آخرهم. لقد تمكن الفرنسيون من السيطرة على المعسكر دون مقاومة. اذ لم يكن هناك أحد به للدفاع عنه. فالمنهزمون كانت وجهتهم نحو مدينة الجزائر وليس نحو المعسكر.

معركة اسطاوالي
مصادر وبيبليوغرافيا مختصرة

1 - المحفوظات Archives

تحتفظ مصلحة التاريخ لهيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي بأرصدة غنية بالمعلومات عن الجزائر فالتي تخص معركة اسطاوالي نجدها في مجموعة H لفائف وعلب- H.2 H.3 - H.4 وفي المجموعة الفرعية 1H. لفائف وعلب 1H.5 - 1H.6 - 1H.7 - 1H.8 - 1H.9 - 1H.10.

2 - روايات جزائرية عن المعركة مرتبة حسب مكانة أصحابها

- الحديث الذي أدلى به الداي حسين لمجلة Revue de Paris مجلد 30 عام 1831.

- مذكرات أحمد باي ... ترجمة وتقديم محمد العربي الزبيري الجزائر 1973.

- حمدان خوجة، المرآة ترجمة وتقديم د. محمد العربي الزبيري الجزائري 1975.

- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار. تحقيق أحمد توفيق المدني الجزائر ط 2، 1980 .

3 - روايات فرنسية مرتبة حسب مواقع أصحابها في سلم المسؤولية أو قربهم من مركز القرار.

- DE Bourmont, pièces officielles publiées par Bartillat in. Relation de la compagne d'Afrique en 1830 Paris, 1832.
- Desprez Journal d'un officier de l'Armée d'Afrique, Paris 1831.
- Berthezen, Dix-huit mois à Alger... Montpellier, 1834.
- Fernel, Compagne d'Afrique en 1830, Paris 1831.
- Pellissier de Reynaud, Les Annales Algériennes 2 Editions 1854 T.1.

4 – بيبليوغـرافيا :

- Azan p. L'Expédition d'Alger/ Paris, 1930.
- Esquer, Les commencements d'un Empire. La prise d'Alger, (1830) Paris, 1929.
- Gautherot, La Conquête d'Alger 1830. Paris 1929.
- Rousset c. La conquête d'Alger. Paris 1879.
- Rozet, Relation de la guerre d'Afrique pendant les années 1830-1831. Paris, 1832.

3
لمحة تاريخية عن الجيش النظامي للأمير عبد القادر

تبنت المقاومة الوطنية في الشهور الأولى من الاحتلال خطة استراتيجية تمثلت في محاصرة المدن الساحلية التي وضع يده عليها وتضييق الخناق عليه في داخلها. وعلى اثر مبايعة الأمير عبد القادر كأمير للجهاد، تبنى نفس الخطة التي اتبعها والده اتجاه الفرنسيين الذين احتلوا مدينة وهران. لكن المعارك الأولى التي خاضها ضد المعتدين بينت له أن هاته الخطة لن تكون ناجحة ومفيدة إلا اذا ارتكزت على دعامتين أساسيتين : إحكام مقاطعة التعامل مع العدو وبجميع صوره وأشكاله لاجباره على استقدام كل ماهو في حاجة اليه عن طريق البحر لارهاقه ماديا ومعنويا. وهذا لن يتحقق إلا بالتزام جميع سكان الأماكن القريبة من هذه المراكز بتنفيذ هذه المقاطعة تنفيذا صارما وبدون أي خلل أو تساهل مهما كانت المغريات والوعود. وهو ما يتطلب طول النفس واليقظة الدائمة. ولضمان عدم حدوث أي خلل من هذا الجانب، عمد الأمير إلى تأكيد سلطته ونفوذه على هذه المناطق وبمختلف الوسائل. والدعامة الثانية وتتطلب وجود قوة عسكرية متفرغة، تراقب تحركات الفرنسيين ومناوراتهم والتصدي لها في الوقت المناسب. فقوة المقاومة المشكلة لحد الآن من المتطوعين وحدهم، كانت تعبىء لقيام بعمليات محددة في آجال معينة فلا يمكنها البقاء تحت السلاح لمدة طويلة، بسبب انشغال افرادها باعمالهم اليومية، في الزراعة وتربية الماشية والتجارة وغيرها من النشاطات.

لقد أدرك الأمير منذ البداية أهمية وجود قوة عسكرية منظمة ودائمة للتفرغ لمهمة الجهاد. فالموارد المالية اللازمة للقيام باعباء الجهاد كانت قد نوقشت في مجلس الشورى وتبين أن مداخيل ضريبتي الزكاة والعشر غير كافية لتغطية

النفقات الكبيرة التي يتطلبها الجهد الحربي. ولم يكن للخزينة موارد أخرى غيرهما، ذلك أنه تم الغاء جميع الضرائب الغير الشرعية التي كانت تجمع في الماضي. وعلى ذلك، فقد قرر المجلس فرض ضريبة جديدة برسم الجهاد والتي أطلق عليها اسم «المعونة». ارتبط في ذهن الأمير توجيه موارد هذه الضريبة لبناء جيش نظامي دائم. وتبلورت فكرة هذا المشروع في القانون الأساسي الذي اعده لهذا الفرض منذ شهر سبتمبر عام 1833. غير أن ظروف الحرب لم تمكنه من تجسيده في الحين.

استغل حالة السلم التي اعقبت توقيع المعاهدة التي اشتهرت باسم معاهدة د ميشيل في 26 فبراير 1834 لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. لقد جابهته صعوبات في هذا المجال تمثلت في طلب بعض رؤساء القبائل بتوقيف جباية ضريبة «المعونة» بدعوى ان الجهاد قد انتهى وليس هناك ما يدعو لاستخلاصها. وقد ادى هذا الموقف إلى الصدام بينه وبين بعض القبائل خاصة مع قبيلتي الدواير والزمالة مما اضطره إلى عرض القضية مرة أخرى امام مجلس الشوري مبينا أهمية هذه المعونة وفائدتها، وموضحا من ناحية أخرى ان الجهاد مستمر وان الذي حدث لا يعد ومجرد كونه هدنة مؤقتة والتي من الضروري الاستفادة منها إلى أقصى حد لمجابهة العدو في المستقبل في ظروف أفضل. لقد حصل الأمير على موافقة المجلس وتأييده لوضع مشروعه موضع التنفيذ.

1 – هيكلة الجيش النظامي :

يتكون الجيش النظامي من ثلاثة أنواع من الوحدات «الاستعدادات»، المشاة أو العسكر والخيالة أي الفرسان والطبجية أي المدفعية.

1 - المشاة (العسكر) :

يتركب جيش المشاة من الوحدات التالية : الوحدة الصغرى وتسمى الصف أو الخبأ، وتتكون من واحد وثلاثين جنديا يضاف إليهم رئيس الصف ونائبه. وهو ما يعادل الفصيلة في تشكيلة الجيوش المعاصرة.

المائة : وتشتمل على ثلاثة صفوف تحت قيادة ضابط يدعى السياف، يساعده في الأعمال الادارية كاتب المائة، الذي ليست له صلاحية القيادة. فهو لا يخلف قائد المائة، في حالة الاستشهاد أو العجز. ومهمته إلى جانب أعماله الادارية يمكن تشبيهها بمهمة المحافظ السياسي في الجيش.

المحلة : تتشكل من مجموع وحدات المائة التي قد تصل الى بضع عشرة وحدة. فهي تمثل وحدة قتالية مستقلة ومتكاملة وليس هناك وحدة أعلى فوقها. ويقوم بقيادتها رئيس العسكر المحمدي، ويسمى أيضا بالآغا. وعندما تجتمع عدة وحدات على هذا المتسوى فهي تكون تحت قيادة اما خليفة من خلفاء الأمير أو تحت قيادة الأمير نفسه.

2 - هيئة أركان العسكر أو المحلة :

يساعد قائد «العسكر المحمدي» أي الآغا، في مهمته، هيئة أركان مكونة من العناصر التالية :

1 - كاتب «العسكر المحمدي» الذي يمارس مهاما ادارية على مستوى المحلة كتلك آلتي يقوم بها كاتب المائة على مستوى وحدته إلى جانب قيامه بوظيفة الامام في الصلوات الخمس للهيئة وتلقينها ما يجب معرفته من أمور العبادات وأصول العقيدة، وقراءة قوانين الجيش ولوائحه عند الحكم، وتدريب كتاب المائة على هذه الأمور ومتابعة أعمالهم الادارية والارشادية على مستوى وحداتهم ومراقبتها.

2 - <u>حامل الراية</u> : ويوجد واحد فقط على مستوى المحلة ويقيم مع الآغا وينتقل معه ويراعي في اختياره كونه من ذوي الشجاعة والاقدام.

3 - <u>معلم فنون الحرب أو المدرب</u> : ومهمته القيام بتدريب أفراد الجيش ويقيم ويتحرك مع قائد الحملة.

4 - <u>صاحب الطبل أي الطنبور</u> : وهو أيضا يقيم وينتقل مع قائد العسكر.

5 - <u>شاوش العسكر</u> : مكلف بنقل المراسلات والتعليمات بين قائد العسكر وقواد المائة وبينه وبين جهاته أخرى. ويمكن اعتباره ضمن سلك صف الضباط اعتبارا للراتب الذي يتقاضاه والوظيفة التي يشغلها. كما يجهز بفرس من بيت المال وبيد الآغا توليته وغزله.

6 - <u>قواد المائة</u> : يمكن اعتبار قواد المائة أي السيافين من هيئة أركان الحملة، على اعتبار أنهم يشاركون قائد العسكر في اتخاذ القرارات التي تخص شؤون القتال.

ويلاحظ على هذه الهيكلة لوحدات المشاة بكونها مستوحاة من نفس النظام الذي كان جاري به العمل في الجيش الجزائري قبل الاحتلال. فالتجديدات التي احدثها الأمير تتعلق بالانضباط والتدريب المستمر على فنون القتال وحمل شارات الرتب بالنسبة للضباط وصف الضباط. وكذلك انشاء الأوسمة لمكافئة المقاتلين الذين قاموا باعمال بطولية تستدعي التنويه والتشجيع إلى جانب وضع ضوابط دقيقة للترقية ومراعاة الاقدمية في الخدمة.

كما يمكن ان نميز في هذا التنظيم بين نوعين من الرتب : رتب صف الضباط ورتب الضباط. فليس هنالك حاجز يفصل بينهما بل هناك استمرارية وتواصل في سلك الرتب. فصف ضابط يمكن أن يرتقي إلى رتبة ضابط إذا كان سجل خدمته تؤهله لذلك مع مراعاة عدم السماح بالقفز على

الرتب. فالكاهية أي نائب رئيس الصف لا يمكن ان يرتقي الى رتبة السياف أي قائد المائة مالم يمر برتبة رئيس الصف أولا، وهكذا.

فالفرق بين رتب صف الضباط والضباط يمكن أن نستخرجه من خلال ثلاث مؤشرات : طبيعة المهمة المناطة ومسؤولياتها. حجم المرتب الذي يتقاضاه صاحبها ونوع اللباس الذي يرتديه.

فالصف أو الخبأ، لا يشكل وحدة قتالية قائمة بذاتها بل هو يمثل جزءا عضويا في تكوين وحدة المائة لا يتجزا عنها. كما ان المرتبات تختلف من درجة إلى أخرى وكذلك الألبسة فإنها تتمايز بين تلك التي يرتديها الضباط وضباط الصف والجنود العاديين. واستنادا إلى هذه العناصر يمكن أن نميز رتب صف الضباط في المهام التالية :

رئيس الصف، الكاهية أي نائبه، كاتب المائة، الطباخ، صاحب الراية، صاحب الطبل وشاوس العسكر.

أما رتب الضباط، فهناك رتبتين للقيادة : السياف أي قائد المائة والآغا قائد العسكر.

وثلاث رتب للخدمات وهي : مدرب العسكر، كاتب العسكر الكبير والطبيب الكبير. فهؤلاء الثلاثة يتقاضون مرتبات تساوي راتب السياف قائد المائة ويرتدون لباسا يميزهم.

ب) - «استعداد الخيالة» أي سلاح الفرسان:

ان تنظيم سلاح الفرسان هو تنظيم أولي بسيط يرتكز على تشكيل وحدة قتالية أساسية قائمة بذاتها (1) مكونة من خمسين فارسا (سربة) تحت قيادة ضابط يسمى «سياف الخيالة» والرتبة الأعلى لهذا السلاح هي رتبة قائد «الاستعداد» أي رئيس الخيالة، ويلحق به مدرب الخيالة وهو يماثل وضعه مدرب العسكر.

(1) ما ذكرته التحفة من كون هذه الوحدة مقسمة بدورها الى وحدتين متفرعتين عنها لم نجد ما يسنده في القانون الأساسي للجيش سواء في الرتب أو الرواتب ولا في الألبسة، كما هو الشأن بالنسبة للمشاة. كما لاحظنا أن نشر الخيالة في المقاطعات الادارية التابعة للأمير كان يتم دائما على مستوى وحدة مكونة من خمسين فارسا.

ونستنتج من هذه الهيكلة ان رتب الفرسان هي رتب على مستوى الضباط وليس فيها رتب لصف ضباط. وهي على ثلاث مستويات رتبتين للقيادة، سياف الخيالة ورئيس الخيالة ورتبة خدمة وهي رتبة مدرب الفرسان.

جـ) - «استعداد الطبجية» أي سلاح المدفعية :

الوحدة القتالية الأساسية في هذا السلاح ترتكز على قطعة المدفع الواحد الذي يقوم على خدمته اثنى عشر جنديا تحت قيادة رئيس المدفع. وعند القتال ينقسم الطاقم إلى مجموعتين ستة منهم يقومون بخدمة المدفع والستة الآخرين يستريحون ثم يتبادلون الدور هكذا، تحت قيادة رئيس المدفع.

والرتبة التالية وهي الأعلى وهي رتبة «باش طبجي» أي رئيس المدفعية ويلحق به معلم الطبجية أي مدرب المدفعية ووضعه يماثل وضع مدرب الفرسان ومدرب العسكر.

كان لدى جيش الأمير نوعين من المدافع : مدافع الحصار التي لها مرابض ثابتة في المدن الرئيسية : معسكر، تاقدمت، تلمسان، ندرومة، مليانة، وتنس، ومدافع الميدان التي وزعت على القوات النظامية المنتشرة في المقاطعات.

د - مصلحة الصحة للجيش :

أوجد الأمير مصلحة مختصة في الطب العسكري، وضع على رأسها طبيب له شهرة في عصره، وهو أبو عبد الله الزروالي. لقد كانت له خبرة وحنكة في العلاج والجراحة ومعرفة واسعة بالاعشاب الطبية وخصائصها العلاجية والجراحية. ويشرف الطبيب الكبير على المصالح الفرعية التي انشئت في عدد من المقاطعات التي ترابط بها القوات النظامية. كما كان يشرف على تدريب الممرضين الذين كانوا يختارون من بين الجدود الذين تتوفر فيهم صفات اللياقة والبشاشة وطيبة المعشر والشعور الانساني المرهف، وترقية ذوي الاستعدادات والمهارات منهم للمراتب الأعلى في السلك الطبي.

هـ - مصلحة الطنبور والموسيقى العسكرية :

يعتبر الطبل والموسيقى أداة من أدوات الحرب التي تستخدم للاتصال ولرفع الروح المعنوية للجنود أثناء القتال. لقد اوجد الأمير لبنة لهذه المصلحة على المستوى المركزي كما وزع افرادها على قادة العسكر حسب الاحتياج والضرورة. لقد درب أفراد الجيش على فهم وادراك معاني نقرات الطبل والامتثال لها. كما استخدمت الموسيقى للترفيه ولإثارة الحماس أثناء القتال.

2 - التجنيد، المرتبات المؤونة والمعاشاة :

يتكون الجيش النظامي من المتطوعين الذين يقبلون الخدمة بصفة دائمة فالتجنيدكان يتم عن طريق التطوع فكان الامير يبعث برسل إلى مختلف المناطق يدعون الناس إلى الانخراط في الجيش الجديد الذي انشاه ويبينون الحقوق التي لهم والواجبات التي عليهم. فقوائم الأفراد لبعض الوحدات التي نجت من الضياع تبين أنه كان جيشا وطنيا بالمعنى الدقيق للكلمة. لقد جندت فيه عناصر تنتمي إلى مختلف مناطق البلاد.

يتقاضى الضباط وصف الضباط والجنود مرتبات شهرية معلومة وبصفة منتظمة. فراتب جندي المشاة كان ست ريالات (1). وجندي المدفعية ست ريالات ونصف والخيال سبع ريالات. ورواتب صف الضباط لا تزيد كثيرا عن رواتب الجنود. فرئيس الصف كان يتقاضى ثماني ريالات. ونائبه (الكاهية) ست ريالات ونصف ورئيس المدفعية وكاتب الطبجية سبع ريالات وحامل الراية والطباخ وصاحب الطبل وكاتب المائة سبع ريالات.

وتتراوح رواتب الضباط ما بين تسع ريالات ونصف إلى اثنين وعشرين ريالا. فسياف الخيالة يتقاضى تسع ريالات

(1) كان الريال يصرف في هذه الفترة ما بين فرنك وخمسة وثلاثين سنتيما الى فرنك ونصف.

ونصف وقائد المائة اثني عشر ريالا. ولكل من كاتب العسكر الكبير ومدربي العسكر والخيالة والطبجية والطبيب الكبير اثنا عشر ريالا. والباش طبجي (رئيس للمدفعية) أربعة عشر ريالا ورئيس الخيالة تسعة عشر ريالا وقائد العسكر الآغة اثنين وعشرين ريالا.

ان الفرق بين مرتبات مختلف الرتب لم تكن كبيرة. فالفرق بين راتب جندي مشاة والقائد العام هي في حدود ثلاث مرات ونصف وبين جندي الخيالة اقل من الضعفين، وبين جندي المدفعية وقائد المدفعية بما يزيد قليلا عن الضعف. ان قيمة هذه المرتبات يمكن ان نتصورها عندما نلتمس قدرتها الشرائية بالنسبة للمواد المعاشية الاساسية. فسعر القنطار من القمح في هذه الفترة كان في حدود أربع ريالات ونصف وسعر الزيت نصف ريال للتر الواحد والخروف في حدود الريالين. فهي اذن مرتبات متوسطة وليست بمغربة، في مستوى سد الاحتياجات الأساسية لأسرة صغيرة. فالمرتب لم يكن الحافز الأساسي الذي دفع الناس للتجنيد في جيش الأمير. لقد كانت فرنسا تعرض مبلغا أعلى بكثير لمن يرغب في الخدمة في صفوف قواتها المساعدة فالفارس كان يحصل على حوالي أربعين ريالا في الشهر وجندي المشاة عشرين ريالا.

وإلى جانب المرتبات التي يتقاضاها الجنود فقد كانوا يحصلون كذلك على المؤونة مجانا أثناء الخدمة والتي يمكن اعتبارها بكونها جيدة وتتوفر على عناصر ذات قيمة غذائية مفيدة. ان حصة الجندي من اللحم الذي يوزع مرة كل أسبوع، يوم الخميس حوالي كيلوغرام (1). وسياف العسكر والخيالة حوالي كيلوغرام وربع وقائد سلاح الفرسان والمدفعية حوالي اثنين كيلوغرام ونصف. أما قائد العسكر فله شاة مرة في الأسبوع مع هيئة أركانه. كما أن جميع أفراد

(1) تذكر التحفة ... أن اللحم كان يوزع مرتين في الأسبوع : الإثنين والخميس، ولكننا نميل الى ترجيح ما أورده قدور بن رويلة في : وشاح الكتائب... بكون اللحم يوزع مرة على اعتبار أن العادة التي كانت جارية لدى الأسر الجزائرية في ذلك الوقت هو استهلاك اللحم مرة في الأسبوع.

الجيش يحصلون على ألبستهم وأسلحتهم مجانا. وإذا تمزقت أو اتلفت اثناء القتال والتدريب تعوض من بيت المال. اما في غير هذه الحالة، فالجندي أو الضابط ليس له حق تجديد لباسه أو تبديل سلاحه الا بدفع المقابل ثمنا.

وللجندي النظامي حقه في المعاش أيضا. فاذا استشهد أي واحد من الضباط أو ضباط صف، فإن راتبه يصرف لأسرته ولأبنائه إلى أن يشبوا ويكبروا. فابواب الخدمة في الجيش مفتوحة امامهم ولن ينقطع المرتب الا بعد دخول احدهم في الخدمة وعند ذلك يتلقى مرتبا في مستوى رتبته. واذا جرح جندي في القتال يمنعه عن المشي فإنه يتحول إلى سلاح الفرسان إذا كان قادرا على القتال وهو راكب اما اذا كان عاجزا فإنه يصرف له مرتبه بالكامل إلى وفاته. اما في حالة المرض الذي يقعد عن الخدمة فالجندي له الحق في نصف المرتب فقط.

وإلى جانب هذه الحقوق، فالقانون الأساسي للجيش حدد أيضا المهام والواجبات لكل رتبة ولكل صنف من اصناف الأسلحة الثلاثة. لقد حددت أيام التدريب وأوقات التفتيش بدقة. كما حدد طريقة متابعة هذه الترتيبات من قبل مختلف الرتب. لقد استعان الأمير في تدريب جيشه في البداية، بالعناصر الفارة من الجيش الفرنسي وببعض ضباط الجيش الجزائري القديم خاصة في المدفعية. كما استعان كذلك بعناصر اسلامية من تونس وليبيا وغيرهما. لقد حرص على التاكيد لعناصر جيشه على ضرورة استيعاب فنون القتال الحديثة . فقائد العسكر أو الخليفة عليه أن ينفذ هذه المبادىء بدقة أثناء ادارته للمعركة وإذا حدث واخل بها وتسبب ذلك في حدوث هزيمة أو تكليف خسائر مفرطة فإنه سيعرض نفسه للعقوبة تحدد بالاجتهاد بعد التحري والتدقيق في الملابسات التي احاطت بالواقعة وتحديد درجة المسؤولية

الشخصية المباشرة فيما حدث. كما بين هذا القانون كذلك، الجزاءات والعقوبات، التي لا تتعدى السجن في حالة الاقامة أو الجلد أثناء السفر. لقد ترك الباب مفتوحا بالنسبة لبعض المخالفات، لاجتهادات قائد العسكر أو الخليفة أو الأمير نفسه. وفي المقابل، انشاء الأمير وساما عسكريا سماه «الشيعة المحمدية» يمنح لكل فرد قام بعمل بطولي أثناء القتال، وهو وسام يعطى اعتبارا معنويا كبيرا إلى جانب تمتع حامله بحقوق مادية معتبرة. فحامل الشيعة يعطى اقدمية في الرتبة تميزه عن سائر اقرانه وتفتح له باب الترقية الى اية رتبة، يرشح لها بدون اعتبار مبدأ التدرج في الرتب، كما كان يتقاضى منحة مالية معتبرة.

3 – تكلفة الجيش النظامي :

ان اعداد جيش نظامي يتطلب توفر أموال وموارد للخزينة قارة ومتجددة. فتجهيز فرد من أفراد العسكر، لباس وأسلحة، كان يتطلب حوالي ستين فرنكا يضاف إلى ذلك المرتب الذي يصرف للأفراد شهريا والمؤونة التي تجري لهم يوميا. فتكلفة العسكري الواحد من مرتب ومؤونة فقط، كان يصل إلى حوالي مائة وثلاثين فرنكا سنويا. وتكلفة وحدة المائة من غير التجهيز، كانت تصل إلى حوالي ثلاثة عشر ألفا ومائتين وخمسة وعشرين فرنكا سنويا.

وتكلفة تجهيز الخيال أعلى من تكلفة عسكري المشاة ويصل الفرق إلى حوالي الضعف تقريبا. فالخيال كان يكلف حوالي مائة وعشرين فرنكا. وتكلفة سرية الفرسان المكونة من خمسين فارسا – مرتب والمؤونة فقط – يصل إلى حدود سبعة آلاف وخمسمائة فرنكا سنويا.

واعتبارا لهذه المتطلبات فإننا نستطيع ان نتصور مقدار الجهد الذي بذله الأمير لجمع الاموال والاقتصاد في المصروفات

الى حدود الضرورات القصوى من أجل توفير الأموال الضرورية لبناء هذه القوة وتطويرها وزيادة عددها لتصبح في المستوى الذي يطمح إليه في التصدي للعدوان ومقارعته من أجل الوصول إلى اخراجه من البلاد، وهو طموح كان يراود كل مقاوم. ولولاه لما حمل أحد السلاح وقبل التضحية بالنفس والنفيس.

4 – تعداد الجيش النظامي :

من قبيل المجازفة التجرأ في اعطاء رقم محدد لعدد الجيش النظامي الذي جهزه الأمير لعدم توفر معلومات دقيقة موثوق بها. فالمصادر التي تعرضت لهذا الموضوع لم تتوفر لديها معلومات كافية يمكن اعتمادها كمرجع، إلى جانب كون الأرقام التي نقدهما فيها تفاوت فيما بينها. وبناءا على ذلك فلا يسعنا سوى محاولة تقديم صورة أولية تقريبية عن تعداد هذا الجيش.

فمنذ أواخر عام 1834 لاحظ المبعوث الفرنسي النقيب هيبولت الذي اوفده الحاكم العام للاتصال بالأمير في مدينة المدية والذي رافقه في رحلة العودة إلى معسكر، انه كانت لدى الأمير في هذه الفترة كتيبة نظامية كبيرة يصل تعداد أفرادها إلى قرابة الألف رجل والتي يشرف على تدريبها جندي من أصل ألماني كان قد فر من القوات الفرنسية. ويبدو أن استئناف الحرب ضد فرنسا عند منتصف عام 1835 لم توقف جهود الأمير في بناء هذه القوة، اذ يلاحظ انه بعد سنة فقط من توقيع معاهدة التافنة كان عدد القوات النظامية قد وصل إلى أربعة آلاف وخمسمائة عسكري مشاة وقرابة الألف فارس ومائة وأربعين جندي من سلاح المدفعية مع اثني عشر قطعة مدفع ميدان وتسعة وعشرين مدفع حصار. ويذكر محمد بن الأمير عبد القادر في التحفة ان عدد

الجيش النظامي وصل في أقصى قوة له إلى «خمسة عشر ألف وثلاثمائة، منها اثنا عشر ألف مشاة وألفان وخمسمائة خيالة ومائتان وخمسين مدافعا يقومون بخدمة عشرين مدفعا للسفر (مدفع ميدان) وخمسمائة عبد اتخذها حرسا له تحت رئاسة سالم آغا الزنجي» (1).

إن هذا الرقم يبدو مبالغ فيه خاصة بالنسبة لعساكر المشاة. فموارد الأمير المالية لا تسمح له بتجنيد هذا العدد من الأفراد. فمرتباتهم ومؤونتهم تزيد تكلفتها عن مبلغ المليوني فرنك سنويا عدا مصاريف التجهيز والصيانة وتعويض ما اتلف او فقد من العتاد أثناء المعارك. فالصرف على الجيش النظامي ليس هو بند المصروفات الوحيد للخزينة فهناك المساعدات التي كانت تقدم للقوات المتطوعة وخاصة الدخيرة والمؤونة وهناك الصرف على مصالح الدولة المختلفة الاخرى. بعض المصادر الفرنسية تشير إلى أن مبلغ النقود المحفوظة في خزينة الأمير غداة القطيعة مع فرنسا (1840) لا يزيد عما يساوي المليونين والنصف من الفرنكات، فعدد الجيش النظامي الأقرب للواقع على ما يبدو، يكون نصف العدد الذي أورده الأمير محمد بخصوص عساكر المشاة. فالأرقام التي أوردتها بعض المصادر الأخرى تحوم حول هذا التقدير.

لقد أعطى هذا الجيش قوة ودفعا لحركة المقاومة. لقد كان بمثابة رأس الحربة لها في نفس الوقت الذي كان فيه درعها الواقي. بفضله استطاعت مواصلة الجهاد لسنوات طويلة. وتتأكد هذه الحقيقة عندما ندرك أنه في كل جزء من أرض الوطن داسته أقدام الاحتلال، ظهرت هناك مقاومة ضده، ولكن هذه التصدي لم يكن طويلا ولم يرهق المحتلين بسبب انعدام توفر اطار منظم لها واداة ملائمة كالتي اعدها الامير والمتمثلة في الجيش النظامي. فرغم قلة عدده، الذي لا يتجاوز عشر القوات التي عبئتها فرنسا، واتساع المساحة الذي انتشر فيها ومع ذلك فقد استطاع الصمود والذود عن حمى الوطن إلى آخر النفس.

(1) التحفة ... ط. الثانية ص 314

جيش الأمير عبد القادر
ببليوغرافيا مختصرة

جيش الأمير عبد القادر
بيبليوغرافيا مختصـرة

1 - فهارس البيبليوغرا فيا :

- جماعة. بيبليوغرافيا حول الأمير عبد القادر في : مجلة التاريخ العدد الخاص بالذكرى المائوية لوفاة الأمير عبد القادر، النصف الأول من سنة 1983.

- Neggaz Zahia, Bibliographie sur l'Emir Abdelkader

في المصدر السابق

- Hellal Farida, Bibliographie de la langue anglaise de l'Emir Abdelkader:

في مجلة التاريخ العدد 21 النصف الأول من سنة 1986.

2 - بيبليوغرافيا :

- تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق د. أبو القاسم سعد الله الجزائر ط2 . 1982 .

- قدور بن روبلة، وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب. تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائر 1968.

- محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر بيروت ط 2 . 1964.

- محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر تنظيمه وأهميته في : مجلة الثقافة عدد 75 ماي جوان 1983.

- جمع كل من لاكروا وتوربان عددا من الوثائق تخص تاريخ الجزائر في هذه الفترة رتبت في محفوظات الحربية بقصر فانسان (باريس، فرنسا) تحت رقم 1H.236 ، 1H.235.

- كما يوجد في نفس الرصيد الدراسة التي وضعها الدكتور فارنيي عن الأمير عبد القارد تحت عنوان :

Abdelkader sa vie et son histoire

والتي بقيت محفوظة (تحت رقم H . 235 XL) ولم تنشر.

- AZAN l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français 1808 - 1883.
Paris, 1925.
- Bellemare, Abdelkader, sa vie politique et militaire, Paris 1863.
- Iconographie sur l'Emir Abdelkader Alger 1983.
- Noury, Etudes sur les reguliers d'Abdelkader Paris, 1884.
- Noury, Orgnaisation des tribus soumises à Abdelkader Revue de l'Armée Sept 1840.
- Petorni, Reglement militaire de l'Emir Abdelkader texte et traduction Alger 1890.

4
معركـة المقطـع
28 جـوان 1835

1 - الخلفية التاريخية للمعركة :

ان ابرام الاتفاق بين فرنسا والامير عبد القادر والذي اشتهر باسم معاهدة د. ميشيل في 2 فبراير 1834 كان بمبادرة من فرنسا. وحتى هذا التاريخ كانت سياسة هذه الأخيرة لا تزال تتأرجح بين تيارين : احدهما يدعو إلى الانسحاب من البلاد تجنبا للتكاليف الباهضة والتضحيات الكبيرة التي يتحتم على فرنسا بذلها في حالة الاستقرار بها، اذ سيترتب على هذا القرار ضرورات ايجاد «مجالات تهوئة» للمراكز الساحلية التي تحتلها عن طريق السيطرة على المناطق المجاورة لمنعها من الاختناق ولكي تصبح قابلة للحياة. وهو ما يتطلب جهدا عسكريا متواصلا ومصاريف باهضة لا يمكن موازنتها بقيمة هذه المراكز من الزاوية الاقتصادية والمالية. والتيار الثاني، وهو الذي يدعوا إلى الاحتفاظ بهذه المراكز الجزائر، مستغانم، ارزيو، وهران، بجاية وعنابة والسعي لجعل المناطق المحيطة بها تحت نفوذ فرنسا، بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق ايجاد صيغة للعمل تمكن من ايجاد علاقات مع اعيان هذه المناطق لتحييدها في الصراع القائم بينها وبين المقاومة الوطنية.

لحسم المسألة والخروج من حالة الذبذبة والتردد التي اتسمت بها سياسة فرنسا في الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال، قررت حكومة باريس، ارسال لجنة تحقيق كبرى إلى عين المكان لدراسة الأمور عن كثب، واقتراح سياسة عملية تتماشى مع امكانيات فرنسا ومع مصالحها من جميع الوجوه.

لقد انهت اللجنة الافريقية مهمتها خلال ربيع 1834 وأوصت بضرورة طرح فكرة التخلي عن الجزائر، جانبا، مؤكدة على أهمية الاحتفاظ بها والعمل على مد رقعة السيطرة الفرنسية نحو الدواخل بالطرق السياسية، وتجنب أسلوب التوسع بواسطة الحملات العسكرية وما تتطلبه من جهد وتضحيات لا قبل لفرنسا على تحملها في تلك الظروف.

ان المبادرة التي اتخذها الجنرال د ميشيل بفتح المفاوضات مع الأمير من أجل التوصل إلى اتفاق يضع حدا للعمليات العسكرية، تعكس هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية. كما أنها تستجيب في نفس الوقت لرغبة الأمير عبد القادر في أن يجد فسحة من الوقت تمكنه من التفرغ لتنظيم المناطق التي تحت قيادته وانشاء جيش على الطريقة العصرية والعمل على جذب المناطق البعيدة عنه للانضواء تحت قيادته.

تميزت معاهدة د ميشيل بعمومية الصياغة لبنودها وبعدم الدقة في محتوى ترتيباتها سواء بخصوص ضبط العلاقات بين الطرفين أو بمجال سريان مفعولها اقليميا.

لقد كانت المعاهدة في نظر الأمير عبد القادر تمثل انتصارا ساسيا بانتزاع عتراف فرنسا به كأمير للمسلمين أي أمير المؤمنين. لقد التزم الطرفان ازاء بعضهما البعض بانهاء حالة الحرب بينهما ورد الاسري والهاربين وحرية التجارة والمبادلات مع السماح للفرنسيين الحاملين لرخص مستخرجة من الادارة الفرنسية ومؤشر عليها من طرف وكلاء الأمير المعتمدين في المراكز الفرنسية، بالتنقل في المناطق الداخلية، واحترام الديانة الاسلامية في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وحصر تجارة الصادرات في ميناء ارزيو وحده وجعلها تحت اشراف وكيل معين من قبل

الأمير، وعدم منع أي مسلم يريد العودة إلى مقر سكناه.

ومن الواضح أن تعاقدا بمثل هذه العمومية والابهام سوف لن يستمر طويلا. اذ هو من وجهة النظر الفرنسية لا يعدو مجرد كونه هدنة مؤقتة املتها الظروف المحلية من جهة ومتطلبات سياسة فرنسا الجزائرية المرحلية من جهة ثانية. وعندما تتسع افاق هذه السياسة وتتطور في اتجاه السيطرة المباشرة على عموم المناطق الشمالية من البلاد تبدا الازمة في الاختمار، بفعل المشاكل التي بدأت تتراكم بين الطرفين.

2 - القطيعــة :

لقد وجدت هذه الأزمة وقودا لها في صياغة الاتفاق نفسه، عندما ادرك الفرنسيون، بعد حين، أن اهمال التأكيد على مكانة فرنسا ودورها في هذا الجزء من شمال افريقيا وعدم تحديد طبيعة العلاقات مع الأمير والأسس التي ترتكز عليها يمثل مأخذا خطيرا لا يمكن احتماله، اد هو يسد أبواب المستقبل أمام مشاريعها التوسعية. وإلى جانب هذا الاعتبار الاستراتيجي فإن هذه التخوفات سوف تتغذى بعوامل أخرى.

ان نمو قوة الأمير واتساع دائرة نفوذه شيئا فشيئا وبكيفية مطردة شكل هو الآخر عنصر قلق دائم لسلطات الاحتلال. وبالفعل، فإن الأمير عمل على استغلال فترة السلم والهدوء التي اعقبت الاتفاق إلى أقصى حد ممكن، لقد عمل في اتجاهين مختلفين ومتكاملين في نفس الوقت، فمن جهة سعي إلى تثبيت وترسيخ قوعد الدولة الجديدة التي اسسها وبناء مؤسساتها وتطويرها، ومن جهة ثانية تأكيد نفوذه وإدارته المباشرة على مختلف أجزاء بايلك الغرب من جهة ثانية لغرض التمكن من عزل ومحاصرة التواجد الفرنسي على الساحل المتمثل في احتلاله لمدن مستغانم ارزيو

وهران وقطع كل سبيل لها للاتصال والانفتاح نحو الداخل إلا عن طريقه وبواسطة وكلائه.

لقد اثارت هذه الوضعية ردود فعل متذمرة لدى التجار الفرنسيين أولا ثم لدى سلطات الاحتلال بعد ذلك.

ان منع تجارة التصدير عن مينائي وهران ومستغانم وجعلها حكرا على ميناء ارزيو وحده قد مس مصالح عدد من هؤلاء التجار وخاصة عندما قام وكيل الأمير باحتكار هذه التجارة ومنع الخواص من المشاركة فيها. وعندما قرر الأمير التخلي عن هذا الاحتكار وترك الباب مفتوحا أمام كل التجار، اعتبر الفرنسيون أن ذلك غيركاف. فالذي يريدونه هو ان يحضى كل من مينائي وهران ومستغانم بنفس التسهيلات التي يتمتع بها ميناء أرزيو.

كما ان امتداد نفوذ الأمير إلى ما وراء حدود بايلك الغرب من الناحية الشرقية ازعج الفرنسيون ازعاجا شديدا وشكل من جهته عنصر ثقل كبير في العلاقات بين الجانبين. فبمقتضى الاتفاق المبرم، ليس هناك أي تحديد ولا حتى اشارة للاطار الاقليمي الذي يسرى عليه هذا التعاقد، لقد ترك الباب مفتوحا وبالتالي خاضعا للتأويلات والتفسيرات الوحيدة الطرف.

بعث سكان اقليم التيطري بوفد إلى معسكر ليطلب من الأمير القدوم إلى المدية لأخذ البيعة من سكان الاقليم. قبل الأمير هذا المسعى ولكنه ارجا التنفيذ ريثما يستوضح الموقف الفرنسي بهذا الخصوص. لقد استغل الحاكم العام فرصة مراسلة الأمير له بهذا الشأن ليعطي تفسيرا للاطار الاقليمي لمعاهدة د. ميشيل استنادا بكون الجنرال تعاقد على أساس الصلاحيات المخولة له كقائد لمقاطعة وهران وحدها وبالتالي

فإن حدودها تندرج في إطار هذه الصلاحيات فلا يمكن تجاوزها. ويبدو أن الأمير قد اقتنع ضمنيا بهذا التفسير الذي لم يعترض عليه. ولكن عندما قام الحاج موسى بالدعوة إلى الجهاد وبايعه سكان اقليم التيطري عندما يئسوا من قدوم الأمير اليهم ولاحظ ان الفرنسيين لم يقوموا بأي جهد عسكري ضد هذا الثائر اعتبر ان حقهم في الاقليم قد سقط تلقائيا وأنه من حقه التوجه إلى المدية لأخذ البيعة من أهلها ومطاردة الثائر الحاج موسى.

رد الفرنسيون على تحركات الأمير في الاقليم باعداد مشروع اتفاق جديد وارساله إليه عن طريق مبعوثين هما النقيب هيبوليت وابن دران اليهودي الذي كان يقوم بدور المستشار للحاكم العام في الشؤون الجزائرية. التقى المبعوثان بالأمير في مدينة المدية واصطحبهما معه في رحلة العودة إلى عاصمة امارته معسكر، حيث زودهما بمقترحات من طرفه.

ينص المشروع الفرنسي على ما يلي: اعتراف الأمير «بالسيادة الفرنسية على أفريقيا» وحصر نفوذه في بايلك الغرب وحده محددا شرقا بوادي الشلف وارهيو وقوجيلة واحتكار المراكز الفرنسية الساحلية لكل المعاملات والمبادلات التي تجري بين الدواخل والمناطق الساحلية ودفع ضريبة سنوية لحكومة فرنسا. وينص مشروع الأمير من جهته على أن تبقى جميع المناطق الخاضعة له تحت سلطته واحتفاظ فرنسا بالمدن التي تسيطر عليها على ان يتعهد باطلاع الحاكم العام على اسماء خلفائه في المدية ومليانة عند توليتهم وعند عزلهم «لمعرفتهم ولتكون المواصلة مع الأمير بواسطتهم». كما يحق ان يشتري من مدينة الجزائر كل ما يحتاج اليه من آلات ومعدات حربية ويلتزم باخطار الحاكم العام عند عزمه السفر إلى قسنطينة او غيرها «مع افادته عن سبب ذلك السفر».

لقد كان الأمير يعتقد أنه سيتم الاتفاق هذه المرة ايضا بنفس الكيفية التي ابرم بها الاتفاق الأول، أي كل طرف يمضي ويصادق على شروط الطرف الآخر، غير أن الفرنسيين كانوا يريدون فرض شروطهم وحدها واعتبار مشروعهم أداة الاتفاق الوحيد الذي يجب أن يحضى بموافقة الطرفين.

ان هذه التطلعات سوف تجسدها معاهدة التافنة بعد عامين من هذا التاريخ، اما الآن فإن الوضع المتأزم وثقة كل طرف في قدراته وإمكانياته لم يترك المجال للتفاوض من أجل مواءمة المصالح المتعارضة للجانبين.

وبالفعل، ان قيام الجيش الفرنسي بمحاولة اختراق منطقة نفوذ الأمير والنفاد إلى الداخل عن طريق استمالة بعض القبائل التي كانت تحت طاعته وجلبها إلى جهته باضفاء حمايته عليها، يشكل خرقا صريحا لمعاهدة د ميشيل. لقد تجسد هذا التجاو. في الاتفاق الذي عقده قائد القوات الفرنسية في مدينة وهران الجنرال تريزيل مع قبيلتي الدواير والزمالة في 16 جوان 1835. وهو الاتفاق الذي اضفى على القبيلتين الحماية الفرنسية مقابل الخدمات التي تؤديانها لقوات الاحتلال وفي مقدمتها مناوئتهما للأمير عبد القادر.

احتج الأميرعلى هذا الاتفاق بشدة، مؤكد أنه يتعارض مع المعاهدة التي تنص من جملة ما تنص على «ان لا تقبلوا من يلتجيء اليكم من العرب كما اننا لا نقبل من يفر إلينا من الفرنسيين... ان الحكومة الفرنسية ملزمة بأن ترد إلى كل مذنب إلتجأ إليها ولو كان رجلا واحد فكيف بالعشيرة

والقبيلة». رد الحاكم العام على هذا الاحتجاج بأن الاتفاق مع الدواوير والزمالة لا يشكل خرقا للمعاهدة القائمة. فلفظة «هارب» المدرجة في الاتفاق لا يجب ان تفهم في عموميتها «اذ ربما يكون الهارب ليس نيته الالتجاء وانما قصد بسكناه عندنا ماهو جار بين الناس من تفضيل ولاية على أخرى وهذا لا يضر».

اعتبر الأمير ان رد القبيلتين إلى الطاعة ليست من واجبه كأمير للمؤمنين مسؤول عن حماية ورعاية مصالحهم فحسب وانما تندرج أيضا في صلب العقيدة التي تلزم المسلم بوجوب قمع «المرتدين» وردهم إلى الطريق السوي، معلنا للحاكم العام الفرنسي بأنه سوف يتعقب اثر هؤلاء ولولا ذوا باسوار وهران. ان تريزيل الذي لم يظهر في أي وقت من الأوقات حماسا ولا استعداد لاحترام معاهدة د. ميشيل والتقيد بها سوف يستغل هذا الوضع المتأزم لدفع الأمور، وبسرعة، في اتجاه القطيعة بين الطرفين.

3 – وقائع المعركة :

قامت القوات الفرنسية، قبل اعلان القطيعة رسميا بالهجوم على قبيلة الحشم الغرابة واستولت على ما استطاعت الظفر به من الماشية والحبوب. ولمواجهة احتمال تجدد هجمات الفرنسيين ضد السكان ارسل الأمير قوة مكونة من ألفي فارس وثمانمائة جندي مشاة لحمايتهم. وعندما سمع تريزيل قائد مدينة وهران بوصول هذه القوات إلى وادي سيق وتمركزها به أراد أن يلحق بها ضربة قوية قبل أن تلتحق بها قوات الأمير الرئيسية ويتعزز موقفها في المنطقة.

خرج تريزيل من معسكر تليلات الواقع على بعد حوالي ثلاثين كيلومترا جنوب مدينة وهران، على رأس قوات عسكرية تعدادها ستة آلاف جندي منها ألف فارس وبطارية

مدفع ميدان، يوم 26 جوان 1835 متجها إلى وادي سيق ولكن عند دخوله الغابة التي يطلق عليها إسم غابة مولاي اسماعيل الواقعة على بعد خمسة عشر كيلومترا جنوب تليلات، اصطدم بقوات المقاومة التي كانت تنتظره عند هذا المكان. لقد هاجمته من الأمام وعلى الجانبين واستمر القتال عدة ساعات تبعثرت خلالها القوات الفرنسية وعمت في صفوفها الفوضى والاضطراب الشديد. لقد الحق المقاومون خسائر كبيرة في صفوف قوات العدو وقتل ضابط برتبة عقيد يدعى اودينو ابن قائد قوات الاحتلال السابق، الجنزال رفيقو، سفاح قبيلة العوفية، وانسحبوا على اثر هذه المعركة إلى قاعدتهم عند وادي سيق. هذا الانسحاب التكتيكي اعطى الفرصة لقوات العدو لتجميع صفوفها ومتابعة طريقها نحو هدفها.

عسكرت القوات الفرنسية في ليلة 26 - 27 جوان عند وادي سيق، وفي صباح يوم 28 جوان قرر تريزيل الانسحاب والعودة إلى قاعدته. فالقوات التي معه لم تعد في الحالة التي يسمح لها بمتابعة القتال بسبب الانهاك الذي اصابها في قتال اليوم السابق وبسبب كثرة الجرحى التي كانت تحملهم معها. ولذلك قرر الانسحاب والعودة إلى قاعدته عند تليلات، ولكن الأمير الذي وصل بقواته من تلمسان صبيحة يوم 28 جوان توجه مباشرة خلف العدو لقطع خطوط مواصلاته مع مدينة وهران مما اضطر تريزيل إلى تتبع مجرى وادي سيق في اتجاه المصب للالتحاق بمدينة ارزيو. لقد ادرك الأمير نية تريزيل وعرف أنه سيمر حتما بالمقطع، وهو المكان الذي يلتقي فيه وادي سيق مع وادي الهبرة. ويتوفر هذا المكان على مميزات تكتيكية مفضلة، فعلى يمين المجرى يوجد المستنقع الذي تشكل التقاء الوادين وعلى يساره توجد مرتفعات حميان التي تغطيها أشجار كثيفة. لقد اراد الأمير أن يضرب العدو عند هذا المكان لميزاته

ولكنه يدرك انه لن يتمكن من اللحاق به بالسير العادي لقواته الراجلة، لذلك قرر أن يقسم قواته إلى قسمين : عين وحدة مكونة من ألف فارس كل واحد أردف خلفه جندي من المشاة وأمرها بالتوجه بسرعة إلى المقطع لقطع طريق انسحاب العدو عند هذا المكان واحتفظ بالقوات الباقية معه لمطاردته من الخلف. ويبدو ان تريزيل لم يكن يتوقع تحرك الأمير بهذه السرعة لانه فوجىء مفاجئة تامة عندما توقفت مقدمة جيشه عند الممر على اثر اصطدامها بقوات المقاومة في هذا المكان.

وكان سير المعركة كما يلي : توقف مقدمة الجيش الفرنسي عند الممر بسبب هجوم المقاومين عليه من الامام ومن الجنب الايسر مما أدى إلى انشطار وحدته إلى شطرين، في نفس الوقت الذي هوجمت فيه مؤخرته من طرف القوات التي يقودها الأمير نفسه.

لقد أصبح وضع قوات العدو كما يلي : النار من الامام ومن الجانب الأيسر ومن الخلف والمستنقع على اليمين. لقد كان بامكان المقاومين ابادة الوحدة الفرنسية بكاملها لو استطاع الأمير السيطرة على سير المعركة حتى نهايتها. لأن زمام الموقف انفلت من بين أيدي تريزيل تماما وتحول جيشه إلى جموع شاردة كل واحد يحاول النجاة بنفسه. قتل من قتل وغرق في المستنقع عدد كبير ونجا الآخرون.

قدر الفرنسيون عدد قتلاهم في هذه المعركة بمائتين واثنين وستين قتيلا وثلاثمائة وثمانية من الجرحى. ويبدو أن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة خاصة وأن الفرنسيين يعتبرون أن الهزيمة التي حاقت بهم في هذه المعركة هي من أكبر الهزائم التي منى بها جيشهم في معاركه ضد المقاومة، والرواية الجزائرية الوحيدة المعروفة لحد الآن عن هذه المعركة، والتي اثبتتها التحفة تشير إلى أن عدد القتلى قد يصل إلى أربعة آلاف قتيل، والشيء المؤكد هو أن الفرنسيين تعمدوا تقليل خسائرهم في هذه المعركة لأسباب معلومة.

5
الاستيلاء على الزمالـــة

يعتبر سقوط الزمالة بين أيدي الفرنسيين في 16 ماي 1843 من أخطر الضربات التي وجهت للمقاومة الوطنية تحت لواء الأمير عبد القادر واشدها ضررا. فاسر الزمالة لم يكن عملا عسكريا بطوليا حققته القوات الفرنسية في ميدان المعركة ضد المقاومة، وانما هو عملية سياسية ذات طابع استراتيجي - اعدتها ادارة الاحتلال بأحكام بمساعدة بعض الخونة - أدت على المدى المتوسط إلى الحاق الضرر بالمقاومة ماديا ومعنويا، وعبثا حاول المقاومون تحت دفع واستبسال الأمير عبد القادر، تجاوز هذا الحادث واعتباره مجرد فصل من فصول الصراع المحتدم ضد العدو والذي لا يجوز التوقف عنده طويلا ولا التأثر به، ولكن بدون جدوى. فانعكاساته السلبية على المقاومة لم يتيسر تجاوزها.

1 - الظروف التي تكونت فيها الزمالة :

أدت القطيعة التي حدثت بين المقاومة وفرنسا بسبب خرق هذه الأخيرة لمعاهدة التافنة إلى استئناف الحرب بين الطرفين في شهر ديسمبر عام 1839 . ولقد تبلورت، استراتيجها المقاومة في بداية العمليات العسكرية في اتجاه تصفية المراكز الفرنسية المنتشرة في الداخل ومحاصرة المراكز الرئيسية الموجودة على الساحل والمتمثلة في المدن الرئيسية الساحلية : الجزائر، مستغانم، ارزيو ووهران.

لقد حققت المقاومة جزءا من خطتها العامة عندما عصفت بهذه المراكز الثانوية واحدا بعد الآخر، ووصلت طلائعها إلى ضواحي مدينة الجزائر وإلى اسوار مدن مستغانم وارزيو ووهران، وبدأت في تنفيذ الجزء المتبقي من خطتها والرامية إلى فرض الحصار على هذه المراكز.

لقد بين سير الاحداث ان هذا الهدف كان فوق طاقتها فإلى جانب مستوى التسليح والتجهيز العسكريين والذي كان أوليا بالنسبة لأسلحة وتجهيزات الجيش الفرنسي فإن المقاومة كانت تنقصها المدفعية التي هي سلاح أساسي في أية حرب نظامية كالتي تتبعها في هذه المرحلة من كفاحها. وإلى جانب هذا فإن قلة خبرتها في هذا الميدان وضعف مستوى استيعاب مقاتليها لفنون الحرب الحديثة شكل عائقا كبيرا أمامها لتحقيق خطتها. وربما كان بالامكان تجاوز هذه العقبة بكثرة العدد، ولكن هذا العامل لم يكن متوفرا لديها أيضا، فالنسبة كانت واحدا إلى ثلاثة وحتى إلى أربعة في كل مواجهة تحدث بين المقاومين والعدو.

لقد رد الفرنسيون على هذه الهجومات بحشد قوات ضخمة بلغت في مقاطعة الجزائر وحدها خمسين ألف جندي، وشن هجوم مضاد خلال ربيع 1840 والذي استمر حتى نهاية السنة. تمثلت خطة العدو خلاله في مناوشة المقاومة في كل من مقاطعتي وهران وقسنطينة وتركيز جهده الأساسي في مقاطعة الجزائر.

كان الهجوم المضاد للعدو يهدف في مرحلته الأولى ايجاد منطقة «تهوئة» وحاجز امن كاف لكل من سهل متيجة ومدينة الجزائر عن طريق احتلال كل من مدينتي المدية ومليانة، ووضع حاميات قوية بهما، وكذلك احتلال مدينة شرشال لعزل مقاطعة مليانة عن البحر.

لقد اشتد الصراع بين الطرفين على هذه الجبهة : شرشال، مليانة، المدية، واستمر إلى ربيع عام 1841 بانجلاء الموقف لصلحة فرنسا عندما اضطرت المقاومة إلى تغيير خطتها في المواجهة والتي اتبعتها حتى الآن، واستبدالها بأسلوب جديد الذي يتمثل في تجنب الاصطدام المباشر بقوات العدو الكبيرة وضربه على الأطراف ومن الخلف في عمليات سريعة خاطفة وبصورة مستمرة. أي اعتماد طريقة الحرب المتحركة.

وسيبدع الامير وخلفائه في هذه الطريقة في الحرب والتي سيرقون بها إلى مستوى عالي من الضبط والتحكم. وميزة هذا الأسلوب في الحرب هي كونه يجبر العدو على تعبئة قوات كثيرة وتكبيده مصاريف باهضة والنيل من معنويات افراده وانهاكها بصورة دائمة.

ان الخسائر التي تكبدتها القوات الفرنسية خلال 1841 تعكس بشكل واضح نجاعة هذه الطريقة في المواجهة وفائدتها، فمن بين ستين ألف جندي الذين زج بهم في العمليات ضد المقاومة خلال هذه السنة لم يبق قادرا على عمل السلاح عند نهايتها سوى حوالى خمسة آلاف جندي فقط. والباقي اما قتيل أو جريح أو فتكت به الأمراض. وبالرغم من ذلك فهذه الخسائر لم تحدث أي خلل في الجهد العسكري الفرنسي، فقد كانت الامدادات تتوالى من فرنسا بشكل مستمر لا لتعويض هذه الخسائر فحسب وانما أيضا لمضاعفة عدد القوات العاملة، لتوسيع الفارق بينها وبين قوات المقاومة لأخذ زمام المبادرة وتحويل الموقف العسكري لصالحها. فوضع فرنسا الديمغرافي الملائم في هذه الفترة وارتباط مسألة بقائها في الجزائر بسمعتها ومكانتها كدولة كبرى جعلها تتحمل هذا العبء الضخم لسنوات طويلة.

تطور الهجوم المضاد الفرنسي إلى مرحلة أعلى خلال سنتي 1841 - 1842 في اتجاه السعي للسيطرة على منطقة التل باحتلال مدن تلمسان، معسكر، مليانة، والمدية، ثم اختراقها للنفاذ إلى قواعد الأمير الخلفية وتدميرها، وتتكون هاته من مجموعة من المراكز التي تقع على الخط الفاصل بين منطقتي التل والهضاب العليا التي انشأ الأمير بعضا منها ورمم البعض الأخر وهي على التوالى من الغرب إلى الشرق : سبدو جنوب تلمسان تقدمت جنوب شرقي معسكر تازة جنوب مليانة وبوغار جنوب المدية وسعيدة في عمق الهضاب العليا جنوب معسكر.

اعتبر تقدم عاصمة الأمير، أول هدف في اطار هذه الخطة، لقد كان الفرنسيون يهدفون إلى جانب تدمير القاعدة الرئيسية للمقاومة النيل من معنوياتها ومن معنويات السكان بالاظهار لهم أن أيديهم طويلة وأنه ليس هناك هدف بمنجى من ضرباتهم. وللتأكيد على مدى الاهتمام الذي يوليه الفرنسيون لتحقيق هذا الهدف قاد الحاكم العام الجنرال بيجو بنفسه هذه الحملة الذي اخذت في التقدم في 25 ماي عام 1841 ، ولكن ليس قبل أن تشتبك عدة مرات بالمقاومين أثناء الطريق وخوض معركة عنيفة خارج أسوار المدينة.

قام الأمير باجلاء السكان عن عاصمته قبل وصول القوات الفرنسية إليها كما قام بنقل كل ما تيسر له نقله. ان الاستبسال في الدفاع عن تقدمت، ليس له ما يبرره، في نظر المقاومة، في ظل ذلك الاحتلال في ميزان القوى بين الطرفين. لقد هدم الفرنسيون كلما وجدوه قائما : مصنع الأسلحة مخازن، سكة النقود وكل المرافق الثابتة التي لم يتيسر حملها. وما استعصى عن الهدم اتت عليه النيران. لقد اكمل الفرنسيون هذا العمل التخريبي بتدمير قرية القيطنة، مسقط رأس الأمير في منتصف شهر اكتوبر من نفس السنة.

وخلال عام 1842 واصل الفرنسيون جهودهم في هذا الاتجاه فهدموا سبدو وتازة وبوغار ونفذوا حتى مدينة سعيدة في عمق الهضاب العليا، كما عمدوا خلال هذه السنة أيضا إلى أحكام قبضتهم على منطقة التل بانشاء سلسلة من المراكز العسكرية القوية في داخلها وعند أطرافها المحاذية للهضاب العليا. لقد دعم بيجو خطته العسكرية هاته، باتباع سياسة وحشية ودموية اتجاه السكان العزل لاجبارهم على التخلي عن المقاومة ووقف دعمهم لها، بابتداع ما سماه «بالسياسة العربية» الهادفة إلى عزل المقاومة عن قاعدتها الشعبية ومحاصرتها شيئا فشيئا بهدف القضاء عليها.

وإذا كان من الضروري ان نلتمس حادثا هاما ليكون الحد الفاصل الذي يميز بين مرحلة وأخرى من مراحل المقاومة فإن اسر زمالة يمكن ان يعتبر بداية مرحلة عزلها ومحاصرتها بسيطرة فرنسا على زمام المبادرة عسكريا وسياسيا.

2 - انشاء الزمالة وتنظيمها :

لقد اكتسبت قوات الاحتلال شهرة بائسة في معاملتها للسكان العزل، فوحشيتها وهمجيتها كانت مضرب المثل فلا حرمة لمسكن و لا للمرأة ولا حتى للأطفال الرضع. فاعتداءاتها البشعة على الحرمات كانت تعتبر جزءا من مهامها اثناء عمليات «التهدئة» التي كانت تقوم بها ضد السكان. وليست مجرد تجاوزات معزولة يقوم بها بعض العساكر من حين لآخر، ففي المرحلة الثانية من الهجوم الفرنسي ضد المقاومة والذي استهدف تدميز قواعدها الخلفية، شعر الأمير أن هناك ضرورة لايجاد مأوى آخر يحمي أهله وعشيرته وعائلات المقاومين المجندين في صفوف جيشه من ضربات القوات الفرنسية التي كانت تستهدفهم بشكل خاص، وكذلك حماية عائلات خلفائه بعد أن سقطت مراكز ادارتهم واحدة بعد الأخرى في أيدي القوات الفرنسية فكان تكوين الزمالة. ويمكن ان نعتبر 1841 وهي السنة التي دمرت فيها تقدمت وقرية القيطنة مسقط رأس الأمير بداية ظهور النواة الاولى والرئيسية لها، لتنمو تدريجيا عبر الأيام والشهور إلى أن أصبحت عبارة عن عاصمة متنقلة تضم عشرات الآلاف من الأنفس.

لقد اودع فيها الأمير وخلفائه جميع مالديهم من أموال ونفائس ووثائق وكل ماله قيمة في نظرهم. كما كانت مخزنا لحفظ تجهيزات قواته ومعداتها من أسلحة وألبسة وذخيرة وغيرها. ومكان التجاء عائلات قادة المقاومة واقاربهم والمركز الاداري للدولة وملجأ كل مطارد غير قادر

على حمل السلاح ومكان العلاج واستجمام المقاومين. كانت الزمالة تضم في اكنافها جميع المرافق الضرورية لتجمع ساكني ضخم من تجار وحرفيين وأسواق وغيرها من المرافق المختلفة. قدرالأمير عدد الأنفس التي تعيش في كنف الزمالة بستين ألف نسمة وتقديرات المصادر الفرنسية تتراوح بين عشرين وأربعين إلى سبعين ألف نسمة، لقد تضخم عددها عندما آوت إليها بعض قبائل الهضاب العليا وخاصة من منطقة السرسو.

لقد اعتنى الأمير بضبط شؤون هذه العاصمة المتنقلة بدقة واحكام، سواء في حلها او ترحالها. فكل فرد وكل عائلة وكل دوار وكل قبيلة لها مكان محدد مقيد به سواء اثناء السير أو عند ضرب الخيام. قسمت الزمالة على عدد القبائل التي تضمها، وكل قبيلة مقسمة إلى دواوير وعدد خيام كل دوار يتراوح بين خمسة عشر إلى عشرين خيمة فعلى رأس كل قبيلة وعلى رأس كل دوار شيخ الدوار. ولقد قدرت مجموع دواوير الزمالة بثلاثمائة وثمانية وستين دوارا.

ان شكل الزمالة عند التخييم أي الحل يشبه إلى حد كبير دائرة كبيرة في وسطها دوار الأمير ومركزها خيمة الأمير نفسه. وهذه الدائرة الكبيرة مقسمة إلى أربعة احزمة، فمراتب الأشخاص وعلاقاتهم الوظيفية والقيادية في المقاومة هي التي تحدد مكانهم في دائرة الأمير الخاصة أو بالقرب منها، أما بالنسبة لموقع القبائل فإن قدم توافدها على الزمالة هو الذي يحدد موقعها في حزام من احزمة الدائرة الأربعة. وعندما يكون الأمير غائبا على الزمالة فإن قيادتها تؤول إلى أحد خلفائه الذي يختاره هو نفسه بعناية كبيرة، ولقد ألحق بها خمسمائة فارس من القوات النظامية لحمايتها إلى جانب بضع مئات من المتطوعين الذين يعيشون في كنفها.

وبصفة عامة، يمكن أن نميز بكون الحزام الأول الذي يحيط بدوار الأمير يتشكل من خيم تابعة لشخصيات قريبة منه : خيم ميلود بن عراش ناصر الخارجية وابن الخروبي كاتب الأمير الأول والحزام الثاني يوجد به خيم محمد بن علال الخليفة على مليانة والحزام الثالث يتشكل من قبيلة الحشم الشراقة والحشم الغرابة الرابع من القبائل الوافدة الأخرى.

3 - الهجوم على الزمالة واسرها :

تكونت الزمالة، استجابة لمقتضيات الحرب المتحركة التي انتهجتها المقاومة منذ عام 1841. وانطلاقا من هذا الاعتبار كان عليها ان تتحرك دوما في اطار مساحة جغرافية واسعة تؤمن لها امنا مباشرا بفضل الحركة والتنقل، فالنطاق الجنوبي لمنطقة التل ومنطقة الهضاب العليا يمثل المجال الملائم لتحركها بعيدا عن المراكز الفرنسية من جهة ولتوفر المواد الضرورية لمعاشها والكلإ للقطعان التي تتبعها من جهة ثانية.

وعندما بدأ الفرنسيون في انشاء مراكز قوية محصنة على الخط الفاصل بين التل والهضاب العليا، بدأ هذا المجال يضيق وامن الزمالة يختل، لقد حاول الأمير معالجة هذا الخلل عن طريق فرض رقابة صارمة على تحرك القوات الفرنسية واعداد قوات كافية لرد أية محاولة ضد الزمالة. وبالفعل لقد اجهضت قوات المقاومة محاولتين قام بهما قائد منطقة وهران الجنرال لامورسيين، في هذا الاتجاه.

تكتسي الزمالة في نظر قيادة جيش الاحتلال، أهمية استراتيجية كبيرة وخطيرة في نفس الوقت. فهي ليست قاعدة للمقاومة في وسط وغرب البلاد فقط وانما تمثل أيضا ركيزة معنوية لها في جميع مناطق البلاد. فالجهود التي تبذلها لاحكام سيطرتها على منطقة التل لن تكلل بالنجاح مالم يتم هدم هذه القاعدة والقضاء عليها. يضاف

الى هذا الاعتبار، ان الزمالة تشكل من جهة اخرى عصب المقاومة وقاعدتها المادية والتموينية فبها خزائن الأمير وخلفائه ومخازن جيشه النظامي ومعداته. وفي كنفها يعيش موظفي ادارته واطر دولتـه، إلى جانب قوات جيشه الاحتياطية الضمنية التي يمكن تجنيدها وتعبينتها عند الضرورة.

لهذه العوامل، اعتبرت قيادة جيش الاحتلال ان الاستيلاء على الزمالة يمثل هدفا استراتيجيا يجب تحقيقه بكل الوسائل المتيسرة. ومن الضروري ان نلاحظ ان ميزان القوى القائم في تلك الأونة بين الطرفين لم يصل بعد إلى هذه الدرجة من الاحتلال يسمح لفرنسا القيام بهذه العملية الجريئة في عمق الهضاب العليا بقوات ضئيلة وبخسائر هينة للغاية، فعامل الخيانة هو الذي لعب الدور الرئيسي في تمكين الفرنسيين من تحقيق هذا الانتصار الاستراتيجي الكبير.

ففي الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادر يراقب تحركات لأمور سير جنوب مدينة معسكر - وقد كان يتوقع الخطر من هذه الناحية - كان آغا أولاد عباد ويدعى عمر بن فراح أو أحمد بن فرحات يرشد ويوجه الحملة الفرنسية التي خرجت من مدينة المدية متلصصة بحثا عن الزمالة.

خرج الدوق دومال، ابن ملك فرنسا لوي فيليب، من بوغار على رأس قوات تعدادها ألفين وخمسمائة رجل من القومية الذين جندهم الآغا لهذه العملية يوم 9 ماي 1843 . لقد اتجهت الحملة في البداية نحو الغرب وفي يوم 13 ماي حولت وجهتها نحو الجنوب في اتجاه قوجيلة عندما وصلتها معلومات تفيد بكون الزمالة مختفية عندها. ولكنهم عندما فاجأوا القرية واحتلوها بسهولة يوم 14 ماي لم يجدوا لها اثرا خرج الآغا يتقصى اخبارها وعند فجر يوم 14 ماي عاد إلى المعسكر راكضا ليخبر الدوق بكون الزمالة توجد عند منبع الطاقين على مسافة قريبة من معسكر القوات الفرنسية.

لقد وصلت الزمالة إلى هذا المكان عشية يوم 15 ماي، وعندما فاجاتها القوات الفرنسية صباح اليوم التالي، كانت لا تزال لم تستكمل بعد، استقرارها.

جمع الفرنسيون معلومات دقيقة ومفصلة عن تنظيم الزمالة في حلها وترحالها، عن مضارب خيام دائرة الأمير الخاصة ومضارب كبار رجال دولته والقادة المقاومين وأماكن الحرس إلى جانب مضارب مختلف القبائل التي تضمها وعن عدد القوات التي تحميها والتي لا تتجاوز الخمسمائة جندي، واستناد إلى هذه المعلومات وحرصا على الاستفادة من عنصر المفاجأة قرر الدوق بدأ الهجوم بقواته السريعة المتمثلة في الفرسان قبل ان تنضم إليها عناصر المشاة. ولضمان توفير عنصر المفاجأة أكثر وبنصيحة من الآغا أليس فرسانه البرانيس الحمراء التي يرتديها فرسان الأمير النضاميين.

وبالفعل، لقد انطلت هذه الحيلة على أهل الزمالة الذين خرجوا لاستقبالهم بالتهليل والتكبير والزغاريد، ولم يتفطنوا للخديعة إلا بعد أن اقتربوا منهم وظهرت شاراتهم وبدأوا في اطلاق النار عليهم.

قسم قائد الحملة، قواته المهاجمة إلى ثلاثة أقسام : الميمنة تحت قيادة المقدم موريس والميسرة بقيادة المملوك العقيد يوسف وقاد هو القلب مؤكدا في تعليماته لقواد الوحدات على ضرورة التوجه مباشرة نحو الهدف الرئيسي المتمثل في مهاجمة وسلب الدائرة الخاصة للأمير وعلى ضرورة الوصول اليها بأقصى السرعة وفي اقصر مدة ممكنة.

لم تحدث هناك معركة حقيقية. فالذي وقع هي مجزرة بمعنى الكلمة. فالقوات التي كان من المفروض أن تقوم بالدفاع، علي الدائرة الخاصة على الأقل، اذ هلها عنصر المفاجأة. وعبثا حاولت ان تتصدى ولكن حالة الفوضى العامة وكثرة عدد المهاجمين جعلها تفقد السيطرة تماما حتى على

نفسها فلم تستطيع فعل أكثر من افتكاك عائلة الأمير من هذا الخطر والهروب بها بعيدا. لم تدم المعركة أكثر من ساعتين لينتهي كل شيء كانت الخسائر فادحة. عدد لم يحصى من القتلى والجرحى والتي يمكن اعتبارها بالنظر لسوابق جيش الاحتلال، بكونها كانت بالاف (1) سلبت دائرة الأمير واستولى على خزينته وخزائن خلفائه وعلى خيمته الشخصية وألويته وبعض المدافع وذخائر وأسلحة وألبسة ومجوهرات ونفائس قيمة جدا. إلى جانب خزينة الكتب التي قضى الأمير سنوات طويلة في جمعها وحفظها والتي كلفته في ذلك الوقت مبالغ كبيرة والتي قيمتها لا تقدر اليوم بثمن. كما استولى الفرنسيون على آلاف من الأحمرة وبضع مئات من الجمال ومن الخيول وبضعة آلاف من الأبقار وما يزيد عن عشرين ألف رأس من الماشية. كان العساكر يقسمون أسلابهم من النقود بخوذاتهم. لقد صرف واحد منهم على اثر عودته إلى مدينة المدية ما يساوي ثمانية عشر ألف فرنك وهو مبلغ خيالي بالنسبة للجندي العادي في ذلك الوقت، ولم يكن هذا كل ما جمعه. عادت القوات الفرنسية بهذه الاسلاب ومعها ما يقرب من أربعة آلاف شخص تم اسرهم.

قسم هؤلاء الأسرى إلى مجموعتين، المجموعة الأولى المكونة من الاسر ذوي المكانة والاعتبار : اقارب الأمير، عائلات خلفائه موظفون سامون في ادارته من بينهم كاتبي الأمير محمد بن الخروبي وقدور بن رويلة. كان عدد أفراد هذه المجموعة عندما تم حصرها على اثر وصولهم إلى مدينة الجزائر ثلاثمائة وسبعة وسبيعن شخصا منهم مائة وستة وعشرين رجلا ومائة وستة وثلاثين امرأة ومائة وخمسة عشر طفلا من الجنسين. لقد أفرزت هذه المجموعة وفصلت عن الباقي لتحجز في القصبة في البداية ثم ارسلت إلى جزيزة

(1) إن رقم الثلاثمائة قتيل في صفوف أهل الزمالة الذي أوردته المصادر الفرنسية لا يستند على أساس مقنع. فلم يكن لهذه القوات فائضا من الوقت المكرس لحصد أرواح الابرياء وسلب ممتلكاتهم لجمع ضحاياها وحصر عددهم. فممارسة قوات الاحتلال في الماضي بينت انها لم تكن تتعفف وتقتصد في زهق الارواح وإسالة الدماء عندما تتاح لها الفرصة.

سانت مرقريت المواجهة لمدينة كاين بمقاطعة النورماندي" بفرنسا. لقد اعتبر الفرنسيون افراد هذه المجموعة رهائن للمساومة بهم مع أقاربهم في المقاومة.

أما المجموعة الثانية التي كان مجموع أفرادها ثلاثة آلاف ومائتين وأربعة وعشرين شخصا (3224) منهم أربعمائة وخمسين رجلا وألف وأربعمائة واثنين وعشرين امرأة وألف وثلاثمائة واثنين وخمسين طفلا من الجنسين. لقد احتجزوا في البداية في معسكر عند مجاز قسنطينة على صفاف وادي الحراش في ظروف معاشية جد قاسية مما جعلهم نهبا للأوبئة والأمراض الفتاكة مما جعل الادارة الفرنسية تقرر اطلاق سراحهم على دفعات. وهو الاجراء الذي كان بالنسبة لبعض منهم بمثابة الحكم بالاعدام. ذلك انهم عندما نزلوا من على متن المراكب التي اقلتهم من مدينة الجزائر إلى وهران عن طريق البحر وجدوا بعض العناصر من قبيلتي الزمالة والدوائر في انتظارهم لتصفية «حساب قديم» وللثأر لمقتل قائدهم مصطفى بن اسماعيل على يد المقاومة.

هيئة الزمالة عند الإقامة

6

دولة الأمير عبد القادر

ان الفراغ الخطير الذي نجم عن سقوط الدولة الجزائرية في 5 جويلية 1830، قد ألقى بالبلاد في أحضان المجهول وأوجد وضعية جد قلقة ومضطربة. لقد تعودت البلاد على الاستقرار والسلم الداخلي وهو الوضع الذي كانت ترعاه وتحرسه حكومة مركزية ذات طابع مؤسساتي، وجدت نفسها فجأة أمام فراغ وفي مواجهة خطر أجنبي داهم. أن ظهور المقاومة الوطنية في مختلف مناطق البلاد يمثل محاولة لملء الفراغ الذي حدث في السلطة من جهة ويعكس إرادة صد الاحتلال إبعاد خطره عن البلاد من جهة أخرى.

لقد عانت المنطقة الغربية من البلاد على الخصوص، من حالة الفوضى التامة واختلال الأمن وانقطاع السبل والسلب والنهب بسبب انتشار عصابات قطاع الطرق، التي عمدت إلى الاستفادة من حالة الفراغ التي أعقبت الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة بها. فالصراع الذي احتدم بين السلطة المركزية وبعض الطرق الصوفية عشية الاحتلال، في هذا الجزء من البلاد قد مهد لهذه الوضعية التي تأكدت عندما رفض سكان المنطقة ايواء ممثل السلطة القديمة، حسن باي، وحمايته وهو ما أدى إلى استسلام مدينة وهران بدون قتال.

لقد أصبح الخطر باديا للعيان عندما بدأت القوات الفرنسية المتحصنة بمدينة وهران تغير على السكان المقيمين بجوارها لتقتل منهم وتسلب أرزاقهم. وانتشرت بهذه الممارسات حالة من الخوف وعدم الاطمئنان والشعور بالخطر المحدق ان لم يتم تدارك الوضع. لقد تبلور لدى السكان احساس عام بضرورة علاج الوضع والتصدي لهذا الخطر قبل فوات الأوان. ولن يكون ذلك الا بايجاد سلطة

حازمة تأخذ على عاتقها مهمة وضع حد لحالة الفوضى المتفشية في المنطقة من جهة وتعبئة الطاقات لمجابهة العدو والتصدي له بحزم وفعالية من جهة ثانية.

لقد طلب السكان من والد الأمير عبد القادر، الحاج محي الدين بن مصطفى، مرار و بإلحاح قبول ادارة شؤونهم ورعايتها إلى جانب مهمة قيادتهم في الجهاد الذي كان يضطلع بها. وكان يعتذر في كل مرة بكبر سنه. ولكن عندما تبين أن الفرنسيين متشبتثين بموقعهم في مدينة وهران وأن الصراع معهم سيشتد أكثر وسيطول لم يجد الحاج محي الدين بدا من ترشيح ولده عبد القادر للاضطلاع بهاته المسؤولية.

1 - الاطار الاقليمي للدولة

ان سهل غريس وحاضرته معسكر يمثل القوات الأولى لدولة الأمير عبد القادر وهي رقعة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ولاية معسكر الحالية وفي مدة لا تزيد عن سبع سنوات نمت هاته الدولة واتسعت لتغطي رقعتها ثلثي مساحة البلاد، غير أن هذه الامكانية لم يتم تعبئتها كلها في مواجهة فرنسا لعدة أسباب وضواغط مختلفة. فدلالة هذه المساحة هي دلالة سياسية ومعنوية أكثر مما هي مادية وعملية.

يمكننا أن تستشف نمو الاطار الاقليمي للدولة والمناطق التي كانت تتبعها من خلال عدد من المؤشرات البارزة في هذا الاتجاه والتي أولها مبايعته الأولى كأمير للجهاد ورئيس للدولة إلى وصول هاته الدولة إلى أقصى اتساع لها عشية القطيعة مع فرنسا عند نهاية عام 1839.

بايع الأمير سكان سهل عريس ومدينة معسكر للمرة الأولى في مكان قرب معسكر يدعى بوادي فروحة عند شجرة دردار كبيرة، كان أهل المنطقة يجتمعون عندها للتشاور

والتداول في كل ما يتعلق بالمسائل ذات مصلحة مشتركة.
تمت هذه البيعة في يوم 3 رجب من سنة 1248 الموافق لـ 27 نوفمبر 1832، على أساس وضع حد للفوضى المتفشية وردع المفسدين وقيادة الجهاد ضد المحتل. ومن هذا المكان انتقل الأمير في موكب جليل محاط بعشرة آلاف فارس، فدخل مدينة معسكر واتخذ مقره في دار الامارة التي كانت لا تزال قائمة والتي شيدت عندما كانت معسكر عاصمة لبايلك الغرب.

أرسلت الرسائل وأوفدت البعوث إلى مختلف جهات الاقليم لاخطار الناس بالقرار الذي اتخذ بمبايعة الحاج عبد القادر بن محي الدين أميرا للبلاد. لقد استقبلت هذه المبادرة بارتياح واستبشار من مختلف الجهات التي أرسلت وفودا عنها إلى معسكر لمبايعة الأمير في يوم مشهود في 3 رمضان (1248). ويستخلص من صك البيعة الذي حرر بهذه المناسبة أن جميع قبائل الاقليم الواقع من العطاف وجبال الونشريس شرقا حتى حدود المملكة المغربية غربا، أدانت بالولاء والطاعة للأمير ولم يشذ عنها أية قبيلة ذات وزن وأهمية. وبذلك أصبحت جميع جهات بايلك الغرب تحت سلطة منظمة قائمة على الاختيار الحر لمجموع سكان المنطقة الذين اعتبروا مبادرتهم ليست قاصرة على اقليم وهران فحسب وانما تشمل جميع مناطق لبلاد.

وعلى اثر هذه البيعة الثانية، قسم الأمير الأقاليم التي تتبعه وتدين له بالولاء إلى مقاطعتين اداريتين : تلمسان، ومعسكر، وعين على رأس كل مقاطعة موظفا ساميا يسمى بالخليفة أي نائب عنه في حكم المقاطعة التي تحت مسؤوليته.

ان معاهدة د. ميشيل لم تتعرض للوضع الاقليمي للطرفين بل تبنت الوضع القائم كما كان عليه في الميدان عند توقيعها والذي يتمثل في احتلال الفرنسيين لكل من مستغانم

وأرزيو مع مدينة وهران. والمجال الاقليمي لهذه المراكز لا يتجاوز مرمى المدفع. أما باقي أجزاء المنطقة الغربية فهي تحت ادارة الامير.

ليس هناك ما يستشف من هذه المعاهدة، سواء في أداتها الأساسية التي تتضمن شروط الطرفين - كل طرف وقع على شروط الطرف الآخر - أو في أداتها الثانية التي ادمجت فيها مطالب الجانبين والتي وقعها ميلود بن عراش بعد توقيع الأداة الأولى بيومين، ما يوحي بكون المجال الاقليمي لدولة الأمير لا يجوز أن يتجاوز اقليم وهران، ومع ذلك فإننا لاحظنا أن الأمير قام باستطلاع رأي الحاكم العام دروي ديرلون حول ماذا سيكون عليه موقف فرنسا في حالة مد سلطته إلى اقليم التيطري على اثر طلب سكان الاقليم الانضمام إليه وإعلان استعدادهم لمبايعته. وقد حذوا في ذلك حذو مدينة مليانة التي أعلنت ولائها وتبعيتها للأمير تحت دفع وتحريض الحاج محي الدين بن المبارك الذي شغل وظيفة أغا العرب أثناء ولاية بيرتوزين، ثم اعتزل الوظيفة أثناء ولاية روفيقو على اثر الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها القوات الفرنسية ضد قبيلة العونية التي أبادتها في ربيع 1832.

لقد رد الحاكم العام أن هذا الاقليم هو من ممتلكات فرنسا وأنه يحتفظ بحقها في احتلاله عندما تحين الفرصة. غير أن الأمير اعتبر أن حق ادارة الاحتلال في الاقليم ساقط. فهي لم تحرك ساكنا ضد الثائر الحاج موسى الذي ظهر في التيطري وجمع الأنصار تحت راية الجهاد ضد فرنسا. أصبحت التيطري جزءا من الدولة في شهر أفريل 1835 اثر بيعته للأمير الذي عين بن عيسى البركاني خليفة عنه به. وعند استئناف الحرب بعد خرق معاهدة د ميشيل من طرف الفرنسيين في شهر جوان 1835، كانت دولة الأمير تغطي مساحة تمتد من متيجة الغربية شرقا إلى حدود المغربية غربا.

حددت معاهدة التافنة (30 ماي 1837) الاطار الاقليمي لممتلكات الجانبين كما يلي :

في اقليم وهران : تحتفظ فرنسا بمستغانم ومزغران وارزيو ووهران والأراضي اللاحقة بها وبشريط من الأرض يحده شرقا ملتقى وادي الهبرة مع وادي سيق عند المقطع ومن الجنوب خطا مستقيما من جنوب مستنقع المقطع مارا بالضفة الجنوبية لسبخة وهران ومنها خط مستقيم إلى وادي المالح وغربا بمجرى هذا الوادي في اتجاه سيدي سعيد حتى البحر.

وفي اقليم الجزائر : تحتفظ فرنسا بسهل متيجة الذي يحده شرقا وادي القدرة «فصاعدا» في اتجاه المنبع ومن الجنوب المرتفعات الأولى للأطلس البليدي حتى وادي الشفة وتدخل في ذلك مدينة البليدة والأراضي اللاحقة بها وغربا ومن وادي الشفة إلى منعرج وادي ماء زعفران ومنه في خط مستقيم حتى البحر متضمنا مدينة القليعة والأراضي اللاحقة بها.

وتعترف المعاهدة بتبعية اقليم التيطري لدولة الأمير كما تنص في نفس الوقت على عدم جواز مد نفوذه إلى غير هذه الاقاليم المذكورة من أراضي الجزائر.

إن ميوعة الصياغة لحدود متيجة الشرقية وعدم توضيح حدود اقليم التيطري من هذه الجهة كذلك إلى جانب سكوت الطرفين عن الاشارة إلى إقليم قسنطينة الذي كان في هذه الفترة تحت ادارة الحاج أحمد باي سيكون السبب في القطيعة التي ستحدث بين الطرفين بعد أقل من سنتين ونصف.

وتعتبر سنة 1838 هي السنة التي سجلت أقصى امتداد واتساع لدولة الأمير فعلى اثر سقوط قسنطينة واختفاء بايلك الشرق اتخذ الأمير، في محاولة منه لسد الفراغ الذي حدث

عددا من المبادرات في شرق اقليم الجزائر وفي مقاطعة قسنطينة.

ففي آخر ديسمبر 1837 توجه من اقليم التيطري الى برج حمزة (البويرة حاليا) وأجرى اتصالات واسعة مع سكان المنطقة كما قام بزيارة عدد من الأماكن بجرجرة أسفرت هذه الاتصالات والمشاورات عن تأسيس مقاطعة الشرق التي مركزها برج حمزة والتي اشتهرت بخلافة سباو. ولقد عين على رأس هذه المقاطعة أحمد بن سالم خليفة عنه.

وأثناء اقامته بهذه الجهة جاء، وقد من مجانة لمبايعته باسم سكان الجهة والمطالبة بالانضمام إلى دولته. وقد قبل الأمير هذا الطلب وعين على رأس مقاطعة مجانة محمد بن عبد السلام المقراني في البداية ثم محمد الخروبي الذي اتخذ من مدينة سطيف المركز الاداري للمقاطعة. ألحقت خلال هذه السنة (1838) منطقة الزيبان والصحراء الشرقية بدولة الأمير وعين على رأس هذه المقاطعة الجديدة فرحات بن السعيد في البداية ثم توالى عليها عدد من الخلفاء بعده.

وعلى اثر حملته ضد عين ماضي مركز الطريقة التيجانية عند منتصف عام 1838 بسبب مناوئتها لنفوذه في منطقة الأغواط، والتي انتهت بسقوط هذه القرية وخروج الشيخ التيجاني منها في شهر نوفمبر من نفس السنة، ألحق الأمير هذه الأراضي وما يليها جنوبا وغربا بممتلكاته وأطلق عليها اسم مقاطعة الأغواط والصحراء الغربية وعين على رأسها خليفة من قبله، قدور بن عبد الباقي.

من خلال هذه اللمحة السريعة للنمو الاقليمي لدولة الأمير يتبين أن مساحتها تغطي معظم مناطق التراب الوطني ولكننا سنلاحظ أن المقاطعات الجديدة التي انشئت بعد معاهدة التافنة لم تستكمل بعد تنظيمها كمقاطعات

تابعة لدولة مركزية وان ما تم تحقيقه لا يعدو مجرد كونه لبنات أولى تحتاج إلى وقت لاستكمال البناء. فالقطيعة مع فرنسا في وقت مبكر أبطل هذا المسعى.

2 - النظام الاداري للدولة :

قسمت أراضي الدولة إلى ثماني مقاطعات ادارية على رأس كل مقاطعة موظف سامي يدعى الخليفة. وقد انشئت، حسب التسلسل الزمني، على النحو التالي :

1 - مقاطعة معسكر عين على رأسها في البداية محمد بن فريحة المهاجي وبعد وفاته خلفه الحاج مصطفى بن أحمد التهامي ومركزها مدينة معسكر التي هي في نفس الوقت عاصمة الدولة.

2 - مقاطعة تلمسان وعلى رأسها الخليفة محمد البوحميدي ومركزها مدينة تلمسان.

3 - مقاطعة مليانة وعلى رأسها الخليفة محي الدين بن علال وبعد وفاته خلفه محمد بن علال ومركزها الاداري مدينة مليانة.

4 - مقاطعة المدية وعلى رأسها في البداية مصطفى بن محي الدين أخو الأمير ثم خلفه محمد بن عيسى البركاني ومقرها مدينة المدية.

5 - مقاطعة الشرق أي سباو وعلى رأسها أحمد بن سالم ومركزها الاداري برج حمزة.

6 - مقاطعة مجانة وعلى رأسها محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد بن الخروبي القاضي ثم محمد بن عمر العيسوى ومركزها مجانة ثم سطيف.

7 - مقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية عين على رأسها في البداية فرحات بن السعيد ثم توالى عليها عدد من الخلفاء ومركزها الاداري مدينة بسكرة.

8 - مقاطعة الأغواط والصحراء الغربية وحاصرتها مدينة الاغواط وعلى رأسها قدور بن عبد الباقي.

وكل مقاطعة مقسمة إلى عدد من الوحدات الادارية تسمى بالأغاليك وعلى رأس كل آغاليك موظف سامي يدعى الآغا، ويلاحظ بالنسبة للمقاطعات القديمة التامة التنظيم أنه يوجد بها ست وحدات ادارية «الآغاليك». فمقاطعة معسكر كانت تضم : أغاليك الغرابة، وحشم الغرابة، وحشم الشراقة، أغاليك الشرق، وأغاليك متجرتين، وأغاليك الصدامة.

ومقاطعة تلمسان، آغاليك بني عامر، أغاليك قرو سيل، انقاد، قبائل التافنة وأغاليك ضواحي تلمسان.

وفي مليانة : آغاليك حجوط، جندل، بني زقزق، بزاز، وأغاليك أولاد عباد.

والآغاليك يضم بدوره عدداً من القبائل الادارية فكل قبيلة على رأسها قايد وتحت كل قايد عددا من شيوخ الأعراش والدواوير.

فالادارة المركزية أي الامير هو الذي يعين الخلفاء وكذلك الأغوات وحتى القياد في بعض الأحيان. ويتلقى المرشح مرسوم التعيين وينصب في مهمته في عاصمة الدولة. وإلى جانب هذا فإن الادارة المركزية لها حضور فعلي في المقاطعة ممثل في وجود وحدات من القوات النظامية، مشاة وفرسان تحت قيادة الخليفة. ومن ناحية المبدأ فإنه يوجد في كل مقاطعة ألف جندي مشاة وخمسمائة فارس ولكن قلة عدد القوات النظامية لم يسمح بتوفير هذا العدد في كل مقاطعة. فمقاطعات الشرق (سباو - جرجرة) وسطيف والزيبان والأغواط لا يوجد بها سوى ثلاثمائة جندي مشاة وخمسين فارسا. ويتم تغطية الاحتياج عن طريق المتطوعين الذين يعيشون محليا. كما أن الادارة المركزية ممثلة في مجلس

الشوري للمقاطعة الذي يتبع مجلس الشوري المركزي وفي القضاء وفي مصالح الصحة وغيرها من المؤسسات المركزية.

- الادارة المركزية :

تتكون الادارة المركزية من الوزارات التي يطلق عليها أيضا اسم نضارات. ومن الكتابة العامة التي تسمى بديوان الانشاء ومن عدد من المصالح المركزية التي يطلق على بعضها اسم النضارات وهي : نضارة الأمور الخارجية ونضارة المالية ونضارة الأعشار ونضارة الزكاة ونضارة السكة ونضارة صناعة الأسلحة والتجهيزات. ويوجد على المستوى المركزي، كذلك ما يمكن تسميتها بمصلحة المراسيم وهي الحجابة وعدد من المصالح الأخرى التي تتصل بالخدمات الداخلية مثل مصلحة السقايبة ومصلحة الفراش ومصلحة الاصطبل وغيرها والتي هي في الواقع عبارة عن وظائف ومهام توكل لفرد أو مجموعة من الأفراد حسب نوع العمل المطلوب انجازه.

- المؤسسات التمثيلية :

لا يوجد من هذا النوع من المؤسسات سوى نوع واحد وهو مجلس الشورى المركزي ومجالس الشورى في المقاطعات والذي يتولى الأمير تعيين اعطائه الاحدي عشر بالنسبة لمجلس الشورى المركزي، وخلفائه بالنسبة لمجالس المقاطعة. وصلاحياته تتمثل في مساعدة الادارة المركزية وادارة المقاطعات على القيام بمهامها وفقا لما تنص عليه الشريعة الاسلامية فمهمة هذه المجالس هي مهمة استشارية أكثر مما هي تشريعية وتوجيهية. وهذا لا يمنع كونها تشارك في اتخاذ القرارات الهامة عندما يطلب منها الأمير أو خلفائه ذلك.

ان الادارة التي أقامها الأمير كانت تستجيب للاحتياجات الظرفية التي كانت قائمة ومن هذه الزاوية فإننا نلاحظ أن ادارة المقاطعات كانت ادارة شبه عسكرية فكل الأعوان الاداريين هم في نفس الوقت قواد لوحدات المتطوعين عند التعبئة. كما أنها تجمع بين المركزية واللامركزية مما أعطاها مرونة وفعالية كبيرة في نفس الوقت بالرغم من فترة السلم القصيرة التي عاشت في ظله هذه الدولة الناشئة ٪.

دولة الأمير عبد القادر

بيبليوغرافيا مختصرة

ان الكتابات حول الأمير عبد القادر كثيرة ومتنوعة كما انها متعددة المشارب والاتجاهات. وبالرغم ما كتب فنحن لا نزال في حاجة إلى دراسة هذه الشخصية دراسة علمية متجردة وفي أشد حاجة إلى تاريخ علمي شامل للمقاومة. ولتمكين القارىء من معرفة ما كتب عن الأمير حتى الآن والجوانب التي تناولتها هاته الكتابات نحيله إلى البيبليوغرافيات التالية :

1 – جماعة، بيبليوغرافية حول الأمير عبد القادر في : مجلة التاريخ العدد الخاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير. النصف الاول من سنة 1983.

Neggaz Zahia, Bibliographie selective sur l'Emir Abdelkader.

في المصدر السابق

- Hellal Farida, Bibliographie de la langue anglaise de l'Emir Abdelkader.

- Rouina Karim, Bibliographie raisonne sur l'Emir Abdelkader.

في : مجلة التاريخ العدد 21 . النصف الأول من سنة 1986.

2 – بوعزيز يحي، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ط 2 . 1964.

– تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر.

ترجمة، تقديم وتعليق د. أبو القاسم سعد الله. الجزائر ط 2 1982 .

– محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر. بيروت ط 2 . 1964.

- Aumal (Duc d'), Rapport sur la prise de la smala d'Abdelkader Paris, 1843/
- Azan P., Abdelkader ... Alger 1922.
- Bellemare, Abdelkader, Sa vie politique et militaire 2 Ed. Paris, 1863.
- Daumas, Renseignements historiques sur la smala ... Paris, 1843.
- El Hosin Ben Abi Taleb, Histoire d'El Hadj Abdelkader par son cousin. Trad. par Delpech. in Revue Africaine 1876.
- Fournier, l'Etat d'Abdelkader et sa puissance en 1841. Revue d'Histoire moderne et contemporaine.
- La croix, Histoire privée et politique d'Abdelkader, Paris 1845.
- Moutrano, Histoire de la conquête de l'Algérie. de 1830 à 1847. 2 Vol. 1847.
- Organisation des Tribus soumises à Abdelkader, Revue de l'Armée, Sept. 1840.
- Pascal, Histoire d'Abdelkader, Paris 1848.
- Sahli. M. Ch. Abdelkader, chevalier de la foie: 1 Ed. Alger 1953.
- Yacono. X., Les prisonniers de la Smala d'Abdelkader. Revue de l'Occident musulman et de la Mediterrannée 1973.

القسم الثاني

7

جذور ثورة نوفمبر 1954 *

* في الأصل محاضرة ألقيت بقاعة النفق الجامعي
- بجامعة الجزائر -

بعد ظهر يوم 31 أكتوبر 1993

بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة والثلاثين لثورة
نوفمبر المجيدة

٣

ثورة نوفمبر 1954 *

* في الأصل محاضرة ألقيت بملتقى الفكر الإسلامي
– بجاية الجزائر –

عقد يوم 31 أكتوبر 1999

بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والأربعين لثورة
نوفمبر المجيدة

تعود جذور ثورة نوفمبر 1954 إلى صبيحة يوم 5 جويلية 1830. ففي هذا اليوم سقطت الدولة الجزائرية الحديثة، إثر عدوان شنته ضدها دولة ارتبطت معها بصداقة تقليدية امتدت على مدى قرابة ثلاثة قرون.

فإذا كان يوم 5 جويلية يحمل عددا من الدلالات المأساوية مليئة بالدروس والعبر. منها الكشف وفضح ذاك القصور الخطير الكامن في نظمنا ومؤسساتنا وعدم قدرتها في الرد على التحديات التي كانت مفروضة على البلاد في ذلك الوقت ومسؤولية المجتمع ككل عن الكارثة التي لحقت بالبلاد في هذا اليوم، فإن الفاتح من نوفمبر 1954 يحمل معنى كبيرا ودلالة عميقة والتي تتمثل في قدرة المجتمع في الرد على التحدي واسترداد حقه المغتصب عندما تتوفر لديه الارادة والتشبث بالهدف مهما كانت التضحيات المبذولة من أجل ذلك.

إن هذا العامل يشكل البذرة التي اثمرت ونمت عبر عشرات من السنين من النضالات المتواصلة تحت مختلف الأشكال لتترعرع منها الشجرة التي أثمرت يوم الفاتح من نوفمبر 1954.

وبمناسبة هذه الذكرى المجيدة الذكرى التاسعة والثلاثين لثورة نوفمبر فإننا سنذكر في هاته المناسبة بالمعالم البارزة للنضال الوطني ضد الاحتلال حتى اندلاع الثورة.

يمكن أن نميز في مسار النضال الوطني الطويل الممتد بين عامين 1830 - 1954 بين ثلاثة مراحل كبرى.

المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1830 إلى سنة 1871.

والمرحلة الثانية وتبدأ من فشل إنتفاضة 1871 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الثالثة وتبدأ من سنة 1919 إلى سنة 1954.

وقبل أن نستعرض المعالم البارزة لهذا النضال ضد الاحتلال يجب أن نسجل وقفة لنتساءل فيما إذا كان هناك شعور وطني لدى الجزائريين عند غزو فرنسا للبلاد.

لقد كتب الكثير لنفي وجود مثل هذا الشعور لدى الشعب الجزائري، وتم التركيز على الادعاء بأن ظهور الاحساس الوطني في الجزائر يعود سببه إلى أخطاء الادارة الاستعمارية وطريقة معاملتها للجزائريين الذين دفعهم اليأس في النهاية إلى تبني حلول القطيعة مع فرنسا، ليس هنا مجال التوسع في مناقشة هذه النظرة وأبراز أخطائها منهجيا وموضوعيا وإنما سنكتفي باعطاء خلاصة تقييمية حولها وهي كونها نظرة اما تجهل تاريخ الجزائر أو أنها فهمته فهما خاطئا ومضللا. فبعض المواقف التي ستستعرضها للرد على هذا الادعاء تؤكد وجود مثل هذا الشعور لدى الجزائريين منذ وقت طويل.

لقد سجلنا وجود هذا الشعور قبل أن تتحقق الوحدة الترابية للجزائر بقيام الدولة الجزائرية الحديثة سنة 1519 . ففي الرسالة التي بعثها أعيان مدينة الجزائر للسلطان العثماني سليم الأول في نفس هذه السنة يترجونه فيها إضفاء حمايته عليهم ومساعدتهم من أجل التصدي لخطر الصليبية الاسبانية أكدو له فيها «بكونهم هم وسكان منطقة بجاية والمناطق التي تقع شرقها وكذلك سكان الغرب سيكونون ممتونين وسيدينون له بالولاء» (1) .

إن الادبيات السياسية الجزائرية في العصر الحديث تؤكد بما لا يدع مجالا للشك وجود الشعور الوطني لدى الجزائريين وفي حالة تأجج خاصة فيما يتعلق بتحرير مدينة بجاية من بين أيدي الاسبان والتحريض المستمر من أجل تحرير وهران حتى تحقق الجلاء عن هذه المدينة في عام 1791 (2) ، كما أن رسائل الأسرى الجزائريين تمثل شهادات حية على وجود هذا الشعور لدى تلك الأجيال.

فرسالة الاسير عصمان بن قاسم إلى كاتب الدولة البحرية الفرنسي - على عهد لويس الرابع عشر، بونشرتران - والتي عرض له فيها حالته بكونه تم أسره من طرف سفينة فرنسية ولم تكن بلاده في حالة حرب مع فرنسا ووقعت أسيرا في مركب سلا وكتبوني سلاوي وأما أنا والله العظيم إلا جزائري من أبائي وأجدادي» (3). لا أطيل هنا في استعراض مواقف الدولة الجزائرية من أجل الدفاع عن مصالح رعاياها خارج البلاد في أوروبا وباقي الأقطار العربية وفي أقاليم الدولة العثماني نفسها، وإنما سأكتفي فقط بالاشارة إلى رودود الفعل الشعبية ضد قيام باي تونس بالهجوم على مدينة قسنطينة في بداية القرن التاسع عشر(4)، ثم إلى ذلك الاستياء الشديد الذي آثاره مشروع فرنسا الذي لم يتحقق، والرامي إلى إسناد إدارة كل من بايلكي قسنطينة ووهران إلى باي تونس في بداية عهد الاحتلال. كما أن المتاِمل في التركيبة البشرية للجيش النظامي الذي أنشأه الأمير عبد القادر يبين أنه يمثل عينه لجيش وطني بكل معنى الكلمة حيث ضم في صفوفه عناصر تنتمي إلى مختلف مناطق البلاد. وقيام الجزائريين الذين هاجروا إلى خارج البلاد من جراء الاحتلال الفرنسي بالتعاضد والتكافل فيما بينهم كأفراد ينتمون إلى وطن واحد هو دليل آخر على وجود هذا الشعور وفي حالة متطورة.

وأبلغ تعبير عن وجود الشعور الوطني وفي حالة تأجج، ضد الغزو الفرنسي للجزائر هو ذلك الاجماع على وجوب مواجهة العدو الذي احتل جزء من أراضي البلاد والذي جسده اجتماع تمنفوست (26 جويلية 1830) الذي ضم أعيان وسط البلاد، ومحاصرة سكان بايلك الغرب لمدينة وهران التي سقطت بين أيدي الفرنسيين ومبايعة أعيان بايلك الشرق

للحاج أحمد باي ومنحه لقب الباشا لتعبير عن إرادتهم في إستمرار الدولة الجزائرية في إطار بايلك الشرق.

إن هذه الشعور الوطني الذي أوردنا عينات تعبر عن وجوده وحتى تأججه في بعض الفترات عندما تتطلب الظروف ذلك هو الذي شكل القاعدة التي ارتكزت عليها المقاومة الوطنية المنظمة التي غطت الفترة ما بين 1830 إلى 1847.

لقد فشلت المقاومة في تحقيق هدفها المتمثل في طرد المحتل من البلاد، عدد من العوامل تفسر هذا الفشل والتي في مقدمتها عجزها في توحيد صفوفها وقيادتها منذ البداية بالرغم من الاتجاه العام السائد حول ضرورة التحدي لمقاومة الغزو الأجنبي.

من المؤكد أن هناك محاولات بذلت لتوحيد المقاومة في مقاطعات البلاد الثلاثة، تشهد على ذلك الرسائل التي وجهها الداي حسين من ميناء القورنة بإيطاليا إلى بعض الأعيان المقيمين في وسط وشرق البلاد (4) وكذلك مساعي حمدان خوجة الهادفة إلى توحيد المقاومة في وسط وشرق البلاد عن طريق إتصالاته وعلاقاته الشخصية بأطراف مؤثرة في المقاطعتين، كما يبدو أن أحمد بوضربة وعناصر أخرى قد لعبت دورا بارزا في إبعاد الأمير عبد القادر في هذه الفترة، عن المساهمة في هذا الجهد وتجسيده عمليا. ولا يسعنا هنا إلا أن نسجل قصور هذا الجيل في تحقيق هذا المسعى الاستراتيجي الكبير الذي نجم عنه فشل كل التضحيات التي بذلت من أجل طرد العدو من البلاد. ويبقى التساؤل قائما حول العوائق والمثبطات التي حالت دون ذلك، فالمسؤولية مسؤولية جماعية ولا تقع على عاتق فرد واحد مهما كان ثقله، وربما هي مسؤولية المجتمع بكامله.

وهي بعملها هذا كانت «تسترشد بروح وإهتمام سياسي مالي وكذلك من أجل إحترام ما نصت عليه معاهدة إستسلام الجزائر عام 1830 وهو الوقت الذي دخل فيه بلدنا تحت حكم فرنسا» (11).

ويندرج في إطار النضال من أجل حماية الشخصية الوطنية من الذوبان والاندثار، الدفاع عن صلاحيات القضاء الاسلامي.

إن قصة القضاء الاسلامي مع إدارة الاحتلال قصة طويلة ومتشعبة، ولا نخشى المبالغة إذا قلنا بكونها تشكل جبهة من جبهات الصراع الأساسية بين الشعب وإدارة الاحتلال منذ الاسابيع الأولى من الغزو الفرنسي. لقد اتبعت فرنسا حول هذه المسألة سياسة «الخطوة خطوة» للوصول في النهاية إلى الهدف المطلوب والمتمثل في تصفية صلاحيات القضاء الاسلامي تصفية كاملة. ويعتبر مرسوم 10 سبتمبر 1886 هو الخطوة ما قبل الأخيرة في هذا الاتجاه، فالاحتجاج ضد هذا المرسوم كان عارما وعم جميع مناطق البلاد. فعريضة قسنطينة التي سبقت الاشارة إليها كرست نصف محتواها لهذه المسألة مطالبة بأن يعاد للقضاء الاسلامي الصلاحيات التي كان يتمتع بها قبل صدور هذا المرسوم الأخير.

ومن أجل الدفاع أيضا، عن الشخصية الوطنية يندرج الموقف من الخدمة العسكرية الاجبارية، لقد أثارت هذه المشكلة أزمة ضمير حادة لدى هذا الجيل من الجزائريين. إذ كيف يستساغ دينيا ووطنيا قبول الخدمة في صفوف قوات أجنبية وهي الخدمة التي تؤدي بالمجند إلى أن يقتل ويموت في سبيل ماذا ؟ ومن أجل من ؟، هذه المشكلة أرقت الجزائريين على مدى عشرات من السنين وأجبرت بعضهم على ترك بلادهم وبيع ممتلكاتهم بثمن بخس من أجل الهجرة إلى خارج البلاد. فهي التي تفسر إنتعاش حركة الهجرة من

مجموعة من المواقف التي تصدت للاحتلال ليس بكيفية جذرية وإنما بصفة غير مباشرة عن طريق وضع العراقل أمامه ومحاولة تثبيط جهوده الرامية إلى فرض سيطرته المطلقة على المناطق التي احتلها من جهة، والسعي من أجل الحصول على دعم ومساندة للمقاومة المسلحة لدى أطراف إسلامية وحتى أوروبية من جهة أخرى. فهذه الجهود هي التي تميز النضال السياسي في هذه المرحلة.

لقد أتخذ هذا النشاط شكل تحرير العرائض والشكاوي للاحتجاج ضد ممارسات ادارة الاحتلال التي استهدفت الممتلكات الخاصة وأملاك الوقف على المساجد والزوايا والمدارس وتدنيس أضرحة الأولياء والاستحواذ على أملاك الحرمين الشريفين مكة والمدينة وأوقاف جمعيات سبل الخيرات وإنتهاك حرمة المساجد والمقابر وتدنيس قبور الموتى وإتخاذ من عظامهم سلعة للتصدير. وتعطيل سريان أحكام الشريعة في بعض الحالات وغيرها من الانتهاكات. لقد لخص حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا هذه الانتهاكات وهاته الاعتداءات في عريضة رفعها لرئيس وزراء فرنسا في بداية شهر جوان من سنة 1833 (5).

كما اتخذ هذا النضال شكلا أخر وهو العمل في اتجاه ابلاغ الرأي العام الفرنسي أولا بالفضائح التي ترتكب باسمه في الجزائر من جهة وإقناعه بعدم فائدة بقاء فرنسا في هاته البلاد من جهة ثانية.

لقد تصدر حمدان بن عثمان خوجة هذا النشاط في السنوات الأولى من الاحتلال وفي اطاره حرر كتابه المشهور الذي يحمل عنوان «المرآة» كما كتب عددا كبيرا من الرسائل بعث بها إلى أصدقائه من المسلمين والأوروبيين، وإليه يعود الفضل في قيام صديقه الانجليزي يانستير تحرير كراسته المشهورة التي تحمل عنوان «نداء من أجل الجزائر» والتي قام بتوزيعها على مواطنيه. وبايحاء من حمدان خوجة قام أعيان بايلك الشرق بإرسال عريضة للبرلمان الانجليزي

يطلبون فيها دعم ومساندة هاته البلاد «وهي المعروفة بمواقفها في الدفاع عن حقوق الانسان ومن أجل تحريره» في مقاومتهم ضد فرنسا التي تتحدى هذه الحقوق باتباعها لسياسة الابادة ضد الجنس البشري في الجزائر. «فليس هناك مثال للجور يمكن مقارنته بالطغيان الفرنسي فهو يتجاوز خيال كل الطغاة منذ أن خلق الله آدم إلى يومنا هذا» (6).

ودائما على هذا الصعيد، أي صعيد العمل السياسي يجب وضع تلك الرسائل التي كان يبعث بها الحاج أحمد باي، وحمدان خوجة والأمير عبد القادر إلى السلطان العثماني. لقد أولت هذه المراسلات تأويلا مغرضا حيث اعتبرت وكأنها دليل على عدم وجود شعور الوطنية بالجزائر، لأن أهلها يستنجدون بغيرهم ويطلبون حمايتهم لأنهم لم يكونوا يدركون بكونهم شعب له وطن وكانت له دولة. فأصحاب هذا التأويل يجهلون أو يتجاهلون بكون الظروف الشديدة التي كان يعيشها الجزائريون حتمت عليهم طلب الدعم والمساعدة من أي كان (7) وبالأحرى إذا كان هذا الطلب موجه إلى جار شريك في العقيدة الدينية أو خليفة ممثل الوحدة الروحية والمعنوية للمسلمين.

فالمراسلات مع القسطنطينية وكذا العلاقات التي كان الأمير عبد القادر يريد إقامتها مع سلطان المغرب لفترة من الوقت، تندرج في سياق هذا المسعى الهادف إلى الحصول على الدعم والمساعدة لتمكين الجزائر من التخلص من الخطر الذي أحدق بها، وعندما تبين عدم فائدتها وجدواها بالنسبة إلى الهدف الذي كان الأمير عبد القادر يتوخاه من ورائها تغيرت هذه العلاقات لتتحول إلى عداء.

هناك مظهر آخر للمقاومة السياسية والمتمثل في مقاطعة العدو مقاطعة كاملة بقدر الامكان وعدم الدخول معه في

علاقات مباشرة ودائمة. توجد حول هذا الموضوع عدد من النصوص تؤكد على ضرورة هذه المقاطعة لأن الدخول في علاقات مع العدو قد يشكل خطرا على الانسان المسلم وعلى عقيدته. سنكون مقصرين في فهم أبعاد هذا الموقف ودوافعه إذا اعتبرناه مجرد موقف ديني بحت، خاصة وأن الذين كانوا يدعون إليه وبحماس شديد هم المقاومون أنفسهم. ففي سياق الدعوة إلى المقاطعة يندرج ذلك الجدل الحاد الذي نشب بين المفتي ابن الكبابطي وبين قدور بين رويلة أحد كتاب ديوان الأمير عبد القادر (8) . وفي هذا السياق أيضا تندرج تلك الرسالة المعبرة والعميقة التي بعث بها الشهيد محمد بن علال، خليفة الأمير عبد القادر على مقاطعة مليانة، إلى إحد أصدقائه الذي ترك صف المقاومة ومال إلى العدو. «تأمل الحمل الشاق الجاثم على ظهرك من جراء نوع واحد من الآثام، وكيف سيكون إذن عبء هذا الحمل عندما تحسب إقامتك مع المسيحيين. فالابتسامة التي تستقبلهم بها والكلام الذي تقوله لهم والخطوات التي تخطوها معهم سواء أكنت راكبا أم راجلا وفي كل خطوة من هذه الخطوات يعد لك من الآثام بقدر عدد الأنفاس التي تتنفس بها» (9) . ليختم رسالته بهذه الجملة البليغة الدلالة «فليكن الله رحيما بك. لقد أعتديت على الله وأعتديت على الرسول وعلينا نحن وعلى كل المسلمين، فأي صديق أخترته ؟! المسيحيين ! حذ حذرك فسوف لن يبقوا أبد الدهر».

هناك مظهر آخر للمقاومة والتي يمكن وصفها بالمقاومة السلبية وهي الهجرة والخروج من الجزائر إلى أي بلد إسلامي آخر. طرحت هذه المسألة بحدة شديدة في العشريات الأولى من الاحتلال وأدت إلى حدوث نزيف حقيقي في جسم المجتمع الجزائري حيث أفرغته من معظم إطاراته (10) وكانت إحدى نتائجها أنه بعد أقل من جيل خيم الجهل والأمية على البلاد وأطبق عليها من أقصاها إلى أقصاها. بقيت هاته

الظاهرة تطفو إلى السطح من حين لآخر كرد فعل ضد السياسية التسلطية القهرية للاستعمار وانتهاكاته لأبسط حقوق الانسان الجزائري، فلم تتوقف نهائيا حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى.

ويجب أن نسجل بهذا الصدد ذلك التحول الذي طرأ على موقف الفقهاء في تعاملهم مع هاته الظاهرة. فبعد أن كان هناك إجماع على وجوب الهجرة لكل من هو قادر عليها، تحول هذا الموقف منذ بداية السبعينات من القرن الماضي إلى الدعوة إلى عدم الهجرة لأن الأغلبية الساحقة من الجزائريين أصبح غير قادر عليها وبقاء العلماء بينهم ضرورة شرعية «لأن دور العلماء لصحة القلوب والعقول كدور الأطباء لصحة الأجسام».

المرحلة الثانية 1871 - 1919 :

تميزت الفترة التي أعقبت فشل الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1871 وحتى سنة 1919، بسعي سلطات الاحتلال لاستكمال عملية الهدم لمقومات الشعب التي سارت بها أشواطا بعيدة خلال المرحلة السابقة. لقد تركزت جهودها على الخصوص في سلب ما تبقى من الأراضي بين أيدي الجزائريين والعمل على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة أخرى من طريق إخضاعه لقوانين إستثنائية لا يمكن وصفها، وليس لها ما يماثلها في أي مجتمع متحضر. لقد نجم عن هاته السياسة تهميش مجتمع برمته بتجهيله وإغراقه في حمأة الفقر المدقع والاحتياج الشديد. كما تميزت أيضا بصمود الشعب في الدفاع عن مقومات شخصيته الوطنية وركائزها المعنوية والروحية، وبهذا الصدد يجب التنبه إلى خطأ النظرة الشائعة حول إعتبار هاته الفترة فترة ركود خالية من كل نضال وبالتالي فهي تمثل فترة فراغ في مسار النضال الوطني.

خلال هذه المرحلة اتخذ هذا النضال عدة أشكال : فإلى جانب الانتفاضات الشعبية المحلية التي كانت تشتعل من حين لآخر في بعض مناطق البلاد هناك المقاومة العنيدة والمستبسلة التي خاضها سكان منطقتي عين صالح وتوات الذين حاولوا التصدي للتوسع الفرنسي في هذا الجزء من البلاد. وإلى جانب هذا، كان الشعب الجزائري بكامله يمارس نضالا صامتا ولكنه مستبسلا لافشال الجهود الرامية إلى طمس معالم هويته الوطنية وشخصيته المتميزة. فهذه المقاومة هي التي تطلق عليها الأدبيات الاستعمارية إسم «التعصب» كما كان يكافح أيضا من أجل أن تكون له صحافة تعبر عن رأيه وتدافع عن حقوقه ومصالحه. كما اعتمد النضال الوطني في هذه المرحلة طريقة تحرير العرائض ورفع الشكاوي للتنديد بالمظالم التي يرزخ تحتها وبالإجراءات الاستثنائية التي يعاني منها، كأداة من أدوات النضال في هذه المرحلة. كما كانت المطالبة بتمثيل عادل للجزائريين في المؤسسات الاستعمارية القائمة في الجزائر كالمجالس البلدية ومجالس العمالات والمندوبيات المالية احدى الانشغالات الأساسية لدى مناضلي هذا الجيل من الجزائريين.

ونسجل في هذه المرحلة ولأول مرة منذ السنوات الأولى من الاحتلال، ظهور مبادرات جماعية على نطاق واسع في جميع مناطق البلاد والتي تتمثل في تلك العرائض التي ارسلت للبرلمان الفرنسي عام 1887 والتي كانت تعكس انشغالين أساسيين كانا يؤرقان الضمير الجزائري في هذه المرحلة وهما الموقف من المواطنة الفرنسية والسعي لحماية صلاحيات القضاء الاسلامي.

إن العريضة التي أرسلها أعيان الشرق الجزائري للبرلمان ولمجلس الشيوخ في 10 جويلية من عام 1887 والتي وقعها ألف وسبعمائة شخص ينتمون إلى مختلف الشرائح الاجتماعية في شرق البلاد يمكن أن تعتبر بمثابة برنامج

العمل الوطني في حده الأدنى في هذه المرحلة. ذلك أن المعترضين كانوا يتكلمون باسم كل الجزائريين وليس سكان عمالة بقسنطينة وحدها. ذلك أنه من بين الموقعين من كان يقيم بقسنطينة ولكنه من مواليد عمالتي الجزائر ووهران.

فالدافع الذي دعى إلى تقديم هذه العريضة هو الخبر الذي تناقلته بعض الصحف في فرنسا، ووصل صداه إلى الجزائر في ربيع 1887 والذي مفاده أن بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية قدموا مشروع قانون للبرلمان يقضي بمنح الجزائريين وبصفة جماعية، على غرار اليهود، الجنسية الفرنسية. ويقطع النظر عن جدية هذه المبادرة التي لم تعرض حتى للمناقشة أمام البرلمان ومع التقدير للروح الانسانية العالية التي يتحلى بها أصحاب المشروع، لكن الذي يهمنا هنا هو تسجيل ذلك الارتياع والقلق الشديد الذي أحدثه لدى الجزائريين. لقد اهتزت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها لتعلن أنها ترفض قبول المواطنة الفرنسية بالرغم من مزاياها وتؤكد أن ما تريده وتتشبث به هو الحفاظ على شخصيتها المتميزة في ظل قوانينها وتقاليدها وأعرافها ولكونها لا تريد بديلا عن ذلك.

لقد صاغ معترضوا عمالة قسنطينة رفض التجنس الجماعي بطريقة مهذبة حيث يبنوا أن الحالة التي عليها الجزائريون لا تؤهلهم للتمتع بمزايا حقوق المواطنة بشكل مفيد مؤكدين «أن أعز ما نرغب فيه والذي تتشبث به أكثر من أي شيء أخر هو المحافظة على شريعتنا... ذلك أنه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتناقض تناقضا مباشرا مع شرائعنا وحتى مع روح المعتقدات الاسلامية نفسها... باسمنا نحن هيئة أهالي الجزائر المسلمين (نؤكد) بأن الشيء الوحيد الذي يلائمنا هو المحافظة على وضعنا الاجتماعي وعلى شريعتنا المدنية منها والدينية وعلى كل الأمور التي ما انفكت الحكومة الفرنسية تحميها منذ أكثر من خمسين سنة

هناك إلى جانب المقاومة المسلحة خلال هذه المرحلة من مسار النضال الوطني مقاومة سياسية ومعنوية ضد الوجود الأجنبي في البلاد، وقبل أن نستعرض معالم النضال السياسي خلال هذه المرحلة يجب أن نتوقف عند نقطة تبدو لنا ذات أهمية في هذا السياق وهي التساؤل حول ما إذا كان هناك تصور واحد لدى الجزائريين حول المخاطر التي تمثله الحملة الفرنسية، بالنسبة لمستقبل البلاد.

فالآثار التي تم رصدها حتى الآن تبين أن هذا الشعور بالخطر لم يكن موجودا لدى معظم الجزائريين قبل سقوط مدينة الجزائر وأنه لم يبدأ في التبلور إلا بعد إحتلالها.

عدد من العوامل تفسر قصور النظرة السياسية لدى الجزائريين وعدم إدراكهم للمخاطر الحقيقية التي يمثلها قرار فرنسا بجرد حملة ضد البلاد، إلا ربما بالنسبة للقلة القليلة من رجال الدولة الذين كانوا يباشرون الشؤون العامة وعلى علم بما يجري على الساحة السياسية الدولية في ذلك الوقت. ومن المفيد التسجيل بهذه المناسبة، غياب الشعور بهذا الخطر حتى لدى مثقفي هذا الجيل. ليس هنا محل تفصيل أسباب غياب المثقف وعزلته عن الشؤون العامة وأنفصاله عنها، فهذا العامل يمثل قاسما مشتركا نجده لدى جميع المثقفين العرب المسلمين في هذا العصر فهو تركة ثقيلة موروثة جيلا بعد جيل منذ قرون طويلة ولها تفسيرها التاريخي في سياق مسار الحضارة العربية الاسلامية.

فهذا الشعور بالخطر لم يتبلور إذن، إلا بعد احتلال مدينة الجزائر وقد أدى إلى بلورة موقف عام والمتمثل في ضرورة التصدي للاحتلال بقوة السلاح.

وبطبيعة الحال، فليس من المنتظر والحرب مستعرة، أن يتبلور نضال سياسي منفصل عن المقاومة المسلحة، فالنضال السياسي الذي يمكن رصده في ظل تلك الظروف يعني

جديد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى. كما تفسر من جهة أخرى تلك المرونة التي اتبعتها إدارة الاحتلال في تطبيق إجبارية الخدمة العسكرية.

أثناء الحرب العالمية الأولى قام عدد من الجزائريين من بين أولئك الذين هاجروا إلى خارج البلاد، بنشاط سياسي مكثف اتخذ من كل من سويسرا وألمانيا والبلاد العثمانية مركزا له.

لقد ارتفع صوت المطالبة بالاستقلال، لأول مرة منذ عام 1830، على يد هؤلاء.

ففي 7 جانفي 1916 تكونت هيئة تسمى «لجنة من أجل استقلال الجزائر وتونس» التي اتخذت مرلوزان بسويسرا مقرا لها وقد أصدر عضوان بارزان فيها وهما الشيخان صالح الشريف واسماعيل صفايحي تونسيان من أصل جزائري عدة كراريس ندد فيها بالاستعمار الفرنسي وبأساليبه الوحشية التي يمارسها في كل من الجزائر وتونس.

تدعمت اللجنة بانضمام عدد من الشخصيات إليها من بينهم علي باشا ابن الأمير عبد القادر، وشارك وفد عنها مشاركة فعالة في أعمال المؤتمر الثالث للأمم المقهورة الذي انعقد بسويسرا في شهر جوان من عام 1916 والذي ندد بشدة بسياسة فرنسا في شمال افريقيا وخاصة في الجزائر «فلتحترم حقوقنا كشعب له قوميته وشخصيته، فبعد ثمانين سنة من الاحتلال لم يتجنس من الجزائريين سوى ما بين خمسمائة إلى ستمائة شخص فقط». إننا جزائريون مسلمون وسنبقى جزائريين مسلمين» (12). لقد أصدر هذا المؤتمر تصريحا أكد فيه على ضرورة إحترام إرادة الشعوب في حق تقرير المصير، وهو المبدا الذي أكده

مؤتمر رابطة حقوق الانسان الذي انعقد في شهر نوفمبر من نفس السنة. وقبيل افتتاح مؤتمر الصلح بباريس قامت لجنة جزائرية تونسية برفع مذكرة للمؤتمرين طالبت فيها بتمكين الشعبين الجزائري والتونسي من حق تقرير مصيرهما، كما قام الحاج عبد الله واسمه الحقيقي رابح بوكابوية، وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي استقر في مدينة زيوريخ بسويسرا بارسال برقية للرئيس الأمريكي نيلسون بعد أيام قليلة من صدور تصريحه الذي اشتهر باسم مبادئ نيلسون الأربع عشرة المتعلقة بانهاء الحرب في 28 جانفي 1918 والتي جاء فيها «أن تونس والجزائر شكلتا على الدوام بلدا واحدا، وأن الشعبين الجزائري والتونسي يطالبان بالاستقلال التام»، وفي إطار هذا المسعى وفي إتجاه الرئيس الأمريكي أيضا تندرج تلك العريضة التي قدمها الأمير خالد مع عدد من زملائه والتي طالبوا فيها بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير (أفريل 1919).

المرحلة الثالثة 1919 - 1954 :

إن الأصوات التي ارتفعت للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال أثناء الحرب، سرعان ما خفتت لتكتم نهائيا عند نهاية الحرب لفترة من الوقت. ذلك أن ميزان القوى الجديد الذي اعقب نهاية الحرب والذي كان لصالح دول الوفاق وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا وهما دولتان استعماريتان عريقتان، فلم يكن منتظرا أن يجد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها تجسيدا عمليا في ظل هيمنة هاتين الدولتين على الشؤون العالمية، بل على العكس. لقد بذلتا كل ما في وسعهما من أجل تشديد قبضتهما على مستعمراتهما من جهة ووضع يديهما على مستعمرات الدول المنهزمة تحت تسمية جديدة وهو نظام الوصاية من جهة ثانية، لقد اعتبرت الشعوب الغير الأوروبية من طرف الدول الاستعمارية شعوبا قاصرة ليس لها الحق في تقرير المصير

والاستقلال وبالرغم من هذا فإن بذور التغيير التي زرعتها الحرب سوف لن تتأخر في إعطاء ثمارها.

اما على المستوى الوطني، فإن الساحة السياسية الجزائرية قد سجلت صدور قانون 4 فبراير 1919 وهو القانون الذي اعتقد أنه بالتعديل الطفيف الذي ادخل على وضعية بعض الفئات من الجزائريين كانوا قد كافؤوا الشعب الجزائري على الثمن الباهض الذي دفعه في الأرواح والموارد المادية المختلفة أثناء الحرب من أجل فرنسا. فهذا القانون الغى الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية كما وسع دائرة الناخبين من «الأهالي» على مستوى المؤسسات التمثيلية الجزائرية.

على المستوى العمل السياسي فإن سنة 1919 تمثل بداية ظهور طبقة سياسية جديدة على الساحة الوطنية، هذه الطبقة التي شهدت بزوغا مع مستهل القرن والتي اشتهرت باسم حركة «الشباب الجزائري» واصدرت جريدة تحمل إسم «الاسلام» التي تعتبر منبرا لها ولسان حالها قبل الحرب (13) لقد اتخذت في بدايات نشاطها السياسي بعض المبادرات التي لم تكن موفقة حيث أنها لم تجاري الاتجاه العام الذي سار عليه النضال الوطني حتى ذلك الوقت مثل قبولها الخدمة العسكرية الاجبارية مقابل بعض المطالب الاصلاحية. وإعلانها الوقوف إلى جانب فرنسا أثناء الحرب كما نددت بنداء السلطان العثماني الذي دعا فيه المسلمين إلى إعلان الجهاد ضد أعدائهم. هذه الطبقة الجديدة التي ستشتهر تحت اسم النخبة هي التي ستشغل الساحة السياسية بعد الحرب حتى منتصف العشرينات.

لقد مر تيار النخبة هذا بمرحلة مخاض عسيرة في بداية العشرينات. فالجدل الذي احتدم في داخله حول مسألة التجنس مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية كمسلمين أو قبولها على شروطها التي تعني الردة والتخلي عن الدين الاسلامي، أدى إلى بلورة إتجاه جذري في داخله وهو الاتجاه

الذي أعاد التواصل مع التوجه التاريخي الحضاري الذي سار عليه النضال الوطني وأثراه بطاقات جديدة لتدفع به قدما إلى الأمام في قفزة نوعية أخرجته بها من حالة الاذكفاء عن الذات مخافه الذوبان والاندثار، إلى حالة حركية إستعدادا لتحرير هذه الذات. كما بلور هذا الجدل موقفا آخر هو بدوره عميق الدلالة وهو موقف القطيعة مع دعاة تدمير الذات (الاندماج) والذي نجم عنه أخراجهم من ساحة النضال الوطني وتهميشهم نهائيا عندما لفظوا من طرف المجتمع وأسدل الستار النسيان وبسرعة عليهم.

في هذا السياق تبرز الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه الأمير خالد رغم قصر مدة ممارسته للنضال السياسي على الساحة الجزائرية. فتجربته أثرت الكفاح الوطني بثلاث عناصر أساسية كانت بمثابة معالم مضيئة استرشد بها العمل الوطني في المرحلة التالية. فالعنصر الأول يتمثل في رفض المساومة على مقومات الشخصية الوطنية مهما كانت الاغراءات ومهما عظمت التضحيات، فالشخصية الحضارية للمجتمع الجزائري هي جزء من مقومات وجوده ولا يحق لبعض من الجيل أو لجيل بأكمله أن برهنها أو يبددها تحت أي شكل من الأشكال. فأساس وجود الأمة هي شرعيتها التاريخية وإذا افتقدت فلا يمكن لها أن تصبح أمة. والعنصر الثاني هو عدم جدوى النضال في ظل الشرعية الاستعمارية مهما كانت المطالب متواضعة والعنصر الثالث هو تأكيد أهمية الربط والتواصل مع الاتجاه الذي سار عليه الكفاح الوطني منذ إنطلاقه. إن هذا العنصر الأخيرسيشهد تجسيدا له بعد وقت قصير من إختفاء الأمير خالد من على الساحة السياسية الوطنية بالاعلان عن تأسيس نجم شمال أفريقيا الذي سيجعل من تحرير الجزائر هدفه الرئيسي.

ليس هنا محل إستعراض تفاصيل العمل السياسي ومعاناة النضال الوطني في الفترة ما بين الحربين. لقد كتب

حول الموضوع كثيرون، فرنسيون وجزائريون ولا يزال الجدل قائما بين المؤرخين حول بعض محطاته. وسأكتفي فقط هنابالتذكير بمواقف معبرة لبعض رجالات جيل الثلاثينات من الذين لهم وزنا مؤثرا في ساحة النضال الوطني في هذه المرحلة. فهذه المواقف لم تكن عشوائية ولم يعبر عنها من أجل أهداف تكتيكية ظرفية وإنما كانت تعبيرا عن عمق التواصل والتلاحم لنضالات الأجيال من الجزائريين، جاءت لتحمي مسار النضال الوطني من الانحراف والانزلاق ومن أجل ضبط خط سيره في الاتجاه الصحيح.

لقد ابتلع التهافت على المطالب الاصلاحية الفئوية التيار الاندماجي الاسلامي إلى درجة أفقدته وعيه وجعلته ينفي أن يكون للشعب الجزائري هويته المتميزة مدعيا أنه هو نفسه فرنسا وهو ما دفع الشيخ عبد الحميد بن باديس ليرد على هؤلاء صائحا: «لا يا سادتي ... إننا نتكلم باسم أغلبية الأمة فنقول لكم ولكل من يريد أن يسمعنا... إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة مكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا... ثم أن هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصبح فرنسا ولو أرادت... لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة» (14). نفس هذه الصيحة رددها مصالي الحاج في الكلمة المعبرة العميقة التي ألقاها أمام حشد كبير من المواطنين في الملعب بالعناصر (مدينة الجزائر) في 2 أغسطس سنة 1936 «إننا نقول بكل صراحة وحزم بكوننا لا نوافق على العريضة المطلبية التي تتضمن إلحاق بلدنا بفرنسا والتمثيل في البرلمان الفرنسي، إننا نحن كذلك أبناء الشعب الجزائري ولن نقبل أبدا ربط بلدنا ببلد آخر ضد إرادته، إننا لن نقبل تحت أي مبرر كان رهن المستقبل

أمل التحرير الوطني للشعب الجزائري. هذا المستقبل هو ملك للجيل الصاعد له وحده الحق في تقرير كيف يرى توجيه مستقبله ومصيره»، ويأتي في هذا السياق سياق الحفاظ على مسار النضال الوطني في إتجاهه التاريخي الحضاري، الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد الحميد بن باديس في 10 أغسطس من عام 1937 حول التجنس والتي جاء فيها :

1 - «التجنس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عنها التخلي عن الشريعة الاسلامية هو مرتد.

2 - الذي حكم عليه من طرف قاضي إسلامي واستئنف أمام القاضي الفرنسي هو كذلك مرتد ومارق عن الدين.

3 - والذي ترك وصية في غير أصول الاسلام هو كذلك مرتد.

4 - والذي تزوج بامرأة غير مسلمة ويصبح أبناؤه غير مسلمين وهو يدرك ذلك فهو مرتد».

إن حوادث 8 ماي 1945 جاءت لتأكد للمرة الأخرى بأنه لا أمل يرجى في النضال في ظل الشرعية الاستعمارية ذلك أن الوجود الاستعماري نفسه هو نفي للوجود الوطني للجزائر. هذه العبرة هي خلاصة الدرس الذي استخلصته الحركة الوطنية من هذه الحوادث المأساوية. وعليه بنت رؤاها وضبطت خط سيرها النضالي في المرحلة التالية : وللحقيقة والتاريخ يجب التوضيح بأن هذا الموقف لم تتبناه كل الاتجاهات الموجودة داخل الحركة الوطنية الجزائرية وإنما هو موقف الاتجاه الثوري الجماهيري منها، الذي عبر عنه نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، ثم بعد سنة 1947 حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. ومنذ هذه السنة بدأ التحضير المباشر للإعداد المادي لانطلاق الكفاح المسلح من أجل التحرير، بانشاء المنظمة الخاصة.

إن إعتماد أسلوب الكفاح المسلح فرضته طبيعة الاستعمار نفسها في الجزائر. فهو إستعمار إستيطاني جعل من أرض الجزائر جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، فالنضال الاصلاحي في ظل هذا الوضع لن يؤدي إلى أية نتيجة. وهذا ما أكدته تجربة النضال الوطني منذ الثمانينات من القرن الماضي. فالكفاح المسلح يمثل إمتدادا للنضال الوطني الأصيل، فهو تعبير وبأسلوب جديد عن رفض المواطنة الفرنسية ورفض الخدمة العسكرية الاجبارية في صفوف قوات العدو ورفض المساومة على مقومات الشخصية الوطنية ورفض رهن مستقبل الأجيال. وتأكيد من جهة أخرى بكون الشعب الجزائري هو أمة لها تاريخها تكونت مثلما تكونت بقية الأمم فهي «ليست فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا» وبالتالي فهو تتويج وحوصلة للنضال الوطني عبر الأجيال.

ليس موضوعنا هنا الدخول في تفاصيل الأعداد المباشر لاعلان الثورة ولا التعرض للمثبطات والعراقيل التي جابهت هذا المسعى، والتي كادت أن تجهض جهود أجيال من الجزائريين عندما دخلت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في حلقة مفرغة بسبب الصراعات والطموحات الشخصية. وإنما يجب أن نشير إلى محطة هامة في مسار هذا النضال وهي سنة 1953 لتأمل الأزمة الداخلية الحادة التي أطبقت عليها في بعديها العمودي والأفقي وكيف خرج من صلب هذه الازمة نفسها ذلك الحدث التاريخي الخطير المتمثل في قرار البدأ في الكفاح المسلح وإعلان قيام جبهة التحريرالوطني لقيادة هذا الكفاح. فهذه كانت مبادرة قلة قليلة من المناضلين الذين قرروا تجاوز هذه الأزمة بالبدإ في الانجاز ما ضحت من أجله الملايين من الجزائريين منذ صبيحة يوم 5 جويلية 1830 . الا وهو تحرير الوطن والدفع به من جديد في مسار حركة التاريخ.

الهوامش

(1) أنظر هذه الرسالة في المجلة التاريخية المغربية العدد 5، جانفي 1976، ص 95 - 101.

(2) أنظر على سبيل المثال كتاب محمد بن ميمون الجزائري التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الجزائر 1972 وكتاب أحمد بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي الجزائر 1973.

(3) راجع هذه الرسالة في جمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830 الجزائر 1987 ص 144 - 145

(4) أنظر بعض هذه الرسائل في : جمال قنان نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر. الجزائر 1933 ص ومابعدها.

(5) راجع هذه العريضة في : جمال قنان نصوص سياسية ص 49 - 59

(6) أنظر نص هذه العريضة في A . TEMIMI Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830 - 1837 Tunis 1978.

وكذلك جمال قنان : نصوص سياسية ص 77 - 80

(7) إن الملك الفرنسي فرانسوا الأول طلب مساعدة وحماية السلطان العثماني سليم الأول في عام 1526. فلو قرأ أصحاب هذا الادعاء تاريخهم بعمق لما تجرأوا على الاتيان بمثل هذه الادعاءات.

(8) أنظر رسالة قدور بن رويلة للمفتي ابن الكبابطي في : جمال قنان نصوص سياسية ' 119 - 121.

(9) أنظر هذه الرسالة في : جمال قنان نصوص سياسية ص 115 - 118

(10) حول الجدل الذي نشب بين العلماء حول موضوع الهجرة بعد إحتلال الجزائر راجع الدكتور محمد بن عبد الكريم حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية الجزائر 1981.

(11) أنظر نص هذه العريضة كاملا في : جمال قنان نصوص سياسية ص 197 - 205.

(12) لمزيد من التفاصيل حول النشاط السياسي للجزائريين أثناء الحرب، راجع الدكتور : سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ط 1 بيروت 1969، ص 272 - 282 . ويتوسع أكثر حول حالة الجزائريين أثناء الحرب أنظر

C. R.Ageron, les Algériens musulman et la France . T. 11 PP. 1139. 1189

(13) حول بدايات ظهور هذا التيار راجع : Ben Hbyles Cherif, l'Algérie française vue par un indigéne Paris, 1914.

وكذلك : C.R. Ageron, le jeune Algérien in melange C.H.A julien Paris, 1964 PP.

(14) مجلة الشهاب عدد أفريل 1936.

[illegible]

8

نظرة بيان أول نوفمبر لتاريخ الجزائر قبل عام 1830

جاء في بيان أول نوفمبر أن الغاية من نشر راية الكفاح المسلح هو تحقيق الاستقلال. وتجنبا لكل غموض أو تأويل من شأنه أن تحوله إلى صورة جوفاء تحمل في طياتها واقعا لا يمت إليه بصلة إلا شكلا ومظهرا خارجيا فقط، عمد البيان إلى تحديد محتوى هذا الاستقلال في:

اولا - «إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية».

ثانيا - «إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني».

وبما أن موضوعنا هو محاولة استشفاف نظرة بيان أول نوفمبر لتاريخنا الوطني قبل عام 1830، فإننا سنقتصر في هذه المناسبة على تحليل الدلالة التاريخية التي تضمنها مطلب «إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات سيادة». وهو موقف يرتكز على حقيقية تاريخية دامغة يريد التعبير عنها والتصريح بها رغم الغشاوة الكثيفة التي تحاول طمسها وتغييبها. ونأمل أن تتاح لنا فرصة في مناسبة أخرى لمعالجة بقية الفقرة التي تحمل فيما يسمى في المصطلح الدارج اليوم بمشروع المجتمع (1) راسخ الأسس والهوية محدد المعالم والآفاق سائرا بخطى ثابتة على طريق معبدة، نحو التطور والازدهار غير مهدد بالانحراف ولا بالإنتكاسة.

ماذا يعني طلب إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة، بالنسبة للمعرفة التاريخية الدارجة عن الجزائر ما قبل عام 1830؟ لا يمكن فهم المحتوى الحقيقي والعميق لهذا المطلب إلا بوضعه في سياقه التاريخي وهو ما يستدعي استعراضا ولو موجزا للمقولة التي صاغتها مدرسة التاريخ الاستعماري وعملت على نشرها وجمهرتها على نطاق واسع بين الفرنسيين والأجانب وحتى بين الجزائريين.

مفاد هذه الأطروحة هو كون تاريخ الجزائر الحديث هو عبارة عن تاريخ بلد مستعمر من طرف دولة أجنبية متخلفة ومتسلطة، وأن الشعب الجزائري كان يرزح تحت قيود الذل والعبودية.

فالغزو الفرنسي للجزائر لم يكن عدوانا على بلد مستقل وإنما هو فتح قضى على استعمار متخلف همجي أرهق كاهل الشعب الجزائري بكل أنواع التسلط والبطش ليحل محله قوة تحريرية متمدنة تريد الأخذ بيده للسير به على طريق النهوض والتقدم. فالشعب الجزائري لم يفقد شيئا بسبب هذا الفتح الجديد بل على العكس فقد كسب كثيرا لأنه استبدل سيطرة غاشمة متخلفة بوصاية متحضرة مستنيرة.

كرس هذه الأطروحة مؤرخون محترفون أظهروا كفاءة واتزانا في أعمالهم الأخرى التي لا تتصل بتاريخ الجزائر، مما أضفى عليها «مصداقية» ونوعا من المرجعية جعلها تقبل من طرف الفرنسية وعند غيرهم وكأنها حقيقة تاريخية لا جدال فيها.

ولتوضيح أصل هذه الأطروحة وجذورها الأولى لابد من العودة قليلا إلى الوراء لمعرفة الظروف والملابسات التي تولدت فيها. في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأخرى كان اسمها يرد فيها أما باسم مملكة الجزائر أو جمهورية الجزائر نفس التسميتان كانت تستعملان في المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين الجزائر وأطراف أخرى. وقد لوحظ في المرسلات الدبلوماسية الفرنسية ظهور كلمة Regence أو نيابة المملكة. ويبدو أن الفرنسيين قد استخرجوا هذه التسمية من فرمان تولية الداي إبراهيم خوجة الصادر عن السلطان العثماني في سنة 1748 ، الذي يبدو أنه أول فرمان تولية وقع بين أيدي الفرنسيين الذين عملوا على نشره على نطاق واسع ومن المعروف أن هناك علاقات متميزة تجمع بين الجزائر ودولة الخلافة

بالقسطنطينية، ففرمانات التولية هي قرارات تندرج فيما يمكن تسميته بالتولية الشرعية عند المسلمين، السنة منهم على وجه الخصوص. وهو ما يفسر تلك النطرة الشزراء التي كان ينظر بها جمهور المسلمين إلى الحكام والملوك الذين لا يتمتعون بهذه الشرعية. مما جعل بعض منهم يسعى إلى إقامتها بالمراسلة واعلان التبعية الرمزية لدولة الخلافة، وإرسال الهدايا للسلاطين العثمانيين كما كان يفعله بعض ملوك الدولة العلوية في المغرب الأقصى وعلى رأسهم السلطان مولاي إسماعيل. فهذه التبعية الرمزية لا تعني التبعية المطلقة للدولة المركزية.

لم تعر الجزائر أي اهتمام لإستعمال فرنسا لهذه التسمية التي اعتبرتها مجرد لفظة للتعريف فقط لا أكثر، ولا تحمل أي مغزى سياسي صريح أو ضمني. كما أن هذه التسمية لم تحدث أي تغيير للأسس التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين منذ القرن السادس عشر.

فالدول التي حاولت أن تعطي مضمونا سياسيا لهذه العلاقات المتميزة بين الجزائر والدولة العثمانية هي امبراطوريتي روسيا والنمسا، لقد حاولت هاتان الدولتان إقامة علاقات مع الجزائر على هذا الأساس ولكنهما فشلتا. فروسيا لم تشعر بضرورة إقامة علاقات مباشرة مع الجزائر بسبب انعدام وجود مصالح لها في المتوسط وفي الحوض الغربي منه على الخصوص في هذه الفترة، أما النمسا فقد احجمت عن إقامة مثل هذه العلاقات للأسباب دينية على اعتبار كونها دولة الامبراطورية الرومانية المقدسة في البداية. وعندما تجاوزت هذا المانع النفسي والديني وأبرمت معاهدة صلح مع الجزائر في المنتصف الأول من القرن الثامن عشر سرعان ما تراجعت عن موقفها وامتنعت عن تنفيذ بنودها لأسباب سياسية مرتبطة بمصالحها في منطقة البلقان.

وأثناء أعمال مؤتمر فيينا (1814 - 1815) سعت الدولتان إلى تكوين رابطة عسكرية ضد دول المغرب البحرية والتي في مقدمتها دولة الجزائر ولكن المشروع فشل بسبب اختلاف المصالح بين الدول الفاعلة في المؤتمر. وهو ما دفع بكل من روسيا والنمسا إلى العمل على أبقاء هذه المسألة معلقة والامتناع عن عقد الصلح مع دول المغرب البحرية في منظور الاستعداد والتهيء للاقتسام الممالك الاسلامية بين الدول الأوروبية.

ومما يجدر الاشارة إليه هو أن فرنسا سعت في كواليس فيينا إلى إفشال مشروع إنشاء الرابطة البحرية، وعندما عاد نابليون إلى الحكم في ربيع 1815 وهي العودة التي تعرف في تاريخ فرنسا باسم المائة يوم سارع إلى إخطار الجزائر بهذه الدسائس والمؤامرات التي تحاك ضدها في كواليس فيينا حرصا منه على كسب ثقتها وصداقتها.

إن أطروحة الجزائر مستعمرة تركية ابتدعت خلال الأزمة الفرنسية الجزائرية سنة 1827. ومن هذا التاريخ عملت الأدبيات السياسية الفرنسية على ترسيخ هذه المقولة في جميع الكتابات التي تتعلق بالجزائر، والتي عبرت عنها بكل وضوح في مشروع المعاهدة التي كانت تنوي فرضها على الجزائر عام 1829 وكذلك في التعليمات التي زود بها د. برمان قائد الحملة الفرنسية (2).

خلال السنوات الأولى من الاحتلال اتخذت فرنسا من هذه الأطروحة نقطة محورية في عملها الدبلوماسي ونشاطها السياسي، ثم لما تقرر الاحتفاظ بالجزائر تطور هذا التوجه ليتلاحم مع احتياجات سياستها في البلاد.

وأثناء الفترة الأولى من الاحتلال (1830 - 1871) كتب الفرنسيون كثيرا عن الجزائر وفي جميع الميادين وحضي التاريخ العام للبلاد بعدد من العناوين (3).

رغم الاتجاه العام الذي سارت عليه هذه الكتابات والذي يتمثل في نكران وجود الدولة الجزائرية ومع ذلك فإن بعض منها توقف عند وقائع تاريخية هامة محاولا تسليط الضوء عليها مع التحيز للطرف الأوروبي، أن كان هو الطرف المقابل، على حساب الجانب الجزائري. هذه الخاصية المتمثلة في البحث عن الوقائع وجمعها، بالرغم من إبرازها في شكل متحيز، يعتبر عملا مفيدا رغم نقائصه، ويمكن أن نلخص التوجه العام لهذه الكتابات في كونها تعتبر الجزائر دولة شبه مستقلة لكنه يحكمها الأجانب. وهو ما يميزها عن الأدبيات التاريخية الفرنسية التي ظهرت في المرحلة الثانية من الاحتلال والتي يمكن أن تحدد بدايتها بظهور كتاب دقرامون تحت عنوان «تاريخ الجزائر تحت السيطرة التركية، في عام 1887. والذي سجل فيه صفحات سوداء قاتمة عن الجزائر وحكامها متجاهلا عددا كبيرا من الوقائع المهمة الخاصة بالتطور السياسي للجزائر وبعلاقاتها مع الدول الأوروبية مهملا الجهد الكبير الذي بذلته السلطة المركزية في توحيد مناطق البلاد وضبط إدارة شؤونها وغيرها من الموضوعات مقلصا هذا التطور في أطروحة طفيلية سطحية مفادها أن الحياة السياسية للبلاد خلال الثلاثة قرون هذه هي عبارة عن سجل للنزاع والتناحر بين الجيش والبحرية من أجل السلطة والتحكم في زمام الأمور. هذه النظرة الاختزالية ألحقت ضررا بالغا بالحقيقة التاريخية. جمدت الدراسات التاريخية حول الفترة الحديثة عند هذا المستوى. ويمكن أن نقول بكون النظرة الفرنسية لتاريخ الجزائر الحديث استكملت تكوينها نهائيا بظهور هذا الكتاب. لقد أصبح المرجع الأساسي عن الفترة بالنسبة لكل الكتابات التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث حتى الآن، أما كتاب شارل أندري جوليان الذي يحمل عنوان : تاريخ شمال إفريقيا (4) ، فهو عبارة عن حصيلة وتقويم معياري إنطلاقا

من النظرة التي بناها دقرامون عن الفترة، فالقارئ لا يجد فيه وقائع متسلسلة مع الزمن عبر مختلف مراحل الفترة الحديثة، وإنما مجموعة أحكام قيمية متحيزة مستنبطة من كتابات سابقة حيث اختلطت فيها النظرتين الصليبية والاستعمارية لتاريخ الجزائر الحديث مع تكييفها حسب قناعات الكاتب الشخصية.

فهذه الحصيلة هي الشائعة اليوم وهي التي يرددها المتعلمون عندنا حتى هذه الساعة. وآخر عمل ذو طابع منهجي في المظهر، والذي يتعلق بالتطور السياسي للجزائر قبل عام 1830 هما دراستي بيير بوايي صدرتا في المجلة التاريخية الفرنسية في عامي 1966 و1970، والتي انتهى فيهما إلى الخلاصة التالية: «يكون من يعتقد في وجود دولة جزائرية قبل عام 1830، كمن يصدق خرافات ألف ليلة وليلة (5)».

إذا كانت هذه هي نظرة الفرنسيين إلى تاريخنا قبل عام 1830 وهي كما بينا فولدت عن موقف سياسي اتخذته فرنسا أثناء أزمتها مع الجزائر، علينا أن نتساءل كيف كانت الأجيال من الجزائريين تنظر إلى هذه الفترة وكيف كانت تعتبرها، وهنا يجب أن ننبه بكون الكتابات التاريخية الجزائرية في القرن التاسع عشر هي شحيحة جدا إن لم نقل شبه منعدمة أو على الأقل أن ما وصلنا منها هو قليل جدا. ويلاحظ على هذه الكتابات بكونها لا تزال تقليدية في طريقتها فهي إلى الحوليات أقرب منها إلى التأليف التاريخي. وهي بهذا لم تشذ في الحقيقة عن المنهج العام الذي كان متبعا في هذا الميدان حتى في أوروبا نفسها قبل الثورة الفرنسية. لأن التأليف العلمي كما نعرفه اليوم هو من إنتاج القرن التاسع عشر الذي تبلورت فيه الفكرة القومية ونمت والتي تم اسقاطها على مختلف عصور التاريخ. فكتبت الأمم الأوروبية تاريخها بهذا المنظور منذ العصور

الأولى من تاريخها إلى الفترة المعاصرة. لقد كانت الجزائر غائبة عن هذا التطور، فلم يعد لها وجود سياسي بعد عام 1830 وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى كتابة تاريخ البلاد وفق هذا المنظور الجديد. كما أنه لم يحدث هناك تطور في الثقافة العربية الاسلامية، في ذلك الوقت، يدفع إلى هذا الاتجاه.

لقد أحسسنا من خلال المراسلات الدبلوماسية الجزائرية، قبيل سقوط العاصمة، أن هناك شعور لدى المسؤولين، بالحاجة إلى سجل مرجعي يؤرخ، على الأقل، للعلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية ولكن بقي مجرد شعور بالحاجة ولم يوضع موضع التنفيذ، هذا الغياب للنظرة الوطنية (القومية) في الأدبيات التاريخية الجزائرية في القرن التاسع عشر، لايعني إنعدام وجود الحس الوطني في هذه الفترة، بل على العكس، فقد كان هذا الشعور موجودا قبل القرن التاسع عشر ولكنه عبر عن نفسه بأساليب وأشكال أخرى غير الأدب التاريخي.

هناك عدد من المؤشرات تبين لنا كيف كان الجيل الأول الذي جابه الاحتلال ينظر إلى فترة ما قبل سقوط العاصمة وفي مقدمة هذه المؤشرات نظرته لمعاهدة الاستسلام التي وقعها الداي حسين مع قائد قوات الغزو د. برمون. لقد اتخذوا من هذه الوثيقة مرجعا وسندا للدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم وعقيدتهم وشخصيتهم الوطنية ولم ينظروا إليها بكونها وثيقة أجنبية عنهم وقعها محتل أجنبي مع محتل جديد. ولم يكن هذا موقف الجيل الأول فحسب وانما تبناه أيضا الجيلين التاليين حتي سنة 1914. بعد هذه السنة فقط لاحظنا أنهم أهملوا الاشارة إلى هذه المعاهدة. وقد يعود السبب إما بكونهم نسوا وجودها تماما أم أنهم أدركوا أن لا فائدة من الاستناد عليها لأن انتهاكات فرنسا جعلتها مجرد حبر على ورق فما أحدثته في البلاد قلبت الأوضاع رأسا على عقب

على عقب وليس ممكنا المطالبة بالعودة بالأمور إلى ما كانت عليها في عام 1830.

وقد يتبادر إلى الذهن أن حمدان بن عثمان خوجة قد ساير إلى حد ما نظرة الفرنسيين للجزائر، وهنا يجب التذكير بكون كتاب المرآة لم يؤرخ للجزائر الحديثة وإنما هو سلاح أشهر في وجه تيار في فرنسا كان ينادي بالبقاء في الجزائر والاحتفاظ بها كمستعمرة، وان هناك تيارا آخر في تلك البلاد يدعو إلى الجلاء عنها وعدم البقاء بها. لقد أراد حمدان خوجة أن يستفيد من مساعدة هذا الأخير ومساندته ولذلك لم ير ما يبرر الوقوف الآن في وجه الأطروحة الفرنسية وتفنيدها. فكتابه يجب أن يقرأ ويفسر في إطار تلك الظروف التي كانت تحيط بالجزائر فهو وثيقة جد ثمينة عن السنوات الثلاثة الأولى للاحتلال وليس عملا تاريخيا عن الفترة التي قبلها.

وعندما بدأت بعض الصحف الوطنية في الظهور في العقد الأخير من القرن الماضي، كجريدة الحق التي صدرت بمدينة عنابة في عام 1893 أوردت في بعض أعدادها إشارات محتشمة إلى وجود دولة جزائرية قبل عام 1830 كما أن بعض مقالات الجريدة كانت توقع باسماء لها دلالتها، في هذا الصدد مثل بابا عروج، واضع اللبنات الأولى لأسس الدولة الجزائرية الحديثة، غير أن أول عمل صادفنا يعكس النظرة الجديدة لتاريخ الجزائر قبل عام 1830 هو المقال الذي نشره عمر راسم في جريدة ذو الفقار (6) والذي رد فيه على مبادرة قام بها بعض المستوطنين والمتمثلة في تكوين لجنة للاحتفال بيوم 14 جوان كيوم ذكرى لنزول القوات الفرنسية عن سيدي فرج. لقد أعطى عمر راسم لمحة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي قال أنها كانت تتسم بالصداقة والوئام منذ عهد فرانسوا الأول في الثلاثينات من القرن السادس عشر حتى عهد نابليون حيث بدأت تتعكر عندما بدأ

هذا الأخير يعد المشاريع لغزو الجزائر. لقد بين عمر راسم كيف أن بعض اليهود لعبوا دورا كبيرا سواء في تسهيل مهمة الضابط الجاسوس بوطان في سنة 1808 أو حين وصلت الحملة ونزلت عند سيدي فرج حيث أمدوها بالمعلومات العسكرية والسياسية وحتى حول الروح المعنوية للسكان بعد هزيمة اسطاوالي. فالمعلومات التي استخدمها الكاتب في مقاله استمدها من بعض الكتابات عن الفترة كما استعان بالمعلومات التي كانت الذاكرة الجماعية للشعب لاتزال تختزنها والتي نجد أثارا لها حتى بداية الثلاثينات من هذا القرن. لقد تضمنت الاجابة لطالب جزائري شارك في امتحان الباكالوريا في دورة 1930 والتي كان سؤال مادة التاريخ في الامتحان ، حول أسباب الحملة الفرنسية ضد الجزائر، معلومات لم تكن متوفرة في كتب التاريخ المتداولة، مما دفع بلجنة الامتحان إلى تحويل إجابة الطالب إلى خبير في الآداب الشعبية الجزائرية وهو دبرمي لدراستها مع أجابات أخرى لمعرفة توجهات النخبة الجزائرية المقبلة.

وبعدها بسنتين أي في عام 1932 صدر مؤلف الشيخ أحمد توفيق المدني تحت عنوان «كتاب الجزائر» والذي نلمس فيه تأثره الواضح بنظرة مدرسة التاريخ الاستعماري للفترة ماقبل عام 1830، حيث يتكلم عن الاستعمار التركي والدولة التركية بالجزائر. وبعد بضع سنوات سوف يعدل هذه النظرة في كتابه محمد عثمان باشا داي الجزائر الذي ظهر في سنة 1937، هذا التوجه الجديد الذي تبناه سوف يصل به إلى بلورة نظرته حول الفترة بشكل أكثر وضوحا والتي عبر عنها في أخر مؤلفاته الذي يحمل عنوان «حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492 - 1792».

يجب الاشارة بهذا الصدد أن الأدبيات السياسية للحركة الوطنية وخاصة أدبيات حزب الشعب وجمعية العلماء لم

تقبل أبدا أطروحة مدرسة التاريخ الاستعماري بل على العكس، فقد واجهتها سياسيا بكل الوسائل المتاحة وتصدت لها بمقولة مضادة تؤكد على وجود أمة جزائرية قبل الغزو الفرنسي.

لقد تبلورت هذه الرؤيا الجديدة لتاريخ الجزائر قبل عام 1830، في الوقت المناسب لأن الذاكرة الجماعية كانت بدأت تنطمس وتتلاشى بفضل طول الزمن أي بعد مرور أربعة أجيال حيث تناقلت هذا الاحساس وهذا الشعور جيل بعد جيل، ذلك أنه في هذا العقد بالذات عقد الثلاثينات بدأت غراسة مدرسة الجمهورية الثالثة تعطي ثمارها الأولى، ولقد وجدت في مواجهتها قوى مجندة التي عملت على محاصرتها وتهميشها منذ ذلك التاريخ حتى استعادة الاستقلال الوطني.

هناك كراسة طبعت ووزعت سرا في أواخر سنة 1944 أو بداية سنة 1945، وعلى كل حال قبل حوادث 8 ماي 1945، يمكن أن تعتبر ضمن أدبيات الحركة الوطنية الثورية في تلك الفترة إن لم تكن من أدبيات حزب الشعب الجزائري نفسه، هذه الكراسة المحررة باللغة الفرنسية وتحمل عنوان «تحيا الجزائر» ومؤلفها هو «إيدير الوطني» وهو بكل تأكيد إسما مستعار فالتحريات المحدودة التي أجريناها للتعرف على هوية الكاتب لم تسفر عن نتيجة لحد الآن والتي تقع في 48 صفحة وهي حسب ما ورد في صفحتها الأولى صادرة عن منشورات «النضال الجزائري» طبعت في مطبعة كوشلان بدون تاريخ وهذه المطبعة تخصصت، إن صح التعبير، في طبع الأدبيات السياسية الوطنية والثورية.

لا نتوقف عند مضمون هذه الكراسة وإنما نكتفي بالاشارة إلى أنها تحتوي على مقدمة وقسمين خصص القسم الأول منه كمقدمة نظرية لبيان كون الشعب الجزائري يتوفر على جميع مقومات الأمة، والقسم الثاني خصص لعلاج كيفية إعداد الشعب للمعركة من أجل تحرير نفسه من ربقة الاستعمار.

لقد أظهر محرر الكراسة دراية كبيرة بالفكر السياسي المعاصر وخاصة الفكر القومي حيث عالج مفهوم الأمة ومضامينها عند مختلف مدارس الفكر القومي وآرائها المختلفة حول مقومات الأمة ودعائمها ليصل إلى كون الشعب الجزائري يتوفر على جميع مقومات الأمة بل ويحتل في هذا المجال مكانة مفضلة بين الأمم لتوفره على عناصر الوئام والتلاحم والانسجام الذهني والثقافي بين أفراده إلى جانب الماضي المشترك العريق. وهي صفات قل أن نجدها مجتمعة كلها في أمة واحدة، ومن هنا كان ما حدث في عام 1830 هو عدوان سافر ضد هذه الأمة وضد مسعاها نحو التطور والتقدم وهو العدوان الذي واجهه الشعب الجزائري بمقاومة عنيفة قل أن سجل مثلها في أي بلد آخر في العالم والتي امتدت على مدى عشرات من السنين بقوة السلاح واستمرت تحت أشكال أخرى حتى الآن «إن عملنا من أجل التحرير يجد قاعدته في التعارض المطلق الذي لا يقبل التعايش بين الأمة الجزائرية والاستعمار الفرنسي».

هذه الأطروحة الوطنية هي التي هيئت الذهنيات وأعدت الشروط الملائمة للاندلاع ثورة أول نوفمبر 54 التي كانت من بين أبعادها رفع التحدي الذي فرض على البلاد صبيحة 5 جويلية 1830 وإعادة الاعتبار للواقع التاريخي الذي كانت عليه الجزائر عشية يوم الاستسلام.

لمحة سريعة عن بعض معالم هذا الواقع

في منظور القانون الأوروبي أو ما كان يسمى بقانون البشر في القرن التاسع عشر ثم القانون الدولي العام منذ ذلك الوقت فإن الجزائر ما قبل 1830 تتوفر على جميع مقومات الدولة : بلد ذي حدود معلومة والتي مهمتها رعاية المصالح العامة لهؤلاء وحمايتها وضمان الأمن الداخلي وحماية البلاد من الأخطار الخارجية، فهي التي تتعاقد

بإسمهم مع الأطراف الأجنبية وتشرع القوانين لتنظيم شؤونهم العامة، تتمتع بالسيادة الكاملة واستقلالية القرار دون أي تدخل من أية جهة خارجية أو سلطة أخرى فوقها (7). كل هذه الشروط توفرت في الدولة الجزائرية قبل عام 1830.

لا ندخل هنا في تفاصيل ظهور الدولة الجزائرية الحديثة عند بداية العشرينات من القرن السادس عشر فقد سبق لنا أن عالجنا هذا الموضوع في مكان آخر (8) . فالذي نريد أن نلفت الانتباه إليه هنا مرة أخرى هو ما لاحظناه من وجود شعور بالانتماء إلى وطن الجزائر قبل ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، فخلال هذا القرن تبلورت مؤسسات هذه الدولة كما استكملت هيكلتها الادارية ذات الطابع المركزي واللامركزي في نفس الوقت تشمل جميع مناطق البلاد، وخلال نفس هذا القرن هناك بعض الدلائل ما يشير إلى كونها تمتعت بسيادة القرار منذ الوقت المبكر بعد إنضوائها طواعية تحت حماية الدولة العثمانية.

ففي عهد خير الدين العظيم، وعندما كان هو نفسه أميرال الأسطول العثماني أوقف بعض السفن البندقية وهي في طريقها إلى المشرق ولما احتجت هاته بكونها في حالة سلم مع الدولة العثمانية رد عليها بكونها لم تتعاقد مع الجزائر، كما شكلت مسألة اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر في بداية الثمانينات من القرن السادس عشر موضوعا آخر لتأكيد حرية القرار الجزائري واستقلاليته في هذا الوقت المبكر.

لقد تبلور هذا التطور في نفس الوقت الذي انسحبت فيه الدولة العثمانية من الصراع الاسلامي المسيحي في غرب المتوسط بعد توقيع معاهدة صلح مع اسبانيا، ليقع عبء هذا الصراع على الجزائر بالدرجة الأولى مدعمة بكل من تونس وليبيا.

ومع بداية القرن السابع عشر وبمناسبة تجديد معاهدة الامتيازات بين السلطان أحمد الرابع وملك فرنسا هنري الرابع في عام 1604 ظهر خلاف واضح بين الجزائريين والعثمانيين للاختلاف تقدير هما للوضع في هذا الجزء من المتوسط. ومنذ هذا التاريخ اتخذت الجزائر من مبدا ضرورة التعاقد المباشر معها حجر الزاوية في علاقاتها مع الأطراف الأوروبية وهو المبدا الذي لم تحد عنه مطلقا حتى سقوط العاصمة صبيحة 5 جويلية 1830.

لقد ركزت مدرسة التاريخ الاستعماري كل جهودها وعلى امتداد أربعة أجيال للعمل من أجل طمس معالم الدولة الجزائرية وسيادتها وحرية قرارها. ولقد نجحت في مهمتها هاته، إذ لا يزال عندنا من يكتب حتى الآن عن الاستعمار التركي والاحتلال التركي وغير ذلك من التسميات. ولم نفعل لحد الآن شيء لا على مستوى التخطيط التربوي ولا التأليف التاريخي للازالة هذا التشويه فلا يزال أطفالنا يقرؤن تاريخ بلادهم من خلال منظار مدرسة التاريخ الاستعماري. فأجدادهم الأمجاد لازالوا يقرأون عنهم بكونهم قراصنة ولصوص البحر. وعظماء أسلافهم لا يزالون ينظرون إليهم بمنظار صليبي استعماري. وبيان أول نوفمبر الذي جعل من إعادة بناء الدولة الجزائرية هدفا ومسعى بقي لحد الآن دون أي صدى ولم يحدث أي تأثير على سير الدراسات التاريخية عندنا لحد الآن. ذلك أن هذه الفقرة من البيان تعني جملة ما تعني وجوب اعادة الاعتبار لتاريخنا الوطني قبل عام 1830 باستعادة امتلاكه وتبنيه بما فيه من الايجابيات والاستفادة من الأخطاء والسلبيات والعمل على تغذية ذاكرة الأجيال الحاضرة والقادمة بوقائع المعارك المجيدة التي خاضها اسلافهم خلال هذه القرون الثالثة ليس من أجل حماية الجزائر وتحرير كل شبر من

الوطن فحسب وإنما أيضا من أجل الدفاع عن حمى العروبة والاسلام على كامل الساحة المتوسطية غربا وشرقا.

لقد كانت هذه البلاد قلعة أمامية في وجه قوى العدوان والتسلط وعندما هوت أنهار صرح هذا الحمى وسقطت بلدانه واحدا إثر الآخر كأوراق الخريف.

الهوامش

1 - نسجل بهذه المناسبة تحفظنا على هذا المصطلح المولود حديثا لأننا نعتبره غير بريئ بل على المكس فهذه التسمية لها وظيفة محددة في إطار استراتيجية النظام العالمي الجديد الذي اتخذ من عملية ابتداع «المفاهيم» الجديدة وترويجها واحدة من وسائله المتعددة التي تهدف الى إحكام سيطريته على شعوب العالم وترويضها لخدمة أهدافه.

2 - أنظر مشروع هذه المعاهدة وكذلك التعليمات التي اعطيت لدبرمون في : ج. قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830، ص 289وما بعدها.

3 - أبرز المؤلفات التي تناولت التاريخ العام للجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال هي :

1 - Walsein Esterhazg, de la domination turque dans l'anciene regence d'Alger. Paris, 1840

2 - Rotalier CH, Histoire d'Alger et de la piraterie turque dans la méditerrannée. 2 Vol. Paris, 1841

3 - Galibert, l'Algérie, son territoire et ses habitants. Alger 1854

4 - Bchaguel, l'Algérie, Histoire et géographie. Alger 1865

5 - Roy. j.J. E. Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus réculés jusqu'a nos jours. Tours 1874

6 - grammont de, Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515 - 1830 Paris, 1887

4 - Julien C.H.A, Histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie, Algérie, Maroc) 1 Ed. Paris, 1931 T.2

5 - Boyer, P. introduction à une histoire intérieure de la regence d'Alger in. revue historique Avril - Juin 1966 PP. 297 - 316

Id. Des paches Triennaux à la Révolution d'Ali Khodja

Dey. 1571 - 1817 in Revue Hestorique 1970 P 99 - 124.

6 – جريدة ذو الفقار العدد الرابع (والأخير) الصادر بتاريخ 28 جوان 1914

7 – حول مهدم الدولة ومقدماتها انظر مختلف دوائر المعارف والمعاجم الكبرى. وبمزيد من التوسع رجع كلمة Etat في : La grande Encyclopédie

8 – جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 - 1830) الجزائر 1987 انظر الفصل المدخلي.

تشكيل الحكومة المؤقتة
نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير *

نلتقي اليوم في هذا المكان الموقر (قاعة قبة الترحم على أرواح الشهداء) الذي يمثل رمز كفاح الجزائر ورمز شهداء الجزائر عبر العصور والأجيال، لنحيي تحية تقدير وتبجيل ذكرى بادرة عزيزة علينا جميعا وهي تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية صباح يوم 19 سبتمبر 1958.

إن هذا الجمع الذي يلتقي في هذه القاعة يمثل عينة رمزية لتواصل وتعاضد جهود أربعة أجيال من الجزائريين، في مسعاها من أجل حرية الجزائر وتقدمها وعزتها ورفاه أبنائها. جيل سعى وجاهد ليهيء الظروف الملائمة لاعلان هذا الحدث وساهم في إنجازه وتجسيده، جيل عايش هذا الحدث وحمل على عاتقه مهمة انجاح الأهداف التي ضحى من أجلها.

تحقيق حرية الجزائر واستعادة سيادتها وجيل فتح عينيه على فجر الاستقلال وحمل أمل الجزائر في التقدم والازدهار، وجيل يقف الآن عند مفترق الطرق، حائرا، تهب عليه العواصف من كل اتجاه، يبحث ويسعى جاهدا للإهتداء الى الطريق الصحيح يمكنه من ضم جهوده الى جهود أسلافه من أجل الجزائر ومستقبل أبناء الجزائر.

أن هذا اليوم وهو يوم ذكرى هذا الحدث الهام من تاريخ الجزائر المناضلة هو فرصة مناسبة لإستعادة الى الذاكرة تلك الجهود المضنية الواعية، التي بذلت بدون كلل والتي زكتها دماء مآت الآف من المواطنين على إمتداد أربع سنوات من الصراع ضد عدو متجبر غاشم، التي مهدت له وهيأت الظروف الملائمة لقيامه وللوقوف عند هذا الحدث لتأمل أبعاده السياسية والتأثير النفسي الذي أحدثه لدى شعب عقد العزم وحمل السلاح لتحقيق إنعتاقه وإسترجاع سيادته.

* في الأصل محاضرة ألقيت في قاعة المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة يوم 19 سبتمبر 1995، بمناسبة إحياء الذكرى السابعة والثلاثين للاعلان قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وكذا الصدى الايجابي الذي أحدثته هذه المبادرة في المحافل الدولية لصالح القضية الجزائرية.

لا يمكن أن نتحدث عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزن أهمية هذه المبادرة دون الاشارة إلى جهود دبلوماسية جبهة التحرير الوطني والخطوات الكبيرة التي قطعتها منذ إندلاع ثورة نوفمبر 1954، في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية وكسب أنصار لها على الساحة الدولية. فنجاح هذه الجهود هو الذي وفر الظرف الملائم للاعلان هذا الحدث.

إنطلقت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ونشاطها من المبادئ التي أعلنها بيان أول نوفمبر 54 والذي أوضح أن اللجوء للكفاح المسلح ليس هو الغاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق إنتعاق الجزائر ولإستعادة سيادتها. لأن المستعمر رفض الانصات لأي أسلوب آخر من أساليب العمل السياسي ورفض التنازل، وباصرار عن أي حق للشعب الجزائري.

فالكفاح المسلح هو بالنسبة للجزائر، إذن، خيار لا ثاني له. لقد جربت أساليب أخرى في ظل «الشرعية» الاستعمارية ولكنها باءت كلها بالفشل. وليس هناك أبلغ تعبير عن هذا الفشل من مذابح 8 ماي 1945 التي أغرقت الادارة الاستعمارية أثناءها، جهات من الوطن في بحر من الدم لمجرد كون الشعب الجزائري خرج إلى الشارع في مظاهرات سلمية ليطالب بالاستقلال.

وإذا كان الكفاح المسلح ضرورة لا بديل عنها لتحرير الجزائر فإن الحل النهائي لمشكل الاستعمار في البلاد لن يكون بالضرورة حلا عسكريا، فهو وسيلة لاجبار المستعمر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات حول موضوع محدد وهو الاستقلال وليس أي استقلال أجوف، وإنما ذلك الذي يكرس

«إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الاسلامية» (1) جاعلا من «إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني» إحدى ركائزه الرئيسية.

إن الاعلان عن هذا الهدف بمثل هذا الوضوح والدقة كان عاملا حاسما في حماية الثورة من كل إنحراف أو إنزلاق عن خارج مسارها الطبيعي. ولتأمين هذا المسار أكثر، تصدى البيان بكل شجاعة والثقة بالنفس لأعقد مشكلة في الجزائر المستعمرة وأخطرها وهي مشكلة المستوطنين. فالحل الذي تصوره لها كان حلا سياسيا متبصرا كما أنه حلا إنسانيا عادلا في نفس الوقت. لقد تأكدت هذه الحقيقة أثناء المبارزة الهائلة التي دار رحاها على الساحة الدولية بين دبلوماسية جبهة التحرير من جهة والدبلوماسية الفرنسية من جهة ثانية.

لقد فشلت فرنسا في تعبئة الرأي العام العالمي وحتى حلفائها حول مسألة المستوطنين وكسب تأييدهم لها. لأن الحل الذي أقره البيان وسارت عليه دبلوماسية جبهة التحرير إنتزع هذا السلاح من بين أيدي فرنسا.

في تصوره لحل الأزمة سياسيا جعل البيان من مسألة تدويل القضية الجزائرية هدفا من أهداف دبلوماسية الثورة. لادراك حجم هذه المهمة وثقلها يجب أن تستعيد إلى الذاكرة وضعية الجزائر ومكانتها بالنسبة لفرنسا. فهي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي الذي يمتد حسب إدعاء المسؤولين الفرنسيين من «دانكوك إلى تمنراست» وليست مجرد مستعمرة من مستعمرات الامبراطورية الفرنسية. فهذا الوضع الذي عليه الجزائر من وجهة نظر فرنسا والتي سوف تحاول أن تدعمه بقراءة خاصة بها للقانون الدولي العام وبتأويل غريب لبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة (2) يعطي لنا صورة أولى عن مدى الصعوبات والعوائق التي سوف تجابه

دبلوماسية الثورة في مسعاها الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية. فهي مهمة شاقة كما تصورها البيان وتتطلب «مساندة كل حلفائنا الطبيعيين».

في شهر أفريل من سنة 1955 انعقد مؤتمر باندونق وكان على جبهة التحرير أن تعمل كل ما في وسعها من أجل حضور هذا المؤتمر لما له من أهمية بالنسبة للقضية الجزائرية. هناك عقبة إجرائية تقف عائقا أمام هذه الرغبة وهي أن المؤتمر يضم دولا مستقلة من إفريقيا وآسيا، وبالتالي فهناك إستحالة قبول الجزائر عضوا كامل العضوية في أشغال هذا المؤتمر.

لقد تم تجاوز هذه العقبة باعطاء وفد جبهة التحرير صفة الملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية (3).

لقد حقق وفد جبهة التحرير أول نجاح على المستوى الدولي بصدور قرار عن المؤتمر ينص على «حق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال». كما ألتزم المؤتمرون بتقديم دعم ملموس للشعوب التي تكافح من أجل إستقلالها.

وبالفعل، فبعد ثلاثة أشهر من انتهاء أشغال مؤتمر باندونغ تقدمت مجموعة الدول الافريقية الأسيوية وعددها أربع عشرة دولة بمذكرة للأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي ستستهل أشغالها في شهر سبتمبر.

شنت فرنسا حملة دبلوماسية شعواء خارج أروقة الأمم المتحدة وداخلها مستخدمة فيها كل الأساليب الممكنة للافشال هذه المبادرة. ارتكز الهجوم الفرنسي على الجانب الاجرائي لاحباط هذا المسعى، مسلحا بادعائين إثنين : إعتبار موضوع الجزائر مسألة داخلية بحتة وبالتالي فهو من إختصاص السيادة الفرنسية والادعاء الثاني هو اعتبار

كون الأمم المتحدة ليست لها صلاحية النظر في هذه القضية وفقا لما ينص عليها ميثاقها نفسه (الفقرة الثانية في المادة الأولى) كما قرأته وفسرته معتمدة على وقائع التاريخ التي انتقتها لهذه الغاية، والتي أبرزتها على النحو التالي :

ضمت الجزائر إلى فرنسا بمقتضى مرسوم ملكي صدر في سنة 1834 ، والضم عن طريق القوة لا يمكن أن يعتبر عمل غير مشروع لأن الوحدة الترابية لفرنسا تحققت بانضمام أقاليم طواعية والأخرى عن طريق القوة مثل ما حدث بالنسبة لمقاطعة برقنديا في شرق فرنسا ومقاطعة الروسيون في جنوب غربها. وردا عن كل اعتراض كون هذا حدث في الماضي البعيد نسبيا قبل العصرالحاضر وبالتالي فلا يمكن القياس عليه، أوردت مثالا لمقاطعتين ضمتا إليها بعد ضم الجزائر. وهما مقاطعتي نيس وسافوا لتخلص إلى النتيجة هي كون الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية وسكانها هم مواطنون فرنسيون «لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات».

إنطلاقا من هذا، فلا يحق للأمم المتحدة النظر في هذه المسألة وليست لها صلاحية ذلك وهذا بنص ميثاق الأمم المتحدة نفسه حيث يمنع على المنظمة الأممية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة هي عضو فيها.

لقد نشب جدال إجرائي واسع بين أنصار الجزائر من مجموعة الدول الافريقية الآسيوية الذين تصدوا لدحض هذه الحجج وادعاءاتها وتأويلاتها في تفسير بعض البنود التي يتضمنها ميثاق المنظمة، وبين فرنسا.

ونلاحظ بهذا الصدد غياب الخلفية التاريخية في الحجج والبراهين التي ساقتها مجموعة الدول الافريقية الآسيوية في مسعاها لتسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال الجمعية العامة. وهو ما شكل عائقا كبيرا في إقناع كثير من

الأعضاء وخاصة مجموعة الدول أمريكا اللاتينية، بالحجج التي ساقتها لتمرير مسعاها. لقد أثمرت جهود مدرسة التاريخ الاستعماري في سعيها الذي استهدف تشويه الوجود التاريخي للشعب الجزائري قبل عام 1830، ففي هذا الظرف الحاسم الذي تمر به البلاد كان سلاح التاريخ غائبا في المعركة وبالأحرى كان مستخدما بكيفية مشوهة من طرف العدو.

وبالرغم من هذا النقص، فإن حجج جبهة التحرير التي عبرت عنها مجموعة الدول الأفرو - الأسيوية من خلال تدخلات أعضائها وتفنيدها قد أكسبت لها أنصارا في أروقة الأمم المتحدة لما اتصفت به من الموضوعية والاعتدال وحسن الأداء. وهو ما مكن القضية الجزائرية من الاجتياز بنجاح هذا الامتحان العسير عندما قررت الأمم المتحدة تسجيلها في جدول الأعمال «مع عدم متابعة مناقشتها» في هذه الدورة.

فهذه الصيغة المبهمة التي أعتمدتها اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوت الفرصة على مشروع لائحة مضادة اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية في جدول الأعمال. فلمواجهة هذه المناورة اقترح مندوب الهند كريشنا مينون مشروع اللائحة التي سبقت الاشارة إليها والتي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها. وهو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية حققته جبهة التحرير بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة وكذلك الدول الصديقة.

مما يجب أن يحسب كميزة لجبهة التحرير ولقياداتها هو أنها رصدت لكل هدف ما يتطلبه من الجهد والتعبئة بدون أن تسمح بحدوث خلل في أي إتجاه ونحو أي هدف على حساب الأهداف الأخرى. فلم يجذبها ولم ينزلق بها هذا الانتصار

الدبلوماسي الأول على طريق تدويل القضية الجزائرية للتوجه كلية إلى العمل الدبلوماسي على حساب الميادين الأخرى. فهي تعرف مسبقا أن هذا الجهد لن تكون له أية فائدة إذا لم تسنده قوة الشعب المسلح التي تقارع العدو يوميا على ساحة القتال. فالمعركة الدبلوماسية لها أهميتها ولها دورها لكنه يجب عدم المبالغة في تقدير فعاليتها. فالكفاح المسلح هو في النهاية صاحب القرار النهائي حتى ولو تم تسوية الأزمة مع فرنسا بدون أن يكون فيها منهزم ومنتصر، من المنظور العسكري البحت.

هذه القناعة هي التي كانت تغذي ذلك الجهد الضخم والمتواصل وقبول كل التضحيات بدون تردد من أجل تقوية وتطوير الأداة العسكرية الممثلة في جيش التحرير الوطني.

ومن هذه الزاوية، نلاحظ أن الجهد الأكبر الذي عبئته الثورة كان في هذا المجال بحيث استطاعت أن تحقق ما يشبه المعجزة في مدة لم تتجاوز سنة واحدة. ففيما بين نوفمبر 1954 إلى نوفمبر 1955، تشكلت وحدات جيش التحرير الوطني وانتشرت عبر مختلف مناطق البلاد، وليس هذا فحسب، فقد تعدت عمليات جيش التحرير حدود الأراضي الجزائرية لتشمل الأراضي التونسية حتى الحدود التونسية الليبية والأراضي المغربية كذلك. وهو ما جسد أمام فرنسا خطر احتمال تكبد هزيمة ثانية تشبه هزيمة ديان بيان فو في الهند الصينية على ساحة المغرب العربي، مما دفعها لقبول دفع الثمن واختيار أخف الضررين لتجنب قيام جبهة كفاح مسلح على كامل ساحة شمال إفريقيا. وهو خطر لم يكن مجرد احتمال وارد وإنما بدأت ملامحه ترتسم فعلا وتتبلور منذ خريف سنة 1955.

إن الاعتراف باستقلال القطرين المجاورين تونس والمغرب للتفرغ كلية لمجابهة الثورة الجزائرية هو الخط المحوري الذي اختارته السياسة الفرنسية غداة الهجوم الذي شنه جيش

التحرير الوطني في الشمال القسنطيني ضد القوات الفرنسية في 20 أغسطس 1955 وما تلاه من تزامن مع حوادث وقعت في عدد من مدن المغرب الأقصى في نفس التاريخ. وردا على هاته السياسة قامت الثورة بتعزيز أداة كفاحها الرئيسية وتقويتها لتصبح في مستوى مجابهة جيش الاحتلال الذي يزداد تعزيزا في العدد والعدة يوما بعد يوم. خاصة منذ بداية سنة 1956 عندما فتحت أمامه أبواب مخازن الحلف الأطلسي ليغترف منها ما هو في حاجة إليه من العتاد والتجهيزات، كما وضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية مئات الملايين من الدولارات لتسديد نفقات حرب الابادة التي شنتها على الشعب الجزائري.

خلال سنة 1956 حدثت تطورات كبيرة كانت انعكاسا لمسار الثورة الجزائرية وتناصى تأثيرها محليا وعلى المستوى الجهوي وحتى على المستوى الدولي. فعلى المستوى المحلي، انعقد مؤتمر الصومام الذي أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير تنظيم الكفاح المسلح، بعد استكمال انتشار وحدات جيش التحرير الوطني عبر مختلف مناطق البلاد، وذلك بضبط الهياكل القيادية على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الوطني، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي للثورة وهو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام (4) والتي حدد فيها خط السير للدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة.

فكما طرح بيان أول نوفمبر إمكانية الحل السلمي للأزمة الجزائرية الفرنسية وحدد شروطها تناولت وثيقة الصومام بدورها هذه المسألة : لقد ميزت في العملية السلمية بين مرحلتين : مفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، ومفاوضات لتسوية كل القضايا الأخرى التي لها علاقة بتحويل السلطة والسيادة من فرنسا إلى الجزائر.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى فقد تم تحديد شروط لوقف إطلاق النار التي هي : اعتراف فرنسا بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ والاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية واعتبار جبهة التحرير الوطني على أنها الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري.

أما المفاوضات التي ستنطلق بعد وقف إطلاق النار فإنها ستتم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر في جميع الميادين ووحدة تراب البلاد في حدودها الحالية بما فيها الصحراء الجزائرية. أما بالنسبة لموضوع الأقلية الأوروبية فإنه سيتم تسويته «على قاعدة الاختيار بين الجنسية الجزائرية والأجنبية بحيث لا تقبل الجنسية المزدوجة ولا الامتيازات» مؤكدا بذلك بيان أول نوفمبر عند تناوله لهذه المعضلة.

أما التطور الذي حدث على المستوى الجهوي فإنه يتمثل في حصول كل من المغرب وتونس على إستقلالهما وتأثير ذلك على الثورة الجزائرية إيجابا وسلبا. تعودت أدبياتنا التاريخية عند تطرقها لهذا الموضوع أن لا تعدد سوى النواحي الايجابية وإهمال ذكر التأثيرات السلبية وإنعكاساتها الضارة على الشعب الجزائري الذي فرضت عليه بذل جهد مضاعف عدة مرات كلفت دفع فاتورة دم باهضة، تزيد عن مليون شهيد، بعد الحصول القطرين الشقيقين على استقلالهما، لكي يتصدى لقوة المستعمر الذي حشد كل إمكانياته الهائلة ليواجهه بها وحده. ولقد كانت إحدى نتائج ذلك إمتداد أجل الحرب لسنوات طويلة أخرى. لقد بدأ جهد فرنسا العسكري يتعثر خلال سنة 1956، فماذا سيكون عليه وضعها لو أصبحت جبهة الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي حقيقة ملموسة ؟

التطور الذي حدث على المستوى الاقليمي والدولي خلال هذه السنة يتمثل في العدوان الذي شنته كل من فرنسا وانجلترا بالتعاون مع إسرائيل ضد مصر. لم يكن خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تشترك في هذا العدوان هو مساندة مصر للثورة الجزائرية. لقد برر المسؤولين الفرنسيون عملهم هذا أمام الرأي العام الفرنسي الذي اقتنع بهذا المبرر. كما أن البرلمان الفرنسي من جهته منح ثقته لحكومة قي مولي وزكى عملها الغادر ضد بلد مسالم، عكس ما وقع بالنسبة لحكومة المحافظين في انجلترا التي أجبرت على الاستقالة على اثر هذا العدوان. لم يشعر المسؤولون في حكومة قي مولي الاشتراكية بأية تبعة أو وخز للضمير، بل أن وزير خارجيتها كرستيان بينو كتب مقالا في جريدة لوموند (الفرنسية) أثناء أزمة خليج العقبة (شرم الشيخ) في ربيع 1967 أكد فيه أنه لو تتاح له الفرصة مرة أخرى لما تردد لحظة واحدة في الاشتراك في عدوان جديد ضد هذا البلد الشقيق.

وقبل وقوع هذا العدوان بأيام قليلة، قامت حكومة فرنسا بأول عملية في القرصنة الجوية في التاريخ عندما اعترضت طريق طائرة مغربية في الأجواء الدولية. كانت تقل عددا من قادة الثورة البارزين كانوا في طريقهم إلى تونس. لقد أحدث هذا العمل القرصاني الغير المعروف، حتى ذلك الوقت، ردود فعل مستاءة ضد فرنسا لدى مختلف شعوب العالم وخاصة لدى الشعوب الشقيقة والصديقة.

لقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كما اعتبرت جبهة التحرير من جهتها الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة (سبتمبر 56 - فبراير 57)، دورة حاسمة بالنسبة للقضية

الجزائرية. ففيها سوف تتم مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة الماضية وتعلق أهمية كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها. فالمناخ العام المعادي للاستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة خاصة بعد العدوان ضد مصر وشجب الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاؤل كبير لدى جبهة التحرير التي عبئت الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية عند عرضها للمناقشة. وفي إطار هذه التعبئة تم الاعلان عن إضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني متواقتا مع مناقشة القضية في الجمعية العامة. وعلى مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة، سلم وفد جبهة التحرير، يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة. دعم بها طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة، الذي تقدمت به مجموعة الدول الافريقية الأسيوية.

إنطلقت المذكرة (5) من مبدا كون القضية سجلت في الدورة الماضية ولكن تأجلت مناقشتها للاعطاء الفرصة لفرنسا لتغيير سياستها في إتجاه تمكين الشعب الجزئري من حقه في تقرير المصير، لكن هاته استخدمت هذا التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم أمل الشعب الجزائري بالحديد والنار. أوردت المذكرة أمثلة تؤكد تكثيف هذا الجهد الذي يعكس النوايا الحقيقية الغير السلمية لفرنسا.

فالقوات الفرنسية أصبح عددها أربعمائة ألف جندي يضاف إليها مائة ألف من قوات الأمن ومائة ألف من ميليشيات المستوطنين. كما بلغت التفقات العسكرية في هذه الحرب العدوانية مليار فرنك يوميا، وهذا ما يؤكد بكون فرنسا أعطت الأولوية للحل العسكري الذي سيكون مآله الفشل لا محالة مهما كان الثمن. فجيش التحرير الذي يقف

وراءه الشعب الجزائري كله يسيطر الآن على خمس التراب الوطني، وجبهة التحرير التي انطوت تحت لوائها كل المنظمات الوطنية، فهي بالتالي الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الجزائري المكافح.

وتتعرض المذكرة لموقف فرنسا الفعلي من جبهة التحرير ومن المسألة الجزائرية لتوضح أن فرنسا قد أعترفت فعلا بعد الدورة الماضية، يكون المشكل الجزائري لم يعد مشكلا داخليا، فالمسؤولون الفرنسيون أنفسهم أصبحوا يتجنبون في تصريحاتهم التأكيد بكون الجزائر أرضا فرنسية. لقد تعرضوا في لقاءاتهم مع رؤساء الدول والمسؤولين الأجانب للمشكل الجزائري، كما وافقوا على الترخيص لبعثة الصليب الأحمر لزيارة السجون والمعتقلات فكل هذه المؤشرات تؤكد بكون فرنسا لم تعد تتعامل مع الأزمة الجزائرية على أنها أزمة داخلية. وتلاحظ المذكرة أن الدعاية الفرنسية تتذرع من جهة أخرى بادعاء زائف على أنه لا توجد قوة وطنية جزائرية منظمة يمكن التفاوض معها، لتكشف أن فرنسا أجرت خمس اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير فيما بين شهري جويلية وسبتمبر (1956)، اثنين غير رسميين وثلاثة هي لقاءات رسمية مع السيد بيار كومان الممثل الرسمي لرئيس حكومة فرنسا السيد قي مولي. غير أن فرنسا لم تقدم أي اقتراح ذي شأن من خلال هذه اللقاءات، فهي تلف وتدور حول نيتها في القيام باصلاحات ليست محددة المعالم وهي بعيدة كل البعد عن تلبية رغبة الشعب الجزائري في الحرية والسيادة الكاملة على أرضه، كما نددت المذكرة بسلوك حكومة فرنسا باختطافها للطائرة المقلة «لممثلي جبهة التحرير الخمسة» وهم في طريقهم إلى تونس لحضور المؤتمر مما يؤكد لكون باريس ليست لها أية رغبة حقيقية في التفاوض من أجل إيجاد حل للمشكلة الجزائرية يلبي

تطلعات الشعب الجزائري ويرضي طموحاته الوطنية. كما تصدت المذكرة لدحض ادعاء تعذر إيجاد حل تفاوضي بسبب مشكلة الأقلية الأوروبية في الجزائر مبينة أن جبهة التحرير تقدمت باقتراح عادل وإنساني لحل هذه المشكلة. اختتمت المذكرة عرضها بالتأكيد على أن إستقلال كل من تونس والمغرب لن يكون سوى إستقلالا شكليا إذا لم يتدعم باستقلال الجزائر. ذلك أن بقاء فرنسا في هاته البلاد سوف يشكل عنصر تهديد دائما لإستقلال هذين البلدين.

فهذا رأي المسؤلين في البلدين المعنيين أنفسهم وليس رأي جبهة التحرير وحدها. فعلى الجمعية العامة أن تتدخل للضغط على فرنسا من أجل حملها على الدخول في المفاوضات لانهاء النزاع وهذا من أجل دعم السلم وتوطيد أركانه في العالم. فالنزاع الجزائري الفرنسي هو الذي دفع فرنسا إلى المشاركة في العدوان ضد مصر «والذي أدانته الأمم المتحدة إدانة شديدة».

لقد أدت المبارزة الكبيرة، بين وفد جبهة التحرير المدعم والمسند بقوة من طرف وفود البلدان الشقيقة والصديقة من دول المجموعة الافريقية الأسيوية إلى صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية. وهو وإن لم يعلن صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ولكنه عبر عن الأمل «في ايجاد حل سلمي وديمقراطي عادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة» (6).

يمثل هذا القرار انتصارا جزئيا وليس كاملا بالنسبة للجزائر، لقد اكتسبت المسألةالجزائرية صفتها الدولية نهائيا ملغية بذلك إدعاء فرنسا بعدم أحقية الهيئة الامية في مناقشتها وإتخاذ قرارات بشأنها، غير أنه لم يعترف

صراحة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما كانت تريده جبهة التحرير ودافعت عنه مجموعة الدول الافريقية الاسيوية. لقد شكلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية عقبة كأداء في وجه تمرير مثل هذا القرار الذي يستوجب الحصول على أغلبية الثلثين في الجمعية العامة وهو ما تعذر الحصول عليه بسبب موقف هذه المجموعة.

كما بينت مداولات الدورة الثانية عشرة «ديسمبر 1957» ضيق حدود العمل المتاح داخل الامم المتحدة. فاللائحة التي أقرت في هذه الدورة لم تضف شيئا عن لائحة الدورة السابقة عدا تسجيلها لعرض الوساطة الذي تقدم به كل من الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة دون تحديد الاطراف المعنية بهذه الوساطة. فالطرف الذي تم تجاهله هو بالطبع جبهة التحرير. كما لم تربط هذه الوساطة بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير لقد تجمدت مداولات الجمعية العامة حول المسألة الجزائرية في الدورات اللاحقة عند هذا المستوى الذي يحكمه ميزان القوى داخل الجمعية العامة والذي كان لصالح المعسكر الغربي الى بداية الستينات. غير أنه لا يمكن تجاهل الصدى الذي أحدثه مناقشة القضية الجزائرية في الامم المتحدة، لدى الرأي العام العالمي الذي تعرف على هذه المشكلة من خلال هذه المناقشات. وبدأ يهتم بهذه القضية ويتابع تطورها. لا ندخل في هذا السياق الساحة العربية التي أعتبرتها قضيتها الاولى منذ أول يوم ولا الساحة الافريقية الاسيوية التي وقفت تسندها منذ مؤتمر باندونغ (أفريل 1955). كما بدأت الكتلة الاشتراكية تدعم جهود جبهة التحرير خاصة منذ إنعقاد مؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (1956).

تميزت سنة 1958 وهي السنة التي تشكلت فيها الحكومة المؤقتة باشتداد الصراع واحتدامه، بين الجزائر وفرنسا الى الحد الذي لم يبق في الأفق ما يوحي بكون فرنسا على إستعداد لقبول التسوية للأزمة مع الجزائر بل على العكس فكل الدلائل تشير على أنها ماضية في تصلبها بالسعي لحل الموقف عسكريا لصالحها، فلم تستهدف في حربها الشاملة وحدات جيش التحرير وتنظيمات جبهة التحرير فقط بل اتخذت من النيل من الشعب الاعزل والاضرار به بشريا وماديا ومعنويا هدف من أهدافها العسكرية التي لم تعد تخفيها مستهدفة من وراء ذلك تحقيق معكوس المقولة الشائعة في ذلك الوقت والتي مفاده أن جيش التحرير هو مثل السمكة في الماء إذا جف الماء من حوله فسوف تموت لا محالة، والماء هو الشعب. لقد حولت البلاد من أقصاها الى أقصاها الى مناطق محرمة ومحتشدات ومراكز تجميع المدنيين وأوكار للتعذيب والقتل الجماعي. كما أقيمت على الحدود الشرقية والغربية سدودا وحواجز من الاسلاك الشائكة المكهربة مزروعة بالألغام يزداد تطورها وتحسين أدائها يوما بعد يوم بغية عزل الجزائر عن جيرانها التي تعتبرهم فرنسا قواعد لجيش التحرير، وهو ما كان يدفعها الى القيام بشن إعتداءات عليها من حين لآخر. فالعدوان الذي وقع على ساقية سيدي يوسف التونسية في شهر فبراير من هذه السنة والذي ذهب ضحيته عشرات من المواطنين التونسيين كما ألحقت بالقرية أضرارا مادية كبيرة، كان تأكيدا جديدا لإرادة فرنسا في المضي قدما وبإصرار، في حرب الإبادة التي تشنها على الشعب الجزائري والتي اكتوى بلضاها جيرانه أيضا.

لقد انعكست تداعيات «الحرب الجزائرية» على الوضع في فرنسا في مختلف الميادين : الاقتصادي، الاجتماعي،

السياسي وحتى النفسي. لقد عبرت هذه الأزمة الفرنسية عن نفسها بشكل حاد في تمرد الجيش الفرنسي العامل في الجزائر - الذي بلغ تعداده هذه السنة ما يقرب من تسعمائة ألف جندي من القوات البرية وحدها دون الوحدات البحرية والجوية والقوات المساعدة - ضد الجمهورية ومؤسساتها متهما إياها بالتخاذل و «الإرتخاء» في التعامل مع الأزمة الجزائرية. وهذا يعني أن الحل في نظره هو إبادة الشعب الجزائري بكامله ومحوه من على الارض. لقد كان يعتقد أنه بإمكانه تحقيق هذا الهدف الإجرامي وأنه بوسعه ذلك ونسى أنه عجز عن تحقيق مثل هذا الهدف حتى في القرن الماضي - (عندما كان يتوفر على قدرة على العمل أوسع مما لديه الآن، وهو يجر أذيال الهزائم التي تكبدها في حرب عالمية لم يصمد فيها أكثر من بضعة أسابيع وهزيمة في حرب إستعمارية كشفته ومرغت سمعته في الوحل - وقد لهث وراءه عشرات من السنين وكانت الحصيلة أن الشعب الجزائري فقد ثلثي أفراده ولكن من تبقى منهم، بقى متشبثا بأرضه وأحفادهم يخوضون اليوم معركة الحرية من جديد في ظروف أفضل بكثير مما كان عليها أسلافهم في القرن الماضي.

فعودة دي غول الى الحكم وهو مرشح العسكريين لا يدعو الى التفاؤل في إحتمال حل الأزمة سلميا، فالمبادرات الأولى التي إتخذها توحي بكونه من أنصار «الجزائر الفرنسية» وهو ما تؤكده الاجراءات التي قام بها في التعامل مع الأزمة سواء على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري وحتى الاقتصادي والتي تبين من جهة أخرى بكونه ليس خصما سهلا ولا هينا فوزنه المعنوي في فرنسا وفي أوروبا بوجه عام ولدى حلفاء فرنسا بوجه خاص سوف يشكل عائقا كبيرا أمام القضية الجزائرية على الساحة الدولية، وهو ما

يتطلب ويدعو بإلحاح الى تطوير أداة العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير وتحسين أدائها.

إن فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر المكافحة ليست وليدة سنة 1958. لقد تبلورت بوضوح منذ سنة 1956، (7) إن لم تكن موجودة في الأذهان منذ إنطلاق شرارة الثورة ليلة أول نوفمبر 1954. لقد أعتبر مؤتمر الصومام من جهته أن تشكليها يندرج ضمن المهام المنوطة بدبلوماسية جبهة التحرير التي سوف تختار الظرف الملائم للإعلان عنها.

عدد من الشروط كان يجب أن تتوفر ليصبح الاعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة عملية سياسية ناجحة وخطوة الى الأمام.

من هذه الشروط ما يجب أن يتحقق على المستوى الداخلي ومنها ما يجب أن يتوفر على الساحة الدولية، وإلا ستكون المبادرة مجرد قفزة في الفراغ قد تتحول الى عبء يثقل كاهل الثورة أكثر مما يدعمها، هذه الاعتبارات هي التي أجلت في النهاية فكرة الاعلان عنها الى هذا التاريخ.

على المستوى المحلي ليس هناك أية عقبة تقف في طريق هذه المبادرة، خلال سنة 1955 وقع فرز في القوى السياسية على الساحة الجزائرية. فالأسر السياسية الجزائرية الأصيلة، ونقصد بالأصيلة تلك التي نبتت على أرض الجزائر ونمت في تربتها ومناخها وليست مجرد فرع لتنظيم سياسي مركزه خارج البلاد، انضمت كلها الى جبهة التحرير وبصفة فردية وتبنت برنامجها وأهدافها عند نهاية السنة (1955) وبداية سنة 1956 بعض منها انضوى تحت لواء جبهة التحرير عن قناعة والأخرى لحسابات سياسية، لأن الساحة الوطنية بفضل الجهد التعبوي الذي قامت به جبهة التحرير وجيش التحرير لم تعد تحتمل وجود قوة وطنية خارج جبهة

التحرير. ففشل «الحركة الوطنية الجزائرية» في إيجاد رقعة لها تحتضنها عن طيب خاطر على أرض الجزائر وخارج الجزائر، ما عدا فرنسا، هو أبلغ تعبير على هذه الوضعية. وبالتالي فلا يوجد هناك على الساحة الجزائرية سوى قوتين تتصارعان : جبهة التحرير التي يقف ورائها الشعب الجزائري كله من جهة، وفرنسا ومستوطنيها من جهة ثانية. لقد فشلت كل المحاولات التي بذلتها فرنسا للإيجاد قوة ثالثة مناوئة لجبهة التحرير ذات مصداقية على الساحة الوطنية، ومن جهة أخرى، لقد بينت جبهة التحرير للعالم كله وفي مناسبات عديدة أنها القوى الوطنية الوحيدة الفاعلة على الساحة الجزائرية. لقد اكتسبت صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي منذ 1956. وتأكدت هذه الصفة بشكل لا يقبل الجدل في الاضراب العام الذي نظمته لمدة ثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر فبراير 1957.

أما على المستوى الجهوي فليس هناك تواجد لقوة وطنية جزائرية في الأقطار المغربية وفي الشرق العربي غير جبهة التحري. فالمحاولة المتعثرة التي قامت بها «الحركة الوطنية الجزائرية» لإنشاء تنظيم لها في تونس وربما في المغرب أيضا تم إحباطها في المهد قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها.

كما أن قبول وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ ولو بصفة ملاحظ، كرس صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري لجبهة التحرير على منابر المجموعة الافريقية الاسيوية ومجموعة الدول الاشتراكية وكذا دول أمريكا اللاتينية فيما بعد.

ومن هنا يتبين لنا أن الشروط المطلوبة توفرها ليكون للإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة، عملية سياسية ناجحة، قد تحققت. يظاف الى هذا أنه منذ سنة 1956 ما فتئ بعض

مسؤولي الدول الشقيقة والصديقة يلحون على مسؤولي جبهة التحرير، على ضرورة تشكيل حكومة لقطع الطريق أمام فرنسا وتفنيد ادعائها لكونها لم تجد قوة وطنية منظمة للتفاوض معها.

لقد نضجت الفكرة وأصبح إنجازها ضرورة لعدة أسباب، خاصة وأن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة غير معلنة تهدف الى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية والضغط عليها لإجبارها «على الاعتدال في مطالبها». وربما كان هذا الهاجس ومن أجل قطع الطريق أمام كل المناورات هو الذي كان وراء التوصية التي أصدرها مؤتمر طنجة - عقب إنتهاء أشغاله في 30 أفريل 1958 - «بتشكيل حكومة جزائرية «بعد إستشارة الحكومتين التونسية والمغربية» (8).

في يوم 19 سبتمبر 1958 وعند منتصف النهار أعلن في القاهرة عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (9) التي تضم تسعة عشر عضوا : الرئيس ونائبين للرئيس، وأربعة وزراء الدولة (القادة المسجونين)، وتسعة وزراء وثلاث كتاب للدولة (10) تجسد الحكومة المؤقتة من الناحية السياسية ما يمكن تسميته بحكومة الاجماع الوطني، حيث ضمت في كنفها ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية. على أن القوة السياسية الجديدة التي فجرت ثورة أول نوفمبر هي التي إستحوذت على النصيب الأكبر بالنسبة للمناصب الوزارية، الى جانب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (الشق المركزي) وحزب البيان وجمعيةالعلماء المسلمين الجزائريين. فهذا الإجماع لم يتحقق نتيجة لوفاق سياسي مسبق وإنما تجسد في خضم المعركة وفق المنظور الذي رسمه له بيان أول نوفمبر ومن أجل الأهداف التي حددها.

يجب الوقوف قليلا عند هذا الحدث في محاولة تقييم الآثار النفسية والسياسية التي أحدثها على المستوى الداخلي (11). فإذا كان أول نوفمبر هو بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري، فإن الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتةهو بعث جديد للدولة الجزائرية. ربما لن يكون في وسع شباب اليوم إدراك المعنى الكبير والدلالة العميقة لهذا الحدث من هذه الزاوية لأنهم لم يعانوا ولم يعرفوا ألم الحرمان من معرفة ماضيهم وتاريخ بلادهم كما عرفه جيلنا والأجيال القريبة التي سبقته. فالإعلان عن تشكيل حكومة بالنسبة للمواطن الجزائري في ذلك الوقت يعني من الناحية النفسية والمعنوية شيئا كثيرا لا يمكن وزنه. لقد أصبح يشعر أن له أسما ومكانة وكيانا بين الدول. فانعكاس هذه الروح الجديدة على الساحة النضالية سوف يكون كبيرا جدا، وكل التضحيات تكون هينة من أجل أن يصبح هذا الكيان حقيقة مجسدة على أرض الواقع.

فليس صدفة، إذا كانت الفقرات الأولى من أول بيان للحكومة المؤقتة قد كرس لتثمين هذا العامل وشحذه. إن تشكيل الحكومة المؤقتة هو «بعث للدولة الجزائرية التي محيت ظلما وعدوانا من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا. كما يعني وضع حد لأكبر فضيحة في التاريخ، والتي اقترفت في القرن الماضي، واستهدفت سلخ شعب من وطنيته وتحريف مساره التاريخي وتجريده من وسائل العيش وتحويله الى مجرد فتات من الأشخاص» (12). كما أن هذه المبادرة تضع حدا «لليل طويل من الأساطير والخرافات ولعهد الاحتقار والاهانة والاستعباد» (13).

وعلى المستوى السياسي، فإن جبهة التحرير التي إلتف حولها الشعب وتعبأ على كافة الأصعدة من أجل تحقيق

الأهداف التي حددتها، كانت قد اكتسبت الساحة كلية الى جانبها في مواجهة العدو ويبقى على الحكومة المؤقتة أن تاخذ على عاتقها مهمة تطوير وتحسين الأداء لهذه القوى الهائلة التي تمت تعبئتها. أما على الساحة الخارجية فقد كان عليها أن تعتني عناية خاصة لتثمين حركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد إتساعا يوما بعد يوم في القارتين الافريقية والاسيوية وفي بلدان الكتلة الاشتراكية، وكذلك العمل من أجل تطوير التضامن مع الجزائر التي بدأت تظهر بوادره الأولى في أمريكا اللاتينية وخاصة بعد إنتصار الثورة الكوبية (1959).

ويمكننا أن نتبين نتائج الجهود التي بذلت على هذا المستوى من مضمون اللائحتين اللتين أصدرتهما الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة والسادسة عشرة (1960 وفبراير 1962) اللتان أكدتا حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال ووحدة أراضيه. فهذه العبارة الأخيرة تعني إدانة مسبقة لكل محاولة تقوم بها فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية.

وعلى مستوى المواجهة مع فرنسا، فقد تصدت الحكومة المؤقتة منذ الأسبوع الأول من تشكيلها لفضح الأهداف التي كانت وراء تنظيم الإستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة. كما واجهت محاولات هذه الأخيرة الرامية إلى إيجاد قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير والحكومة المؤقتة واجهضت في نفس الوقت تلك المناورات التي استهدفت النيل من وحدة الثورة وتلاحمها أيضا.

لقد أحست فرنسا بالاختناق من شدة الحصار الذي فرضته عليها جبهة التحرير بفضل التعبئة الكاملة لحركة التحرر الوطني العالمية إلى جانب الثورة الجزائرية وأصبحت تعيش

عزلة تكاد تكون كاملة على المستوى الدولي. كما فشلت كل جهودها العسكرية في القضاء على جيش التحرير وقد عبأت لهذه الغاية أقصى ما تستطيع من الامكانيات البشرية (13) والموارد المالية والمعدات التي تتوفر عليها أو التي زودها بها حلفائها، ولكن بدون جدوى، مما اضطرها إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير مسقطة بذلك رسميا وعلانية خرافة «الجزائر الفرنسية». كما تحتم على الحكومة المؤقتة من ناحية أخرى فضح كل المخططات وكشف كل المؤمرات التي حاولت فرنسا حبكها تحت شعار «الجزائر جزائرية».

قدمت الحكومة المؤقتة في بيانها الأول مقترحات محددة من أجل تسوية سياسية للأزمة مع فرنسا، وطالبت بفتح مفاوضات في الحين حول شروط وقف إطلاق النار. فهذه الشروط ليست سرا ولا هي موضوع مساومة. لقد تم الاعلان عنها منذ البيان الأول لجبهة التحرير في أول نوفمبر 1954. الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها. ولقد أجبرت فرنسا بعد أن مددت من عمر حرب الابادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري أربع سنوات أخرى، على الجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس هذه الشروط، في مواجهة وفد جبهة التحرير وحده وجها لوجه وتوقيع الاتفاق معه، الذي اشتهر باسم إتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 .

الهـوامـش

1 - بيان أول نوفمبر

2 - أنظر حول هذا الموضوع، خالفة معمري

La question Algerienne... Alger SNED 1969

3 - وقعت هناك محاولة لارسال وفد جزائري عن الحركة الوطنية الجزائرية موازي لوفد جبهة التحرير لحضور اشغال هذا المؤتمر وقفت ورائها بعض الأطراف العربية (العراق على عهد نوري العبد) ولكنها فشلت.

4* لقد أثارت بعض المسائل التي وردت في هذه الوثيقة وعلى رأسها تشكيلة القيادة السياسية التنفيذية التي تمخضت عن المؤتمر تحفظات شديدة أدت إلى اهتزازات كان يمكن أن تشكل خطرا على مسيرة الثورة لو لم تتغلب الروح الوطنية والتضحية من أجل المصلحة العليا مهما كان الثمن و لقد كانت الثورة في غنى عن إثارة مثل تلك النتوءات التي تم تجاوزها لحسن الحظ، بعد وقوع بعض الضرر.

5 - أنظر نص هذه المذكرة في جريدة المقاومة العدد 33 ديسمبر 1956 .

6 - أنظر نص القرار في جريدة المقاومة العدد 4 / 16 فبراير 1957.

7 - لقد ارتبطت هذه الفكرة، لدى قيادة الثورة، خلال هذه السنة (1956) بوجوب إعلان تشكيلها داخل الأراضي الجزائري وهو ما يستلزم وجود مناطق محررة، وكان المثل الذي يساق كنموذج ناجح لحكومة ثورية داخل المناطق المحررة هي الحكومة الفيتنامية. أما فكرة الاعلان عنها خارج الجزائر فقد كانت مستبعدة في هاته الفترة وينظر إليها بتحفظ شديد.

8 - أنظر النص الكامل للائحة التي أصدرها مؤتمر طنجة التي تمثل حصيلة انشغالات القوى السياسية الفاعلة على ساحة المغرب العربي في هذه الفترة في جريدة المجاهد عدد 23 / 5 ماي 1958 (النسخة الفرنسية).

9 - تجنبا لاثارة الحساسيات وإستجابة لبعض الضغوط التي لا تشكل خطرا على أهداف الثورة، قررت جبهة التحرير أن يكون الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة في ثلاثة عواصم عربية في نفس الوقت :

في تونس من طرف نائب الرئيس المرحوم كريم بلقاسم، وفي الرباط من طرف وزير الاتصالات العامة والمواصلات المرحوم عبد الحفيظ بوصوف على أن يقوم رئيس الحكومة نفسه باعلان الحدث في القاهرة، عاصمة الجمهورية العربية المتحدة.

10 - تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو الآتي : الرئيس فرحات عباس نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، نائب الرئيس أحمد بن بلة.

السادة : حسين آيت أحمد، رابح بطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، وزراء للدولة، وزير الشئون الخارجية، محمد الأمين دباغين وزير التسليح والتموين محمود شريف، وزير الداخلية لخضر بن طوبال، وزير الاتصالات العامة والمواصلات عبد الحفيظ بوصوف، وزير شؤون شمال إفريقيا عبد الحميد مهري، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية أحمد فرنسيس، وزير الأخبار محمد يزيد، وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة، وزير الشؤوت الثقافية أحمد توفيق المدني. أما كتاب الدولة فهم : الأمين خان، عمر أو صديق ومصطفى اسطنبولي.

11 - لمعرفة كيف استقبل قطاع من الرأى العام الفرنسي الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة وكيفية تقسيمه لهذا الحدث انظر

IN HISTORIA MAGAZINE No 267 p. Lentin, La naissance du G.P.R.A

12 - البيان الأول للحكومة الموقتة الصادر في 26 سبتمبر 1958 في المجاهد العدد 30 / 10 أكتوبر 1958 (النسخة الفرنسية).

13 - كان تعداد القوت الفرنسية عند وقوف إطلاق النار قرابة المليون ونصف مليون جندي نظامي وما يقارب الخمسمائة ألف فرد من قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها والقوات المساعدة الشبه العسكرية.

10

من أجل بناء النظرة التاريخية لماضينا الوطني *

إسمحوا لي في البداية أن أنوه بهذه المناسبة. ذاك لأنه لأول مرة منذ إستعادة الاستقلال الوطني يعقد ملتقى وطني مخصص لدراسة مكانة التاريخ الوطني وتاريخ الثورة، الذي هو جزء لا يتجزأ منه، وتتويجا لمرحلة مهمة من مراحل نضال هذه الأمة من أجل حقها في أن يكون لها مكان تحت الشمس وإستعادة دورها ومكانتها في حركة التاريخ وليس على هامشه.

فنحن إذن أمام مناسبة ذات أهمية حضارية بالغة الدلالة، مما يستوجب علينا الوقوف عندها للتأمل والتمعن حول المكانة التي يجب أن يحتلها التاريخ، الوطني في المنظومة التربوية الوطنية والتي نرجو أن تكون في المستوى المأمول والمنتظر، من شأنها أن تخرجه من حالة الذبذبة والقلق التي هو عليها الآن إلى الوضوح والانبلاج في ثوابته ومتغيراته. كفيلا بأن يكون سجلا صادقا لمسيرة أمتنا مستوعبا لخبرة مجمعنا عبر الأحقاب والقرون، مصدرا لانعاش ذاكرته التاريخية وشحذها مرسخا لركائز هويته الوطنية والحضارية التي من شأنها شد أزر الأمة في مواجهة مصاعب حاضرها وتحدياته والسير بها نحو المستقبل بخطي ثابتة ملئها الثقة والأمل.

في إطار مشاركتنا في أعمال هذا الملتقى الهام نريد أن نسهم في المسعى الهادف إلى بلورة المكانة الملائمة التي يجب أن يحتلها التاريخ الوطني في مناهجنا الدراسية. ونلاحظ بهذا الصدد أننا سوف لن نسترشد في محاولتنا هذه بموقف عقائدي (إيديولوجي) ولا بمعالجة تجريدية للموضوع وإنما سنتخذ

* ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول تدريس التاريخ في المنظومة التربوية الذي انعقد في قصر الأمم بنادي الصنوبر أيام 21 - 23 مارس 1995.

وجهة موضوعية إستقصائية للاستشفاف كيف تم التعامل مع التاريخ كموضوع معرفي في ظل الحضارتين الكبيرتين العربية الاسلامية واليهودية المسيحية (الغربية) قبل القرن التاسع عشر، ثم تلمس معالم التطور الذي حدث في هذا الميدان خلال هذا القرن بظهور التاريخ العلمي من جهة والتاريخ المدرسي من جهة ثانية. وإعطاء لمحة عن كيفية تعامل المناهج الدراسية المختلفة للدول الأوروبية الكبرى مع مادة التاريخ. والوقوف عند بعض الاشكاليات التي يطرحها موضوع التاريخ في المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائي والثانوي بشكل عام وإشكاليات التاريخ الوطني كضحية للتشويه المتعمد الهادف بوجه خاص لنختم بمحاولة تصور للخطوط الأولى لتأسيس رؤية موضوعية وفية عن تراكم خبرة أجدادنا في صناعة تاريخ هذه الأمة.

التعامل مع التاريخ قبل القرن 19 :

عدد من الأغراض والأهداف ارتبطت بالغاية التي من أجلها يقرأ التاريخ ويستفاد منه عندما ظهرت المحاولات الأولى في التأليف التاريخي في القرن الخامس قبل الميلاد. ومن هذه الزاوية فالتاريخ يعتبر من أقدم المعارف التي جذبت اهتمام الانسان وشغلته. فمنذ وقت مبكر بذلت جهود ومحاولات متواصلة من أجل تأسيسه وضبطه ليصبح أحد حقول المعرفة التي يسترشد بها الانسان وتشد أزره في جهده من أجل إدراك المثل التي ينشدها.

تتفق كل من الحضارتين اليهودية المسيحية والعربية الاسلامية على الأهداف والغاية التي من أجلها يقرأ التاريخ. فالمطلب الأخلاقي والمسعى التربوي كانا في مقدمة هذه الأغراض كما أن ترسيخ الوازع الديني وتعبئته باستخلاص العبر من التاريخ هو أيضا أحد الأغراض التي من أجلها

يستشرد بالتاريخ. فإلى جانب هذه القيم المعنوية، فإن القدامى كانوا يتوجهون إلى التاريخ من أجل إستخلاص فوائد عملية ملموسة. فدراسة التاريخ تمثل أحد الأسباب لإكتساب الحكمة كما تؤكدها هذه المقولة : «حيث يعلم التاريخ يكتسب الأطفال حكمة الشيوخ وحيث يكون غائبا يتحول الرجال إلى أطفال». كما يعتبر هؤلاء أن معرفة التاريخ لا غنى عنها لمن يتصدى لقيادة الرجال وتسيير شئون الناس. لقد طغى هذا المسعى على الكتابة التاريخية قبل القرن التاسع عشر وأصبغ عليها طابعا متميزا جعلت منه سجلا للأعمال السياسية والعسكرية المرتبطة بها ومدونة لسيرة الحكام، وأهملت جوانب أخرى من نشاط الانسان في غير مواقع القيادة والتسيير. لقد أمدتنا هذه الكتابات بما يسمى بالتاريخ السياسي للانسانية.

فالمحاولات الأولى التي قام بها هيرودوت في تسجيل وقائع التاريخ بمختلف أنواعها سياسية كانت أم غيرها وربطها بوصف الحيز المكاني والموقع الجغرافي الذي تحركت فيه لم يستمر بعده. فثوكيديديز الذي كان معاصرا له ولكنه أصغر منه سنا والذي يعتبر أبو التاريخ الموضوعي، لم ينحى في كتابه حول الحروب البيلبونيزية بين أثينا واسبرطة منحى هيرودوت ولكنه بذل جهده في تسجيل وقائع هذه الحرب بدقة ونزاهة. فكتابات مؤرخي العصر الهيلنستي والروماني تأثرت بتقليد توكيديديز في الاقتصار على تسجيل الوقائع السياسية والعسكرية المرتبطة بها أكثر من تأثرها بالتقليد الهيرودوتي.

لقد ألف الرومان بضع عشرة كتاب مدرسي خلال تاريخ روما في عهديها الجمهوري والأمبراطوري بين القرنين الأول قبل الميلاد والخامس الميلادي. كما اهتم الرهبان بتاريخ

الكنيسة وألفو خلال العصور الوسطى عدة كتب في هذا الميدان. كما فرضت بعض الطوائف منهم تدريس تاريخ الكنسية وسيرة كبار رجالها واعتبرته مادة تكوين أساسية في مدارسها.

يعود الاهتمام بالتأليف التاريخي في الحضارة العربية الاسلامية إلى القرن الأول للهجرة. لقد ارتبط هذا الاهتمام بانشغال العلماء العرب المسلمين بتقنين اللغة العربية بصفة عامة وجمع أحاديث الرسول (ص) لتدوينها بعد غربلتها وتطهيرها من الموضوع والمختلق كأساس للشريعة بعد القرآن الكريم. ويلاحظ أن بداية الاهتمام بالتاريخ عند العرب المسلمين كانت قد سارت في إتجاهين الاتجاه الذي ظهر عند أهل الحديث والاتجاه الثاني الذي أطلق عليه إسم الاتجاه القبلي (1) والذي اشتهر باسم «أيام العرب». لقد شهد القرن الأول للهجرة اهتمام المسلمين بجمع أخبار العرب في العصر الجاهلي. وكان وهب بن منبه (توفى سنة 110 هـ) أحد الذين اشتهروا بالمعرفة والدراية في هذا الميدان. كما يروي أن الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان كان شديد الشغف بمعرفة أخبار الماضي، وأن عبيد بن شريه قد ألف له كتابا عن «الملوك وأخبار الماضين».

وأقدم الكتب في التأليف التاريخي في الحضارة العربية الاسلامية هي كتب المغازي أي غزوات الرسول (ص) وحروبه. ومع أنها سميت بالمغازي لكنها تناولت في الحقيقة فترة الرسالة بكاملها في إطار الجهد الرامي إلى جمع الأثر النبوي في المدينة المنورة. لقد قام بهذه المبادرة في البداية بعض أبناء كبار الصحابة مثل ابان بن عثمان بن عفان (توفي سنة 96) وعروة بن الزبير بن العوام (توفي سنة 94) ليتواصل هذا الجهد على يد غيرهما.

(1) د. عبد الغزيز الدرري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب بيروت لبنان 1983 ص 13 وما بعدها.

يعتبر الزهري الذي هو من الرعيل الأول من المؤرخين العرب المسلمين (توفي سنة 124 هـ) أول من رسم هيكلا منهجيا لكتابة السيرة النبوية حيث تبدأ خطته بذكر بعض المعلومات المتعلقة بحياة الرسول (ص) قبل البعثة تم استعراض مختلف جوانب حياته المكية والمدنية وغزواته ،البعثات التي أوفدها والوفود التي استقبلها الى أن وفاه الأجل (ص).

لقد نهج المؤرخون المسلمون الأوائل في كتاباتهم نهج أهل السنة في تدوين الحديث فكانوا يسندون الخبر الى سلسلة من الرواة مع الفارق في كون الحدث التاريخي لا يعتمد دائما على اسناد مسلسل متصل حتى المصدر كما هو الشأن بالنسبة لتدوين السنة النبوية. هذه الطريقة في التأليف التاريخي هي التي سيطرت على الكتابة التاريخية العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. ودور المؤرخ كان في انتقاء أحسن الروايات وأدقها حول الحدث. وعندما يكون الفصل بين الروايات المتعددة الحدث الواحد متعذرا تسجل جميع الروايات ويترك للقارئ حرية الفصل فيما يريد الأخذ به. فهذه الطريقة هي التي اتبعها الطبري في تأليف كتابه الضخم «تاريخ الأمم والملوك».

يمكن أن نلاحظ في التأليف التاريخي خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة النبوية وحتى عهد الطبري، والتي تمثل مرحلة التأسيس لفن «التاريخ» في الحضارة العربية الإسلامية، خاصيتين أساسيتين أولهما كونه اهتم بتسجيل الوقائع السياسية وحدها وأهمل الوقائع الأخرى أو يكاد. وقد أدى هذا التوجه الى حصر الكتابة التاريخية في الجانب السياسي وفصل وقائعه عن المحيط العام والإطار الموضوعي الذي برزت فيه وعندما يتصدى العلماء المسلمون للتأليف

في فن الخطط (العمران) وفي الطبقات والرحلات وتقويم البلدان وغيرها من الموضوعات الحضارية فإنهم يتجنبون بدورهم الخوص في الوقائع السياسية إلا عرضا. لقد شكلت هذه النظرة الجزئية للوقائع التاريخية عائقا كبيرا أمام بروز الرؤية التاريخية المتكاملة التي كانت ستؤدي بدون شك الى ميلاد ديناميكية التقويم والحوصلة للخبرة البشرية والتي كان من شأنها أن تدفع بحركة التطور الى الأمام. أن هذا التوجه الذي سارت عليه حركة التأليف التاريخي في الحضارة العربية الاسلامية قد أدى مع مرور الزمن الى مجرد تسجيل لوقائع صماء وباختصار شديد وصل الى حد الرموز وهو المسار الذي انتهت إليه عند نهاية القرن الثامن عشر.

الخاصية الثانية وهو إلتصاق الحدث بالزمن إلتصاقا بلغ حد المبالغة فكان تسجيل الوقائع يتم سنة بعد سنة. ،ويمكن أن نتبين معايب هذه الطريقة لأول وهلة في صعوبة استخلاص الخطوط البارزة والمعالم الرئيسية لحدث ما، كوقائع الفتنة الكبرى في صدر الإسلام مثلا.

يعتبر المسعودي (ت 346 هـ) والعلامة ابن خلدون (ت 809 هـ) من أبرز المؤرخين الذين ظهروا بعد الطبري. لقد اتبع المسعودي تقليدا جديدا في التأليف التاريخي وهو تسجيل الوقائع لاحسب توالي السنين وانما حسب الموضوعات. وتمثل هذه الطريقة نوع من رد فعل مضاد ضد الطريقة التي كانت سائدة في عصره ويلاحظ أن المسعودي ومن نحى نحوه في التأليف التاريخي قد بالغوا من جهتهم في تجاهل عنصر الزمن في بعض الاحيان.

يمثل العلامة ابن خلدون معلما بارزا ان لم يكن ظاهرة في حركة التأليف التاريخي ليس فقط في الحضارة العربية الإسلامية وانما على مستوى الحضارة الانسانية ككل. لقد

مهد ابن خلدون لمؤلفه الضخم في التاريخ العام «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في الأيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» بمقدمة أبرزت نظرة هذا العالم الجليل للتاريخ كما يجب أن يكتبَ كسجل للجهد الإنساني في جميع ميادين نشاطه. فالمقدمة لا تضمن الفنون والمعارف التي تسمى اليوم بالعلوم التاريخية وانما تعدتها لتشمل كل ما يسمى بالعلوم الاجتماعية بمفهومها الواسع.

لقد استهل ابن خلدون هذا العمل الإبتكاري بالتصدي للتعريف بالتاريخ فيقول : «أما بعد فإن فن التاريخ من الفنون التي تداولها الأمم والأجيال. وتشد إليه الركائب والرحال. وتسمو الى معرفته السوقة والاغفال وتتنافس فيه الملوك والاقيال. ويتساوى في فهمه العلماء والجهال. اذ هو في ظاهرة لايزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الاولى تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال ... وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق. فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق» (1) تم تطرق لإستعراض المبادئ والاسس التي يجب أن يرتكز عليها التأليف التاريخي : «إعلم أن التاريخ فن غزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية اذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرتهم والملوك في دولهم وسياستهم حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا. فهو يحتاج الى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة ومن نظر وتثبيت يفضيان بصاحبهما الى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط. لأن الأخبار اذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم يحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في المجتمع الانساني

(1) ابن خلدون المقدمة طبعة القاهرة مصر 1327 هـ(1909) ص 2 - 3

وقيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق».

ان هذه المبادئ والاسس التي أشار إليها ابن خلدون هي التي سوف تشكل الركائز الأساسية التي سيبنى عليها المنهج التاريخي في القرن التاسع عشر والذي بفضله أصبح التاريخ علما يتوفر على منهج مرجعي قائم بذاته له خصوصياته، ضابط لحقله المعرفي ومتحكم في مجاله وهو ما جعل الفروع المعرفية الاخرى تلتجئ إليه عند الحاجة.

لم يكتف ابن خلدون بسرد هذه المبادئ وانما دعمها باستعراض نماذج من الأخطاء والأغلاط التي يرتكبها المؤرخون في غياب هذه القواعد وعدم مراعاتها.

لقد ارسى ابن خلدون أسس علم التاريخ ووضع اللبنات الاولى في أسس العلوم الاجتماعية الاخرى. فجهده هذا مساهمة معتبرة الى جانب المساهمات الاخرى للحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية.

غير أن صداه وتأثيره في محيطه العربي الاسلامي كان منعدما، فحركة التأليف التاريخي لم تتأثر بهذه الآراء ولم تشعر حتى بوجودها لقد كان الدفع نحو الإنحطاط أقوى من هذه الدعوة. ولم يفد النقد اللاذع الذي وجهه شيخ المؤرخين لحركة التأليف في عصره في وقف هذا التدهور. فمبادرته ضاعت كصيحة في القفار ومصيرها يشبه مصير الدعوة التي أطلقها ابن رشد، قبل ذاك بحوالي قرنين من الزمن، في ميدان الفلسفة.

ان الدعوة التي أطلقها ابن خلدون للنهوض بالدراسات التاريخية وجدت نوعا من رجع لصداها في أوروبا وليس في البلدان الإسلامية. لا يوجد هناك لحد الآن ما يؤكد معرفة الاوروبيين لإبن خلدون قبل القرن التاسع عشر. ولكن

الملاحظ أن التأليف التاريخي سجل بداية انتعاش في عصر النهضة الايطالية (القرن 15) وفي القرن السادس عشر. لقد سجلت أول محاولة لنقد النص التاريخي لغرض التأكد من الواقعة التاريخية في العمل الذي أنجزه لورانزو فالا حول هبة الامبراطور قسطنطين للكنيسة. وهي الهبة التي ارتكزت عليها هاته في ادعائها بأولويتها على السلطة الزمنية وفي حقها في الوصاية عليها. لقد بين فالا من خلال دراسته لنص الوثيقة (اللغة الأسلوب الصياغة إلخ) ان النص مزيف وليس صحيحا. كما أن الشقاق الديني الكبير الذي وقع داخل الكنيسة في مستهل القرن السادس عشر دفع اتباع المذهبين المتصارعين الكاتوليك والبروتستانت، الى الإلتجاء للتاريخ لدعم أرائهم وتعضيد حججهم.

كما ظهرت منذ القرن السادس عشر محاولات لكتابة التاريخ القومي لدى بعض الأمم الأوروبية. فكتب يعقوب ويمفلاند (ت 1528) تاريخ الألمان باللغة اللاتينية. لقد ترجم الكتاب الى اللغة الألمانية بعد ذلك بحوالي قرنين ونصف على عهد ملك بروسيا فريديرك الكبير. كما ظهرت محاولة مماثلة في انجلترا عند نهاية القرن السادس عشر، عندما صدر كتاب في تاريخ انجلترا، وصدرت توصية بوجوب دراسته في جميع المدارس «لكي يصبح شباب انجلترا أكثر وطنية».

خلال القرن السابع عشر اتسعت الدعوة للمطالبة بضرورة الاعتناء بالتاريخ كما ظهرت أصوات تدعو الى ترسيمه في مناهج التعليم في المدارس. خلال القرن الثامن عشر، سوف تنتشر هذه الدعوة أكثر وتتركز حول القيم التربوية والمدنية والوطنية التي يمثلها تدريس التاريخ. كما رسمت مادة التاريخ ضمن مقرارات المدارس العسكرية

في مناهج بعض البلدان كروسيا وفرنسا، كما دخل تدريس التاريخ في مناهج بعض المدارس الديرية منذ القرن السادس عشر حيث كان يدرس تاريخ الكنيسة وحياة كبار رجالها ولكنه بقي مادة اختيارية حتى بداية القرن الثامن عشر.

لقد طرح منذ وقت مبكر أي تاريخ يجب أن يدرس. واذا كان هناك اتجاه شبه عام على فائدة تدريس التاريخ الديني لقيمته الأخلاقية والتاريخ العام - المقصود بالتاريخ العام في الغرب الاوروبي في هذا العصر هو التاريخ القديم وخاصة التاريخ اليوناني والروماني منه بوجه خاص - أما التاريخ المحلي أو الوطني فقد كان موضوع جدل حتى أن أحد المربين في هذا العصر وهو رولان الذي شغل فترة من الوقت منصب رئيس جامعة السربون اعتبر أن الفائدة من تدريس التاريخ مشروطة بعدم ادراج فرنسا في المقرر.

نستخلص من هذا العرض السريع لكيفية تعامل الحضارتين العربية الاسلامية واليهودية المسيحية مع التاريخ حتى نهاية القرن الثامن عشر هو اعتباره لقيمته المعرفية والتربوية والخلقية. لقد ارتفعت الأصوات في أوروبا الحديثة لتدعو الى ابراز قيمته في التربية الوطنية ولكن بقيت دعوة معزولة لم يتردد صداها بعد في الساحة الثقافية الاوروبية لهذا العهد.

كما يتبين أن التاريخ لا يزال لم يحظى بمكانة رسمية معترف بها في مناهج التعليم في المدارس والجامعات سواء في أوروبا أو في العالم الاسلامي. فالقائمة التي وضعها ابن خلدون للعلوم المرسمة للتدريس في عصره لا تتضمن مادة التاريخ (1) وهو نفسه عندما انتصب للتدريس بعد نزوحه الى المشرق واستقراره في مصر كان يدرس الفقه المالكي وليس

1) ابن خلدون ن.م ص 475، وما بعدها

التاريخ. نفس الوضع كان قائما في أوروبا مع هذا الفارق في وجود مبادرات محدودة رسمت مادة التاريخ في مقررات برامجها التعليمية وظهور دعوة تزداد انتشارا تطالب بضرورة ترسيمه في البرامج المدرسية .

ظهور التاريخ المدرسي في القرن 19

يمثل القرن التاسع عشر بداية عهد جديد في تاريخ أوروبا وفي تاريخ العالم. ففي هذا القرن بدأت بذور التحولات العميقة التي كانت تعتمل داخل المجتمعات الأوروبية منذ القرن السادس عشر تظهر غراستها على السطح في كل مجالات حياة الانسان الاوروبي وعلى مستوى المجتمعات أيضا. لقد ارتكزت حركة التغيير نحو الأفضل هاته التي اتخذت شكل مسيرة الى الأمام في خطى سريعة نحو الرقي والازدهار، على قوة دفع قوامها عناصر ثلاث : قوة الأفكار، الابداع التكنولوجي والذهنية الحركية وعبرت عن نفسها على مستوى حركة التاريخ في مظاهر ثلاثة : ظهور الفكرة القومية وقيام الدولة العصرية على أساسها، انجاز الثورة الصناعية وقيام نظام عالمي قوامه الهيمنة الأوروبية.

كانت الدولة العصرية هي المرشدة والموجهة لهذه التحولات النوعية التي كانت تجري على الساحة الأوروبية في البداية ثم يتسع تأثيرها لتشمل مختلف مناطق العالم الأخرى فيما بعد. لقد استندت هذه الدولة على ماضي الأمة وعلى ثراتها لترسيخ دعائمها وتنمي قوتها وأسباب بأسها من جهة ولتحقيق تطلعاتها وطموحاتها الهادفة الى تأمين مكانة مشرفة لها بين الأمم من جهة ثانية.

فالإهتمام بالتاريخ وتوسيع النظرة الى قيمه وظهور شعور بضرورة النهوض بالدراسات التاريخية تمثل استجابة للاحتياجات التطور الذي تصبوا إليه هذه

المجتمعات في ظل تلك التحولات العميقة التي كانت تجري على ساحتها. ليس من قبيل الصدفة أن يسجل هذا القرن (التاسع عشر) ميلاد التاريخ العلمي كما أنه ليس اعتياطا ان يبرز فيه ما يسمى بالتاريخ المدرسي والذي يقصد به مقررات التاريخ في المناهج التعليمية.

لقد نجم عن هذا الانشغال بالتاريخ أن أصبح ترسيمه يشكل اتجاها عاما أخذت به جميع البلدان الاوروبية منذ مستهل هذا القرن. فكان يدرج في البداية ضمن مقررات التعليم الثانوي فقط على اعتبار كون الاطفال في المرحلة الابتدائية يتعذر عليهم فهم واستيعاب دروس التاريخ. غير أن هذا التحفظ لم يدم طويلا فظهرت هناك مبادرات في اتجاه تعميم تدريس التاريخ في كلتا المرحلتين الابتدائية والثانوية على السواء منذ بداية العشرينات من القرن لتصبح وضعا عاما في جميع المدارس الاوروبية وفي الولايات المتحدة بعد سنة 1870 (1).

أدى تطور النظرة الى التاريخ أن أصبح هذا الأخير يتوفر على وظيفتين رئيسيتين : وظيفة معرفية مستخلصة من التاريخ العام ووظيفة تربوية تكوينية موكولة للتاريخ القومي مع اطلالاته على التاريخ العام التي يجسدها التاريخ المدرسي.

وأول محاولة يمكن تسجيلها في ميدان ترسيم مادة التاريخ في المناهج التعليمية الرسمية تتمثل في القرار الذي اتخذته جمعية الوفاق الوطني الفرنسية على عهد اليعاقبة في عام 1793. لقد حدد هذا القرار ثلاثة مراحل لتدريس التاريخ : المرحلتان الأولى والثانية خاصتان بتاريخ الثورة الفرنسية فقط والمرحلة الثالثة تتناول التطور الحضاري خاصة في ميدان الصنائع والفنون في فرنسا

-1) هنري جونون ، تدريس التاريخ ترجمة ابو الفتوح رضوان القاهرة مصر 1965 ص36 وما بعدها.

أيضا. لقد عدل هذا البرنامج على يد نابليون عام 1802 لينفتح المنهاج على التاريخ القديم (اليوناني والروماني) وعلى تاريخ فرنسا قبل عام 1789.

في ألمانيا أحدث احتلال نابليون لهاته البلاد رد فعل شديد ضد السيطرة الأجنبية، وفي كنف هذا الاحتلال ألقى الفيلسوف الألماني فيختـه تلك السلسلة من محاضراته المشهورة في مدرجات جامعة برلين خلال شتاء 1807 - 1808 تحت عنوان «حديث الى الأمة الألمانية» التي تعتبر بداية ظهور الشعور القومي والدعوة الى اقامة الدولة القومية الموحدة في هاته البلاد. ومع أن ألمانيا لم تتوحد بعد سياسيا ومع ذلك فقد ارتفعت أصوات المربين للمطالبة بإدراج التاريخ القومي في جميع المدارس الألمانية تحت أي كيان سياسي كان. وقد ذهب البعض الى حد دعوة الى عدم اسناد أية وظيفة هامة لمن «لا يتذوق تاريخ وطنه».

دخل التاريخ في المناهج التعليمية الرسمية في انجلترا في المرحلة الثانوية منذ عام 1830، وحظي التاريخ القومي بحصة الأسد في مقررات مادة التاريخ وكان يغطي مختلف الفترات حتى اعتلاء الملكة فكتوريا عرش البلاد عند نهاية الثلاثينات من القرن.

وفي الامبراطورية النمساوية كان المستشار مترنيخ يراقب عن كثب محتوى مادة التاريخ في مدارس الامبراطورية بواسطة العيون التي بثها في كل مكان، لما لموضوع القومية من حساسية وخطورة بالنسبة للامبراطورية التي تضم في أكنافها عددا من القوميات. فمقررات مادة التاريخ كانت تتجنب التركيز على التاريخ القومي لتبرز دور أسرة الهابسبورق الامبراطورية ومكانتها في التاريخ.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان التي أولت للتاريخ عناية كبيرة فمنذ عام 1812 رسم تدريس التاريخ في المدارس الثانوية وفي عام 1820 ظهرت مبادرات في اتجاه ادخال مادة التاريخ في المدارس الابتدائية. لقد أصدرت حكومة ولاية ماسا شوستس في عام 1827 قرارا يقضي بتدريس تاريخ الولايات المتحدة في كل مدينة يبلغ عدد سكانها خمسمائة أسرة.

كانت مقررات مادة التاريخ في المرحلة الابتدائية تقتصر على تدريس تاريخ الولايات المتحدة، وفي المرحلة الثانوية يدرس التاريخ العام ودستور البلاد. فالمربون الامريكيون يضيفون إلى المقاصد التقليدية في تدريس التاريخ غاية أخرى هو كون الناخب الامريكي، في نظرهم، هو أيضا سياسي، وكل سياسي يحتاج إلى التاريخ لانه يساعد على الاهتداء إلى الحكم الصائب ويوسع الأفق. لقد نصبت الولايات المتحدة منذ نهاية القرن الماضي، آلية بيداغوجية مهمتها تقييم مقررات المواد الاجتماعية في المدارس الامريكية عن طريق تشكيل لجان عليا دورية (1) لاثراء هذه البرامج بالتعديل والتطوير وتحسين الأداء بغية مسايرتها لمتطلبات مصالح الدولة وتطلعاتها.

لقد خضعت مادة التاريخ لهذه الانشغالات، فعدلت مقرراتها عدة مرات منذ نهاية القرن الماضي، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وفي الفترة ما بين الحربين وغداة الحرب العالمية الثانية.

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لجميع مقررات مادة التاريخ وبالنسبة لكل البلدان الاوروبية. ففرنسا عدلت مقرراتها عدة مرات قبل سنة 1870 لتستقر برامج تدريس مادة التاريخ في خطوط محورية ثابتة على عهد الجمهورية

(1) Walberg J. HEBERT, Pluralisme et innovation dans l'neseignement.
L'exemple americain. Paris 1982, P. 127, 137

الثالثة حتى الحرب العالمية الثانية، حيث احتل التاريخ القومي مكانة مهيمنة في هذه البرامج حتى ان موضوعات التاريخ العام تبدو وكأنها تابعة للتاريخ الفرنسي الذي يهيمن عليها.

وقد اتبعت كل من روسيا والسويد وبلجيكا طريقة مغايرة حيث فصلت بين التاريخ القومي والتاريخ العام، فكانا يدرسان بكيفية متوازية جنبا إلى جنب.

لم يتم توسيع تدريس مادة التاريخ بدون معارضة، لقد ارتفعت بعض الأصوات لتعارض فكرة ادراج التاريخ في المناهج التعليمية، فالفيلسوف الانجليزي هربرت سبنسير، يرى ان المعلومات التي تتضمنها كتب التاريخ هي وقائع لا يربطها نظام وبالتالي فلا يمكن ان يستخرج منها قاعدة عامة، ومن ثمة فهي لا تؤثر في السلوك الذي هو في نظره الغاية من المعرفة (2)

هذا الرأي كان له ما يبرره عندما كان التاريخ مجرد تسجيل للوقائع معزولة بعضها عن بعض لا يحكمها في الظاهر نظام ولا تربطها علاقات تفاعلية فيما بينها. غير أن الدراسات التاريخية كشفت على هذه الجوانب الغير المرئية في علاقات الأحداث ببعضها البعض وهو التطور الذي ادى علي مستوى التاريخ العام إلى ظهور الرؤيا القومية التي قوامها التطور والاستمرارية لمسار الأمة عبر القرون. فلم تعد الأحداث مجرد وقائع صماء معزولة بعضها عن بعض ومشتتة كما تصورها سبنسير، الذي لم يكن لرأيه ولا للآراء غيره ممن قاسمه وجهة النظر هاته أي صدى أو تأثير، بل على العكس، لقد ازداد الانشغال بالتاريخ القومي والاشارة به إلى درجة الغلو وهذا بالنسبة لكل المجتمعات الأوروبية. حتى ان بعض علماء التاريخ انزعجوا امام هذه

(2) هنري جونسون ن.م ص 46

الظاهرة انزعاجا شديدا. مخافة أن يؤدي هذا إلى تعمد تزييف حقائق التاريخ لحساب التاريخ الوطني. لقد كتب سينيوبو في عام 1898، وهو من المؤرخين الفرنسيين البارزين، منددا بهذا التوجه ومبرزا ما يجب أن يتوخى من وراء الدراسات التاريخية : «نحن لا نريد أن نستخدم التاريخ لدعم الوطنية والولاء كما هو الشأن في ألمانيا، لأننا نرى أن من غير المعقول أن يستنتج أشخاص، من نفس العلم نتائج مختلفة كل حسب هواه. ونرى أن قيمة كل علم هو أن يكون صحيحا صادقا. وهذا ما نطلبه من التاريخ لا أكثر ولا أقل» (1) يعبر سينيوبو بهذه النظرة عن موقف كون التاريخ علما مجردا، غير أن نظرته هاته لا تعكس مقررات مادة التاريخ في المدارس الفرنسية على عهد الجمهورية الثالثة. فلو تأملها بروح نقدية لما وجد هناك فرقا يستحق التسجيل بينها وبين مقررات نفس المادة في المدارس الألمانية. ونشير بهذا الصدد إلى أن المؤرخين الفرنسيين والألمان دخلوا في هذه الفترة التي اعقبت الحرب السبعينية في جدال، كل فريق يتهم الآخر بتزييف الحقائق لحساب تاريخه القومي.

تعرضت مقررات تدريس مادة التاريخ في المدارس الابتدائية والثانوية لمراجعات وإعادة التقييم دورية في مختلف البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة. فالمحيط الدولي العام والتطورات المسجلة في جميع المجالات واتساع معارف الانسان بفضل الاكتشافات الهائلة التي تحققت في ميدان العلوم والتكنولوجيا وفي ميدان علوم الانسان. كل هذه العوامل إلى جانب مساعي كل دولة من أجل اعداد ناشئتها اعدادا وطنيا جيدا ليصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعاتهم، كل هذه الانشغالات حاول المربون تجسيدها في البرامج التعليمية لاعداد مواطن الغد.

(1) CH. V. LANGLOIS et CH. SEIGNOBOS. Introduction aux études historiques, Paris 1898. PASSIM.

وبهذا الصدد يجدر بنا التوقف عند حقيقة تبدو لنا أساسية في اطار موضوع التعامل مع التاريخ منذ مستهل القرن التاسع عشر وهي كون المجتمعات الأوروبية قد تمكنت خلال هذا القرن من بناء النظرة التاريخية لماضيها الوطني. وهو ما مكنها من تثمين إرثها التاريخي وتراثها الحضاري. لقد وقفت في صياغة رؤية منسجمة متصلة لهذا الماضي تتميز بالتطور والاستمرارية لمسيرة مجتمعاتها. لقد أسهمت هذه الرؤية في فتح المجال نحو آفاق واسعة للتقدم والابداع في جميع الميادين. أن تكريس تصور منسجم لماضي الأمة من أجل توظيف تراكم خبرة اجيالها ليس بمكسب هين ولا بالشيء القليل.

بعض مصاعب منهجة التاريخ المدرسي :

طرح تدريس مادة التاريخ للتلاميذ في المستويين الابتدائي والثانوي عددا من المصاعب تعود جذورها إلى سببين رئيسيين : أولهما سعة حقل المعرفة التاريخية وتنوع جوانبها. والثاني هو قدرة المستقبل الذي هو الطفل والمراهق، المحدودة لاستيعاب المادة في حجمها المطلوب.

لقد واجه المربون وأساتذة التاريخ المدرسي مشاكل عويصة في مسعاهم لتطويع مادة التاريخ لضواغط المقررات والحجم الساعي الممنوح للمادة في إطار المناهج التعليمية. لقد فرضت عملية الانتقاء نفسها على التاريخ المدرسي منذ البداية. فالتاريخ لا يمكن أن يدرس من جميع جوانبه وبجميع جزئياته وتفاصيله وفي كل عصر، فهناك تاريخ وطني، وتاريخ عالمي، وتاريخ سياسي وتاريخ اقتصادي وتاريخ العقائد والديانات، وتاريخ التطور العلمي والتقني وهكذا، فلا يمكن الاقتصار على جانب من الجوانب والاكتفاء بذلك وحتى لو كان هذا ممكنا فإنه يتعذر الالمام بجميع

تفاصيل جانب واحد من هذه الجوانب. يضاف إلى هذا كون المتلقين لا يتوفرون على قدرات استيعاب واحدة لاختلاف أعمارهم، إلى جانب كون الاكتفاء بتقديم المادة من زاوية واحدة تمثل نوعا من المساس بالحقيقة التاريخية. فالمقررات وكتب التاريخ المدرسي تعكس هذه المعاناة التي يعيشها القائمون على شؤون هذه المادة الواسعة من مربين وأساتذة وعلى مر الأجيال، والتي تتلخص في كيفية تبليغها في حجم ساعي ضيق لقدرة استيعابية محدودة، كما تمثل هذه المعاناة في نفس الوقت ملحمة مسار طويلة لا تزال في منتصف الطريق نحو غايتها والمتمثلة في تبليغ الحقيقة التاريخية بتجرد ونزاهة.

ان هذه الغاية لا تزال بعيدة بالنسبة للتاريخ المدرسي وهذا بالنسبة لكل البلدان سواء تلك التي اشرنا إليها كنماذج في سياق هذا العرض أو غيرها، فآخر دراسة ظهرت والتي عالجت جانبا من جوانب مقررات المواد الاجتماعية المطبقة حاليا في المنظومة التربوية الفرنسية على المستويين الابتدائي والثانوي، والتي تحمل عنوان : «صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية» (1) تؤكد هذه الوضعية في كون مقررات التاريخ المدرسي والكتب التي تغطيها لا تزال بعيدة عن إدراك الغاية المطلوبة في تبليغ الحقيقة التاريخية كاملة وبكل موضوعية.

بعض مصاعب التاريخ الوطني في المدرسة :

يواجه تدريس التاريخ الوطني في المنظومة التربوية صعوبات كثيرة بعضها صعبة التذليل لما تتطلبه من وقت وجهد مركز متواصل، والذي لم يحظ به لحد الآن. فإلى جانب تلك الصعوبات ذات الطابع المشترك التي يواجهها تدريس مادة التاريخ في المناهج التعليمية تضاف إليها

(1) مارلين نصر، صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية عرض لأهم محتوى هذه الدراسة في : المستقبل العربي جانفي 1995م ص 18 . 42

صعوبات خاصة به تميزها عن غيرها. ذلك أنه إلى جانب كونه ينتمي في إطاره العام إلى التاريخ العربي الاسلامي على الأقل بالنسبة لأهم فصوله وأكثرها حيوية واشعاعا يزيد عليه كونه يتصل بتاريخ الجزائر التي وقع عليها العبء الرئيسي في مواجهة محاولات التوسع الأوروبية على الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط. مشكلة بذلك القلعة الأمامية للدفاع عن حمى العروبة والاسلام في مواجهة القوة الأوروبية الناشئة الممثلة في دول غرب أوروبا وذلك على امتداد ثلاثة قرون. فالفاصل الزمني عن هذه الفترة يعتبر في الزمن التاريخي بالنسبة للمجتمعات كالأمس القريب في حياة الأفراد، وهذا يعني أن الذاكرة التاريخية للمجتمعات الغربية لا تزال تحمل في طياتها شحنات من الضغائن والنزوع إلى تصفية الحساب وهذا ما نلاحظه في أدبياتها التاريخية وبكل اللغات عندما تتناول شؤون هذه المنطقة. وحتى في حالة وجود كتاب يتنزهون عن هذه النزعة فهم ينساقون ورائها اضطرارا. فالسند الوثائقي الذي يعتمدون عليه يدفعهم في هذا الاتجاه دفعا حتى على غير ارادة منهم.

يزيد على هذين العاملين كون الجزائر تعرضت في وقت مبكر لعدوان استعماري ذي نزعة استيطانية، وهو أخطر عدوان يمكن أن تواجهه أمة من الأمم وأشده ضررا عليه. ففي الوقت الذي كانت فيه النظرة التاريخية للمجتمعات الاوروبية تبنى وتشاد كان الشعب الجزائري يتعرض فيه لمحاولة الابادة المعنوية (التاريخية والحضارية) والجسدية معا

لقد أخذت مدرسة التاريخ الاستعماري على عاتقها مهمة إعداد الأرضية الملائمة لمستوطني الجزائر، ولم يكن بوسعها القيام بعملية المحو الكامل لماضينا وإرثنا الحضاري فتناولته

بالتشويه والتحريف لتحقيق نفس الغاية. فليس في هذا الماضي كما أبرزته ما يدعو إلى الاعتزاز والفخر، بل كل ما فيه يدفع إلى الاشمئزاز والتقزز، خاصة إذا قورن بماضي المستوطن المزخرف والمبهرج والذي يمكن للطفل الجزائري أن يتعرف عليه إذاساعفه الحظ وظفر بمقعد في المدرسة.

لقد تولد عن هذا التناول لماضينا صورة محرفة عن تاريخنا وهي الصورة التي فرضت نفسها بطريق أو بآخر وأثرت في مقررات التدريس مادة التاريخ في برامجنا التعليمية بالرغم من وجود موقف وطني من هذا الماضي تبنته الأجيال من الجزائريين منذ عام 1830، وكرسته الحركة الوطنية في أدبياتها ومواثيقها والتي آخرها بيان أول نوفمبر 1954 . غير أن تأثير هذا الموقف كان جد ضعيف في مقرراتنا بالنسبة للعصرين القديم والوسيط ومنعدم تماما بالنسبة للفترة الحديثة من تاريخنا. فنحن لا نزال لحد الآن نعرف من أدبيان هذه المدرسة لتغطية مقررات مادة التاريخ إذ ليس هناك إنتاج وافر بمثل غزارة انتاجها. ولقد نجم عن هذه الحالة أن التصقت بنا مفاهيم وأراء خاطئة عن تاريخنا، على غير ارادة منا. وظهرت اشكالات مفتعلة بخصوصه لم تكن لتظهر لو تم بناء النظرة التاريخية لماضينا قبل أن تتناوله يد هذه المدرسة بالتشويه، مثل النظرة الصراعية والتناحرية في مسيرة مجتمعنا - كاعتبار الجزائر محطة لم تعرف في تاريخها سوى تداول الغزاة عليها. وقد استغل حتى اسمها لزرع بذور الشك في حقها في أن يكون لها ماض مثل كل الأمم كالقول بأن الجزائر لم تكن معروفة بهذا الاسم في القديم والعصر الوسيط. وغاب عن كتاب مدرسة التاريخ الاستعماري أن فرنسا نفسها لم تكن معروفة بهذا الاسم الذي تحمله اليوم ولكونها لم تجد أي حرج في أن تتسمى بإسم قبيلة جرمانية كانت قد

غزتها واحتلت أراضيها وأن ملوكها أنفسهم ينحدرون من أصل جرماني، مادامت هذه الأحداث تشكل جزءا من تاريخها
- بدل نظرة التطور في ظل الاستمرارية التي شيدت على أساسها النظرة التاريخية للمجتمعات الأوروبية والمجتمعات الأخرى.

لقد آن الأوان للخروج من هذا المأزق الذي حشرتنا فيه مدرسة التاريخ الاستعماري، ومن تعاملنا مع مادة التاريخ بمنظور تقني أو شبه ذاك - وهي نظرة لم يسر عليها، على حد معرفتنا أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة الكبرى، حتى تلك التي تستوحي نظرتها إلى التاريخ من موقف اجتماعي (المادية التاريخية) والتي بنت رؤيتها لماضيها على أساس حركة مجتمعاتها في قطاعاته العريضة عبر القرون - والبدإ في وضع الأسس الراسخة في صرح النظرة التاريخية لماضي هذا البلاد والتي تمثل الخطوة الأولى واللبنة الأساسية فيه، والعمل على تقديم مادة ثرية محوصلة لتراكم خبرة الأجيال، للناشئة اليوم مواطني الغد.

ونريد في الختام أن نشير في ملامح عامة إلى بعض الجوانب التي يجب، في نظرنا، أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي مسعى لمنهجة التاريخ المدرسي في المنظومة التربوية.

ان النظام التربوي عندنا يتكون في خطوطه العريضة من ثلاث دوائر رئيسية : الابتدائي المتوسط والثانوي، في آخر كل دائرة من هذه الدوائر خاصة الأولى والثانية، هناك شريحة من الأطفال تغادر المدرسة لتتوجه نحو التكوين السريع للدخول في الحياة العملية. هناك ضرورة تربوية ووطنية في نفس الوقت تجعل كل دائرة ملزمة بأن توفر للتلميذ قدرا من الاطلاع والمعرفة لتاريخ وطنه منذ العصور القديمة وإلى اليوم. فالفكرة قد تبدو لأول وهلة جريئة

وغير عملية. كيف يمكن تقديم هذا القدر الهائل من المعلومات التاريخية للأطفال دون سن الثانية عشرة في الغالب في مدة قصيرة قد لا تزيد على ثلاث سنوات ؟

اذا أخذنا بعين الاعتبار تجارب الأمم وخبرتها بهذا الصدد فإنه يتبين أن المقصود بتدريس التاريخ في هذه المرحلة الأولى من التعليم ليس إعلام التلاميذ بالحقائق التاريخية المجردة وانما الهدف منه تربية التلاميذ تربية وطنية في الأساس عن طريق دروس مستقاة من صميم ماضيهم عبر العصور والقرون والقيام في نفس الوقت باطلالات على التاريخ العالمي لتحسيسهم بموقع مجتمعهم ومكانته في هذا التاريخ. فلا يعني هذا بالضرورة أن لا ينتقى من وقائع التاريخ المدرسي في هذه المرحلة الأولى من التكوين سوى الأحداث الايجابية المشرفة من هذا الماضي. فعلماء التربية عموما واخصائي المناهج خصوصا يعرفون أكثر من غيرهم ما يجب أن يقدم للتلاميذ من المعلومات التاريخية والكيفية التي يجب أن تقدم في هذه السن المبكرة من أجل تحقيق الهدف المتوخى في بناء ذاكرة الطفل التاريخية والتي تمثل في الوقت نفسه الذاكرة الجماعية للأمة, لقد سبق أن اشرنا إلى أن عملية الانتقاء قد فرضت نفسها على التاريخ المدرسي منذ ظهوره وبالتالي فمسألة المقررات لا تخضع سوى لضاغطين اثنين : وجوب تواصل المعلومات التاريخية مع بعضها البعض لتلافي حدوث فراغات في الذاكرة التاريخية للأطفال ووجوب ربط الأحداث بالزمن أي بالفترات التاريخية التي وقعت فيها. فكتب المقررات المدرسية الأوروبية تعطى لنا نماذج جد ناجعة في كيفية تقديم الأحداث وتلخيص فترات قد تغطى قرونا بكاملها في عدد قليل من الصفحات وبأسلوب مبسط للغاية.

بالنسبة لتاريخ الجزائر القديم، هناك عدد من الاشكالات المفتعلة أثارتها مدرسة التاريخ الاستعماري من خلال معالجتها لهذه الفترة من تاريخ البلاد، يجب التخلص منها وتجاوزها. لأن هذا التاريخ كما كتب لحد الآن يطغى عليه طابع الرومنة كما هو الشأن بالنسبة لتاريخ الجزائر تحت الاحتلال الذي تسلط عليه طابع الفرنسة. فتاريخ الجزائر في العصور القديمة لا يزال مجهولا في كثير من جوانبه. فنحن لا نكاد نعرف شيئا عن وضع المجتمع الجزائري في هذه العصور، عقائده، ثقافته، بنيته الاجتماعية مؤسساته الخاصة، علاقات عناصره ببعضها البعض، علاقاته بجيرانه القريبين منه، عاداته وتقاليده في مختلف الميادين وغيرها من المسائل. فالديانة المسيحية كانت ديانة الأقلية مثل الديانة اليهودية تقريبا. فعشية الفتح الاسلامي كان المجتمع الجزائري لا يزال يدين في أغلبيته بالعقائد الوثنية. فهذه الموضوعات لم تحظ باهتمام مؤرخي مدرسة التاريخ الاستعماري لأنها لا تخدم اهدافها، في الوقت الذي أبرزت فيه الديانة المسيحية كأنها عقيدة أغلبية سكان الجزائر.

لقد انتقل المجتمع الجزائري إلى مرحلة أرقى، جد متطورة بوصول رسالة الاسلام إلى هذه الديار. فمنذ الفتح الاسلامي أصبحت علاقات تاريخ الجزائر بتاريخ صدر الاسلام والدولة العربية الاسلامية علاقة عضوية، فهي التي شكلت مقومات الشخصية الجزائرية كما هي عليه اليوم. فهذا خيار الأجداد جيلا بعد جيل لا يمكن اعادة النظر فيه ولا مراجعته. لقد أصدر التاريخ حكمه فيه ولا سبيل إلى تغييره. ومن هنا تبدو ضرورة وجوب تمكين الناشئة من الاعتراف من دروس هذا الماضي الزاخر بالعبر وبالمنجزات أيضا. لقد أبدع المجتمع الجزائري في ظل الحضارة العربية الاسلامية في جميع المجالات. ولم يكن الشأن كذلك قبل الفتح الاسلامي،

فمن حق أطفالنا أن يطلعوا ويعرفوا ما يمكن لهم استيعابه بحسب سنهم ودرجة نضجهم عن خبرة اجدادهم في ميادين نشاطاتهم المختلفة. فلا يجوز التردد والاضطراب أمام الاشكالات المفتعلة التي يثيرها بعض المستشرقين ومن كتب على نمطهم حول الفتح الاسلامي ومسار الحضارة العربية الاسلامية في هاته البلاد. ولنا من كتب التاريخ المدرسي الأوروبية نماذج ناجحة في معالجة وقائع مشابهة لوقائع الفتح الاسلامي وانتشار الاسلام في بلاد المغرب مثل الغزو الروماني لأراضي ما يعرف اليوم بغرب أوروبا وانتشار المسيحية في تلك الديار.

هناك مسألة تطرح دائما أمام واضعي مناهج التاريخ المدرسي وهي نسبة الحصص التي يجب أن يحضى بها كل عصر من عصور التاريخ في المنظومة التربوية. وتمثل هذه إشكالية جد معقدة من الصعب الحسم فيها بارتياح. ونلاحظ أن كثير من البلدان اعتمدت التركيز على التاريخ الوطني مع اطلالات على التاريخ العام بالنسبة لدائرة التكوين الأولى التي يمثلها التعليم الابتدائي - إلى وقت قريب كان الفرنسي العادي الذي لم يسعفه الحظ ليتابع دراسته بعد المرحلة الابتدائية، لماتصل إلى اسماعه كلمة التاريخ أو يتلفظ هو بها فلا يتبادر الى ذهنه سوى تاريخ فرنسا لأنه لا يعرف تاريخا آخر غيره. (1) كما يتم التركيز أيضا على التاريخ السياسي على حساب الجوانب الاخرى لأنه أسهل للاستيعاب وأشوق للتلاميذ في هذه المرحلة المبكرة من عمرهم. كما يركز عادة في مرحلة التعليم الثانوي على التاريخ الحديث والمعاصر لأنه يشكل المفتاح الرئيسي والمدخل الذي لا بد منه لفهم عالم اليوم.

أريد أن أشير إلى نقطة أخيرة تبدو لي ضرورية لا يجوز إهمال ذكرها في هذا السياق والتي تتعلق بكيفة تعامل

(1) Marcel REINHARD, L'Enseignement de l'histoire. Paris, 1967 passin.

مقررات التاريخ المدرسي مع التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر. ليس هناك شك في كون هذه الفترة من تاريخ أوروبا هي مرحلة زاخرة بالتجارب المفيدة والمنجزات الهائلة في جميع الميادين. لكن الطريقة التي تبلغ هذه التجارب والمنجزات الى تلاميذتنا وإلى طلابنا أيضا - وهذا وضع عام ينطبق على مجموع الساحة العربية على الأقل وليس على الجزائر وحدها - أدت إلى بروز ذهنية مستلبة تعتقد أنه يكفي السير على النهج الذي سارت عليه المجتمعات الأوروبية للوصول إلى نفس المستوى من التطور والرقي المادي. ونعتقد أن الحصيلة التي انجزت في ظل هذه الذهنية في فترة تزيد عن مائة وخمسين سنة لا تدعو للارتياح ولا للتفاؤل. فكل المؤشرات القابلة للرصد الصادرة عن واقعنا اليوم وعلى عموم الساحة العربية الاسلامية، هي بالعكس تدفع إلى القلق وتشير بالحاح إلى أن هناك خلل عضوي في مسعانا للتشبه بأوروبا، يجب البحث عنه وعلاجه بكيفية ناجعة، ومن الضروري في اعتقادنا أن تعكس مادة التاريخ في المستوى الثانوي هذا الانشغال، كما يجب أن تبرز من جهة أخرى العوامل التي أدت بنا (كحضارة) إلى حالة التخلف التي نحن عليها اليوم والتي تعود جذورها إلى قرون طويلة مضت : لتمكين شباب الأمة وإطارات الغد من تجنب مخاطر أحلام اليقظة التي هي حصيلة الذهنية المستلبة وتحسيسهم في نفس الوقت بنبل وعظمة المهمة التاريخية التي تنتظرهم.

(1) Marcel REINHARD, L'Enseignement de l'histoire. Paris, 1967 passin.

القسم الثالث

11

مفهوم القومية في الفكر الأوروبي في القرن 19

إن ظهور كلمة القومية في القاموس السياسي للقرن التاسع عشر، يسجل ميلاد مدلول جديد غامض وشديد التعقيد بسبب الابهام الذي يكتنف محتواه والمعنى الذي يؤديه. ذلك أن كلمة القومية هي من نوع تلك الكلمات الحضارية التي لا تستطيع الحروف المكونة لها تحديد المعنى الذي تريد التعبير عنه والمحتوى الذي تتضمنه.

لقد كان ميلاد هذه الكلمة في البداية متواضعا وحتى محتقرا، غير أنه بسبب الظروف العامة التي عاشتها القارة الأوروبية منذ الثورة الفرنسية سيتشعب مدلولها ويتسع كما يزداد تأثيرها لتصبح عنوانا العصر بكامله، عصر القوميات.

شغل موضوع القومية NATIONALISME مكانا بارزا في اهتمامات رجال الفكر والسياسة في أوروبا القرن التاسع عشر، في نفس الوقت الذي كان فيه أحد عوامل التعبئة والتغيير نحو النمو والتطور لمجتمعات القارة انتقلت بفضلها الى عهد جديد : العصر الصناعي والرأسمالية.

كان لفكرة القومية دورا بارزا في الأحداث السياسية التي عاشتها أوروبا خلال القرن كما كانت أحد الأسس التي ارتكزت عليها عملية اعادة رسم الخريطة السياسية للقارة وعنصرا بارزا في العلاقات الأوروبية وفي التوازن الأوروبي الجديد. وسنجد هذه الكلمة (القومية) التي أصبح لها وقعا معبئا ومحفزا وراء ذلك الجهد الضخم الذي قامت به الدول الأوروبية لدخول عصر التصنيع من بابه الواسع والدفع ببعض منها الى مرحلة الامبريالية والاستعمار.

في سعينا لتوضيح مدلول كلمة القومية NATIONALISME ومحتواها خلال القرن الماضي من خلال ماحمله لها عدد من المفكرين المعاصرين البارزين الذين تصدوا لدراسة الظاهرة، سنحاول التعرف أولا، على تاريخ ظهور هذه التسمية وتتبع محتواها الذي بقي سائلا وعائم الدلالة حتى بداية هذا القرن، عندما تبلور في شكل اتجاه محدد المعالم، قابل للفرز والمعاينة المباشرة لما يحمله من رؤى متميزة حول : النظام السياسي والسياسة الاقتصادية والموقف الاجتماعي والفكري الذي يدعو إليه.

وستقدم عينات من الفكر القومي الأوروبي في مختلف المراحل التي قطعها مصطلح كلمة القومية عبر القرن التاسع عشر والتي يمكن تمييز بين ثلاث مراحل كبرى في تاريخ تطوره، ليتحدد محتواه النهائي في الاتجاه الايديلوجي الذي أصبح يتميز به والتي يمكن تحديدها زمنيا بالتواريخ التاليةمرحلة النشأة حتى عام 1815 والمرحلة الثانية حتى عام 1871 والمرحلة الثالثة التي تنتهي عند عام 1914 وسنحوصل موضوعنا في الختام باستعراض بعض محاور الاهتمام الرئيسية للفكر القومي الأوروبي والأسس المكونة لما يمسى بالايديولوجية القومية.

ظهرت كلمة القومية لأول مرة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في مذكرات الامبراطور النمساوي جوزيف الثاني تحت عنوان : (Les disputes autrichiennes) (نقاشات نمساوية)، وكانت تطلق في البلاط، مع نغمة الاحتقار والازدراء، على تلك الشعوب الغير الالمانية التي تعيش في كنف الامبراطورية، غير أن مضمونها سرعان مايرتقى عندما يستعملها الفيلسوف الالماني هيجل في العشرية الأخيرة من نفس القرن للتعبير عن مضمون آخر يهدف الى

اعادة الاعتبار للتراث الشعبي الالماني من شعر وملاحم وتقاليد التي يرى أنها تعبر عن الضمير الجماعي للأمة. VOLKSGEIST

ان الظروف السياسية المضطربة التي عاشتها ألمانيا أثناء الحرب النابلويونية ووطأة الاحتلال الذي تعرضت له ولد لديها الاحساس بالمرارة. لقد حملت كلمة القومية مضمون جديد VOLKSTUM لتصبح عنوانا لمشروع احياء قومي شامل. وسيكون هذا الهدف وراء مسعى كل المفكرين القوميين الألمان بمختلف اتجاهاتهم حتى بداية القرن الحالي.

أما في فرنسا، فإن لفظة القومية NATIONALISME ظهرت لأول مرة عند أواخر القرن الثامن عشر عندما استعملها القسيس برويل BARRUEL في احدى كتاباته (1798) للتنديد بالتطرف الذي تتميز به الوطنية عند اليعاقبة، بقوله : «ان القومية عندهم (اليعاقبة) حلت محل الحب العام وهكذا أصبح احتقار الأجانب وخداعهم والقدح فيهم، وطنية عندهم» ولم يتطور إستعمال هذه الكلمة في اللغة الفرنسية في العشريات التالية وبقيت تحمل دائما معنى الاستهجان والتنديد.

تجاهلت قواميس اللغة الفرنسية ايراد هذه الكلمة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بالرغم من أن كلمة NATIONALITE (الجنسية) كان قاموس الأكاديمية الفرنسية قد أوردها في طبعته السادسة عام 1836، للدلالة على حركة التحرر لدى الشعوب المستعبدة خاصة في أوروبا. أما لفظة (القومية) NATIONALISME فقد ظهرت لأول مرة في قاموس لاروس وضمنها معنين : الأول ويعني الوطنية المتطرفة التي تسمى أيضا بالشوفينية وشرحها بكونها تعني التعلق الأعمى والتفضيل لكل ماهو متصل بالأمة التي ينتمي إليها الفرد، والمعنى الثاني بكونها تعني الوجود المتميز للشعوب في اطار دولة مستقلة.

وعند أواخر القرن التاسع عشر أصبحت كلمة NATIONALISME تحمل ثلاث معاني مختلفة : فهي تعبر عن الوطنية المتطرفة المستهجنة من طرف قطاع واسع من الرأي العام، أو للتعبير عن الكفاح الذي تقوم به الشعوب المستعبدة للتحرر من ربقة السيطرة الأجنبية، أو كعنوان لتيار سياسي ذو توجه متميز وبرنامج سياسي ميداني والذي يحتل في الخريطة السياسية موقعا في اليمين أو أقصى اليمين.

أما انجلترا فإن كلمة القومية لم تتميز عن كلمة الوطنية وتستعملان للدلالة على شيء واحد، وهو حب الوطن والتحمس له، والتعلق بالدولة التي تمثل كيان مجسدا له، والاستعداد للتضحية من أجله ومن أجل مصالحه الحيوية. على أنه مع بداية القرن الحالي يسجل في هاته البلاد بداية التمايز بين كلمتي الوطنية والقومية لتصبح هذه الأخيرة عنوان لتيار سياسي قائم بذاته له ايديولوجيته الخاصة شأنه شأن البلدان الأوروبية الأخرى والتي تلتقي مع بعضها البعض في خصائص مشتركة أبرزها : الاستعلاء القومي، أي النرجسية القومية والروح العدوانية.

من أجل الاحاطة بالتطور التاريخي لكلمة القومية يجب الالمام ولو في الخطوط العريضة بمسيرة هذه التسمية عبر حركة الأنكار خلال القون التاسع عشر.

فكلمة القومية هي كما سبق أن أشرنا هي كلمة حضارية وهي بالتالي تشبه مؤسسة، ولكنها في الذهن، في خضوعها للتأثير والتأثر، لا يمكن الاحاطة بها بمعزل عن الظروف العامة التي ظهرت فيها وتحركت في وسطها.

عند معالجة موضوع القومية الحديثة يتخذ مؤرخوا حركة الأفكار وتاريخ الذهنيات من «أحاديث إلى الأمة الألمانية» للفيلسوف الألماني فيخته، نقطة البداية لميلاد هذا الشعور

الجديد الذي سيسمى بالروح القومية، في ألمانيا وفي أوروبا بوجه عام. ففيختة الذي كان قبل انهيار دولة بروسيا أمام جحافل نابليون، ذو نزعة عالمية انسانية، ذهل لما أصاب ألمانيا من الذل والمهانة على يد الجيوش الأجنبية. أحدثت هذه الصدمة انقلابا عميقا في نفسيته وآرائه السياسية، وعبر عن هذا الشعور الكئيب الذي سيطر عليه من جراء هذه الحالة وكذلك عن الأمل في المستقبل في سلسلة من المحاضرات (14 محاضرة) ألقاها في جامعة برلين خلال شتاء 1807 - 1808 تحت عنوان : «أحاديث إلى الأمة الألمانية» هذه الأحاديث تمثل من جهة ردا غير مباشر لأقوال فيلسوف ألماني آخر ڤيوم شليقل، الذي كان قد أكد قبل أربع سنوات بكون العالمية والكونية هما دعائم الأحياء الألماني الجديد لأنهما يعبران صادقا عن الروح الجرمانية الحقيقية. ومن جهة ثانية هي دعوة للنهضة والتقدم والازدهار ولن يتسنى ذلك في نظر فيختة مالم تتوفر عددا من الشروط : «اننا منهزمون، أعلن متألما، ويتوقف علينا أن نقرر، بعد كل الآلام التي نحن عليها، هل يجب علينا أن نفقد حتى شرفنا... ان المعركة بالسلاح قد انتهت وها قد بدأنا معركة جديدة معركة المبادئ والأخلاق والصفات الحميدة». يجب على الأمة الألمانية أن تعود إلى نفسها وتنكب عن ذاتها وتطهر روحها من كل المؤثرات الأجنبية. فالجرمانية غير قابلة للذوبان في أي كيان آخر. «انني إتوجه للألمان لأقوال لهم ان ما يميز الجرمانية بالذات هي كونها تمنعنا من الانصهار في أي شعب أجنبي ونتحلل في داخله فهي تعطينا قومية مستقلة عن أية أمة أخرى».

مدركا أهمية تأثير الثقافة الفرنسية في ألمانيا، خاصة في أوساط شرائحها الاجتماعية العليا ومنذ وقت طويل، فأكاديمية برلين اتخذت عند تأسيسها، من الفرنسية لغتها

الرسمية وعين لها سكرتيرا فرنسيا. ولقد منحت في سنة 1783 جائزة لأديب فرنسي، أنطوان ريفرول، لمقاله : «حول أسباب انتشار اللغة الفرنسية عالميا».

تصدى فيختة لهذه الظاهرة ليبين أن آفاق الثقافة الفرنسية التي تعبر عليها لغتها لا ترتقي عاليا اذهي تستطيع، في أحسن الحالات، أن تحسن الوصف للحياة كما هي وفي آفاقها المرئية فقط ولا تستطيع تجاوزها. وهي تعطي لنفسها وللانسانية مستوى من الحضارة لا يمكن أن نتجاوزه بسبب النمط الذهني الذي تطبع به عقلية من يستعملها. وعلى العكس، فالألماني لا يعتقد بكون تاريخ البشرية يدور وفق قانون طبيعي غامض، في حلقة مفرغة، فهو لا ينتظر أبدا عودة الماضي». وفي نقده لتصور الفلسفة الفرنسية ومحدوديتها يؤكد أن سبب ذلك يعود إلى لغتها «ان فلسفة اللغة الفرنسية تمنع وجود فلسفة للفكر».

سنتين بعد هذه السلسلة من المحاضرات، أصدر فريدريك ياهن كتابا تحت عنوان : «القومية الألمانية» حمله مشروعا كاملا ومتكاملا للاحياء القومي الألماني، والذي في نظره لا يجوز البحث عنه خارج الثقافة والقيم والعادات والتقاليد الألمانية التي تمثل التعبير الحقيقي للروح الجرمانية. كما تضمن تصور الطرق والوسائل التي تحقق هذا البعث الجديد مركزا على تربية الشباب على الخصوص وتهذيبهم واعدادهم معنويا وجسميا، عن طريق التربية الرياضية لتحقيق المهمة التاريخية المنوطة على عاتقهم والمتمثلة في النهوض بالأمة والصعود بها إلى مراتب الرقي والازدهار.

يمكننا عند هذا الحد من العرض أن نتساءل عن دور الفيلسوف الكبيرهيجيل في الفكر القومي، وقد عاش في نفس الفترة التي عاش فيها فيختة، وان كان أصغر منه سنا، وواكب بزوغ الفكرة القومية في ألمانيا.

ان هيجل لم يكن من دعاة القومية ولا من المتحمسين لها فهو صاحب مذهب خاص ومدرسة متميزة (المثالية) في الفكر الفلسفي المعاصر، ومع ذلك فإن بعض آرائه أسهمت في بلورة عدد من المبادئ الأساسية لما يسمى بالنزعة القومية مثل تقديس الدولة وسمو رسالتها، وانمحاء العقل الفردي والمصالح الفردية أمام مصلحة الدولة، واعتبار الحرب ضرورة حياتية والاشادة بدور الرجل القائد أو الرجل الخارق للعادة. إن فكر هيجل فكر خصب وثري جدا وقد قرئ قراءات متعددة واستخدم في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة.

للحركة الرومانتيكية هي الأخرى دورا في بلورة الفكرة القومية في ألمانيا خلال المنتصف الأول من القرن التاسع عشر، وليست في الحقيقة مسؤولة عن ظهورها، كما كان شائعا بكون الرومانتيكية السياسية هي التي تمخضت عنها الأنظمة السياسية الشمولية التي استولت على الحكم في عدد من البلدان الأوروبية. ولفترة من الوقت. في المنتصف الأول من هذا القرن، مثل ايطاليا وألمانيا والتي دفعت بالعالم الى الاكتواء بنار حرب جديدة.

فهي كأي مذهب فكري آخر قدم مساهمات في اتجاه تحديد معالم الفكر القومي وبلورته ولكنها لم تتصدره. وهي كمدرسة أدبية وليست ايديولوجية، بزغت تحت ظلال حركة الاستنارة كرد فعل ضد القواعد الكلاسيكية وضد العقلانية الجافة التي تميزت بها الاستنارة. ومن وجهة النظر الاجتماعية تمثل تعبيرا لرد فعل الشباب المثقف ضد القديم وضد النمطية المصطنعة السائدة في المجتمعات الأوروبية آنذاك والتعبير عن الحنين الى «النعيم» الذي كان عليه ذلك الرجل الطبيعي الأول.

لكن خيبة الأمل التي أحدثتها الثورة الفرنسية أدت الى زعزعة ذلك الاعتقاد في الطبيعة الخيرة للانسان وفي قدرته على تحقيق سعادته. وتحولت الرومانسية التي بدأت كإتجاه تقدمي الى قوة محافظة ورجعية في وجهها السياسي. لقد عرفها فريدريك هرتز أحد الباحثين الانجليز البارزين، في تاريخ الفكر القومي بكونها «مجرد نمط سيكولوجي يجمع بين السعي الانفعالي الى الحرية العاطفية وخيبة الأمل في العقل الإنساني. وتستطيع هاته الذهنية التي أدارت ظهرها للعقل أن تعتنق أي برنامج سياسي لتنبذه وترتد عنه بعد حين». ورغم هذه الذبذبة والتأرجح فإن الرومانتيكية قدمت مساهمات غير هينة في ابراز عدد من العناصر المكونة للقومية مثل الشخصية القومية والطابع القومي.

سار الفكر القومي الألماني بعد التخلص من السيطرة الفرنسية وسقوط نابليون في اتجاهين متكاملين، اتجاه فكري ثقافي واتجاه سياسي، فالأول سعى الى تعميق واستخلاص العناصر المكونة للأمة الألمانية وابراز مقومات شخصيتها القومية من خلال استقصاء مسيرتها عبر التاريخ. وقد أدى ذلك الى تطوير الدراسات التاريخية بصفة خاصة والدراسات الاجتماعية بوجه عام، واحتل المؤرخون الألمان مكان الصدارة في الجهد الرامي الى تحويل التاريخ من فن الى علم.

أما الاتجاه الثاني، فقد ركز جهوده على تجسيد الوحدة السياسية بين مختلف الكيانات الألمانية القائمة. لم يكن هناك في هذه الفترة اجماعا على الصيغة التي تتحقق في داخلها هذه الوحدة. هل تتم بواسطة اتحاد يجمع الكيانات القائمة في اطار فضفاض واسع أو وحدة تتجاوز هذه الكيانات وتلغيها؟ وفي هذه الحالة، ماهو الشكل الذي سيكون عليه النظام السياسي : هل هو تحرري ليبرالي أم

استبدادي سلطوي؟ لقد تشعبت حول هذه القضايا الآراء وتعددت الاتجاهات، كما تنوعت المواقف بخصوص من ستوكل إليه مهمة انجاز هذه الوحدة. هل النمسا أم بروسيا أم القوى الجماهرية التحررية؟ انقسمت الحركة القومية حول هذه الخيارات الثلاثة مما شكل عقبة كأداء على طريق تحقيق الوحدة السياسية للبلاد. وفي الحقيقة فإن سبب تعثر المسعى الوحدوي في ألمانيا منذ عام 1815 يعود بالدرجة الأولى الى الخلافات الألمانية نفسها. فهناك كيانات سياسية محلية ذات وزن معتبر وهناك الخصوصيات الاقليمية والنعرات الجهوية التي لاتزال مضطرمة. الى جانب الصراع الديني الغير المعلن ولكنه قائما بين البروتستنت والكاثوليك والتنافس الشديد بين النمسا وبروسيا للهيمنة على الشؤون الألمانية.

كل هذه العوامل لعبت دورا مثبطا لقيام الوحدة السياسية. وعندما قامت ثورة 1848 وأعلن برلمان فرانكفورت قيام الوحدة الألمانية تحركت كل القوى المناوئة لهذه المبادرة التحررية بمن فيها ملك بروسيا الذي رفض التاج الأمبراطوري الذي عرضه عليه البرلمان. وكانت النتيجة أن أغرقت المبادرة في بحر من الدم.

كانت ثورة 1848 من صنع قوى التحرر في ألمانيا وكان بين زعمائها عدد كبير من المثقفين : مؤرخين، محامين، كتاب مرموقين، صحفيين وغيرهم من الكفاءات في الميادين المختلفة وكان فشلها نكسة لقوى التحرر والديمقراطية وقد أعقبها موجة من اليأس والتشاؤم في امكانية تحقيق الوحدة مع الديمقراطية في يوم من الأيام. لقد غادر البلاد مآت الآف من الأشخاص للاستقرار في المهجر وخاصة في الولايات.

المتحدة الامريكية كما انسحب كثيرون من السياسة وقد تولد الاعتقاد بعد هذا الفشل، بكون الوحدة لن تحقق بدون حرب. انتشرت هاته النظرة التي وجدت قبولا لدى قطاعات واسعة في المجتمع الألماني حتى في أوساط تلك التي تتخوف من النزعة العسكرية.

أصبحت بروسيا لدى الوحدويين الألمان تمثل الأمل المنشود لانها الأداة الوحيدة في نظرهم، القادرة على تحقيق هذه الغاية، فالنمسا أصبحت تجسد لديهم العقبة الرئيسية والحرب المطلوب خوض غمارها لن تكون سوى ضدها لابعادها نهائيا عن الشؤون الألمانية. وهناك حرب ثانية يجب خوضها ضد قوة غير ألمانية اذ بواسطتها فقط يمكن التغلب على النعرات المحلية التي لاتزال تعرقل سير الوحدة.

عدد من المفكرين والمؤرخين في مقدمتهم، حاولوا تعبئة الألمان حول فكرة كون بروسيا هي حاملة أمل ألمانيا لتحقيق مسعاها، وعلى رأسهم المؤرخ هنريخ تريتشكة.

في سنة 1864 كتب مقالا مشهورا تحت عنوان : (الدولة الفيدرالية والدولة الموحدة) دعا فيه الى تعبئة جهود الألمان تحت قيادة بروسيا من أجل تحقيق الوحدة. كما عالج فيه عددا من القضايا الأساسية المطروحة على المسار الوحدوي وفي مقدمتها موضوع الشكل الذي ستكون عليه هذه الوحدة مركزية أم لا مركزية.

لقد انتقد بشدة فكرة للامركزية على اعتبار كونها اطارا غير مجدي وغير فعال مستند في تدعيم رأيه بالتجارب السابقة في التاريخ، وأخرها الكونفيدرالية الجرمانية التي انبثقت عن مؤتمر فيينا حين وصفها بكونها مجرد تحالف بين الأسر الحاكمة ضد حرية الشعب الألماني. كما ندد من جهة ثانية بالفكرة القائلة بكون الخصوصيات المحلية والنعرات

الاقليمية هي مفيدة للحرية والثقافة الألمانية، مؤكدا بكون الدولة الوحدوية هي وحدها القادرة على تحقيق التقدم والازدهار للأمة الألمانية.

ان تريتشكة الذي بدأ حياته كمفكر ملتزم بالخط التحرري تحول ليصبح من أشد المتحمسين لزعامة بروسيا برغم التحفظ الذي كانت لديه حول نزعة بسمارك الاستبدادية خاصة عندما أبطل العمل بالدستور. كما رفض منصبا مغريا عرض عليه معلقا على ذلك بقوله: «يبدو أن رجل الدولة هذا (يعني بسمارك) لا فكرة لديه عن وزن القوى المعنوية في العالم».

كانت للاراء التي أبداها تريتشكه في أعماله الأخيرة (محاضرات في السياسة) وخاصة في كتابه الضخم الذي يعتبر من أشهر أعماله (التاريخ الألماني) تأثيرا كبيرا في عقليات الشرائح الوسطى والعليا من المجتمع الألماني، وهي الآراء التي شكلت بذورا للنزعة القومية العدوانية والتي سيتعاظم شأنها في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

فسياسة القوى والهيبة هي سياسة رشيدة وسليمة عندما تنتهجها بروسيا ولكنها مستهجنة اذا انتهجتها دول أخرى. كما أن القانون الدولي والأخلاق في السياسة والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال ونشر الثقافة بين الجماهيرهي مساوئ ومخاطر يجب تجنبها والاحتياط منها. وله آراء قاسية في الانجليز وفي مؤسساتهم التي يرى فيها نموذجا مجسد اللمكر والخبث والغدر والنفاق. كما هاجم اليهود لكن ليس على أساس عنصري وانما لكي يتحولوا عن أخلاقهم التي يتميزون بها ويصبحون ألمانا «طيبين».

الرابطة الجرمانية :

بعد انجاز الوحدة السياسية واعلان قيام الامبراطورية توجه الفكر القومي الألماني نحو تركيز دعائم دولة الوحدة والعمل من أجل تحقيق الشطر الثاني من المهمة القومية والمتمثل في تطوير ألمانيا والصعود بها إلى مكان مرموق بين الأمم.

توزعت شرائح القوى القومية على مختلف المجالات الحيوية في البلاد للعمل ميدانيا وعلى الطبيعة من أجل تطويرها. لقد تم تحسيس الرأي العام وتعبئة جهوده عن طريق تكوين هيئات وجمعيات متخصصة للعمل داخل كل قطاع. مثل الجمعيات التاريخية والجغرافية. جمعية ألمانيا الفتاة رابطة أصدقاء الأسطول، رابطة أصدقاء الجيش الجمعية الاستعمارية وغيرها. هذه الهيئات المتحمسة النشطة ضمت داخل صفوفها رجال الصناعة والمال والأعمال وأصحاب المهن الحرة، ضباط في الجيش وفي البحرية موظفون سامون في الدولة، علماء مفكرون ومواطنون عاديون. لقد بلغ عدد المنخرطين فيها في منتصف الثمانينات بضعة ملايين من الأعضاء. فالنجاح الذي حققته ألمانيا بعد توحيدها بوقت قصير، في ميدان التصنيع حيث تبوأت المكانة الثانية بين الدول الصناعية في تلك الفترة وفي وقت قصير يعود الفضل فيه، بقدر كبير إلى هذا الجهد التعبوي الذي انجز على الطبيعة وفي الميدان عن طريق هذه الهيئات التي جندت نفسها للتعبئة القومية.

وفي عام 1891 تأسست الرابطة الجرمانية La ligue Pangermnaiste وهي ليست حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه وانما هي قوة ضغط تعمل في اتجاه الرأي العام لتعبئته من أجل خدمة المصالح الألمانية في الداخل والخارج،

والضغط على الحكومة للتأثير على سياستها ودفعها في هذا الاتجاه أي اعتبار كون المصالح الألمانية هي قبل كل شيء وفوق كل شيء.

في هذه الفترة بالذات بدأت الامبراطورية الألمانية تتجه نحو التوسع والاستعمار. وترى الرابطة الجرمانية أن العقبة الكبيرة التي تواجه تطلعا ألمانيا في هذا المجال تتمثل في انجلترا وفرنسا أساسا، اللتان اقتسمتا الكرة الأرضية تقريبا. ولذلك تميزت أدبياتها بالعداء الشديد لهاتين الدولتين. فإلى جانب قيامها بتنشيط مختلف الهيئات التي أشرنا إلى بعض منها، كانت تقوم باصدار وتوجيه عدد ن الصحف والمجلات وبنشر كراريس وكتيبات حول مختلف الموضوعات التي تندرج ضمن محاورا اهتماماتها، وتنظيم المحاضرات والندوات، والقيام بنشاطات ثقافية واجتماعية وربطها بالأهداف التي تعمل على تحقيقها. فبفضل تنوع أساليب عملها وتعدد أوجه نشاطاتها، استطاعت أن تستقطب حولها شرائح هامة ومؤثرة في المجتمع الألماني وأصبحت تمثل نوعا من مركز للتخطيط والتوجه للنشاط القومي بجميع أشكاله لتضفى عليه شيئا فشيئا مسحة التوسعية العدوانية والتعصب العنصري.

يعتبر ارنست هاس أول من عمل على توجيه الرابطة هذه الوجهة عن طريق المحاضرات التي كان يلقيها في جامعة ليبزق ثم من خلال كتابه الذي يحمل عنوان «السياسة الألمانية» والذي دافع فيه عن حق ألمانيا في تكوين امبراطورية كبرى في أوروبا وما وراء البحار.

إن الصيغة النهائية التي انتهى إليها الفكر القومي الألماني عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نجدها في الكتاب الذي أصدره هنزيخ كالاس خليفة هاس على رأس الرابطة

في عام 1912 بمناسبة انعقاد مؤتمر الرابطة في مدينة ارفورت تحت عنوان «لو كنت امبراطورا» وفيه أثار عدد من المسائل التي تبرز بوضوح الاتجاه الذي أصبح عليه الفكر القومي الألماني : فكر معادى للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضد فكرة الاقتراع العام وحقوق الأقليات القومية التي يجب خنقها وكتم أنفاسها وكذلك ضد اليهود الذين يجب أن يعتبروا أجانب وليسوا ألمان. يجب على الدولة أن تبذل كل ما في وسعها لتقوية الجيش والأسطول لأن الحرب ضرورة حيوية. ان أمن ألمانيا يحتم عليها سحق فرنسا. وعلى هاته أن تتخلى على أجزاء أخرى من أراضيها وتخليها من سكانها لاستيطان الألمان بها. ليس لبلجيكا ولا لهولاند الحق في البقاء بل يجب دمجهما في ألمانيا فهما كيانان مصطنعان ابتدعهما خيال انجلترا الماكر. أما النمسا والمجر فهما في حاجة إلى ديكتاتورية ألمانية قوية لكبح جماع السلاف والقوميات الأخرى التي تتربص بالجرمانيين لتنقض عليهم في أول فرصة مواتية.

إن الصبغة العدوانية والتوسعية التي أعطتها الرابطة الجرمانية للفكر القومي الألماني سيعزز بالنزعة العرقية العنصرية على يد هوستون ستيوارت شمبرلين الذي ركز جهده الفكري لتأكيد تفوق الجنس الآرى على ماعداه من الأجناس الأخرى. فتشيرلين ليس رائد العنصرية العرقية في الفكر الاوروبي المعاصر اذ سبقه في هذا المجال كل من قوبينو الفرنسي وكارلايل الانجليزي، ولكنه تميز بالدفاع عن الألمان بالرغم كونه من أصل انجليزي، فهو يعتبرهم «الشعب المختار» لانهم يمثلون خلاصة الجنس الآرى الذي أحرز كل العبقريات التي عرفتها الانسانية. فالروح الآرية لا تتماشى مع الديمقراطية والتحررية اللتان هما من صنع الرأسمالية اليهودية.

لقد وجدت هذه الأفكار العنصرية صدى لدى الجماهير الألمانية غداة الحرب العالمية الأولى بسبب الظروف الصعبة التي كانت عليها هاته البلاد وكانت احدى الأسباب التي هيأت الأذهان ومهدت الطريق للنازية للصعود الى الحكم.

*

* *

فتح الغزو الفرنسي والهيمنة النابليونية على شبه الجزيرة صفحة جديدة في تاريخ هاته البلاد بقضائه على عدد من الكيانات السياسية القزمية التي كانت موجودة وإقامة كيانات أكبر بدلها تمهيدا لتوحيد شبه الجزيرة. ولكن سقوط نابليون وانهيار مملكة نابولي التي كانت تحت حكم أحد قواده المقربين، مارا، أعاد الأوضاع في إيطاليا إلى ما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي.

لكن البذور الجديدة التي زرعتها الثورة الفرنسية لم تسقط بل بدأت تختمر في اتجاه بعث الأمة الايطالية وتحقيق وحدتها السياسية. تعتبر الفترة الممتدة بين 1830 - 1815 بداية لبزوغ الوعي القومي والفكرة القومية في شبه الجزيرة، الذي اتخذ مظهر بعث واحياء للثقافة وامجاد ماضي ايطاليا. كما اصطبغ هذا الجهد بالروح التحررية والصراع ضد الاستبدادية وضد النعرات المحلية والجهوية.

تجسد هذان المظهران في حركة الاحياء هاته في كل من رابطة الفحامين، وهي جمعية سياسية ذات جذور ماسونية، اعتمدت العنف والارهاب كأسلوب للعمل لمواجهة الاستبداد الرجعي المتسلط على شبه الجزيرة. ولم يكن لها في هذا الوقت المبكر برنامجا واضح المعالم يهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية. وفي الحركة الرومنتيكية التي اتخذت من عملية الاحياء لماضي ايطاليا وسيلة للتربية السياسية للأمة ورفع مستوى الوعي لديها إلى مرحلة أرقى يتجاوز الروح المحلية والنعرات الاقليمية.

ان الاضطرابات والحركات العصيانية التي حدثت في ايطاليا عام 1830 والتي كانت صدى للثورة التي حدثت في فرنسا في هذه السنة أكثر من كونها تحرك فجرته قوى محلية بناءا على معطيات داخلية موضوعية.

فالفشل الذي حاق بهذه الانتفاضة يمثل بداية للتحول النوعي في الوعي السياسي على ساحة شبه الجزيرة وابتداءا من هذا التاريخ سيرتبط العمل في مواجهة القوى الاستبدادية المحلية المتحالفة مع القوى الرجعية الأوروبية المتمثلة في النمسا، بالنضال من أجل تحقيق الوحدة السياسية لايطاليا.

يعتبر مازيني أحد أعلام الفكر القومي الايطالي في القرن التاسع عشر ان لم يكن أبرزهم. ففي الوقت الذي كان ينظم، يشرف ويوجه عددا من الجمعيات التي كانت تنشط في الميدان، بعضها بوسائل العنف، كان يكتب، يجادل ويندد أيضا جاعلا هدفه تحرير ايطاليا من الحكم الأجنبي في بعض أجزائها وتوحيدها لتضطلع برسالة تحرير جميع الشعوب المظطهدة (الأوروبية) ولم شتات الجنس البشري في صورة اتحاد من الأمم الحرة تحت زعامة ايطاليا.

يضع مزيني العقيدة القومية في مرتبة الدين. فهو يعتبر أنه لا يمكن وجود مجتمع وتحقيق تقدم دون العقيدة الدينية والدين عنده ليس الكنيسة وإنما هو، تلك الصيغة التي تتوحد فيها الانسانية مع القومية. فالأمة في نظره هي تجسيد للوئام القائم بين الأفراد المتساويين والذين يعملون بالتعاون فيما بينهم مع الأمم الأخرى من أجل ترقية الجنس البشرى. فالأمم تبعث وتحي بارادة الشعوب المؤمنة برسالة أخلاقية سامية تمتد جذورها في أعماق التاريخ والظروف الجغرافيا وتقاليد المجتمعات. فالعناصر الأولى المكونة للأمة هي الوحدة السياسية التي تجمع كل الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تقاليد واحدة ويعيشون تحت راية دولة واحدة.

كما ندد بالغلو القومي (الشوفينية)، واعتبر أن القومية الحقيقية هي تلك التي تعمل من أجل المساواة والتعاون المخلص بين جميع الأمم. فكل أمة عليها واجب مساعدة الأمم المضطهدة لنيل حريتها. فمازيني يؤمن برسالة ايطاليا الموحدة في تحقيق الوحدة المعنوية للجنس البشري كله ويريدها أن تكون «روح العالم» ومركز دين الانسانية الجديد.

وللقيام بهذه الرسالة يجب أن تقوم في ايطاليا الموحدة دولة قوية لا من أجل التوسع والغزو واستعباد الشعوب الأخرى وإنما من أجل تحقيق رفاه الشعب بجميع شرائحه. فهو من انصار الاصلاحات الاجتماعية العميقة دون أن تصل إلى المساواة التامة التي يراها غير ممكنة. كما يرفض فكرة الصراع الطبقي ويرفض اعتبار أن المادة وحدها هي الغاية من وراء سعي الانسان. فالثورة الفرنسية فشلت لكونها اعتبرت أن مصالح الانسان الانانية هي هدفها الأعلى «أما الثورة الايطالية المقبلة فانها ستعمل على تحقيق مثل أعلى من ذلك بكثير».

وحرية الشعب هي شيء مقدس في حدود اتفاقها مع الحريات الأساسية للانسان. وفي نفس الوقت، يحذر من خطورة ارادة الشعب عندما تضلل وتحرف عن أهدافها.

وعندما تحققت الوحدة الايطالية بالصورة التي تمت عليها رفض هذه الوحدة التي اعتبرها اسما على غير مسمى «أضحوكة ايطاليا» لأنها ليست النموذج الذي كان ينشده في قيام الوحدة تحت راية الجمهورية ولأنها ستكون عاجزة عن الاضطلاع برسالة ايطاليا العالمية. لم يكن لأفكار مازيني تأثيرا كبيرا في الفكر القومي الايطالي بعد الحرب العالمية الأولى. فالفاشستية الايطالية استوحت عقيدتها السياسية من جذور خارج شبه الجزيرة.

• •

ان موضوع القومية لم يشغل حيزا كبيرا في اهتمامات الفكر الانجليزي خلال القرن التاسع عشر. فالظروف التاريخية التي مرت بها هاته البلاد لم تدفع بفكرة القومية إلى محل الصدارة على غرار ما حدث في البلدان الكبرى في القارة. وفي الحقيقة، فان الشخصية القومية الانجليزية وجدت تعبيرا لها منذ وقت مبكر في اطار حركة الاصلاح الديني من خلال الصراع الذي نشب بين الكنيسة الانجليزية والبابوية ثم في اطار الحرب ضد اسبانيا والتي انتهت نهاية سعيدة بالنسبة لها عندما تحطم الأسطول الاسباني الكبير (الأرمادا) على شواطئها عند نهاية القرن السادس عشر.

منذ هذا التاريخ لم تشعر انجلترا بأي خطر يهدد وجودها القومي فحدودها الطبيعية التي تحيط بها البحار من كل جانب جعلتها في مأمن من الغزو وبمنجاة من كل تهديد خارجي ضدها. كما أنه ليس هناك انجليز يعيشون خارج الجزر البريطانية تحت سيطرة أجنبية وليس لديهم أقليات قومية أو دينية كبيرة تقلق وجودهم القومي. فلم يشعر المفكرون الانجليز بضرورة تأكيد شخصيتهم القومية ولا في توضيح موقفهم من حقوق الولاء المتصارعة (الولاء القومي أو الولاء المحلي) الذي لم يوجد عندهم ولا بالتأمل والتفكير في طابعهم القومي ورسالة انجلترا العالمية. فشخصيتهم المتميزة التي أفرزتها ظروفهم التاريخية ومحيطهم الجغرافي ومركزهم المرموق في العالم جعلت التفكير حول مثل هذه الموضوعات ليس له ما يبرره.

لقد كان هناك شبه اجماع لديهم بكونهم يتميزون بالروح التجريبية في التفكير على نقيض عقلانية الفرنسيين وميتافيزيقية الألمان. وأنهم ينفرون من المبادئ المجردة

ويتحلون بالروح العملية ويؤمنون بالحس السليم والحلول الوسطى. هذه السمات المتميزة للعقلية الانجليزية وجدت تعبيرا لها في فكر ادمون بيرك، أحد أعلام الفكر الانجليزي الذي عاصر الثورة الفرنسية. هلل بيرك في البداية لهذه الثورة ثم تحول ليصبح من ألد أعدائها. ففي كتابه «تأملات حول الثورة الفرنسية» الذي صدر سنة 1791 قام بتوجيه نقد شديد لها بالرغم من كونها لا تزال في بداية طريقها فلم تتحول بعد إلى حكم ارهاب في الداخل وحروب في الخارج.

يرى بيرك أن الأمة ليست مجرد مجموعة من البشر تعيش مع بعضها البعض وإنما هي شخصية تاريخية ذات بناء سياسي واجتماعي خاص بها يوجد بين أفرادها نوع من الرضى الضمني وتحكمها طبقة صغيرة مدربة على السياسة والخدمة العامة تتجسد فيها التقاليد القومية، وهي الأرستقراطية. فهاته الطبقة هي التي تملك في نظره كل الصفات اللازمة للزعامة والقيادة وهي الحاملة لأمانة الأمة بالنيابة عن الشعب وتمارسها تبعا لما تراه صالحا غير مقيدة بارادة ناخبيها. فبيرك يعارض مبدا التوسع في منح حق الاقتراع للطبقات العريضة من الشعب.

أثر فكر بيرك في القارة أكثر مما أثر في انجليترا نفسها. ولذلك استخدمته القوى المحافظة والاستبدادية لمواجهة المد التحرري، خاصة في المرحلة التي تلت مؤتمر فيينا، ويمكن تلخيص معالم الفكر القومي الانجليزي عند منتصف القرن التاسع عشر في التعريف الذي أعطاه. ج.س. ميل للأمة بقوله : «يمكن أن نقول بأن قسما من الجنس البشري يكون أمة اذا كان أفراده متحدين فيما بينهم بواسطة عواطف مشتركة لا توجد بينهم وبين الآخرين. وشعور القومية هذا قد يكون مبعثة عدة أسباب مختلفة فهو

أحيانا نتاج الاتحاد في العنصر والسلالة، ويسهم فيه المشاركة في اللغة والدين بنصيب كبير. كما أن الحدود الجغرافية سببا من هذه الأسباب. بيد أن أقواها جميعا هو الاتحاد في الماضي السياسي والاشتراك في تاريخ قومي وما يترتب عليه من ذكريات مشتركة. محن ومسرات وأحزان متصلة بنفس الأحداث في الماضي».

غير أن توماس كارلايل سيضفي على الفكر القومي الانجليزي مسحة عنصرية بتفضيله الأجناس على بعضها البعض كتمجيده للجنس التيتوني وحطه من شأن السلت، كما أن اشادته بالبطل والرجل السوبرمان واحتقاره للبرلمانية والحرية ساعدت على اضعاف الروح الانسانية والديمقراطية ومهدت الطريق لقبول ديكتاتورية الرجال الأقوياء. لقد وظفت أفكاره خارج انجلترا لتدعيم أنظمة ديكتاتورية متسلطة.

خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر توجه الفكر القومي الانجليزي نحو التوسع والامبريالية. وظهر ذلك واضحا في أفكار كل من جلادستون ودزرائيلي اللذين كانا في نفس الوقت رجال دولة ومن كبار المتحمسين لسياسة التوسع الاستعماري في انجلترا.

طور جوزيف تشمبرلين، عند أواخر القرن فكرة القومية الاستعمارية بدعوته لأن تتحول إلى قومية عضوية. ففي الخطاب الذي ألقاه في تورنتو بكندا عام 1897 عبر فيه عن اعتقاده «بأن وطنيتنا ستكون ناقصة اذا لم تشمل إلى جانب بريطانيا العظمى، بريطانيا التي فيما وراء البحار بأممها الشابة القوية التي نشرت في كل أنحاء المعمورة معرفة اللغة الانجليزية والتعلق بالمثل الانجليزية للحرية والمساواة

ومن هذا المنطلق، فإنني أرفض أن أتكلم عن الولايات المتحدة وكأنها دولة أجنبية. نحن كلنا من جنس واحد ودم واحد ولا أستطيع التميز بأي شكل كان بين مصالح الانجليزي الذي في انجلترا والكندي والأمريكي فنحن كلنا فروع من أسرة واحدة».

في ظل هذه النزعة الاستعمارية التي تميز بها الفكر القومي الانجليزي في اتجاهه العام عند نهاية القرن، ظهر توجه شوفيني عنصري محدود الانتشار في البداية ولكنه نمى وتعاظم شأنه بسبب التوترات التي شهدتها أوروبا مع بداية القرن الحالي، ليصبح عشية انفجار الحرب العالمية الأولى واحدا من القوى المؤثرة في الرأي العام الانجليزي.

*

**

سبق أن أشرنا في البداية بأن كلمة القومية NATIONALISME لم تظهر في فرنسا الا عند أواخر القرن الثامن عشر وأنها لم تنتشر ويشيع استعمالها الا بعد عام 1871 عندما تصبح عنوان لتيار داخل الفكر القومي الفرنسي العام. فاستعراضنا لمعالم هذا الأخير سوف لن يقتصر اذن على هذا التيار المحدود الذي ظهر متأخرا وانما سيشمل الفكر القومي العام الذي يحدد اطاره العناصر التالية : المحافظة على الاستقلال، وعلى السيادة الوطنية التامة وتأكيد عظمة الأمة المتمثلة في الدولة ورسالتها الحضارية «للانسانية». ومن خلال هذا الاطار يتبين أن مشاغل الفكر القومي الفرنسي سوف تكون متميزة عن مشاغل الفكر القومي في البلدان الأخرى.

استكملت فرنسا وحدتها القومية منذ وقت طويل (في القرن السادس عشر)، ومن هذه الزاوية فهي تعتبر من أقدم الدول القومية في التاريخ الأوروبي وتمثل الثورة الفرنسية من زاوية الفكرة القومية مرحلة ميلاد الوعي

القومي ثم تأججه والشعور بكون الأمة الفرنسية تحمل رسالة إلى العالم والتي عبرت عنها الثورة من خلال شعاراتها الثلاثة «الحرية، المساواة، والاخاء».

بعد الهزيمة التي منيت بها على اثر الحروب الامبراطورية وسقوط نابليون اتجه الفكر القومي إلى نوع من تقييم الذات من الداخل، البحث عن مقومات الأمة والشخصية القومية والطابع القومي للأمة الفرنسية وكيف تم تكوينها تاريخيا وغير ذلك من الموضوعات التي لها علاقة بما يسمى بالايديولوجية القومية. وعلى المستوى السياسي نجد أن هذا الفكر ارتبط بالتوجه التحرري ومحتواه يمثل نوعا من الاستمرار في الاتجاه الذي ابتدأه اليعاقبة أثناء الثورة.

عدد من المؤرخين الفرنسيين أنتجوا أعمالا في اتجاه التأكيد على أن الشخصية التاريخية للأمة الفرنسية قديمة جدا أي تشكلت منذ وقت طويل، كما أن خصوصيات الطابع القومي كانت من بين الموضوعات التي تطرق إليها هذا الفكر. فأوجستان تيري يرى أن الأمة الفرنسية تشكلت من عنصرين : العنصر الغالي الروماني المنهزم والعنصر الجرماني (الفرنج) المنتصر. فالأول هو الذي يشكل الطبقة الثالثة في المجتمع الفرنسي والثاني طبقة النبلاء. وان الهزات والصراعات الداخلية التي عاشتها فرنسا هي تعبيرا للتدافع القائم بين الجنسين المنتصر والمنهزم، والتي لاتزال أثاره باقية حتي اليوم. فتيري يريد أن يثأر للطبقة الثالثة ضد النبلاء و أن يستبدل تاريخ الملوك والأسر الحاكمة بتاريخ الشعب.

أما المؤرخ ميشلي فقد اتخذ من اعادة احياء أمجاد فرنسا هدفا لجهوده. وكتابه : (تاريخ فرنسا) الذي صدر في عدد من

المجلدات بين سنوات 1833 - 1867 يمثل أشهر أعماله الذي أراد أن يكون حسب قوله عملا علميا ووطنيا في نفس الوقت. كما قام المؤرخون الفرنسيون بتتبع واستقصاء الجذور التاريخية للأمة و عالجوا موضوع الطابع القومي وخصوصيات الشخصية الفرنسية. لقد كتب تيري مشير الى احدى سمات هذه الشخصية والمتمثلة في النزوع الى الاثارة وكيف عبرت هاته عن نفسها منذ الحروب الايطالية في القرن السادس عشر، الى حرب الثلاثين عاما الى حروب لويس الرابع عشر وحروب الثورة والامبراطورية وسجل ملاحظا أن النزوع هذا قد يجد تعبيرا له في صراع الأفكار في بعض الأحيان ولكن غالبا ما يكون تعبيره النهائي في الحرب.

كما أكد قيزو وهو رجل دولة ومؤرخ في نفس الوقت، هذه الصفة في الشخصية الفرنسية مشيرا أنه بقدر ما تكره الأمم الأخرى الحرب بقدر ما تحبها فرنسا فعلا : «أنه لمن الممتع حقا أن نرى فرنسا وهي مضطرة الى رفض الحرب ولكنها تقبل ذلك بأسف فهي تخضع للسلام بنفس الشعور الذي يضطر فيه الانجليز للحرب. ان سياسة السلام تعتبرها سياسة معادية للوطنية». لم يكن قيز ويبالغ فيما كتب فوقائع التاريخ المعاصر أكدت مقولته هذه في العديد من المناسبات.

وعلى مستوى العمل السياسي فإن الفكر القومي الفرنسي اتصف منذ البداية بالاتجاه الجمهوري التحرري الى درجة أنه يتعذر الفصل بينهما. ففي الفترة التي تعرف في تاريخ فرنسا بعهد عودة الملكية (1830 - 1815 Restauration) كما في الفترة التالية على عهد مملكة جويلية (1830 - 1848) وحكم لوى فيليب أصبح يطلق على هذا التيار اسم التيار

اسم التيار الوطني Le National ويحتل على الخريطة السياسية الفرنسية موقعا في اليسار وأقصى اليسار ممثلا نوعا من الاستمرار للاتجاه اليعقوبي ومستوحيا مبادئه من الثورة الفرنسية. ينشط في المعارضة ضد الاستبداد الملكي لاقامة نظام جمهوري نيابي. وعلى المستوى الخارجي يرفض معاهدة باريس والمعاهدات الأخرى التي تفرعت عنها وكذلك قرارات مؤتمر فيينا، ويطالب في نفس الوقت بإلحاق الضفة اليسرى من نهر الران بفرنسا كما يدعو الى حق القوميات في تقرير مصيرها وخاصة إيطاليا وبولونيا وعند الضرورة افتكاك هذا الحق بمساعدة الجيش الفرنسي «تحت الراية المثلثة المنتصرة».

هزت هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في عام 1871 أعماق الضمير الفرنسي ودفعت بالفكر القومي الفرنسي نحومراجعة الذات والقناعات المكتسبة حتى ذلك الوقت. لقد أضفت هذه الهزيمة مسحة خاصة على القومية الفرنسية بعد هذا التاريخ وأمدتها بموضوعات جديدة للتأمل والبحث كما زودتها بحماس جديد وبقوى معنوية جديدة. لقد تحول عدد من المفكرين الانسانيين الغير المتحيرين في الماضي، الى قوميين متعصبين للدفاع عن بلد أصبح جريحا ومبتورا ومن أجل الثأر للكرامة المهانة. فظهر رأي جديد في مفهوم الأمة وحول مقوماتها وطابعها وشخصيتها المتميزة كما حظيت موضوعات : التأمل في أسباب الهزيمة ودوافعها وفي شروط النهوض واسترداد المكانة المفقودة، باهتمام كبير حيث شكلت هي الأخرى، محاور مركزية في الفكر القومي الفرنسي وفي اهتمامات الرأي العام كله الذي اشتغل بها بكيفية محمومة مدة تزيد عن عقد ونصف من السنين، لتأخذ منحى جديد بعد عام 1886 على اثر الأزمة التي اندلعت مع ألمانيا والتي اشتهرت باسم أزمة بولونجي.

يعتبر ارنست رينان أحد الكتاب البارزين الذين تصدوا في السنوات الأولى التي تلت الهزيمة للعمل من أجل استعادة الثقة بالنفس عن طريق دراسة أسباب الهزيمة وخاصة منها أسبابها العميقة والشروط الواجب توفيرها لتمكين فرنسا من النهوض مرة أخرى من سقطتها لمتابعة سيرها واستعادة مكانتها المرموقة، في كتابه الذي عنوانه : (في الاصلاح الثقافي والمعنوي) الذي صدر سنة 1872. وبعد أربع سنوات من صدروه بدأ تين من جهته في نشر أجزاء من كتابه الضخم تحت عنوان : «أصول فرنسا الحديثة» ويرى تين أن مصدر مصائب بلاده يعود إلى تسلط الروح الكلاسيكية المطبوعة باليعقوبية (التطرف). ويرى سبيل من جهته أن كل الأحداث الكبرى التي وقعت في تاريخ فرنسا تعبر إما عن الرغبة في التسلط أو تغذيها الروح الثورية، وكلاهما يمثلان تنوعا لعقلية واحدة وهي العقلية الرومانية التي أقحمتها الكنيسة في الروح القومية الفرنسية.

لقد حظيت الدراسات التاريخية بمكانة بارزة في اهتمامات الفكر القومي الفرنسي واتخذت من مواضيع الشخصية القومية والطابع القومي والرسالة الحضارية لفرنسا ومجدها العسكري وسمو خصالها القومية مادتها المحورية. لقد ظهرت خلال الفترة التي أعقبت الهزيمة عشرات الكتب في التاريخ الفرنسي العام مثل تاريخ لافيس LAVISSE وتاريخ بانفيل BAINVILLE وأشهر الكتب المدرسية المقررة في المدارس الابتدائية هي مجموعة لافيس LAVISSE التي ساهمت مساهمة كبيرة في بناء ذهنيات أجيال عديدة من الفرنسيين وحتى في المستعمرات : حول ماضي فرنسا الذي لا يضاهي ورسالتها الحضارية والانسانية وصفات النبل والشجاعة والكرم التي يتحلى بها

الفرنسيون والشدة والاستبسال عند الضرورة. ولا يستبعد أن يكون من بين الأسباب التي دفعت فرنسا لخوض حروب هي في غنى عنها يعود إلى سيطرة هذه الذهنية المصنوعة، على نظرتها لآخرين وخاصة للشعوب الغير الأوروبية.

ان اعادة تحديد مفهوم الأمة كان من متطلبات المرحلة التي تميزت بالهزيمة وفقدان أجزاء من الأراضي كانت فرنسية، ورفض الأمر الواقع الذي فرضته القوة باعتبار هذه الأجزاء غير فرنسية لأن سكانها يتكلمون اللغة الألمانية. ان إهمال أعمال أحد أعلام الفكر العنصري قوبينو، بالرغم من كونه فرنسيا له ما يفسره في كون آرائه في العرقية والسلالات لا تخدم مصالح فرنسا كما تصدى المؤرخون الفرنسيون لدخص وجهة نظر المفكرين الألمان في اعتبار كون اللغة هي العامل الحاسم في تكوين القومية لأن هذا الرأي يتعارض ودعوتهم لاسترداد مقاطعتي الالزاس واللورين، التي يجب أن تعود إلى فرنسا حتى وان اقتضى الأمر خوض الحرب من أجلها والتي تطلق عليها الأدبيات الفرنسية اسم الحرب الثأرية.

وأشهر جدال حول هذه المسألة هو ذلك الذي وقع بين مؤرخين يعتبران من كبار مؤرخي القرن التاسع عشر وهما مومسن الألماني وفوستيل د. كولانج الفرنسي. ففي رسالة موجهة للشعب الايطالي أكد مومسن الطابع الألماني لكل من المقاطعتين المتنازع عليهما على اعتبار كونهما متحدثان في الأصل وفي اللغة والثقافة مع ألمانيا وهي الحجة التي تصدى دكولانج لدحضها : «تعتقدون أنكم برهنتم على كون الالزاس ألمانية لأن سكانها من أصل جرماني ولغتهم هي الألمانية، وانني لمندهش أن مؤرخا مثلكم يتجاهل أن القومية لا يصنعها لا الجنس ولا اللغة... ان مبدأنا نحن هو أن أية مجموعة من السكان لا يمكن أن تحكم الا بواسطة مؤسسات تختارها هي ولا تندمج في أمة الا برضاها وارادتها الحرة».

وفي محاضرة ألقاها رينان في جامعة السوربون (مارس 1882) والتي أحدثت صدى واسعا في فرنسا وخارجها في ذلك الوقت تحت عنوان : «ماهي الأمة؟» وبعد تحليل وشرح للمسألة لخص الموضوع في شكل جواب على العنوان : «ان الأمة هي الروح، هي مبدأ وجداني».

يمكن أن نميز في الفكر القومي الفرنسي عند أواخر القرن، ثلاث اتجاهات رئيسية : فكر قومي جمهوري ذو نزعة استعمارية، الذي تزعمه جول فيري وخلفائه ويطلق عليه عادة اسم الحزب الاستعماري، فكر قومي جمهوري ذو نزعة قاربة ويرى في التوسيع الاستعماري تبديدا لجهد الأمة في الوقت الذي هي في حاجة إلى تعبئة كل مواردها وطاقاتها نحو الهدف الاسمى وهو استرداد المقاطعتين المفقودتين. واتجاه بدأ يتبلوز منذ عام 1886 في الأزمة التي جعلت فرنسا وألمانيا، تقفان مرة أخرى وجها لوجه، على حافة الحرب والتي اشتهرت باسم أزمة بولونجي. فالجنرال بولنجي كان أثناء هذه الأزمة وزيرا للدفاع واتخذ موقفا متشددا فيها كاد أن يؤدي إلى حرب لو لا استقالته التي اعتبرت من طرف بعض القطاعات المحافظة في الرأي العام الفرنسي بمثابة هزيمة أخرى لحقت بفرنسا.

هذا التيار الأخير هو الذي سيستأثر بكلمة القومية ابتداء من هذا التاريخ. وقبل أن ينفرد بها نهائيا، مر بفترة انتقال كان يطلق عليه اسم «قومية القوميين» أو البولنجيين. ويقوده في البداية كل من الشاعر دير وليد والكاتب دريمون ويتخذ من مهاجمة الجمهورية ومؤسساتها هدفه الأساسي حتى أن المطالبة بالحرب الثأرية أصبحت تأتي في المرتبة الثانية من اهتماماته. فهو يعتبر أن ضعف فرنسا يعود إلى مؤسساتها الديمقراطية ويرى أن الجيش هو

*
* *

ان عرض التطور التاريخي لفكرة القومية يكون ناقصا مالم يستكمل باستعراض الموضوعات النظرية المكونة لهذا الفكر ولو في خطوطها العريضة على الأقل. يأتي في مقدمة هذه الموضوعات التعريفات المتعددة التي أعطيت للأمة والتي تلتقي كلها في عدد من العناصر المشتركة التي حولها اجماع وتختلف حول عناصر أخرى أو تعطى لبعض العناصر أولوية على الأخرى. ويلاحظ بهذا الصدد أن النظريات العرقية والداروينية الاجتماعية تمثل توجه أقلية في الفكر القومي العام. وتعريف الأمة الشائع هو الذي يركز على العناصر التي تميز أمة عن غيرها كاللغة والتاريخ المشترك والدين والاقليم القومي والمصالح الاقتصادية المشتركة والمثل العليا أو رسالة الأمة التاريخية.

الوعي القومي والشعور القومي وعلاقة هذا الوعي بالتكوين التاريخي للأمة يشغل هو الآخر مكانا بارزا في الفكر القومي الأوروبي. ويعني شعور جماعة ما بالروابط الخاصة المتميزة التي تجمع بين أفرادها وهو الشعور الذي يعتبره دعاة القومية بكونه نزوعا غريزيا لا يحتاج إلى تفسير. وعلاقة الوعي بالتكوين التاريخي للأمة وتبيين كون التعبير السياسي للوعي القومي الذي هو مظهر حديث لانتماء الجماعات لا يتناقض مع الوجود التاريخي للأمة الذي يضرب جذوره في أعماق الماضي وتعبر عنه التقاليد والمصالح والمثل العليا للأمة.

فالتقاليد وهي أنماط من السلوكات تمثل قيم الجماعة على اعتبار كونها تراث جماعي لها بقطع النظر عن فائدتها العملية وجزء من الماضي المبجل يزيد من تلاحم أفراد الجماعة ببعضهم البعض مما يزيدهم تضامنا وارتباطا.

أما المصالح المشتركة فهي تمثل رباط المجموعة في حاضرها كما تمثل أهدافها المستقبلية. ويندرج هذا

ان عرض التطور التاريخي لفكرة القومية يكون ناقصا مالم يستكمل باستعراض الموضوعات النظرية المكونة لهذا الفكر ولو في خطوطها العريضة على الأقل. يأتي في مقدمة هذه الموضوعات التعريفات المتعددة التي أعطيت للأمة والتي تلتقي كلها في عدد من العناصر المشتركة التي حولها اجماع وتختلف حول عناصر أخرى أو تعطى لبعض العناصر أولوية على الأخرى. ويلاحظ بهذا الصدد أن النظريات العرقية والداروينية الاجتماعية تمثل توجه أقلية في الفكر القومي العام. وتعريف الأمة الشائع هو الذي يركز على العناصر التي تميز أمة عن غيرها كاللغة والتاريخ المشترك والدين والاقليم القومي والمصالح الاقتصادية المشتركة والمثل العليا أو رسالة الأمة التاريخية.

الوعي القومي والشعور القومي وعلاقة هذا الوعي بالتكوين التاريخي للأمة يشغل هو الآخر مكانا بارزا في الفكر القومي الأوروبي. ويعني شعور جماعة ما بالروابط الخاصة المتميزة التي تجمع بين أفرادها وهو الشعور الذي يعتبره دعاة القومية بكونه نزوعا غريزيا لا يحتاج إلى تفسير. وعلاقة الوعي بالتكوين التاريخي للأمة وتبيين كون التعبير السياسي للوعي القومي الذي هو مظهر حديث لانتماء الجماعات لا يتناقض مع الوجود التاريخي للأمة الذي يضرب جذوره في أعماق الماضي وتعبر عنه التقاليد والمصالح والمثل العليا للأمة.

فالتقاليد وهي أنماط من السلوكات تمثل قيم الجماعة على اعتبار كونها تراث جماعي لها بقطع النظر عن فائدتها العملية وجزء من الماضي المبجل يزيد من تلاحم أفراد الجماعة ببعضهم البعض مما يزيدهم تضامنا وارتباطا.

أما المصالح المشتركة فهي تمثل رباط المجموعة في حاضرها كما تمثل أهدافها المستقبلية. ويندرج هذا

العنصر الأخير في محور ما يسمى في الفكر القومي بالتطلعات القومية.

وتختلف هاته التطلعات من أمة لأخرى حسب الظروف التاريخية التي هي عليها في حاضرها والمهام القومية التي تسعى الى تحقيقها. غير أن كل القوميات تشترك على الأقل في عنصر واحد من العناصر المكونة للتطلعات القومية مهما كان ظرفها التاريخي التي هي عليه وهو السعي الى تبوء مكانة عالية بين الأمم وتملك أسباب القوة التي تمنحها الهيبة والنفوذ. وهو عامل من السهل الانزلاق عليه ليتحول إلى الرغبة في السيطرة والقهر. والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ المعاصر ولا زالت تحدث حتى اليوم. أما القومية التي لم تستكمل بعد وحدتها السياسية وتحررها فتطلعاتها ترتكز في هاته المرحلة على : تحقيق الوحدة القومية التي تتضمن الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية بين جميع أفراد الأمة وكذلك تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بينهم. والعمل على تأمين الاستقلال القومي الذي يتضمن التخلص من السيطرة الأجنبية وحماية أراضي الأمة وضمان مصالحها الحيوية، كما يندرج ضمن التطلعات القومية التأكيد على التميز والتفرد عن الغير بصفات معينة. وتلعب اللغة القومية دورا بارزا في تحقيق هذا المسعى وكذلك الدين بالنسبة لبعض القوميات وان كان نادرا ما شكل الدين عنصر تمييز بين أمة وأخرى خاصة بالنسة للديانات السماوية. ذلك أن الدين عالمي والقومية موقعية محددة فيما يعرف في مصطلح الفكر القومي بالاقليم القومي.

غاية التطلعات القومية هي تجسيد ما يطلق عليه اسم الشخصية القومية وقد أثار اطلاق كلمة الشخصية على الكيان القومي جدالا بين المفكرين. فتشبيه الكيان بالجسم

البشري أثار مخاوف وتحفظات خاصة في أوساط ذوي التوجه التحرري والديمقراطي الذين يخافون من تعميم التشبيه الذي يؤدي الى التصور أن دور الأعضاء في الجسم القومي سيكون مشابها لدور الأعضاء في جسم الانسان أي أدوات تنقاد وتوجه من الرأس، وترجمة هذا التصور سياسيا ينطوي على مخاطر كبيرة على الديمقراطية وعلى الحريات الأساسية للانسان.

وفكرة الشخصية القومية يقطع النظر عن كون صورة التشبيه موفقة أم لا تمثل عاملا بعيد الأثر في بلورة الايديولوجيات القومية كما تنطوي ضمنيا على فكرة قبول التضحية بالشخصية الفردية والمصالح الفردية من أجل الشخصية القومية والمصلحة القومية.

اعتنى الفكر القومي كذلك ببلورة الرؤيا حول ما يسمى بالطابع القومي أي الصفات المميزة للأمة عن الأمم الأخرى في السلوك والمعاملات وطريقة التفكير والمفاهيم وغيرها. وقد أثار هذا التعبير بعض التحفظ لما قد يؤدي استعماله بكيفية مطلقة من التشويه للحقائق التاريخية من جهة ومن المخاطر على العلاقات السلمية بين الأمم من جهة أخرى. اذ أن كلمة الطابع القومي قد تؤدي الى التصور أن الجماعات البشرية المشكلة داخل الأمم هي مجموعات منفصلة عن بعضها البعض فلا تأثير و لا تأثر فيما بينهما. لقد أدت هذه التخوفات الى اقتراح البعض استبدال كلمة الطابع القومي (بالتقاليد القومية والبعض الآخر بالعقلية القومية).

تعتبر الايديولوجية القومية بمثابة تتويج للجهد الفكري حول الموضوعات القومية التي استعرضنا نماذج منها، وتصور نموذجي (مثالي) لفكرة القومية في مرحلتها الحاضرة وتطلعاتها المستقبلية. وهي تتضمن رؤيا عن ماضي الأمة

وشخصيتها القومية وعن طابعها وتطلعاتها ومهامها الحاضرة وأهدافها المستقبلية ومثلها العليا ورسالتها التاريخية.

وفي الحقيقة يجب التأكيد على أن هناك ايديولوجيات قومية وليس ايديولوجية نمطية واحدة تنطبق على جميع الحركات القومية. فالعناصر التي سبقت الاشارة إليها هي عناصر مشتركة نجدها في جميع الايديولوجيات القومية. غير أن هاته تتميز عن بعضها البعض وفقا للظروف التاريخية التي عليها كل أمة : وضعها الداخلي ومحيطها الجهوي والدولي وكذلك تتبعها للموقف الاجتماعي والفكري للقوى السياسية التي صاغتها ولنوع الذهنية التي قامت باستقراء تاريخ الأمة وفهم طبيعة احتياجاتها الحاضرة وشروط ضمان رفاهها في المستقبل.

- بيبليوغرافيا مختصرة -

- محمد فؤاد شكري : - الصراع بين البورجوازية والاقطاع ج 1، القاهرة 1968.

- فريدريك هرتز : - القومية في التاريخ والسياسة مترجم. القاهرة 1968.

- ج . أ . هوبسون : - الامبريالية، مترجم، القاهرة . د . ت .

- ساطع الحجري : - محاضرات في نشؤء الفكرة القومية . بيروت 1959.

LA GRANDE ENCYCLOPEDIE

- Dictionnaire de l'Académie Française

- LAROUSE, Le Grand Dictionnaire Universel

- PANGE J.D.E. L'Allemagne depuis la révolution Française 1789 - 1945

- BENAERTS P. L'unité Allemande 1806 - 1938 - Paris 1939

- BASCH Les Doctrines Politiques de Philosophes Classiques de l'Allemagne - Paris 1927

- ANDLER CH. Documents sur le Pangermanisme - Paris 1915

- Bourging, La Formation de l'Unité Italienne - Paris 1936

- Vayer, Pcychologie des Peuples Europeens - Paris 1905

- DESJARDINS. Le patriotisme Française au 19ème siècle

- SIEGFRIED A. La France, Etude sur la Nationalité - Paris 1930

- GIRARDIN, Le Nationalisme Français 1871 - 1914 - Paris 1966

- DIGEON C. La Crise Allemande de la Pensée Française 1871 - 1914 - Paris 1959

المسائل الافريقية في السياسة الاوروبية قبيل الحرب الكبرى *

اتفاق 4 نوفمبر (1911) الفرنسي الالماني حول المغرب والكونغو *

ساد العلاقات الفرنسية الالمانية، حول المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة، نوع من الهدوء. ولقد حاول الطرفان كبح جماح مطامحها بالفعل من أجل إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي بين البلدين في المملكة. وهي الجهود التي أسفرت عن تحديد مجالات للتعاون ووضع أسس له في عدد من القطاعات الاقتصادية في المغرب وفي الكونغو. لكن الاتفاقات المبدئية هاته بقيت حبرا على ورق. اذ أن الجانب الفرنسي تردد في النهاية وأحجم عن السير الى الأمام في طريق تنمية التعاون بين البلدين في هاته القطاعات عندما أدرك خطورة ذلك على مستقبل المشروعات الفرنسية في المملكة المغربية.

لقد صادف فشل سياسة التعاون هاته وصول النفوذ الفرنسي في هاته البلاد الى الحد الذي لا يفصله عن الحماية سوى بعض الخطوات. واعتقد الفرنسيون أنه بإمكانهم ادراك هذا الهدف بدون الافصاح عنه، فقاموا بارسال حملة عسكرية الى عاصمة المملكة، فاس. لكن الألمان أدركوا مغزى هذه المبادرة وهدفها ورفضوا محاولة وضعهم، مرة أخرى، أمام الأمر الواقع، فقرروا ارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد تعرضت العلاقات بين الدولتين، بسبب ذلك، لحالة من التوتر الشديد كادت تتحول الى أزمة أوروبية. لقد خيم جو التوتر المفعم بالأزمة على الدبلوماسية الأوروبية لينحصر

* نشرت هذه الدراسة في مجلة الدراسات التاريخية (الجزائرية) في العددين : 2 - 3 (1986 - 1987) .

* توضيح المختصرات المستعملة في الدراسة : محفوظات الخارجية فرنسا / ألمانيا. المجموعة الجديدة مجلد (م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج.

- Affaires étrangères France - Allemagne - Nouvelle Série

في النهاية في توتر في العلاقات بين فرنسا وألمانيا فقط. لقد عمدت الأطراف الأوروبية الأخرى الى بذل جهود متوالية ومتصلة من أجل تهدئة هذا التوتر ودفع الطرفين الى التفاهم. لقد دعمت هاته الجهود، الرغبة العميقة التي تحلى بها رجال الدولة، وخاصة أولئك الذين يحتلون مواقع القرار حيث ساعدهم من ناحية على مجابهة بعض قطاعات من الرأي العام، في كل من البلدين ذات النزعة المتطرفة، التي كانت تتحرك بصخب وضجيج للوصول بحالة التوتر هاته الى حالة أزمة قد تتحول الى حرب بين البلدين، ومن ناحية أخرى مكنهم من تطويق هذا التوتر ووضعه في حدوده الضيقة وبذلك تمكن الطرفان من الوصول الى التسوية التي كرسها اتفاق 4 نوفمبر 1911.

لقد عبأ الطرفان في هاته المبارزة الديبلوماسية الحادة كل جهودهما وامكانياتهما السياسية والاقتصادية والاعلامية وحتى أساليب الحرب النفسية، من أجل الحصول على تنازلات معتبرة من فرنسا بالنسبة لألمانيا ومن أجل الظفر بالمغرب بأقل تعويض ممكن بالنسبة لفرنسا.

سنحاول تتبع مراحل هذه المبارزة الديبلوماسية في مراحلها الثلاثة : مرحلة الغموض والتساؤل : أزمة أم تسوية ؟ ومرحلة التوتر التي تعرضت لها المفاوضات الجارية بين الدولتين، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة التي تجسدت فيها جهود ديبلوماسية البلدين في العمل حثيثا من أجل الوصول الى التسوية وتتويج هاته الجهود بتوقيع اتفاق 4 نوفمبر.

-1-

أزمة أم تصفية ؟

في اليوم الأول من شهر جويلية، قدم السفير الالماني في باريس، دي شوان، مذكرة الى الحكومة الفرنسية توضح الدوافع التي جعلت الحكومة الالمانية تتخذ قرارا بإرسال باخرة الى ميناء آغادير، «ان عددا من البيوتات التجارية الالمانية التي استقرت في جنوب المغرب وخاصة في أغادير ونواحيها، والتي أزعجها حالة القلق والغليان التي عليها القبائل في هذه المناطق والتي تسبب فيها، على ما يبدو، الاحداث الأخيرة التي جرت في مناطق أخرى من البلاد. ان هذه البيوتات توجهت الى حكومة الامبراطورية لتطلب منها حماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم. وبناء على هذا الطلب قررت الحكومة ارسال باخرة الى ميناء أغادير لمد يد العون ومساعدة رعاياها ومواليها (محمييها) في حالة الضرورة، وكذلك من اجل حماية المصالح الالمانية الهامة الموجودة في هذه المناطق. وسوف تقوم الباخرة المكلفة بمهمة الحماية هاته بمغادرة ميناء أغادير بمجرد عودة الأمور في المغرب الى حالتها السابقة ....» (1). وفي أثناء تقديمه لهذه المذكرة عبر السفير الالماني لوزير الخارجية الفرنسي، عن تحفظات حكومته بخصوص العمليات العسكرية الجارية في المغرب. كما حرص في نفس الوقت على التأكيد بكون ليس في نية حكومته مضايقة فرنسا وخلق الصعوبات في وجهها انما هدفها من وراء المبادرة التي اتخذتها هو حماية مصالح رعاياها من جهة، وتهدئة الرأي العام في ألمانيا من جهة ثانية الذي هو جد قلق ازاء تطور الأوضاع في المملكة المغربية.

كما عبر السفير عن أمله في أن لا يكون للاجراء الذي اتخذته حكومته أي تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين. ورغبة منها في تحاشي ذلك فإن الحكومة الالمانية على استعداد للدخول في مفاوضات مع فرنسا لايجاد تسوية ترضي الطرفين وتمكن من شطب هاته المسألة نهائيا من اهتمامات السياسة الدولية (2).

لقد رد وزير الخارجية الفرنسي على السفير بكونه متأسف أشد الأسف لقرار حكومته بالرغم من كونه هو الآخر مقتنع بضرورة التباحث حول الشؤون المغربية، لكن ارسال الباخرة الحربية الى اغادير سوف يغير من طبيعة هذه المباحثات وهدفها (3).

1 - حيرة في باريس

لقد فوجئت الحكومة الفرنسية الجديدة، التي تشكلت تحت رئاسة كايو يوم 27 جوان المنصرم بالمبادرة الالمانية. واذا كان رد دي سلف على السفير الالماني هادئا ومتزنا، لكنه في قرارة نفسه يريد أن يرد على «التحدي» بتحد مماثل. لقد عرض موضوع المذكرة على رئيس الوزراء مباشرة بعد خروج السفير الالماني من مكتبه. وكان من رأيه أنه يجب على فرنسا أن تقوم من جهتها بإرسال باخرة حربية بعد الاتفاق مع انكلترا، اما الى أغادير، والأفضل أن توجه الى ميناء الجديدة (موقادور). ولقد رد كايو على هذا الاقتراح بأنه يجب دراسة الموضوع مع وزير البحرية قبل عرض الفكرة على مجلس الوزراء. لقد فوجئ كايو باقتراح وزير خارجيته واعتبره جريئا ومتهورا. وعندما عرضت الفكرة على وزير البحرية، دلكاسي، الذي كانت خبرته في الشؤون المغربية وفي السياسة الدولية بوجه عام، موضوع اعتبار، كان رأيه مناقضا للفكرة التي عرضها وزير

الخارجية : فارسال باخرة الى الجديدة يعكس موقف ضعف من طرف فرنسا وارسالها الى أغادير يعني الدخول في نزاع مع ألمانيا.

فالمبادرة الالمانية هي في نظره عبارة عن دعوة جافة من طرف برلين الى الحوار والتفاوض. فالتفكير في الرد على هاته المبادرة الآن، هي مسألة سابقة لأوانها ولا يوجد ما يبررها الا اذا تقدمت ألمانيا بمقترحات لا يمكن قبولها (4) .

لقد تبلور خلال هذا اللقاء موقفا ضمنيا مفاده ان على فرنسا أن لا تقوم بأي عمل يكون بمثابة الرد على القرار الالماني بل يجب أن تنتظر لمعرفة ما وراء هذا الاجراء، وحمل ألمانيا على كشف أوراق لعبتها (5) .

يبدو أن دي سلف لم يكن مقتنعا بالموقف الذي تبلور في اللقاء الذي جمعه مع زميله رئيس الوزراء ووزير البحرية. لقد بعث في نفس اليوم ببرقية الى السفير الفرنسي بلندن، بول كامبون (6) ، يطلعه فيها على محتوى المذكرة الالمانية ويستطلع رأيه في نفس الوقت حول الموقف الذي يتعين على فرنسا اتخاذه. وفي نفس البرقية أوعز دي سلف للسفير بجس نبض الانكليز بطريق غير مباشر لمعرفة ما اذا كان هؤلاء على استعداد لارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد رد كامبون بأنه يعتبر بأن المبادرة الالمانية أوجدت أمرا واقعا جعل فرنسا أمام اختيارين : اما التنديد بالاجراء الالماني والادعاء بكونه يشكل خرقا لمعاهدة الجزيرة «وهو شيئ لا نجني من ورائه أية نتيجة، أو الاكتفاء بتسجيل تصريحات الحكومة الالمانية حول الموضوع مع ابداء دهشتنا بكوننا لم نتوقعها ولكونها لايوجد ما يبررها» (7) .

لم يعتبر دي سلف رد السفير كافيا كما أن جس النبض الذي قام به هذا الأخير حول مشروع المظاهرة البحرية

المشتركة لم يسفر عن نتيجة. فموقف الانكليز حول هذه الفكرة لا يزال غامضا. وهو ما جعل وزير الخارجية الفرنسي يطرح الموضوع مرة أخرى على الانكليز وبشكل مباشر. يبدو أن هاته الخطوة الجريئة التي قام بهأ دي سلف كانت بايعاز وتشجيع من طرف أوساط الحزب الراديكالي في البرلمان بزعامة كليمنصو. فمعاداة الالمان والتقرب من الانكليز هو موقف تقليدي لهذا الحزب وموقف زعيمه على الخصوص (8).

خلال لقاء جمع بين السفير الفرنسي وكاتب الخارجية الانكليزي السير ادوارد قري بناءا على طلب الأول في يوم 3 جويلية، استعرض الطرفان المظاهرة البحرية المشتركة. لقد أوضح قري في هذه المقابلة بأن المبادرة قد أوجدت وضعية تستحق الاهتمام وتستوجب اجتماع مجلس الوزراء لبحث الموقف على ضوء هذه التطورات الجديدة (9).

لقد جاء موقف مجلس الوزراء الانكليزي عكس ما كان يتوقعه بول كامبون (10) وعكس ما كان يأمله دي سلف. اذ أن الحكومة الانكليزية «ترى الآن أنه لا داعي لارسال باخرة حربية الى أغادير والتي لا يسعها الا الظهور فقط ثم الاختفاء أما الباخرة الالمانية فهي ماكثة في عين المكان. واذا تطورت الحالة، فإن الحكومة الانكليزية على استعداد لدراسة مسألة إرسال هذه الباخرة».

اتخذت الحكومة الانكليزية هذا الموقف قبل أن تصل التعليمات الجديدة للسفير الفرنسي من باريس. والتي فحواها كون فرنسا لا تنوي إرسال باخرة حربية الى ميناء أغادير الآن. وانها كخطوة أولى تريد أن تعرف نوايا ألمانيا والغاية التي تنشدها وراء مبادراتها (11).

لقد اندهش كايو لمبادرة وزير خارجيته. ومنذ الآن سوف يعمد الى مراقبة تحركه ومتابعة مسألة العلاقات مع ألمانيا عن كثب الى أن تتم تسوية مسألة أغادير. كما أن الرأي العام في فرنسا كما أبرزته تعليقات الصحف على الاجراء الالماني وكما اتضح من خلال المناقشات التي جرت في كل من البرلمان ومجلس الشيوخ حول نفس الموضوع، كان لا يرى في القرار الالماني عملا استفزازيا موجها ضد فرنسا يبرر تصعيد الأزمة بين الطرفين، بل اعتبره مجرد دعوة جافة وجهتها ألمانيا الى فرنسا من أجل استئناف الحوار والتفاوض لغرض تصفية المسألة المغربية بين البلدين (12) فما على الحكومة الى أن توجه جهودها في هذا الاتجاه للتعرف على نوايا ألمانيا الحقيقية وسبر امكانية التفاهم والتسوية بدون الاضرار بمصالح فرنسا وبمستقبلها في المغرب.

وإذا كانت ألمانيا قد امتنعت عن تقديم أي اقتراح مباشر لفرنسا حول تصورها لكيفية تصفية المشكلة المغربية بين الدولتين (13)، معلنة فقط، عن استعدادها لدراسة كل اقتراح تتقدم به باريس حول المسألة. ولكنها من ناحية أخرى عمدت الى جس نبض الفرنسيين بطريق غير مباشر باطلاق عدد من المقترحات في الهواء مدركة وصولها بالتأكيد إليهم. فعند تقديمه للمذكرة الالمانية بخصوص مبادرة أغادير للحكومة الانكليزية عقب وولف مترنيخ، سفير ألمانيا بلندن، بكون وجود القوات الفرنسية في عمق الأراضي المغربية واحتلال اسبانيا لبعض الاجزاء من المملكة، كل ذلك جعل من معاهدة الجزيرة مجرد حبر على ورق «مما يستلزم عقد اتفاق جديد، حول المغرب، بين كل من ألمانيا وفرنسا واسبانيا متمنيا أن تبارك الحكومة الانكليزية ذلك وتشجعه» (14). ونفس الرأي عبر عنه زمرمان، كاتب الدولة للخارجية الالماني بالنيابة، في لقاء له مع الكاتب

الأول للسفارة الروسية ببرلين، كما صرح المستشار بتمان هولفيق للسفير الاسباني في ألمانيا، بكونه يعتبر سيادة السلطان ووحدة أراضي مملكته في حكم المنتهية بسبب ما قامت به كل من فرنسا واسبانيا من اجراءات عسكرية في هاته البلاد. وانه مستعد لسماع مقترحات الدولتين وقبول كل تسوية بهذا الشأن «شريطة ضمان مبدأ سياسة الباب المفتوح ضمانا مطلقا» (15).

قبل أن تحدد فرنسا موقفها من الاقتراح الالماني المحتمل الذي يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب، طلبت من سفيرها في برلين، والذي كان في اجازة في العاصمة الفرنسية أن يفيدها برأيه بهذا الخصوص. وبعد أن ندد بموقف اسبانيا واتهامها بالتواطئ مع الالمان، أوضح جول كامبون أن أي اقتراح يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب لا يمكن قبوله، لأن قضية المغرب تم تسويتها دوليا بمقتضى عقد الجزيرة ومن غير المعقول ان تقوم مجموعة من الدول بالتفاوض فيما بينها بهدف مراجعة هذه المعاهدة اذ لا يحق لها ذلك. ففي رأي كامبون أنه يجب رفض هذا الاقتراح اذا تقدمت به لفرنسا بصفة رسمية، وقبول التفاوض الثنائي مع ألمانيا ليس حول المغرب وحده وانما في اطار أوسع تندرج فيه قضية المغرب ضمن تسوية عامة لجميع المسائل - غير الأوروبية - المعلقة بين الدولتين (16).

لقد تحدد هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها كايو للسفير الفرنسي في برلين في اطار التعليمات التي زوده بها قبل عودته الى مقر عمله. عزم الحكومة الفرنسية على اشراك كل من روسيا وانكلترا في أية مفاوضات تنحصر في اطار المغرب وحده وقبول فكرة التفاوض الثنائي في اطار واسع يستهدف «تذليل أكبر قدر ممكن من العقبات حول المسائل التي هي محل خلاف بيننا في مختلف مناطق الأرض» (17).

لقد تبين فيما بعد أن فكرة المباحثات الثلاثية كانت مجرد جس نبض وكرة اختبار أطلقها الألمان في الهواء لمعرفة ردود الفعل. أكد هذا الاعتقاد، الموقف الذي اتخذه دي شوان سفير ألمانيا في باريس في أول لقاء له مع دي سلف بعد مبادرة أغادير، عندما أكد له أنه يعتبر زيارته له هي امتداد للقاء الذي جمع بين كيدرلين وجول كامبون في كيسنجين في الشهر المنصرم. ورغم الجفاف الذي ظهر على دي سلف بإصراره على معرفة الدوافع التي جعلت ألمانيا تقوم بارسال باخرة حربية الى أغادير، فإن دي شوان حرص على تمكين المفاوضات من الانطلاق بطمأنة الفرنسيين بكون ليس لحكومته أي تطلعات اقليمية في المغرب وبكونه يعتقد «بأن الكونغو يعطي مجالا للتفاوض من أجل التسوية» (18)، وسوف تتمكن هاه المفاوضات من الانطلاق عندما يلتقي كامبون بكاتب الدولة للخارجية الالماني كيدرلين في اليوم التالي، 9 جويلية.

لقد انتصرت وجهة نظر رئيس الحكومة على وزير خارجيته والتي تتلخص في التباحث أولا مع ألمانيا قبل التفكير في أي اجراء كرد فعل ضد مبادرتها. عكس دي سلف الذي بقي دائما متشبثا بفكرة تنظيم مظاهرة بحرية مشتركة مع انكلترا للرد على «التحدي» الالماني وما ينطوي عليه ذلك من المخاطر. ومن المفيد في هذا المجال استعراض موقف الدول الاوروبية الكبرى من القرار الالماني لمعرفة أي من الموقفين أسلم من زاوية المصالح الفرنسية

2 – موقف الدول الكبرى من حادثة أغادير

ان موقف انكلترا من المبادرة الالمانية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسياسة الاوروبية بصفة عامة وبالنسبة للديبلوماسية الفرنسية على وجه الخصوص (19).

فبمقتضى تصريح 8 أفريل 1904 فإن الدولتين إلتزما بدعم بعضهما البعض ديبلوماسيا لمواجهة أية محاولة تهستهدف عرقلة البلدين في مصر والمغرب. وخلال أزمة 1905 توطدت العلاقات بين الطرفين الى درجة ان انكلترا عرضت على الفرنسيين عقد حلف عسكري بينهما، وهي الفكرة التي أبعدها رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، روفيي، لاعتقاده بأن فرنسا هي التي ستدفع الثمن في أية حرب قد تنشب مع ألمانيا «فانكلترا ليس لها جيش». وخلال السنوات التالية تدعم التقارب بين الدولتين، والذي في ظله تم توقيع اتفاق بين انكلترا وروسيا مكن الطرفان من تسوية خلافاتهما في كل من ايران وافغانستان. وقد أدى ذلك الى ظهور على مسرح الدبلوماسية الأوروبية، تكتل اشتهر تحت اسم الوفاق الثلاثي عام 1907 . غير أن التقارب الفرنسي الانكليزي لم يصل الى المستوى الذي يجعل فرنسا تعتقد أن الانكليز سوف يقفون الى جانبها مهما كانت الظروف. وعشية حادثة أغادير ، كتب بول كامبون من لندن ملفتا نظر وزارة الخارجية بأن أي تصور يعتقد «بكوننانجد في انكلترا دعما غير الدعم الدبلوماسي هو تصور يتجاهل الحقيقة» (20) .

عند استلام الانكبيز للمذكرة الالمانية (21) أبدوا تحفظا كبيرا ازاء الأعذار التي ساقتها برلين لتبرير مبادرتها. لقد لاحظ نيكلسون ، نائب كاتب الدولة للخارجية ، على السفير الالمانى أثناء استلامه لهذه المذكرة بكونه لا يعلم بوجود مصالح ذات أهمية لالمانية في جنوب المغرب وان الاجراء الذي قامت به برلين يمثل في نظره خرقا لمعاهدة الجزيرة (22) . واذا كان الانكليز قد اتخذوا موقفا متحفظا ومتزنا من القرار الالماني ومن مقترح دي سلف بخصوص المظاهرة البحرية المشتركة فإنهم حرصوا من ناحية أخرى على طمأنة

أصدقائهم الفرنسيين بكونهم سيوفون بجميع تعهداتهم معهم. ففي رأيهم : أن المسألة يمكن أن تحل أما عن طريق العودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق وهذا يستوجب انسحاب الباخرة الالمانية من أغادير من جهة وانسحاب القوات الفرنسية من فاس ومن المناطق الداخلية الأخرى في المملكة وانسحاب الاسبان كذلك من القصر والعرائش من جهة أخرى، وأما باتفاق جديد تكون انكلترا طرفا فيه ويكون اتفاقا من شأنه «أن يدعم المواقع الفرنسية في المملكة بالاتفاق مع ألمانيا مقابل منح هاته الأخيرة تعويضا سواء في المغرب أو في أية جهة أخرى» (23).

لقد بينت تحركات الدبلوماسية الانكليزية بأن الحكومة البريطانية لا تستهدف دعم فرنسا دبلوماسيا في مواجهتها لألمانيا بقدر ما كانت ترغب بأن تكون طرفا في المفاوضات المقبلة لتصفية المسألة. ذلك ان هاته الدولة كانت قد منحت لفرنسا حرية الحركة في المملكة المغربية مقابل حصولها على نفس الحرية في مصر. وتحدد ذلك في تصريح 8 أفريل 1904 وبالأخص بمقتضى البنود السرية الملحقة به. فالمصالح الاقتصادية للطرفين في كلا البلدين مضمونة ومؤمنة وفقا للاتفاقاتهما الثنائية. فرغبة انكلترا في المشاركة في أية مفاوضات حول المغرب ليس له ما يبرره (25).

ومما يثير الاستغراب، ان الدبلوماسية الفرنسية لم تظهر انزعاجا من الموقف الانكليزي، فكل ما طلبه دي سلف، هو توضيحات بخصوص التعويضات التي ترى انكلترا بأنه يمكن منحها لألمانيا. وعندما استوضح بول كامبون رأي وزير الخارجية الانكليزي حول هاته المسألة اتضح له ان انكلترا لا تعارض مبدئيا فكرة منح «موطئ قدم» لألمانيا في المملكة المغربية لغرض التجارة «على أن تتعهد هاته بعدم

اقامة أية تحصينات» (26). وعندما طرح السفير الالماني أمام دي سلف فكرة توجيه المفاوضات نحو الكونغو كتعويض لألمانيا عن المغرب، سارع هذا الأخير الى ابلاغ الانكليز نبأ هذا العرض مستفهما فيما اذا كان لهم اعتراض في توجيه المفاوضات مع ألمانيا في هذا الاتجاه. لقد كان دي سلف يشك في نوايا ألمانيا الحقيقية ويخشى أن يكون هذا العرض مجرد تضليل لكسب الوقت ومن أجل زرع الشك و «لإحباط هاته المناورة فإنني قررت أن لا أقوم بأي مسعى ولو كان محدودا في اتجاه ألمانيا بدون اتفاق مع انكلترا» (27) . وعندما طلب دي سلف من الانكليز أن يقوموا بمسعى لدى الالمان لاستدعاء باخرتهم من أغادير، لم يرد هؤلاء على هذا المطلب. كما اهملوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند ميناء أغادير وهي الفكرة التي عاد وطرحها دي سلف للمرة الثانية على الانكليز رغم موقف كايو ومجلس الوزراء من هاته المسألة. وهكذا فإننا نلاحظ ان انعدام التجربة في السياسة الدولية لدى وزير الخارجية الفرنسي، فتكوينه كان تكوينا إداريا بحتا، ومعاداته الشديدة لألمانيا جعلته يندفع وراء صداقة انكلترا بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك بأن تصبح الديبلوماسية الفرنسية مجرد عربة تجرها الخيول الانكليزية. وهذا الموقف أجبر رئيس الوزراء على أن يقحم بنفسه - كما حدث في أزمة 1905 - في الشؤون السياسة الخارجية للاشراف عليها وتوجيهها.

لقد أبدت الديلوماسية الفرنسية حرصا شديدا من أجل الظهور أمام الألمان في موقف القوي المدعم والمسنود بكل من صديقتها انكلترا وحليفتها روسيا. لقد بذلت محاولات عدة مع هاتين الدولتين قبل بدء المحادثات مع الالمان وأثنائها، لتثبيت هاته الصورة وترسيخها عندهم. ويبدو أن الفرنسيين قد نجحوا في ايهام عدد من المسؤولين الالمان

بذلك (28) . واذا كنا رأينا أن الانكليز قد عمدوا للاستفادة من حادثة أغادير لخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، فإن الروس أضهروا منذ البداية نوعا من الفتور وعدم الرغبة في الاقحام بأنفسهم اقحاما مباشرا في المسألة. وعندما استلموا الذكرة الالمانية، اكتفوا بتسجيل ما ورد فيها ولم يعلقوا على المبادرة لا بالتحفظ ولا بالقبول. لقد كان الروس يتعتقدون أنه بالامكان تجنب الصدام مع ألمانيا اذا ما ظهرت فرنسا تفهما واستعداد لترضيتها من زاوية مصالحها الاقتصادية. وخلال لقاء طويل جمع بين السفير الفرنسي في العاصمة الروسية ووكيل وزارة الخارجية نيراطوف، استخلص السفير من هذا اللقاء بكون الدبلوماسي الروسي يصر على حصر المبادرة الالمانية في اطارها المغربي ويرفض أن يرى لها علاقة بالسياسة العامة لألمانيا ولا بسياستها الأوروبية. ويعتقد أنه اذا ما قدمت لألمانيا توضيحات بخصوص أهداف التحرك العسكري الفرنسي في شمال المملكة وحدود هذه التحركات من الناحية الزمنية والسياسية، فإن ألمانيا ربما تقتنع وتقوم بسحب باخرتها من أغادير (29) . وعندما سأله السفير الفرنسي عما سوف يكون موقف فرنسا، في رأيه، اذا ما قامت ألمانيا بإنزال قوات واحتلال أغادير أبدى وكيل الخارجية ترددا شديدا، لادراكه المغزى الذي يهدف إليه السفير من وراء هذا السؤال، وليرد في النهاية بكونه في وسع فرنسا احتلال موانئ أخرى التي قد تكون ألمانيا تريد وضع يدها عليها. وعندما قام الروس، تحت إلحاح فرنسا الشديد، بمسعى لدى الالمان لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يتخذون هذا القرار، اكتفى الدبلوماسيون الروس بتسجيل التوضيحات التي قدمت لهم بدون التعليق عليها (30) . هذا الدعم الروسي الفاتر للدبلوماسية الفرنسية لاحظه الالمان ووصل صدى

ذلك الى الفرنسيين مما جعلهم يلحون على حليفتهم بضرورة تأكيد صورة التفاهم الكامل فيما بينهما حول المسألة المغربية وترسيخ ذلك في أذهان الالمان (31).

بالنسبة للدول الكبرى الأخرى المعنية بالشؤون المغربية بمقتضى معاهدة الجزيرة، فإن الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تأمل أن تجد لديها أكثر من موقف الحياد بالنسبة للنمسا والحياد «المتفهم» بالنسبة لكل من ايطاليا واسبانيا. فالنمساويين أظهروا منذ البداية حرصا شديدا من أجل المحافظة على كل الامتيازات الاقتصادية التي منحتها لهم معاهدة الجزيرة ويرغبون في أن يحصلوا على نسبة من المشاركة في الشركات الدولية العاملة في المغرب أعلى مما حصلوا عليه في الماضي. وتبدو فيينا وكأنها ليست على استعداد للوقوف الى جانب حليفتها ألمانيا اذا ما تطورت حادثة أغادير الى مستوى الأزمة كما عبر عن ذلك المستشار ايرنثال: «ليس عندي أي سببب يدفعني الى اقلاق فرنسا في المغرب والدخول بذلك في اللعبة الالمانية، مما يجعلني في تناقض مع نفسي حين سبق لي أن سجلت برضا وارتياح تصريحات الحكومة الفرنسية بخصوص عملياتها العسكرية في فاس. ولم يحدث هناك جديد يحملني على تغيير هذا الموقف. واذا طرأت وضعية جديدة فألمانيا هي السبب، ولا يجب أن أثير الدهشة اذا ماعبرت في القضية عن استقلالية تساوي تلك التي عبرت عنها ألمانيا بخصوص القضية الفارسية عندما تفاوضت حولها مع روسيا، وعلى غير علم مني، في بوتسدام» (32).

عندما قام السفير الالماني بروما بتسليم المذكرة المتعلقة بأغادير فإنه لم يطلب من هاته الدولة الحليفة أية مساعدة

لفرض دعم الموقف الالماني في مواجهة فرنسا. ذلك ان برلين لم تنس موقف ايطاليا المائع ازاءها قبل واثناء أعمال مؤتمر الجزيرة فلا تريد إراقة ماء وجهها مرة أخرى بدون فائدة. فالحكومة الايطالية لها إلتزامات خاصة ازاء فرنسا حول المغرب منذ عام 1902، عندما تخلت نهائيا عن أي تطلع الى هاته البلاد بمقتضى الاتفاق الذي أمضاه الطرفان في شهر نوفمبر من هاته السنة (33). وبقاء هاته الالتزامات سرا مكتوما بين الطرفين كان مصدر إزعاج شديد للدبلوماسية الايطالية أثناء أزمة عام 1905 وخلال أعمال مؤتمر الجزيرة وبعد حادثة أغادير - لقد كان رد الفعل الأول للايطاليين هو اخطار الالمان بطبيعة إلتزامهم مع فرنسا بخصوص المغرب لكن ذلك يستلزم موافقة فرنسا، الطرف الآخر، على ذلك. لذلك فقد كلف السفير الايطالي بباريس بالسعي من أجل الحصول على هاته الموافقة التي تمكن من وضع سياسة ايطاليا «في الماضي وفي المستقبل على طريق الوضوح والاستقامة» (34) لكن موقف الحكومة الفرنسية المعارض للفكرة أجبر الدبلوماسية الايطالية الى متابعة تطورات المسألة بقلق وانشغال.

بالنسبة لاسبانيا، فإن هاته الدولة بدأت تعمل لحسابها الخاص، في منطقة نفوذها مباشرة عندما تحرك الفرنسيون لاحتلال فاس. فقيام الالمان بإرسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن من شأنه أن يزعجهم بطبيعة الحال، اذ رأوا في هاته البادرة ما يدعم ضمنيا موقفهم في مواجهة الفرنسيين. وعلى عكس تقديرات جول كامبون الذي اعتقد بوجود تفاهم مسبق بين الالمان والاسبان للنيل من المواقع الفرنسية في المغرب: «ان تحرك الالمان في المملكة يبرر ما كنا نفكر فيه دائما بأن اسبانيا تملك مفاتيح المغرب لتعطيها في يوم من الايام للآخرين عندما تتنازع معنا» (35)، فإن الدبلوماسية الاسبانية حاولت الاستفادة فقط، من الوضعية الجديدة التي

اصبحت عليها المسألة المغربية. لقد رحبت بالفكرة التي اطلقها الالمان حول امكانية تسوية القضية عن طريق التفاوض بين «الدول الثلاث المعنية». ولكن عندما انطلقت المحادثات بين فرنسا وألمانيا واتفقت الدولتان على ابعاد الاسبان عن هاته المحادثات، بدعوى ان موضوعها يهم فقط العلاقات بين الدولتين. لم يكن هذا الموقف بطبيعة الحال ليرضي اسبانيا (36).

3 – ماهو هدف الالمان من وراء مبادرة أغادير ؟

ان التساؤل عما هو هدف الالمان من وراء تحركهم في أغادير كان قد استحوذ على اهتمام الدبلوماسية الأوروبية وفي مقدمتها الدبلوماسية الفرنسية. وقبل استعراض اتصالات الدولتين في محاولة منها لتصفية المشكلة، فمن المفيد ان نلقي نظرة سريعة الى الوراء في محاولة استشفاف ملامح الموقف الالماني والنوايا الكامنة من وراء تحركهم في أغادير.

ان هاته المبادرة كانت بالنسبة للديبلوماسية الالمانية عبارة عن تنبيه موجه لفرنسا لاشعارها بكون اعتراض الالمان على ابتلاع المغرب من طرفها بدون مقابل لا يزال قائما، وانه حان الوقت، بعد العديد من الاجراءات والتحركات التي قامت بها فرنسا في هاته البلاد، لأن تدرك أن لكل انتظار حدودا. فألمانيا لم تعد تطمح في الحصول على موطئ قدم في المغرب بل ربما لم تكن قد فكرت جديا فيه في أي وقت من الأوقات. اذ منذ أواخر عام 1905 كانت ألمانيا قد أظهرت استعداد لقبول فكرة التعويض، خارج المملكة المغربية، اذا ما قدمت لها عروض جدية في الموضوع (37). وعندما اقترح كاتب الدولة للخارجية الالماني، كيدرلين، على الامبراطور فكرة ارسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن

الهدف من ذلك قيام الالمان باحتلال هاته المدينة وانما كانوا يريدون اجبار فرنسا على التباحث وتقديم تعويضات مرضية لهم مقابل تخليهم عن المغرب. وبطبيعة الحال، فإن الالمان لم يعبروا عن نواياهم صراحة في المذكرة التي سلموها للدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بل لفوا حولها الغموض عن قصد لهدف عملي منشود. وهذا الهدف الغامض لم يضلل الفرنسيين والأطراف الأخرى فحسب، انما ضلل حتى بعض الفصائل من الرأي العام الالماني وفي مقدمتها القوميون الالمان، الذين اعتقدوا أن حكومتهم قد قبلت في النهاية تلبية مطلبهم باحتلال جزء من المغرب وضمه الى ألمانيا (38).

لقد كانت الحملة الصحفية التي نظمهاهؤلاء وإلحاحهم المتكرر على ضرورة اقتطاع جزء من المغرب وضمه لالمانيا مصدر ازعاج شديد للفرنسيين الذين اعتقدوا ان القوميين الالمان كانوا يرددون عاليا ما كان يهمس به في الأوساط المسؤولة في ألمانيا (39) . ورغم هاته التأويلات وذلك الغموض الذي أحاطت به ألمانيا موقفها، فإنها في الحقيقة لم تكن تهدف الا على الحصول على تعويض اقليمي في مكان آخر غير المغرب.

4 - الاتصالات الأولى :

في يوم 9 جويلية بدأت الاتصالات الرسمية الأولى بين الطرفين في محاولة منها لاستطلاع آفاق امكانية التفاهم وتحديد الموضوع والطريقة لتسوية الأزمة الكامنة في العلاقات بين الدولتين منذ أول جويلية. لقد كان اللقاء بين المتفاوضين، كيدرلين وكامبون، في بدايته فاترا ومتحفزا تمثل في تبادل عبارات المجاملة تقطعها فترات سكوت طويلة نسبيا. وبعد استفسار كل واحد منهما عما إذا كان الآخر يريد أن يقول له شيئا والرد على بعضهما البعض بالنفي،

قرر كامبون في النهاية أخذ زمام المبادرة والتطرق لموضوع اللقاء عندما استفسر فيما اذا كان محادثه على استعداد لاستئناف الحوار الذي بدأ بينهما في كيسنجن في شهر جوان المنصرم (40) . وعندما رد كيدرلين بالايجاب لاحظ كامبون لمحادثه بكون المبادرة التي سماها بـ «لطمة أغادير» كانت مفاجئة للحكومة الفرنسية التي لم تكن نتوقعها وانها غيرت بالتالي معطيات المسألة. لقد رد كيدرلين على العتاب بكون الظروف هي التي أجبرت الحكومة الالمانية على اتخاذ مثل هذا القرار ثم قام من جهته بتوجيه اللوم الى الحكومة الفرنسية التي لم تظهر الرغبة ولا الاستعداد لتطبيق الاتفاق المبرم بين الطرفين عام 1909 والذي ينص على التعاون في المجال الاقتصادي بين رعايا البلدين. واتفق المفاوضان على عدم التوقف عند الماضي وانما يجب النظر الى الواقع كما يتمثل الآن والعمل من أجل تسوية تخدم مصلحة البلدين. حول هذه النقطة اراد كامبون أن يطمئن ويتأكد من نوايا الالمان نحو المغرب «تذكروا جيدا ما قلته لكم في كيسنجن بأن الرأي العام في فرنسا، بعد التضحيات الكبيرة التي تحملها، لن يقبل أبدا بفكرة تواجدهم اقليميا وسياسيا في المغرب. ولن توجد في اعتقادي، حكومة في فرنسا تقبل ذلك» (41) . لقد رد كاتب الدولة الالماني على ذلك، بأنه يوجد رأي عام في ألمانيا كذلك ويوجد بها من يطالب بضرورة الحصول على مكسب اقليمي في هذه البلاد. ولكن «مادمتم تريدون أن نغلق حدودنا في المغرب وبصفة نهائية، فأنا ليس لي اعتراض ولكن لكي تقبل ألمانيا ذلك يجب أن ترضونا في الميدان الاستعماري، في الكونغو مثلا» (42) . لقد استقبل السفير الفرنسي هذا الانفتاح بارتياح كبير وأكد على ضرورة الوصول الى تسوية في هذا الاطار بسرعة لتهدئة الرأي العام في كل من البلدين. وبعد أن تم تحديد

الاطار للمفاوضات المقبلة بهاته الكيفية، تطرق الطرفان الى موضوع مشاركة أو عدم مشاركة الاطراف الاخرى في هاته المفاوضات، واتفقا على اعتبار أن هاته المحادثات تخص علاقاتهما وحدهما وليس لطرف آخر المطالبة بالمشاركة فيها. كما أشا كيدرلين الى ضرورة تركيز المفاوضات التي شبهها بالعمليات العسكرية في يد واحدة ومكان واحد لكي تصل الى نتيجة، لكن السفير ألح على ضرورة الاستجابة لرغبة دي سلف الذي يصر على أن تجري المفاوضات في العاصمتين في نفس الوقت، معلقا على ذلك بأنه «لا شك انكم تدركون بأن الوزير لا يريد أن يبدو وكأنه خاضع لسفيره» (43).

في اللقاء الثاني الذي جمع كامبون وكيدرلين، يوم 13 جويلية قام هذا الأخير بعرض الاطار العام للتسوية كما يتصورها. وبعد أن لاحظ للسفير بكونه اجتمع مع وزير المستعمرات وانه وجد في مصالح هاته الوزارة برنامجا وتطلعات اعتبرها غير مقبولة. أكد أنه يعتقد ان قاعدة التسوية هي افريقيا عن طريق تعديل الحدود في الكونغو، ويمكن أن يتم ذلك اما بالشراء أو التبادل. فألمانيا مستعدة لان يأخذ شكلا يرضي كل أطراف الرأي العام في كلا البلدين. كما تناول كيدرلين في هذه المقابلة موضوع الاتفاق حول المغرب والشكل الذي يأخذه. فرغبة الامبراطور في هذا الصدد - لاحظ كيدرلين - تتمثل في أن يكون الاتفاق المقبل هو تطوير لاتفاق 1909. يمكن أن «نعلن مثلا أن اتفاق 1909 كان يرتكز على المبدأ كون السلطان يستطيع ضمان الأمن والاستقرار في المغرب غير أن الأحداث أجبرت فرنسا على التدخل من أجل ضمان الأمن في الداخل». وعلى ذلك فان ألمانيا تعترف لفرنسا بممارسة السلطات الضرورية لضمان الامن ومنع الفوضى في المملكة (44). كما تطرق الى الوضع

الذي سيصبح عليه المغرب بعد هذا الاتفاق وموقف الدول الأوروبية الأخرى. لقد طمأنه كامبون بهذا الصدد، مبينا بأنه ليس في نية حكومته المساس بمعاهدة الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة عليها. وان اتفاقا فرنسيا ألمانيا لا يمكن أن يلغي عقدا وقع من طرف دول أخرى. كما طمأنه أيضا بخصوص مصالح رجال الصناعة المعدنية الالمان المستقرين في المغرب «فما دامت ألمانيا قد تخلت عن كل تطلع اقليمي في المغرب فإنه يجب أن تثق في حسن نية حكومة الجمهورية في هذا المجال» (45).

لم يكن في وسع كامبون مناقشة كيدرلين في وجهات النظر التي عرضها حول المقترحات المطروحة، وانما اكتفى فقط بتسجيل ما دار في هاته المقابلة ليؤكد في مراسلة له الى باريس على تزويده بتعليمات محددة لمتابعة المفاوضات.

لقد اعتبر دي سلف ان المقابلة التي تمت يوم 13 جويلية في برلين ايجابية وان المفاوضات دخلت فعلا مرحلتها العملية. واذا كان متفقا على اعتبار ان افريقيا تشكل قاعدة للتسوية كما اقترحه كيدرلين، عن طريق تعديل الحدود بين مستعمرة الكاميرون الالمانية والكونغو الفرنسي فإنه يريد أن يقوم الالمان بتوضيح وجهة نظرهم بشكل أكثر دقة وتحديدا. وفيما يخص المغرب فهو يرى نفس نظرة كيدرلين بكون الاتفاق يمكن أن يكون تطويرا لاتفاق 1909 في «اتجاه اعتراف ألمانيا للسلطة العسكرية الفرنسية بحرية احتلال الاماكان التي تراها ضرورية لضمان الأمن العام، واعترافها لحكومة الجمهورية بكامل الحرية في مساعدة الحكومة المغربية من أجل ادخال اصلاحات ادارية ومالية وقضائية وعسكرية التي يحتاج إليها المغرب» (46).

لقد كانت حصيلة لقاء يوم 15 جويلية مخيبة للآمال بالنسبة لكامبون. ففي مراسلة له لباريس، عقب على هذا اللقاء بقوله. : «ان نتيجة هاته المقابلة هي أبعد من أن تكون مرضية. اننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبدي صلابة وحزما أكثر» (47).

لقد تسرب للصحف الفرنسية محتوى ما دار في هاته المقابلة، واستخدمته كل التيارات المعادية للاتفاق مع ألمانيا. ونشب حول ذلك جدال حاد بين الصحف في كل من البلدين مما أثر على سير المفاوضات، وخاصة عندما تدخلت أطراف أوروبية أخرى التي حاولت استغلال ما دار في هاته المقابلة لخدمة مصالحها وتطلعاتها، وكاد أن يؤدي ذلك الى فشل المفاوضات والى ازمة حادة بين الدوليتي. ماذا جرى في هاته المقابلة ؟

تنفيذا للتعليمات التي أرسلت إليه من وزارة الخارجية طالب كامبون من كاتب الدولة الالماني للخارجية توضيح فكرته بخصوص المطالب الاقليمية لالمانيا في افريقيا، وبعد ان لاحظ كيدرلين بكونه ليس لديه في هذا المجال سوى أفكار عامة «طلب احضار خريطة وبين لي الكونغو الفرنسي من البحر حتى نهر السنغا، ولقد رددت عليه بكونه يريد بدون شك افشال المفاوضات. ذلك أن الرأي العام في فرنسا اذا كان يقبل منح تعويضات واسعة لا يستطيع التنازل عن مستعمرة بأكملها» (48) . لقد أوضح الوزير الالماني بأن حكومته على استعداد للتنازل عن شمال الكاميرون وربما أيضا عن الطوغو لفرنسا مقابل الكونغو. وعندما لاحظ كامبون بكونه ليس معقولا أن تسد ما سوف يتبقى لفرنسا في افريقيا الاستوائية، كل نافدة على البحر، رد كيدرلين بأنه سوف يمنح لفرنسا في الكونغو نفس التسهيلات

والامتيازات التي سوف تحصل عليها ألمانيا في المغرب. وفي التقرير الذي بعث به كامبون الى باريس عن هاته المقابلة ملق على الطلب الالماني بكون كيدرلين يريد اختبار الفرنسيين وجس نبضهم : «وعندما طلب الكل فإن الوزير الالماني ربما كان يريد الحصول على الجزء. ولي من الأسباب ما يجعلني اعتقد ان الحكومة الالمانية تريد ميناء على الأطلسي، وما دام هذا الميناء لن يكون أغادير فليكن ليبريفيل وهذا هو التعويض الذي تنشده بدون شك» (49) لقد عبر السفير الفرنسي في هذا الانطباع عن النية الحقيقية لكيدرلين. ذلك ان هذا الأخير حرص قبل عرض وجهة نظره على وصفها بكونها مجرد أفكار عامة قابلة للتعديل والتحوير، اي للتفاوض (50).

لقد اندهشت أوساط الوزارة الخارجية في فرنسا لهذه «التطلعات المبالغ فيها». فدي سلف اعتبر موقف كيدرلين «الجديد» يتناقض مع ما أبداه في السابق من الاستعداد للتفاهم والرغبة في الوصول الى تسوية. لقد اعتبر ان الافتراح الالماني لا يمكن قبوله. وكيدرلين يجب أن يعرف ذلك منذ الآن. ولكنه اعتذر لسفيره بكونه لا يستطيع الدخول في التفاصيل قبل اجتماعه بكل من رئيس الوزراء ووزير المستعمرات.

وفي 20 جويلية أبرق لكامبون بتعليمات مفصلة تتضمن الموقف الفرنسي بخصوص التسوية الاقليمية في افريقيا الاستوائية «لقد قررنا رفض المقترحات الالمانية التي تقدم بها السيد كيدرلين ولكنا من ناحية أخرى على استعداد لقبول بعض التعديلات التي تخص الحدود لصالح ألمانيا اذا ما قبلت هاته فكرة اتفاق 1909 حول المغرب، في الاتجاه الذي ترغب فيه فرنسا (51) . وبهذا الشرط، فإن فرنسا تقبل تعديلات في الحدود بالكيفية التالية - تعديل حدود

الكاميرون يتم عن طريق تنازل الالمان عن الجزء الشمالي من هذه المستعمرة والمعروف باسم منقار البطة Bec de Canard مقابل تنازل فرنسا عن جزء من مستعمراتها في لوبانغي – شاري، التي يحدها من ناحية الشرق والجنوب انهار اللقون الشرقي وبحر سارة ونهر شاري، كما تتخلى فرنسا كذلك في الكونغو الأوسط، عن المنطقة الواقعة بين الحدود الكاميرونية ونهري السنغا وتانا. وبالاضافة الى ذلك، فإن الفرنسيين عرضوا امكانية توسيع النظام الجمركي المعمول به في حوض نهر الكونغو الى مستعمرتهم في افريقيا الاستوائية : الغابون ولوبانغي – شاري. أما بالنسبة لمستعمرة الطوغو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن هؤلاء الأخيرين رفضوا هذا العرض. «ففي هاته الناحية فإننا لا نطالب سوى بإنهاء المفاوضات التي بدأت منذ الشتاء الأخير» (52) . ان هاته المقترحات هي بالنسبة لدي سلف مقترحات نهائية. ولطمأنة سفيره الذي سبق أن أشار في مراسلة سابقة بكونه يجب دراسة الموقف الذي سينجم في حالة فشل المفاوضات سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أخبره بأنه في حوار متصل حول هذا الموضوع «مع الحكومة الانكليزية، كما ان الحكومة الروسية على علم بتطورات المسألة في عناصرها البارزة، وانني لا أشك بكوننا سوف نجد لديها كل المساعدات اذا ما قررنا في حالة انقطاع المفاوضات الى اتخاذ مبادرة جديدة كل الجدة. ويمكن لكم منذ الآن أن تشعروا السيد كيدرلين بأن فشل المفاوضات سيحول المسألة من مسألة خاصة تهم فقط بلدينا الى مسألة دولية» (53) .

ففي اللقاء الذي جمع بين المتفاوضين يوم 21 جويلية أوضح كيدرلين بكونه الآن مهيئ لتقديم مقترحات محددة حول المغرب ولكن «حسب التعليمات التي اعطيت

له» (54)، يريد أن يسوي أولا قضية مبدئية، فالوزير الالماني قد صدم لما وجد محتوى الحديث الذي جرى بين السفير الالماني في باريس وبين وزير الخارجية الفرنسي دي سلف، منشورا في جريدة صدى باريس L'Echo de Paris .

وكان قد سبق أن اتفق الطرفان على عدم تسريب الأخبار للصحف حفظا لسرية المفاوضات وحرصا على نجاحها. ذلك ان تدخل الصحافة من شأنه أن يعقد مهمة الدبلوماسيين ويثير الحساسيات حول مسائل ثانوية مما يؤدي الى تعبئة الرأي العام في كلا البلدين في اتجاه التشدد وربط كل جزئية بالمصلحة العليا والشرف والكرامة القومية. فكيدرلين تأثر على الخصوص، من تلك العبارة التي أوردتها الصحيفة على لسان دي سلف عندما وصف المقترحات الالمانية بكونها كرة اختبار وجس النبض وبأنها ليست بجدية «في قضية مثل هاته الخطورة – عقب كيدرلين – فإنني لا أتفوه الا بكلمات جادة والوصف بمساومة ما يشكل الأساس الذي ترتكز عليه كل تسوية دبلوماسية هو كلام لا ينبغي التفوه به. يجب أن نحترم بعضنا البعض ومراعاة المحافظة على سرية محادثاتنا التي هي وحدها تمكن من استمراد التحاور بيننا بدون المساس بشعور أحد» (55) .

لقد تمكن الطرفان من تسوية هذه المشكلة بإيجاد صيغة تتمثل في تسليم مذكرة للصحافة يتفق عليها بعد كل لقاء، عندما يكون ذلك ضروري، وبخصوص المفاوضات فإن الوزير الالماني أكد بكون الاقتراحات التي قدمها حول التعويضات يمكن تعديلها في التفاصيل ولكنها بصفة عامة تشكل أساس التسوية كما تتصورها الحكومة الالمانية. وعندما تساءل كامبون هل تعتبر هذه المقترحات نهائية ؟ «سنتناقش، أجاب كيدرلين، في كيفية التنفيذ».

لقد كانت المقابلة التي تمت يوم 23 جويلية ايجابية من زاوية المفاوضات حول المغرب، فالمفاوض الالماني قبل كل

المقترحات التي تقدم بها السفير الفرنسي لضمان حرية الحركة والتصرف للفرنسيين في هاته البلاد، سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الاقتصادي والمالي. لقد أورد كيدرلين تحفظا واحدا فقط، عندما طلب عدم الاسراع في فرض الرسوم على استغلال المناجم وعلى تصديرها «ان ألمانيا ستترك لكم، مع التحفظ فقط، حرية اقامة امبراطورية في شمال افريقية التي هي هدفكم الكبير» (56). وعندما طلب منه كامبون تحديد المقابل لهذا التنازل الكلي من طرف الالمان في المغرب عاد فطالب مرة أخرى بالمكونغو من البحر الى نقطة يتم تحديدها في الدواخل. تقريبا نفس المنطقة التي سبق أن طالب بها يوم 15 جويلية. وعندما لاحظ له المفاوض الفرنسي بكون ألمانيا لم تتزحزح قيد انملة عما سبق أن طلبت به «انكم مخطئون، رد كيدرلين، عندي هاته المرة تنازلات محددة أعرضها عليكم، اننا نتخلى عن الطوغو بكامله الذي هو جوهرة مستعمراتنا اذ أنها الوحيدة التي لا تكلفنا شيئا كما نتنازل لكم عن شمال الكاميرون حتى نهر البنيوي مما يعطي لممتلكاتكم المحيطة ببحيرة تشاد ممرا حرا الى البحر. اذ ان كل من البنيوي والنيجر هما نهرين دوليين» (57) وعندما عرض عليه كامبون مقترحات حكومته بخصوص تعديلات الحدود الكاميرونية، لاحظ لمخاطبه بكونه يحدثه عن تعديلات في الحدود في الوقت الذي هو يتابع تحقيق هدف أكبر ملاحظا بأن ألمانيا طالبت بشيء أقل مما حصلت عليه انكلترا مقابل نفس الالتزام «التنازل المطلق عن المغرب». وعندما أكد كامبون بكونه يستحيل على فرنسا أن تتنازل عن الكونغو بكامله عقب كيدرلين بكون ألمانيا هي الأخرى تريد الحصول على نافذة على نهر الكونغو (58) .

وعند انتهاء المقابلة عبر الوزير الالماني عن أمله في أن يرى مفاوضه الفرنسي مستعد لاستئناف المباحثات في وقت قريب. ويعني ذلك ان التعديل في الموقف يجب أن يأتي من فرنسا، وان ألمانيا ليس لها استعداد لتغيير الاطار الذي رسمته للتسوية. وعندما يلتقي الطرفان مرة أخرى يوم 29 جويلية، يكون التوتر قد بلغ ذروته.

الهوامش

(1) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 34 . 1 جويلية 1911 .

(2) المصدر السابق، خلال هذا اللقاء أوضح السفير الالماني بكونه ليس على استعداد للدخول في نقاش حول ما اذا كانت المبادرة الالمانية تنسجم أو تتناقض مع معاهدة الجزيرة، اذ ان الوضع السائد حاليا في هاته البلاد يتعارض مع مفهوم هذه المعاهدة لسيادة المملكة ووحدة أراضيها، كما أنه ليس عمليا ومن المشكوك فيه «احتمال امكانية العودة بالأمور الى الوضع القائم السابق».

(3) لمصدر السابق. وكذلك :

Le Mystère d'Agadir, Paris 1912, pp. 423 - 424 A. TARDIEU. :

(4) J. Caillaux, Agadir, ma politique extérieure, Paris, 1919, pp 108 -109

(5) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 ، 1 جويلية 1911 .

(6) يعتبر بول كامبون أحد الدعائم الدبلوماسية الفرنسية في فترة قبل الحرب الكبرى، فبفضله وبفضل زميله كامي باريز سفير فرنسا في روما، استطاع دلكاسي تنفيذ سياسته المتوسطية التي ترمي الى التقارب مع ايطاليا واسبانيا وهي السياسة التي توجت بتوقيع اتفاق 8 أفريل 1904 مع انكلترا الذي اشتهر باسم الوفاق الودي، فبول كامبون هو الذي تفاوض مع الانكليز لانجاز هذا الاتفاق.

(7) م.خ.ف ألمانيا م.ج مجلد 34 لندن - باريس 2 جويلية 1911 . لم يكن كامبون متحمسا لفكرة ارسال باخرة حربية الى موانئ جنوب المغرب عكس ما ادعاه فيما بعد. ففي رسالة الى أخيه جول كامبون سفير فرنسا في برلين والتي يبدو أنها كتبت في الأسابيع اللاحقة ولكنها أرخت بيوم 5 جويلية (لغرض ما) أكد له فيها بكونه قد حبذ فكرة القيام بمظاهرة بحرية فرنسية انكليزية عند أغادير. أنظر P. Cambon, Corr espandce, t. II, p. 328. كما أن أخاه جول كامبون الذي كان في إجازة في باريس آنذاك، لم يتعرض في التقرير الذي قدمه للخارجية بتاريخ 3 جويلية لمسألة المظاهرة البحرية المشتركة مع الانكليز بل عالج الموقف من الزاوية

الدبلوماسية البحتة أي كيفية بدء التفاوض مع الالمان وعلى أي أساس.
انظر م.خ.ف / ألمانيا. م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية.

(8) لقد اطلع كايو على هذا المسعى عرضا، أثناء اضطلاعه بمهام وزير الخارجية بالنيابة، لغياب دي سلف الذي رافق رئيس الجمهورية في زيارة لهولندا والتي دامت ما بين 4 و 7 جويلية، عندما وصلته من لندن برقية تحمل اجابة الحكومة الانكليزية حول المسألة. وسيكون ذلك سببا في بداية الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته، وهو الخلاف الذي سوف يتعمق في الاسابيع التالية والذي لن ينتهي بسقوط وزارة كايو في شهر جانفي 1912 . حول هذا الموضوع انظر كايو، ن.م.ص 111 وما بعدها. وكذلك مذكراته الجزء الثاني الفصل الخامس.

(9) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 3جويلية 1191.

(10) لقد استوضح قري رأي السفير الشخصي بخصوص ارسال باخرة حربية انكليزية ورد هذا بالايجاب. اذ «من واجبكم انتم حماية مصالحكم ومصالح رعاياكم في الأطلسي». من المفيد ملاحظة هذا الموقف الغير المنطقي الذي تبناه السفير الفرنسي الذي يبيح لانكلترا ارسال باخرة الى المغرب رغم أنه سبق لها أن اعترفت بكون هاته البلاد هي منطقة نفوذ فرنسية، وينكر على ألمانيا مبادرتها رغم ان هاته الأخيرة لم توقع اتفاقا مشابها للاتفاق 8 أفريل 1904مع فرنسا.

(11) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن - باريس 4 جويلية 1911.

(12) اعتبرت الأوساط السياسية في فرنسا ان الحوار مع الالمان من اجل تصفية القضية المغربية قد ابتدأ بلقاء كل من كامبون سفير فرنسا في برلين وكيدرلين فايختر كاتب الدولة للخارجية الالماني في كيسنجن يوم 21 جوان المنصرم. لكن الاوساط الالمانية اعتبرت ان هذا اللقاء مجرد لقاء استطلاعي عادي لم يكتس أي طابع خاص كالذي تريد فرنسا اعطاءه له، حول هذا الموضوع أنظر :

D. Guenane, Les relations franco-allemandes et les affaires Marocaines 1901-1911, Alger, SNED, 1975, p. 316 et suivi.

(13) Caillaux, Mes mémoires, t.II, Paris, plon 1943, pp. 119 - 1207

وكذلك

Tardieu, Le Mystère d'Agadir, p 440

(14) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن – باريس 3 جويلية 1911 .

(15) نفس المصدر، برلين – 4 جويلية 1911 .

(16) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية 1911 . لقد أكد كامبون في هذا التقرير على ضرورة أخذ الاحتياطات في حالة المفاوضات المقبلة مع ألمانيا واحتمال قيام هاته الأخيرة بإنزال قواتها في أغادير وذلك بوضع اليد على مدينة مراكش لسد الطريق عنها اذا ما أرادت التوغل في الدواخل والاتجاه نحو الشمال.

(17) نفيس المصدر. باريس 4 جويلية 1911 .

(18) نفس المصدر، مجلد باريس – برلين 8 جويلية 1911 .

(19) ففي احدى برقياته الى السفير في لندن لاحظ كايو بكون موقف الحكومة من حادثة أغادير يكون أحد العوامل الحاسمة في تحديد موقف من هذه الحادثة. انظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 34 باريس – لندن 4 جويلية 1911 .

(20) بول كامبون، ن.م.ج 2 ص 320 .

(21) قامت الحكومة الالمانية بتسليم نسخة من المذكرة التي قدمتها لفرنسا، الى كل الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة.

(22) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 34 لندن – باريس 2 جويلية.

(23) المصدر السابق. لندن – باريس 4 جويلية.

(24) لقد أكد الانكليز للالمان من جهة أخرى بكونهم لا يقبلون أي اتفاق جديد يتم بدون مشاركتهم.

(25) لقد رد السفير الالماني في لندن على كاتب الخارجية الانكليزي لكون حكومته تعتقد أن انكلترا قد تنازلت نهائيا عن المغرب بمقتضى اتفاقها مع فرنسا وعندما طلب الدبلوماسي الالماني معرفة ماهي المصالح التي تريد انكلترا ضمانها عن طريق اشتراكها في المفاوضات مع السير ادوارد قري رده على الدبلوماسي الالماني م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 35 لندن – باريس 7 جويلية.

(26) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مجلد 35 – لندن – باريس 7 جويلية.

(27) المصدر السابق باريس – لندن 9 جويلية.

(28) لقد كان تقدير السفير الالماني في باريس لموقف الدولتين، إنكلترا وروسيا، بعيدا عن الحقيقة. إذ كان يعتقد أن الإنكليز هم الذين اقترحوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند أغادير. كما كان يرى أن الروس كانوا يضغطون على الفرنسيين لرفض فكرة التفاوض الثنائي مع الألمان انظر:

De Shoen, Mémoires, traduction francaise, pp. 72 - 73

(ونفس الفكرة نجدها عند الإمبراطور قيوم الثاني الذي كان يرى أن الإنكليز يحرضون الفرنسيين ويدفعونهم إلى التشدد وعدم التنازل.

(29) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 34 سان بطرسبورق - باريس 3 جويلية.

(30) «إن المبادرة الألمانية في أغادير لم يكن الهدف من ورائها إستفزاز فرنسا، كما أن ألمانيا لا تنتقد ولا تندد بالعمل الذي تقوم به فرنسا في منطقة فاس. ونأمل أن يتم تسوية المسألة بدون مؤتمر مباشرة بين المعنيين وخاصة بين فرنسا وألمانيا» م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 34 برلين - باريس 5 جويلية.

(31) نفس المصدر مج 35 باريس - سان بطرسبورق 11 جويلية.

(32) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 35 فيينا - باريس 9 جويلية. ومع ذلك فإن الالمان كانوا يعتبرون ان الدعم النمساوي لهم، شيئا مضمونا لا شك فيه.

(33) هذا الاتفاق لا يمثل مجرد تسوية استعمارية تم بمقتضاها تحديد نفوذ الدولتين في شمال افريقيا وانما يتناول كذلك ضبط علاقات الدولتين ببعضهما البعض في حالة انفجار الوضع في القارة الاوروبية. فالالتزامات التي تعهدت بها ايطاليا ازاء فرنسا حولها في الواقع الى مجرد عضو مشلول في الحلف الثلاثي وجرد هذا الأخير من طابعه الهجومي الذي اكتسبه بانضمامها للحلف الالماني النمساوي. لقد أحاط الطرفان، الايطالي والفرنسي، طبيعة إلتزاماتها بسرية تامة واستمرت ايطاليا في تمثيل دورعضو نشط في الحلف الثلاثي حتى عام 1914 .

(34) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 34 روما - باريس 2 جويلية.

(35) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 34 باريس 3 جويلية.

(36) ن.م. مج 35 برلين - باريس 12 جويلية.

(37) حول هذا الموضوع انظر Dj. Guenane, O.C., pp. 150 - 152.

(38) عندما استقبل كيدرلين أحد قادة هذا التيار في بداية شهر جويلية، حاول أن يشرح له «بأننا في الحقيقة لا نريد الاستقرار في المغرب، لكن هذا الحيوان لم يرد أن يصدقني» انظر:

Kiderlen, Walcher intime, pp. 429 - 434

(39) للمزيد من التفاصيل حول تطلعات القوميين الألمان إلى المغرب في هاته الفترة أنظر:

Tardieu, O.C. pp. 429 - 434.

(40) ذكر كامبون أنه لاحظ على مخاطبه في بداية اللقاء نوعا من الحرج وفي حالة تحفز وحذر شديد. كما لاحظ كيدرلين من جهته بكون سحنة كامبون «تبدو» وكأنه عائدا من تشييع جنازة ولما سألته على صحته رد علي متململا... وإعتذر عن أخذ السيجارة التي عرضتها عليه» أنظر م.خ.ف مج 35 باريس - برلين 10 جويلية. وكذلك:

(41) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 35 برلين - باريس 9 جويلية.

(42) المصدر السابق.

(43) Kiderlen, Waechter..... ص 289 كانت اللقاءات التي كانت تتم في العاصمة الفرنسية مجرد لقاءات شكلية سرعان ما تخلى عنها الطرفان ليركزا جهودهما على المفاوضات الجارية في برلين.

(44) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 35 برلين - باريس 14 جويلية.

(45) نفس المصدر، 13 جويلية.

(46) نفس المصدر باريس - برلين 14 جويلية. وبخصوص المصالح المنجمية التي للألمان في منطقة السوس فإن فرنسا ترى أن مشروع الإتفاق المنجمي الذي أعده الطرفان يضمن ويؤمن في مادته 63 هاته المصالح، إذ يكفي القيام ببعض الإجراءات الإدارية ذات الطابع الشكلي ليتحول حق الإستكشاف إلي حق الإستغلال «فحكومة الجمهورية هي على إستعداد لأن تعمل بكيفية تجعل هذا الإمتياز لا يمكن التراجع عنه في

الأراضي الواقعة في منطقة السوس، بالنسبة لكل شركة تعتمدها الحكومة الالمانية».

(47) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 35 برلين - باريس 16 جويلية.

(48) نفس المصدر . في التقرير الذي أرسله كيدرلين الى المستشار حول هاته المقابلة كتب يقول بأن السفير الفرنسي عند سماعه بالمطالب الالمانية بخصوص الكونغو «كاد أن يقع من على مقعده». وأكد (السفير) بانه من الصعب على الحكومة أن تدافع حتى عن فكرة التنازل الجزئي عن الكونغو، أمام البرلمان». .Kiderlen ص 289.

(49) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 35 باريس 16 جويلية.

(50) ففي التقرير الذي بعث به الى المستشار وبعد، أكد على ضرورة التمسك بموقف التصلب والحزم ازاء الفرنسيين لاحظ بأن «الحصول على الكونغو الفرنسي حتى حدود الكونغو البلجيكي ربما يكون مستحيلا بدون تنازلات اقليمية من طرفنا». انظر .Kiderlen ص 290 .

(51) م.خ.ف/ ألمانيا م.ج. مج 35باريس - برلين 20 جويلية.

(52) م.خ.ف / ألمانيا م.ج 35 باريس - برلين 20 جويلية.

(53) ن.م. يبدو أن دي سلف يطلق لعاطفته العنان في بعض الاحيان، اذ من الواضح جدا أن فرنسا هي التي ستخسر اذا ما تحولت المسألة الى مسألة دولية بمعنى عرض القضية على مؤتمر دولي. وبطبيعة الحال فإن المواقع الفعلية التي حققتها فرنسا في المغرب بانتهاكها المستمر وخرقها لمعاهدة الجزيرة هي التي ستكون محل مراجعة. وسنلاحظ فيما بعد أن دي سلف بعد أن يجري استشارات حول الموضوع سيدرك هذه الحقيقة ويخفف من حدة اندفاعه.

(54) علق دي سلف على هاته العبارة بقلم الرصاص بكلمة «ممن ؟».
م.خ.ف/ مج 36 باريس - برلين 21 جويلية.

(55) لقدكان كيدرلين متأثرا من الكلمة التي استعملها وزير الخارجية الفرنسي والتي اعتبرها اهانة له، وتساءل ماذا يقصد من وراء ذلك في باريس هل يراد افشال المحادثات وفي هاته الحالة سوف تطالب ألمانيا بتطبيق معاهدة الجزيرة تطبيقا كاملا وعند الضرورة «نسير حتى النهاية» . انكر دي سلف في أن يكون لديه يد فيما نشر ووافق على

الصيغة التي تم التوصل إليها بين كامبون وكيدرلين بخصوص التعامل مع الصحافة بالنسبة لسير المفاوضات. م.خ.ف /ألمانيا م.ج باريس - برلين 21 جويلية .

(56) م.خ.ف / ألمانيا م.ج 36 برلين - باريس 24 جويلية.

(57) نفس المصدر برلين - باريس 24 جويلية.

لقد أضاف كيدرلين الى هذه العروض إلتزام ألمانيا بعدم مطالبة فرنسا بالتنازل عن حقها الأولوي بالنسبة للكونغو البلجيكي. هذه الاشارة الى الكونغو البلجيكي سوف تستغلها الدبلوماسية الفرنسية عند الأطراف المعنية فيما بعد لتبيين بأن جشع الالمان في المنطقة ليس له حدود.

(58) المصدر السابق.

القسم الثاني

التوتر

1 - التدخل الانجليزي :

تعرضت المفاوضات الفرنسية الالمانية لهزة خطيرة، في المنتصف الثاني من شهر جويلية، وهي لا تزال في بداية طريقها. ولا يعود ذلك الى ما أشاعته الصحف وبعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية في ذلك الوقت الى غلو المطالب الألمانية في افريقيا الاستوائية الفرنسية، بقدر ما يعود الى رغبة انجلترا في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات والتي لم تتمكن من الظفر به. لقد عبرت عن هذه الرغبة بشكل صريح الى كل من الطرفين المعنيين، الالماني والفرنسي، على اثر الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء الانجليزي لدراسة الوضعية الدولية التي نجمت عن المبادرة الألمانية. كما أكد رئيس الوزراء اسكويث نفسه، هاته الرغبة في الخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 7 جويلية (59) . غير أن الطرفين اعتبرا ان المسألة تهم علاقاتهما وحدها وبالتالي ليس هناك ما يبرر مشاركة الانكليز ولا الاسبان في هاته المباحثات. هذا الموقف لم يقنع الانكليز الذين وان كانوا قد أبدوا ارتياحا، في الظاهر لبدء الاتصالات المباشرة بين الفرنسيين والالمان لتسوية الأزمة، لكنهم في الحقيقة كانوا يترقبون الفرصة المواتية لمعاودة المحاولة.

في البداية كانوا ينتظرون نهاية المفاوضات بين الطرفين لكي يطرحوا مطالبهم وعرض شروطهم قبل الموافقة على التسوية. لكن تباعد وجهات النظر الفرنسية والالمانية حول

مسألة التعويضات في إفريقيا الإستوائية، جعل الإنكليز يعتقدون أن الفرصة قد حانت للضرب على الطاولة وإفشال الإتصالات الثنائية الجارية والقيام في نفس الوقت بإقتراح صيغة للتسوية يكون لهم دورا بارزا فيها. لقد أعدت الدبلوماسية الإنكليزية خطة لذلك ولم تهمل التفكير في نفس الوقت، في مخرج مشرف إذا ما فشلت المحاولة.

وفي صبيحة يوم 20 جويلية، قدمت الخارجية الإنكليزية، عن طريق سفيرها بباريس، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية حول موضوع المفاوضات الفرنسية - الالمانية : لقد أكد السفير رغبة السيد إدوارد قري في معرفة رأي الحكومة الفرنسية في المقترحات التي تضمنتها المذكرة قبل إجتماع مجلس الوزراء المقرر صباح اليوم التالي.

إنطلقت المذكرة من الإعتقاد بكون المطالب الألمانية في إفريقيا الإستوائية ستؤدي إلي توقف المباحثات الجازية، مما سينجم عنه بقاء الألمان في أغادير. وأمام هاته الوضعية المحتملة فإن الحكومة الإنجليزية يمكن لها أن تأخذ المبادرة وتقترح. على حكومة برلين عقد مؤتمر تحضره كل الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة (60) وفي حالة رفض الألمان لهذا الاقتراح فإن إنكلترا ستعلن لهم بأنها ستضطر في هاته الحالة إلى القيام بأي عمل من شأنه أن يحمي مصالحها في المغرب (61) وتتوقع المذكرة أن الألمان قبل أن يحددوا موقفهم من فكرة عقد المؤتمر سيطلبون توضيحات حول مهمة هذا المؤتمر وقاعدة العمل التي ينطلق منها.

ومن هنا فإن الحكومة الإنكليزية، قبل أن تطرح هذه الفكرة تريد معرفة رأي الحكومة الفرنسية ليس فقط فما إذا كانت تحبذ فكرة عقد مؤتمر وإنما أيضا، فما إذا كانت «ترفض»، مهما كانت الظروف، كل تسوية تسمح لألمانيا

بالحصول على موطأ قدم في المغرب» (62) وبالنسبة لانكلترا فإن المذكرة تؤكد بأنها لا تعتبر أبعاد ألمانيا عن المغرب ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها، اذا ما حصلت منها على شروط مرضية. وفي حالة رفض الحكومة الفرنسية لكلا الحلين أي : منح تعويضات مرضية لألمانيا في الكونغو أو موطأقدم في المغرب «فإن اقصاء ألمانيا عن هاته البلاد وتمكين فرنسا منها لا يتحقق بدون الركون الى الحرب». ويمكن تصور حل ثالث وهو العودة بالحالة في المملكة الى الوضع الذي حدده مؤتمر الجزيرة. وأكدت المذكرة في الختام ضرورة اطلاع الحكومة الانكليزية على الموقف الفرنسي النهائي قبل أن تتخذ اجراءات قد تنجم عنها عواقب وخيمة (63) .

ردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة في نفس اليوم موضحة في البداية ان المفاوضات مع الألمان لم تنقطع وانها ستستمر بدون شك بعض الوقت. وفي حالة فشلها فإن فرنسا لا ترفض فكرة الدعوة لعقد مؤتمر. وعلى ذلك، فما دامت انكلترا هي صاحبة هذه الفكرة فمن المستحسن أن تقوم هي كذلك باقتراح برنامج العمل لذلك. ولقد ردت المذكرة الفرنسية بحدة على فكرة منح موطأ قدم في المغرب لألمانيا، مذكرة الحكومة الانكليزية بالاتفاق الذي عقد بين الطرفين عام 1904 والذي إلتزمت فيه انكلترا بعدم الاعتراف باي نفوذ سياسي أخر في المغرب، غير النفوذ الاسباني والفرنسي، فأي موقف غير هذا يعتبر خرقا للاتفاق القائم مع انكلترا من جهة وانتهاكا للاتفاق الفرنسي الألماني المبرم بين الطرفين عام 1909 من جهة أخرى. وبناءا على هذا، فالحكومة الفرنسية ترفض أن يكون موضوع المؤتمر المزمع اقتراح عقده «دراسة امكانية التنازل لألمانيا، تحت أي عنوان كان، عن أي جزء من الأراضي المغربية مهما كان ضئيلا» (64) .

الوجه الثاني للتدخل الانكليزي يتمثل في تلك الفقرة من الكلمة التي ألقاها لويد جورج، وزير المالية، أثناء المأدبة التقليدية التي أقامها شيخ مدينة لندن على شرف أصحاب البنوك في المدينة، مساء يوم 22 جويلية.

لقد تعرض لويد جورج للوضعية الدولية السائدة بالتلميح، ليركز على مكانة انكلترا ودورها في السياسة الدولية مبينا اصرار بلاده على عدم التنازل عن هاته المكانة المرموقة، ومهما كان الثمن «انه يجب أن أقول - لأنني أعتقد ان ذلك حيوي بالنسبة للمصالح العليا لهاته البلاد وللعالم - بأن انكلترا ستعرف كيف تحافظ، وفي كل الضروف، على مكانتها وعلى سمعتها بين الدول الكبرى. ان استخدام نفوذها القوي - وقد تأكد ذلك عدة مرات في الماضي - لا يقدربثمن، من أجل قضية الحرية الانسانية، وستكون كذلك في المستقبل. لقد أنقذت في الماضي ولاكثر من مرة أمم في القارة - والتي كثيرا ما تميل هاته إلى نسيان ذلك - من كوارث ماحقة وحتى من الفناء القومي. ومن أجل المحافظة على السلام فإننا على استعداد لبذل تضحيات كبيرة واعتقد أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن يعكر الارادة الدولية الحسنة غير تلك المسائل ذات الخطورة القومية الكبرى. وإذا كان يراد أن تفرض علينا وضعية لا يؤمن السلم فيها الا بالتخلي عن المكانة الكبيرة والمفضلة التي اكتسبتها انكلترا بفضل قرون من الجهد والبطولة. واذا كان في مسائل حيث مصالحنا الحيوية توجد في الميزان، تعامل انكلترا كمن ليس له وزن في مجمع الأمم فإنني أعلن رسميا بأن السلم بهذا الثمن هو مهانة لا تحتمل لبلد كبير مثل بلدنا. فالشرف القومي ليس موقف حزب وأمن تجارتنا الدولية ليست بقضية حزب ان المحافظة على السلم في العالم تكون قضية سهلة إذا كانت كل الأمم قد وعت هذا باخلاص وأدركت شروط ضمان ذلك» (65).

لقد أكد لويد جورج في مذكراته أنه هو صاحب فكرة هذا التصريح وهو الذي قام بصياغة محتواه الذي عرضه على كل من رئيس الوزراء وعلى كاتب الدولة للخارجية اللذان وافقا عليه كلمة كلمة. وقد علل وزير المالية الانكليزي «مبادرته» هاته بسببين :

الأول هو أن ألمانيا تجاهلت المذكرة التي سلمتها لها انكلترا يوم 4 جويلية حول مبادرتها في أغادير، ولم ترد عنها. والثاني بكونها عاملت انكلترا في هاته المسألة ككم مهمل حين تجاهلت أهمية مصالحها في هاته البلاد. كما أضاف بكونه كان يهدف كذلك من وراء هذا التصريح لفت نظر برلين وتنبيهها الى الجدية التي تنوي انكلترا اعطاءها للالتزاماتها نحو فرنسا (66).

والواقع ان هاته التأكيدات والمعلومات التي أوردها لويد جورج حول هذه المسألة في مذكراته لا تعكس الحقيقة تماما كما أوضحتها الوثائق الدبلوماسية. فالاعتراض الأول على تأكيدات اللويد جورج يتعلق بمحتوى المذكرة التي بعثتها الخارجية الانكليزية الى الحكومة الألمانية يوم 4 جويلية. لقد قرر مجلس الوزراء الانكليزي في نفس هذا اليوم، بعد دراسته للوضع السياسي الناجم عن المبادرة الالمانية في اقادير، ابعاد فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، انكليزية فرنسية، كما اقترحت ذلك حكومة باريس، في نفس الوقت الذي قرر فيه اخطار الحكومة الألمانية عن طريق سفيرها بلندن بموقفها من المسألة. لقد أكدت انكلترا بكونها تعتبر نفسها طرفا معنيا في المسألة بسبب إلتزاماتها ازاء فرنسا من جهة ومن أجل حماية مصالحها من جهة أخرى «وعلى ذلك فلا يمكن لنا أن نقبل أية تسوية تتم بدون مشاركتنا». قدم الألمان توضيحات عن مبادرتهم لانكلترا والى جميع الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة في المذكرة التي سلموها لهاته الدول يوم أول جويلية. وخلال الاتصالات التي تمت

بينهما عن طريق سفيريهما أوضح الألمان عدة مرات ان القضية تخص فقط فرنسا وألمانيا وحدهما. ثم أصبح هذا الموقف فرنسيا ألمانيا مشتركا عندما بدأت المباحثات بينهما.

وفي الحقيقة فإن انكلترا لم تكن محقة في موقفها المطالب بالاشتراك في المفاوضات. ذلك أنه سبق أن تنازلت عن نفوذها السياسي في المغرب لصالح فرنسا منذ عام 1904 . ومصالحها الاقتصادية يؤمنها تعاقدها الثنائي مع كل من فرنسا واسبانيا من جهة ووثيقة مؤتمر الجزيرة من جهة أخرى. ولقد أعلم كل من الفرنسيين والألمان أنه ليس في نيتهما المساس بهاته المصالح سواء بالنسبة لانكلترا أو بالنسبة للدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن هاته المفاوضات الجارية ليست الأولى من نوعها بين ألمانيا وفرنسا. لقد جرت محادثات حول المغرب استمرت عدة شهور قبيل الحملة الفرنسية على مدينة فاس. ولقد اعترف اسكويث نفسه في التصريح الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 6 جويلية بخصوصيات العلاقات الفرنسية الألمانية حول المغرب مضيفا فقط رغبة بلاده في أن تكون طرف في هذه المباحثات (67) وعلى ذلك فلم يكن الدافع لهذا التصريح تجاهل ألمانيا للمراسلة الانكليزية كما زعم اللويد جورج وانما كان دافعه رغبة لندن في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات الجارية.

وعشية صدور هذا التصريح، عاد كاتب الدولة للخارجية الانكليزية، تأكيد هذه الرغبة، وللمرة الأخرى، في لقاء طويل جمع بينه وبين سفير ألمانيا يوم 21 جويلية (68) . أما فيما يتعلق بطبيعة الالتزامات الانكليزية ازاء فرنسا فإن تصريح 8 أفريل 1904 يلزم الدولتين بتبادل الدعم الدبلوماسي في

حالة ما اذا واجهت مشاريعهما في كل من مصر والمغرب معارضة من طرف أو من أطراف أخرى.

وبخصوص البنود السرية الملحقة بهذا التصريح فإنها تنص فقط على عدم الاعتراض على بعضيهما في حق فرض الحماية على منطقتي نفوذهما - فرنسا على المغرب، وانكلترا على مصر- وهو الالتزام الذي أشار إليه الوزير الاول الانكليزي في خطابه أمام مجلس العموم والذي علق عليه بكون البرلمان يعرف طبيعة هذا الالتزام. ولم يرتبط الطرفان بأي تعهد آخر حتى هذا التاريخ (69) .

وتأكيد وزير المالية الانكليزي بكون فكرة التصريح كانت فكرته هو وأنها بادرة من عنده وأنه اكتفى فقط بموافقة زميليه، الوزير الأول وكاتب الدولة للخارجية عليه، هو زعم لا يصمد اذا ما تم فحص الظرف الذي قيل فيه هذا التصريح فحصا دقيقا من جهة، والأخذ بعين الاعتبار ذلك التخصص والانضباط الذي كان تقليدا راسخا في الوزرات البريطانية. ومن المعروف أنه قبل هذا التصريح بيومين كانت الخارجية الانكليزية قد طلبت من فرنسا موافاتها بإجابات محددة ونهائية حول عدد من المقترحات التي عرضتها عليها، ليتم دراسة الموقف على ضوئها من طرف مجلس الوزراء، والذي اجتمع بالفعل يوم 21 جويلية. وفي نفس هذا اليوم اجتمع السيد ادوارد قري، طويلا بالسفير الالماني (70) . وفي اليوم التالي كان تصريح اللويد جورج. ومن الصعب في ظل هذه الظروف الاقتناع بما قاله هذا الاخير. ويضاف الى هذا محتوى ما قيل في التصريح لا يعدو كونه تكرارا لما سبق أن أعلنه كاتب الدولة للخارجية والوزير الأول. فللويد جورج أضاف لذلك فقط نبرة حادة اللهجة بدون أن يعمد الى تسمية جهة أو طرف (71) .

إن تكليف الحكومة الانكليزية للويد جورج بالضرب على الطاولة كانت عملية مدروسة.فوزير المالية في انكلترا يأتي في المرتبة الأولى بعد رئيس الوزراء من حيث المكانة والاعتبار. ومن ناحية أخرى فكلامه في السياسة الخارجية أقل إلزام للحكومة من كلام كاتب الدولة للخارجية. وهذان الاعتباران هما اللذان رشحا وزير المالية للقيام بهذا الدور (72) .

لقد أسندت لبعض الصحف الانكليزية - والتي سارت على خطاها كل الصحف الفرنسية - مهمة توجيه هذا التصريح العام والمطلق وجهة معينة أي نحو ألمانيا مما دفع هاته وجعلها ترد على هذا التحدي.

2 - رد فعل ألمانيا :

في اللقاء الذي جمع بين قري ومتيرنيخ سفير ألمانيا بلندن يوم 21 جويلية عبر كاتب الدولة للخارجية عن قلقه لسير المفاوضات الجارية في برلين والتي يتوقع فشلها الذي سينجم عنها، في رأيه، وضعية جد محيرة «لقد إلتزمت الحكومة الانكليزية موقف التحفظ آملة توصل الطرفان الى اتفاق يحدد قاعدة للتفاوض تكون مقبولة، غير أن المطالب الالمانية، كما أوردت ذلك الصحف لن تقبل لا من طرف فرنسا ولا من طرف أية جهة أخرى. وبناءا على هذا فالحكومة الانكليزية تريد معرفة ماذا سيكون عليه موقف برلين في حالة فشل المفاوضات، وبكون ميناء أقادير هو ميناء مغلق لا يمكن لأية دولة الاستقرار فيه بدون موافقة الدول الأخرى» (73) . بهذه الاشارة فإن الحكومة الانكليزية لم تقفل أبواب المغرب في وجه الألمان وانما تريد إذا ما رغب هؤلاء في الاستقرار بأقادير أن يتم ذلك عن طريق مؤتمر تحضره جميع الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة أو تكون طرفا ثالثا في المفاوضات الفرنسية الألمانية.

فمخاوف انكلترا يكمن في احتمال قيام الألمان بتحويل هذا الميناء الى قاعدة بحرية وسعيها الى عقد مؤتمر أو المشاركة في المفاوضات يهدف الى أخذ ضمانات من الألمان بهذا الشأن. ومن المفيد الملاحظة أن هذا التصريح الذي أدلى به قري للسفير الالماني كان قد وقع بعد أن أخطرت انكلترا بموقف فرنسا الحازم بكونها لن تقبل بأي حال من الاحوال فكرة استقرار الالمان في أي جزء من المغرب. ولقد رد السفير الالماني على تساؤلات قري بالتأكيد على أن حكومته ليست لها أية نية للمساس لا بالحقوق ولا بمصالح انكلترا في هاته البلاد «ان ارسال باخرة ألمانية الى أقادير قد أوجد في نظركم وضعية تتطلب من زاوية المصالح الانكليزية توضيحات واستفسارات، واذا كانت وحدة الاراضي المغربية تهمكم الى هذا الحد كان عليكم أن تطلبوا هذه التوضيحات والاستفسارات من فرنسا أولا. ان احتلال الشاوية والانتشار في دواخل المغرب يشكلان قطعا، أكثر من المبادرة الالمانية، تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمغرب» (74).

وعندما أبلغ مترنيخ حكومته بانشغالات الانكليز بخصوص موقف برلين حيال أقادير في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا أسرع كيدرلين في الحين الى طمأنة لندن بهذا الصدد. لقد أبلغ مترنيخ حكومة انكلترا تعليمات حكومته بهذا الخصوص اثر اللقاء الذي جمع بينه وبين قري يوم 24 جويلية. وخلال هذا اللقاء لم يشر السفير الالماني، لا من قريب ولا من بعيد، الى تصريح اللويد جورج ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى ان الخارجية الالمانية بعثت بتعليماتها الى مترنيخ قبل ان تطلع على تصريحات وزير المالية الانكليزي (75). (والتي أدلى بها مساء يوم السبت 22 جويلية) ولكن عندما طلب كاتب الدولة للخارجية من السفير الالماني السماح له باستخدام تصريحات حكومته بخصوص أقادير أمام مجلس العموم فإن هذا الأخير طلب

مراجعة حكومته بهذا الخصوص. لقد تحصلت الخارجية الالمانية على تصريحات اللويد جورج يوم 24 جويلية وأبرقت في الحين بتعليمات جديدة الى السفير الذي كلف بإبلاغها في الحين للخارجية الانكليزية (76) .

وفي اليوم التالي (25 جويلية) إلتقى السفير الالماني بالسير ادوارد قري وقرأ عليه تصريحين : حول خطاب اللويد جورج وحول موقف ألمانيا في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا (77) .

وبالنسبة للموضوع الأول : «فإن قسما كبيرا من الصحافة الانكليزية وكل الصحف الفرنسية قد اتخذت من خطاب اللويد جورج ذريعة لشن هجومات عنيفة ضد ألمانيا ... لقد تقدمت ألمانيا باقتراحات جد معقولة وتتصل بأقاليم ليس لها علاقة لا مباشرة ولا غير مباشرة بالمصالح الانكليزية. ورغم هذا فإنه اذا كان لانكلترا رغبة ما فقد كان عليها أن تعبر عنها بواسطة القناة الدبلوماسية العادية. وبدلا من ذلك فإن الحكومة الانكليزية عمدت الى الادلاء بتصريح علني بواسطة أحد أعضائها والذي يمكن اعتباره في أقل تقدير، بكونه تحذير موجه ضد ألمانيا وأن الصحف الانكليزية والفرنسية أبرزته في شكل انذار ... ولو كانت نية الحكومة البريطانية هي تعقيد الموقف السياسي وخلط الاوراق والتسبب في حدوث انزال قوات كبيرة في أقادير فإنه سوف لن تختار أسلوبا أفضل من خطاب وزير المالية الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لألمانيا هذه الكرامة ومكانة الدولة الكبرى التي يطالب بها لانكلترا» (78) .

والتصريح الثاني هو تأكيد من طرف ألمانيا لموقفها الذي سبق أن أعلنته في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا والذي يتمثل في المطالبة بعودة الأمور، في المغرب، الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الالمانية رفضت السماح لوزير خارجية انكلترا باستخدام تصريحها السابق بكونه لم ينزل أحد من بحارتها ولن ينزل أحد في المستقبل في اقادير لعلاقة هذا الموضوع بخطاب اللويد جورج. اذ لو تمت الاشارة الى هاته الضمانات في مجلس العموم لاعتبر ذلك تراجعا من طرف ألمانيا خوفا من «التهديدات» التي تضمنها هذا الخطاب وهو شيء «يتنافى وكرامة دولة كبرى».

لقد دافع قري عن خطاب زميله وزير المالية الذي اعتبره تصريحا معتدلا وبكونه جاء في الوقت المناسب وأنه لا يتضمن أي تهديد لاي أحد ملاحظا في نفس الوقت أن اللهجة الحادة التي تضمنتها التصريحات الالمانية هي التي ستغضب الحكومة الانكليزية (79).

لقد فشل الانكليز في مسعاهم الرامي الى أن يكونوا طرفا في المفاوضات الجارية. كما أن فكرة عقد مؤتمر مرهونة بفشل المفاوضات وهو احتمال ضعيف من جهة وصعب التنفيذ بسبب معارضة ألمانيا مبدئيا لهذه الفكرة وعدم تحمس فرنسا لها من ناحية أخرى. ولقد تجلى فشل هذه المحاولة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء اسكويث في مجلس العموم يوم 27 جويلية عندما تمنى نجاح المفاوضات الفرنسية الألمانية مؤكدا بأن ذلك ممكنا وأنه يتمنى هذا بكل صدق واخلاص (80). لقد أوجد هذا التصريح ارتياحا عميقا في ألمانيا الذي اعتبر بمثابة تراجع عن الموقف المتحرش الذي تبناه اللويد جورج ازائها (81).

3- تذبذب الدبلوماسية الفرنسية :

ظهر الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين حول كيفية مواجهة الموقف الذي نجم عن المبادرة الألمانية منذ اللحظة الأولى. وسوف يستمر هذا الخلاف قائما طوال مراحل المفاوضات إلى نهايتها. وقد أدى ذلك إلى جعل الدبلوماسية الفرنسية تتأرجح بين تيارين في حالة من الشد والجذب مما أثر تأثيرا سلبيا على سير المفاوضات وهددها مرارا بالفشل الذي قد يتسبب في إندلاع أزمة خطيرة بين الدولتين يكون من الصعب تجاوزها. هذه الوضعية جعلت الديبلوماسية الفرنسية تتخبط ولفترة ليست بالقصيرة في حالة من الإرتباك والتذبذب، وكادت أن تفقد السيطرة على نفسها لتسلم مقاليد أمورها لطرف ثالث بدون دراية، ولا تقدير صحيح للموقف السليم الذي يخدم حقيقة مصالحها.

فوزير الخارجية دي سلف إتخذ منذ الداية موقفا متشددا المبادرة الألمانية. ولقد حاول عدة مرات تصعيد الأزمة وتوسيعها يساعده في ذلك كل من هربت رئيس ديوانه وكونتي نائب مدير الشؤون السياسة بالوزارة... ولقد تدارك الموقف رئيس الوزراء كايو، الذي كان من رأيه معالجة المسألة دبلوماسيا وبدون إنفعال. وخلال هذه المفاوضات سوف يتبلور الخلاف بين الرجلين ويتعمق أكثر. وفي الواقع فإن دي سلف لم يكن الطرف الرئيسي في هذا الصراع ضد رئيس الوزراء وإنما كان واجهة على مستوى مجلس الوزراء. للصراع المحتدم بين كايو وكليمونصو.

لقد كان للموقف الذي إتخذته إنكلترا في الإقتراح الفرنسي الرامي إلى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، موضوع خلاف في تقدير الموقف الحقيقي لإنكلترا بالنسبة لكل الطرفين. فدي سلف يريد الحصل على دعم إنجلترا بأي ثمن حتى ولو كان هذا الدعم لا يخدم مصالح فرنسا

الحقيقية، عكس كايو الذي أظهر منذ البداية الحرص على توجيه الدبلوماسية الفرنسية وفق ما تمليه عليها مصالح فرنسا بالدرجة الأولى. كما أظهر استقلالية في معالجة الأزمة مع الألمان بدون الاهتمام كثيرا فيما اذا كان ذلك يرضي الانكليز أو لا يرضيهم. وقد زاد اتجاهه هذا تأكيدا عندما تبين له أن هؤلاء يحاولون الاستفادة من المبادرة لخدمة مصالحهم أكثر من اهتمامهم بالإيفاء بالتزامهم نحو فرنسا (83) . وإذا كان رئيس الوزراء ووزير خارجيته متفقان على رفض الاقتراح الذي تضمنته المذكرة الانكليزية والمتعلق بفكرة استقرار الألمان في أحد الموانئ جنوب المغرب ولكن الدعوة لعقد مؤتمر والتي تضمنتها نفس المذكرة كانت محل خلاف بالنسبة للأوساط الدبلوماسية في فرنسا.

فوزير الخارجية دي سلف كان قد تحمس لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في حالة فشل المفاوضات في الوقت الذي لم يقاسمه هذا الرأي عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين البارزين من بينهم سفير فرنسا في برلين جول كامبون (84) . لقد كان يرى في عقد مؤتمر دولي خسارة كبيرة ستحيق بالمكتسبات الفرنسية في المغرب ولغرض اقناع وزيره بهاته المخاطر وجه له تقريرا مطولا حول الموضوع مبينا في الأخير بأنه ليس لانكلترا صاحبة الفكرة ما تخسر بل بالعكس، سوف تكون هي المستفيدة مهما تكن النتائج التي ستسفر عن هذا المؤتمر و «سوف تسترد في المغرب بعضا من النفوذ الذي تنازلت لنا عنه، مقلصة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها نحونا في عام 1904 .... ويبدو لي أن مصلحتنا كما ان كرامتنا كذلك تحتم علينا أن لا نتسرع في قبول فكرة المؤتمر كما تريد لندن ذلك منا، بل يجب أن نعتبرها كمخرج مشرف فقط، في حالة فشل المفاوضات وليس كهدف نسعى الى تحقيقه منذ الآن. لأن

ذلك يعني التخلي نهائيا من طرفنا عن فكرة تشييد إمبراطورية فرنسية في شمال إفريقيا». (85)

كما أعدت المديرية السياسية بالوزارة من جهتها، مذكرة لتقديمها للوزير بينت فيها جميع الخطوات التي قطعتها فرنسا على طريق السير نحو ابتلاع المغرب منذ عام 1902 حتى عام 1911 . كما أوضحت فيها كيف إستطاعت فرنسا أن تطمس بالفعل السيادة الدولية للمغرب وتهيمن هيمنة مطلقة على مقدراته سواء في المجال السياسي أو المالي وحتى الإداري عندما بدأت تمارس سياسة الإدارة المباشرة في المناطق التي إحتلتها على إثر الحملة ضد فاس. (86) فالتسرع لقبول فكرة عقد المؤتمر لا يخدم مصلحة فرنسا البتة والإضطرار إلى قبول الفكرة تحت ضغط الظروف يمثل تضحية كبرى بالنسبة لها. فالألمان من جهتهم عندما يرفضون فكرة عقد المؤتمر فلأنهم لا يجدون ما يبرره. ذلك أن الأمور في نظرهم واضحة، هناك انتهاك لسيادة دولة مستقلة وتدخل سافر وبالعنف في شؤونها الداخلية. فالمطلوب من فرنسا أن تضع حدا لهاته الممارسات وتعود الى احترام استقلال المغرب ووحدة أراضيه كما نصت بذلك معاهدة الجزيرة (87) . ان المسألة ستزداد تعقيدا لو تم عقد مثل هذا المؤتمر لان أي حل للأزمة سوف لن يكون سوى على حساب مصالح فرنسا ومواقعها في المملكة.

هذه الاعتبارات، جعلت دي سلف يتزن وينظر بجدية أكثر الى العواقب التي قد تنجم عن فشل المفاوضات مع ألمانيا. لكنه لا يزال يأمل الكثير من وراء الدعم الانكليزي الذي يعتقد أنه سوف يجبر الألمان في النهاية الى التقهقر والتخلي عن مطالبتهم بالكونغو. وفي محاولة تعرفه وللمرة

الاخرى على موقف انكلترا قبل ان يحدد موقفا نهائيا ازاء مستقبل المفاوضات الجارية في برلين طلب من سفيره بلندن أن يطرح عددا من الأسئلة على كاتب الدولة للخارجية الانكليزي مبينا له أهمية الاجابة التي ستعطي لهذه الأسئلة بالنسبة لمستقبل المفاوضات مع ألمانيا.

لقد أجاب السيد ادوارد قري على السؤال الأول فقط من بين الاسئلة الثلاثة التي وجهت إليه وهو المتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر. لقد تساءلت فرنسا فيما اذا كان الانكليز يصرون على الدعوة الى عقد مؤتمربالرغم من رفض الألمان لهذه الفكرة. أجاب الوزير الانكليري بالايجاب، ولكن حول ماهو العمل في حالة رفض الألمان حضور المؤتمر أو قامت بإنزال قوات في أقادير وعن مدى استعداد انكلترا للتعاون عسكريا مع فرنسا لمنع الألمان من الاستقرار في هذا الميناء، فإن قري تحفظ ولم يرد الإجابة على هذه الأسئلة متذرعا بكونه لم يستشر زملائه الوزراء. مردفا أنه حسب رأيه، لم يحن الوقت بعد لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. اذ أن الاتفاقات السابقة لأوانها والتي من الممكن أن يكتشف أمرها سوف تؤثر سلبيا على المفاوضات الجارية. ويلخص السير ادوارد قري الموقف من وجهة نظره في العبارة التالية : «ان أي احتجاج بدون أن يكون مدعما بباخرة حربية يكون عديم الجدوى وارسال باخرة حربية هو نذير باندلاع الحرب» (88).
وعبثا حاول بول كامبون، الحصول على موافقة مبدئية للقيام بتنظيم مظاهرة بحرية مشتركة في جنوب المغرب في حالة استقرار الالمان في أقادير، ولكن بدون جدوى. وأقصى ما تمكن الوصول إليه هو الحصول على وعد من قري بكون حكومته ستقوم في حالة قيام الألمان بالانزال في أقادير بارسال مذكرة الى الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة مطالبة اياها بالعمل «من أجل العودة الى الوضع الذي كان

قائما في المملكة» (89) وفي لقاء جديد مع سفير فرنسا في اليوم التالي (29 جويلية) أكد كاتب الدولية للخارجية رغبة حكومته في أن ترى المباحثات الجارية تصل الى نتيجة، حاثا في نفس الوقت الفرنسيين على ضرورة تقديم تنازلات مرضية لتحقيق هذا الاتفاق «يمكن أن تظهروا سعة وكرما في تنازلاتكم في الكونغو كأن تتخلوا عن ليبرفيل مثلا بشرط الحصول من الألمان على الاعتراف لكم بحقوق تسمح لكم بإقامة محمية بمعنى الكلمة» (90) .

لقد وجدت الدبلوماسية الفرنسية نفسها منذ يوم 16 جويلية، وهو اليوم الذي تقدم فيه الألمان بالشروط التي يقترحها للتسوية أمام اختيارين، أما الاستمرار في التفاوض على أساس القاعدة التي تقترحها ألمانيا أو رفض هاته الشروط وتحمل كل العواقب التي قد تنجم عن هذا الموقف بما فيها احتمال حدوث الصدام بين الدولتين. على مستوى الخارجية على مستوى رئاسة مجلس الوزراء فإن الشروط التي اقترحها الألمان اعتبرت غير مقبولة ولا يمكن أن تشكل قاعدة للتسوية. وقبل أن يتم تحديد الموقف الذي ستتخذه عمدت فرنسا الى استشارة حلفائها وأصدقائها للتعرف الى أي مدى يمكن الاعتماد على مساعدتهم في حالة تأزم الموقف ووصوله الى مستوى من الخطورة يهدد بالانفجار.

لقد عبرت روسيا عن موقفها منذ البداية بكونها تعتبر القضية لم تعد تكتسي خطورة بعد أن أعلن الألمان بكونهم لا ينوون الاستقرار في المملكة المغربية وان المشكلة يمكن أن تحل بمنحهم تعويضا مرضيا في افريقيا. ولم يغير الروس موقفهم هذا حتى عندما أفصح الألمان عن شروطهم التي اعتبرتها سان بطرسبورغ لا تتعدى مجرد المطالبة بحق القهوة أي «البقشيش» .

ففي اللقاء الذي جمع بين كايو واسفولسكي يوم 25 جويلية عبر السفير الروسي عن دهشته لموقف فرنسا الرافض للمطالب الألمانية في الكونغو «أن تخلي الألمان عن المغرب هو في حد ذاته انتصارا كبيرا بالنسبة لكم. وسيصبح لديكم في افريقيا الشمالية أجمل امبراطورية يمكن تصورها. ومع ذلك فإنكم تساومون حول البقشيش الذي طالبت به الامبراطورية الجرمانية. وفي الحقيقة، انني لا أفهمكم» (91)، وعبثا حاول كايو اقناع السفير الروسي بكون ما تطالب به ألمانيا ليس مجرد بقشيش وانما هو ثمن مرتفع جدا مقابل تنازلها عن المغرب وهو بلد ليس في حوزتها وليس لها أية حقوق تزيد على ما لأية دولة أوروبية أخرى «وعلى كل حال، أجاب السفير الروسي، بأنه من واجبي أن أقول لكم بأن روسيا لا يمكن لها أن تخوض حرب من أجل الكونغو. اننا سوف نقف الى جانبكم، ربما، عندما يتعلق الأمر بالمغرب وهو شيئ في حد ذاته صعب، أما من أجل قضية بقشيش حتى ولو كان معتبرا الى حد ما، فإننا لا نستطيع أن نكون الى جانبكم» (92) .

إن موقف الحلفاء والأصدقاء وكذلك عدم الثقة في كفاءة البروقراطيين الملتفين حول وزير الخارجية وفي قدرتهم على تسوية الأزمة مع ألمانيا تسوية دبلوماسية مرضية، الى جانب ادراكه بكون الجيش الفرنسي ليس مستعدا لخوض الحرب ضد ألمانيا منفردا (93) . جعلت رئيس الوزراء يقرر التدخل في هاته المفاوضات والعمل بكل جد ومثابرة للوصول بها الى نتيجة تحقق تسوية مع ألمانيا بدون الأضرار بمصالح كلا الطرفين.

وفي اطار هذا الانشغال تندرج تلك الاتصالات السرية التي أطلق عليها خصوم رئيس الوزراء اسم المفاوضات

السرية الجانبية (94) ، التي حاول كايو عن طريقها تسوية الأزمة بين الدولتين.

جاءت المبادرة بهذه الاتصالات من ألمانيا. فمستشار السفارة الألمانية في باريس،دي لانكين هو الذي اتصل بأحد رجال الأعمال الفرنسيين، فوندر، الذي يعرف علاقاته مع بعض المسؤولين في الحكومة الفرنسية ومن بينهم رئيس الحكومة نفسه، وطلب منه المقابلة. وقد أدرك فوندر الغرض من وراء هذه المبادرة. وقبل أن يتصل بالدبلوماسي الألماني، اتصل برئيس الوزراء ليستأذنه ويستطلع رأيه ولقد رحب هذا الأخير بالفكرة وشجعها (95) .

ففي مساء يوم 25 جويلية إلتقى المتفاوضان، ولقد دخل دي لانكين في الموضوع مباشرة، فالألمان يريدون الحصول على الكونغو البحري (96) ، مقابل تنازلهم على مستعمرة الطوغو. وقد رد الوسيط الفرنسي على هذا العرض بكون فرنسا تقبل فكرة تبادل الأقاليم ومستعدة للتنازل عن أراضي في دواخل الكونغو ولكن ليس عن تلك التي تقع على الساحل ولا على مدينة ليبرفيل (97) . وخلال هذه المقابلة أكد دي لانكين على الأهمية التي توليها ألمانيا لان تكون لها واجهة على المحيط، جنوب الكاميرون، وان هذا الشرط هو قاعدة لأي اتفاق.

وعندما عرض فوندر نتيجة مقابلته مع الدبلوماسي الألماني، على كايو، اقترح على هذا الأخير في نفس الوقت ترضية ألمانيا بمنحها شريطا من الأرض يقع جنوب الكاميرون ومستعمرة غينيا الاسبانية ويمتد الى نقطة على الساحل تقع شمال ليبيرفيل. وافق كايو على الاقتراح وطلب من وسيطه أن يعرضها على دي لانكين على أساس أنها فكرة من عنده يمكن أن تحظى بقبول رئيس الوزراء (98) .

لقد رحب دي لانكين بالاقتراح واعتبر أنه يمكن أن يشكل قاعدة صالحة للتسوية ملاحظا في نفس الوقت أنه لكي «تتخلى ألمانيا عن المطالبة بالكونغو البحري فيجب أن تعوض عن ذلك بتنازلات واسعة أكثر مما عرضتها فرنسا حتى الآن كأن تتنازل مثلا عن المنطقة الواقعة شمال نهري أليما وأوقوي وتبقى ليبيرفيل بين أيدي فرنسا (99) ».

لقد أبدى كايو تحفظا على هذه التطلعات بالرغم من كونه يدرك أن الألمان قد قلصوا مطالبهم بكيفية ملحوظة. فبدلا من كل الكونغو الذي طالبوا به في السابق، ولا يزالون يطالبون به رسميا حتى الآن، فإنهم على استعداد لتخفيف مطالبهم لتشمل فقط جزءا من مستعمرة الغابون. ولكنه كان يدرك أن تنازلا اقليميا واسعا في هذا الجزء من الكونغو سوف يواجه معارضة شديدة في فرنسا، رغبة منه في تجنب هذه العقبة وتمكين المفاوضات في نفس الوقت من الوصول الى نتيجة، طلب من وسيطه أن يعرض على الدبلوماسي الألماني فكرة ترضية حكومته في ميدان آخر غير الكونغو.

وكان رئيس الوزراء يفكر، وهو يطرح الاقتراح، في شركة سكة حديد بغداد. ذلك أن الألمان سبق أن أبدوا رغبة، بطريق غير مباشر، لشراء أسهم هاته الشركة أو على الأقل فتح أبواب بورصة باريس أمامها. كان ذلك في بداية شهر جويلية أثناء زيارة قفيني، عضو مجلس الأسياد البروسي ورئيس بنك ألمانيا، لباريس وكان قد اتصل أثناءها برئيس الوزراء كايو (100) ، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتيجة.

لقد اعتقد كايو أن الوقت قد حان لربط مسألة سكة حديد بغداد بالمفاوضات الجارية حول الكونغو. ولكن عندما عرض الفكرة على دي لانكين استبعدها هذا الأخير لأول وهلة، بدون مراجعة الجهات العليا، مما يوحي بوجود تعليمات

مسبقة لديه، حول الموضوع. لقد أصر دي لانكين على اعتبار أن مجال التسوية هو الكونغو وقاعدتها هي تمكين ألمانيا من الحصول على أراضي جنوب وادي السانغا (101) . لقد شرح وسيط كايو صعوبات ترضية الألمان في هذا المجال مؤكدا أن تسوية تتم بهذا الشكل ستوحي بكون فرنسا تخلت عن الكثير في مقابل لا شيئ «بخلاف، لو يتم ادراج اتفاق حول الكونغو في اطار تسوية عامة تشمل جميع الخلافات القائمة بين الدوليتن الكبيرتين في افريقيا وأسيا» (102) .

لقد وجد دي لانكين نفسه مضطرار أمام هذا الاقتراح الجديد الى القيام بزيارة خاطفة الى برلين لاستطلاع رأي رؤسائه. ولقد حرص قبل أن يقل القطار الى برلين أن يحصل على وعد من الفرنسيين بقبول فكرة مد نفوذ ألمانيا جنوب وادي السانغا ولكن بدون جدوى (103) .

لم تسفر هاته الزيارة عن أية نتيجة. فالمسؤولون الألمان أصروا على أن يتم الاتفاق أولا على الكونغو وتصلب موقفهم أكثر عندما قرروا سحب مستعمرة الطوقو من التسوية مما سيعقد الموقف أمام كايو الذي اعتبر ان المطالب الألمانية في الكونغو صعبة التحقيق. ونتيجة لذلك قرر وقف هذه الاتصالات السرية مدفوعا لذلك بعدة اعتبارات، وفي مقدمتها ان التسوية الواسعة التي كان يطمح إليها والتي تندرج فيها التسوية الكونغولية كجزء من كل سوف لن تتحقق بسبب موقف برلين، وكذلك بسبب موقف دي سلف ومعاونيه من هاته الاتصالات والتي أدت الى توتير الجو وتعقد العلاقات بين الرجلين. لم يستبعد كايو فكرة وجود مناورة حبكها الالمان والتي كان هدفها زرع الخلاف وبث الشك بين أعضاء الحكومة الفرنسية لاضعاف موقفها في المفاوضات الجارية، باستعمالهم لشفرة «محروقة» (104)

ومهما يكن الأمر فإن رئيس الوزراء فقد الأمل في هاته المفاوضات بعد عودة دي لانكين من زيارته الخاطفة في 18 أغسطس، عندما قرر اشراك الوزارة بكاملها في المفاوضات الجارية مع ألمانيا.

4 - مصاعب كيدرلين :

إن الانطباع الذي خرج به كاتب الدولة للخارجية الألماني من اللقاء الذي جمعه مع السفير الفرنسي يوم 15 جويلية والذي رسم فيه الاطار العام للتعويضات التي تريد ألمانيا الحصول عليها في افريقيا الاستوائية الفرنسية، هو أن الفرنسيين اعتبروها مطالب مجحفة. فجول كامبون «كاد يقع من على مقعده عند سماعه لهاته المطالب». معلنا بكونها لا يمكن قبولها وبأنه من العسير على أية حكومة في فرنسا أن تقبل التنازل ولو على جزء من الكونغو اذ سيكون من الصعب عليها أن تدافع على موقفها أمام البرلمان (105).
ومن هنا فأنه سيكون من الصعب ان لم يكن مستحيلا الحصول على الكونغو بدون تنازلات إقليمية من طرف ألمانيا، والتي ستكون بطبيعة الحال أقل من التنازلات التي سيتقدم بها الفرنسيون. «ولكي تتمكن من الحصول على نتيجة في هذا المجال يجب أن تتظاهر بالحسم والصلابة في الموضوع مهما تطلب ذلك من وقت. ذلك أن المفاوضات هي المخرج الوحيد المشرف للمشكل، بالنسبة لألمانيا (106)».

ان احتمال تطويل المفاوضات لم يكن مهضوما لدى الامبراطور. فعند تلقيه للتقرير الذي بعثه كيدرلين اثر مقابلته مع كامبون يوم 15 جويلية أصيب بنوع من خيبة الأمل. ففي اعتقاده أنه يكفي الاعلان للفرنسيين بكون ألمانيا ليست لها أية نية في الاستقرار في المغرب ولا تسعى للحصول على أي مكسب اقليمي في هاته البلاد ليسارع هؤلاء ويقدموا كل التنازلات التي تطلبها ألمانيا في افريقيا

الاستوائية. لقد تولد لديه هذا الاعتقاد من خلال التقارير التي بعثها له مبعوث خاص كان قد زار باريس خلال شهر ماي المنصرم. ففي احدى هاته التقارير أكد د. لبروك «بأن الفرنسيين سوف يمنحون لنا كل ما نريده منهم في المجال الاستعماري ومليار فرنك نقدا اذ نحن طلبنا ذلك». (107)، فالامبراطور يرى ان المفاوضين الألمان أضاعوا وقتا ثمينا في الانتظار مما مكن فرنسا «من استرداد أنفاسها بعد المفاجأة، ووجدت الوقت الكافي لطلب النصح والمشورة من سان بطرسبورغ ولندن. وبتحريض من هاته الأخيرة فهي الآن تتكلم معنا بتعال وتخاطبنا من فوق (108) ». لقد كان يرى أنه على ألمانيا أن تفصح عن مطالبها منذ البداية، في شهر ماي عندما بدأ الفرنسيون في الاستعداد لارسال حملتهم لاحتلال مدينة فاس.

هذه الملاحظات التي أبداها قيوم الثاني على سير المفاوضات جعلت كيدرلين يعيد الكرة ليؤكد من جديد في رسالة له للمستشار بتمان هلويك بأن لا مخرج أمام ألمانيا سوى طريق المفاوضات والتي يجب أن يوضع في الاعتبار بكونها قد تطول بعض الوقت بسبب خوف الفرنسيين فن الرأي العام في بلادهم من جهة وبكونه من الصعب على ألمانيا ان تتقدم بمطالب جديدة في حالة فشلها لأن ذلك سيدخلها في نزاع مع دول أخرى «فالمطالبة بالعودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق يلزمنا بمطالبة الفرنسيين بالإنسحاب من الدار البيضاء وهو موقف لن يؤيدنا فيه أحد (109) . كما لا يمكن لألمانيا أن ترضى بأجزاء من الكونغو مهما كانت غنية بالمطاط والعاج بل يجب عليها أن تسعى لتتمكن من مجاورة الكونغو البلجيكي، لأن ذلك سيمكنها من الاتصال عن طريقه بمستعمراتها في شرق افريقيا من جهة ولكي يكون لها الحق في الحصول على نصيب منه اذا ما طرأت هناك ظروف تستلزم تقسيمه بين

الدول. وإذا ما أصرت فرنسا «على رفض مطالبنا فلن يسعنا في هاته الحالة سوى أن نعلن لها بأنه لم يبق أمامنا سوى المطالبة بالعودة بالأمور الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة وتحديد الأجل الذي يتم فيها جلائهم عنه بما فيها مدينة الدار البيضاء (110) ». مؤكدا في ختام رسالته اعتقاده الجازم بأن هذا هو الأسلوب الذي يمكن ألمانيا من الحصول على ما تطلبه وهذا هو رأيه في متابعة المفاوضات مع فرنسا. مضيفا بأنه اذا لم تجد وجهة نظره هاته قبولا لديه ولدى الامبراطور فإنه يطلب أن يعفى من مهمته كمفاوض ومن المنصب الذي يشغله كذلك (111).

لقد سارع بتمان هلويك الى طمأنة كيدرلين مؤكدا بكونه سيقف الى جانبه ويدافع عن جهة نظره أمام الامبراطور وان ذهابه سيؤدي به حتما هو الآخر، الى الاستقالة من منصبه كمستشار.

وقبل أن يفجر الأزمة في وجه الامبراطور أراد المستشار أن يدرس الموقف من جديد مع كاتب الدولة للخارجية. لقد تم في هذا اللقاء استعراض موقف ألمانيا من السياسية الفرنسية في المغرب منذ مؤتمر الجزيرة حتى احتلال مدينة فاس. ولقد بين كيدرلين انه كان من الصعب على هؤلاء ان يلتزموا بالخطة التي حددوها للحملة بدقة فخروجهم عنها أعاد حرية الحركة لألمانيا في هاته البلاد. ولقد اخطر الفرنسيون بذلك في حينه. كما أن فكرة المطالبة بتعويض اقليمي لم يمكن من الممكن طرحه قبل حملة فاس. «ولو أننا طرحناها في شهر ماي لكان الفرنسيون قد ضيقوا تحركهم في المغرب الى أضيق الحدود ورفضوا كل تعويض» (112). ولقد جدد كيدرلين خلال هذا اللقاء طلب الاعفاء من منصبه اذا لم تحظ خطته بموافقة الامبراطور. لقد استطاع المستشار

اقناع قيوم الثاني بوجهة نظر كيدرلين. وفي 21 جويلية فوض هذا الأخير، مرة أخرى لمتابعة التباحث مع الفرنسيين في اطار الخطة التي وضعها.

5 - المنفذ الشاق :

إلتقى المتفاوضان الفرنسي والألماني يوم 29جويلية في برلين في جو مليء بالحساسية والحذر والتشكك. لقد خيم هذا الجو المكدر على اللقاء بين الرجلين وخاصة من الجانب الألماني. بدأ جول كامبون بتقديم مقترحات حكومته فيما يتعلق بالتعويضات الأقليمية : ففرنسا مستعدة للتنازل عن أجزاء من افريقيا الاستوائية شرقي الكاميرون مقابل تنازل الألمان عن المكان المسمى بمنقار البطة (Bec de Canard) الواقع على الحافة الشمالية الشرقية من مستعمرة الكاميرون الألمانية. والى جانب هذا فقد أعلن ان حكومته مستعدة لتقديم تسهيلات تجارية وجمركية في هذه المناطق لحكومته برلين. أما فيما يتعلق بمستعمرة الطوقو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن حكومة الجمهورية رغم تقديرها لأهمية هذا العرض ولكنها، حرصا على تسهيل المفاوضات وانهائها بسرعة، ترى من الأفضل حفظ هذا العرض وعدم دراسته. وأكد كامبون في هذا اللقاء وللمرة الأخرى أن حكومته ترى عدم امكانية التنازل عن الكونغو «لأن البرلمان سوف لن يوافق على ذلك» (113) ، مضيفا أنه إذا كانت هذه العروض «رغم أهميتها» لا تحظى بموافقة برلين فإن حكومة الجمهورية ترى من الأفضل البحث عما يمكن تقديمه للتسوية، في مكان آخر غير الكونغو. لقد رد كاتب الدولة الألماني ان حكومته سبق لها ان قدمت مقترحات وعروض للتسوية وليس هناك ما يضيفه من جديد.

لقد أثار كيدرلين خلال هذه المقابلة، موقف الصحافة الفرنسية وتعليقاتها «التحرشية والاستفزازية» حول

المفاوضات الجارية مما عكر الجو وشحذ الحساسيات : لقد بالغت في التهديد : «فهي تنادي وتستغيث بانكلترا. ولقد حذت حذوها الصحف الانكليزية، ثم جاء خطاب اللويد جورج : ان كرامة ألمانيا لا تسمح لها بالتنازل» (114) . وعندما لاحظ كامبون بكونه بدل من وضع الأمور في هذا السياق الذي يجعل التفاهم أمرا مستحيلا فإن الأيسر أن يتم البحث عن تسوية مشرفة لبلدين كبيرين، رد كيدرلين بأنه كان «الأولى أن يدرك هذا من قبل بكوننا بلدا كبير». ثم تعرض للأرضية التي ستقف عليها ألمانيا في حالة فشل المفاوضات ردا على سؤال طرحه عليه كامبون حول هذا الموضوع : ان ألمانيا ستستند على معاهدة الجزيرة وستطالب باحترامها وتنفيذ ما جاء فيها. وعندما لاحظ عليه سفير فرنسا بأنه يوجد الى جانب هذه المعاهدة الاتفاق الفرنسي الألماني المبرم في شهر فبراير 1909 «حيث اعترفتم لنا بحق السهر على استقرار الأمن وحمايته» «رد كيدرلين بكون هذا الاتفاق لا يستند على وثيقة الجزيرة وان ألمانيا تعتبره في حكم الملغى «بخرقكم لهذه المعاهدة مرارا وتكرار وباحتقاركم للمصالح المشروعة للغير» (115) .

عند نهاية هذه المقابلة عاد كامبون ليطرح سؤاله للمرة الثالثة حول ما اذا كانت ألمانيا على استعداد للبحث عن تسوية، وقد أظهر كيدرلين استعداد لمعرفة الأسس التي تقف عليها هذه المقترحات الجديدة.

عرض كامبون مقترحاته الجديدة في الاجتماع الذي عقد بينه وبين كاتب الدولة الالماني يوم أول أغسطس : ففرنسا ترفض دائما فكرة التنازل عن أي جزء من الساحل الكونغولي وانما تقبل التنازل عن أراضي شرقي الكاميرون مقابل الحصول من ألمانيا على منطقة المعروفة بإسم منقار

البطة ومنح فرنسا نافذة على نهر ألينوي الذي يعبر الكاميرون. وهذا مطلب جديد تضمنته المقترحات الفرنسية. أما الجانب الجديد في هذه المقترحات الفرنسية فأنها تتمثل في العرض الذي قدمه كامبون بكون حكومته على استعداد لدراسة أمكانية تعويض ألمانيا بالتنازل لها عن بعض الجزر في المحيط الهادي أو المحيط الهندي اذا ما تم ترضيتها بمنحها «حرية مطلقة في المغرب» (116) .

وبطبيعة الحال فلم يكن منتظرا أن تحظى هذه المقترحات بقبول لدى كيدرلين الذي لم يبد الحماس عند استماعه لها ومع ذلك فقد أجل الرد عليها بصفة رسمية الى أن يجري مشاورات مع زميله وزير المستعمرات ومع الأميرالية أما بالنسبة للمجال الافريقي فإن كاتب الدولة لم يفقد الأمل في هذا الاتجاه.

وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أسفرت عن امكانية منح ألمانيا شريطا ضيقا من الأراض شمال ليبيرفيل. وعندما أردف كامبون ملاحظا عندما رأى قلم كيدرلين يتحرك بطواعية كبيرة على الخريطة في هذه المنطقة «بكون الأطماع الالمانية يجب أن تقلص الى أقصى حد في هذا المكان، رد كيدرلين بكون ألمانيا ترغب في الحصول على نافذة على نهر الكونغو وأنها تعتبر ذلك عنصرا أساسيا في التسوية (117) .

كان لرد الفعل الذي أبداه المفاوض الفرنسي اثر استماعه لهذا الطلب الألماني الجديد واعلانه الاستعداد بعرضه على حكومته في نبرة جعلت كيدرلين يعتقد أن رد فرنسا سيكون بالايجاب أن أضفى على جو المباحثات نوع من الثقة والاطمئنان بين الرجلين. وهذا ما يفسر الموقف المتساهل الذي اتخذه كيدرلين في تقبله لكل المقترحات ذات الطابع

السياسي التي عرضها المفاوض الفرنسي بخصوص المغرب، حتى كلمة «الحماية» لم يتردد في قبولها وانما لاحظ فقط أنه يستحسن تجنب استخدامها في وثيقة تعاقدية تعرض على دول أخرى وان تدرج في نص مكمل يبقى سرا بين الطرفين. افتراق الرجلان في جو مفعم بالتفاؤل معتقدين أنهما تمكنا من وضع اليد على أسس التسوية (118).

كان من المتوقع أن تسير المباحثات بعد هذا اللقاء الاخير في اتجاه عملي نحو تحديد وضبط عناصر التسوية بدقة، بين الطرفين، لكن الامور سارت في غير هذا الاتجاه وعادت الميوعة في المواقف من جديد وبدا المتفاوضان وكأنهما يدوران في حلقة مفرغة. كيف حدث ذلك ؟ ومن المسؤول ؟

يبدو أن هناك لبس انزلق بين المتفاوضين حول مسألة الطوقو. فمن جهة ألمانيا فقد اعتبرت أن عرضها لم يحظ بالقبول وطوت الصفحة عن الموضوع خاصة لما لاحظ كيدرلين وجود معارضة شديدة من طرف وزير المستعمرات ومن طرف الرأي العام الاستعماري في ألمانيا، لهذا الاقتراح. لكن الحكومة الفرنسية عادت لتطالب بهاته المستعمرة شيئا فشيئا وبإلحاح شديد. ففي التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 30 جويلية تم ربط قضية تناول ألمانيا عن الطوقو بمنحها جزر في المحيط الهادي أو الهندي. ولما كان الجانب الألماني لم يبد حماسا لهذا العرض بل أخذه بتحفظ شديد مما يوحي بالاعتقاد بكونه سنوف لن يحظى بالقبول من طرفه، فإن التفهم الذي أضهره كامبون في نفس اللقاء بخصوص مطلب كيدرلين الرامي الى الحصول على نافذة على المحيط والأخرى على نهر الكونغو جعلت الألمان يعتقدون أن حكومة الجمهورية لاتربط بين هذا الموضوع وفكرة التنازل برلين عن الطوقو. وهذا الاعتقاد عبر عنه كيدرلين

في الصيغة العامة التي ختم بها لقاء يوم أول أغسطس بإعلانه بأنه تم وضع اليد على أسس التسوية، أي سوف تكون هاته في الغابون والكونغو الأوسط. كما ان التعليمات التي صدرت للمفاوض الفرنسي في 30 جويلية رسخت هذا الاعتقاد، فهي لا تعارض فكرة منح ألمانيا نافذة على الكونغو. ويبدو أن كامبون قد أوحى للطرف الألماني قبل اللقاء الرسمي مع كيدرلين يوم 3 أغسطس بكون حكومته لا تعارض هذه الفكرة. لكن عندما أبلغته وزارته بكون عرضها السابق بخصوص هذه النقطة الأخيرة هو لمجرد اقتراح للدارسة والتقدير وليس بغرض طرحه على الألمان الآن، وجد نفسه في موقف في غاية من الحرج والدقة. ولقد اضطر الى مكاتبة رئيس الوزراء كايو لتبين الموقف النهائي لحكومته بخصوص هذا الموضوع (119) . وعندما رفض الألمان العرض المتعلق بالجزر المحيطية وجد كامبون الفرصة للسؤال عما هو الاقتراح حول الطوقو. ولقد كان ذلك مناسبة لكيدرلين لسحب هذا العرض رسميا من على مائدة المفاوضات (120) ولكن ذلك لن يجعل الحكومة الفرنسية تتخلى عن المطالبة بهذه المستعمرة مما جعل المتباحثان يدوران حول نفسيهما بعض الوقت.

ففي لقاء 4 أغسطس أوضح كيدرلين مقترحات حكومته والتي حددها في المنطقة الواقعة جنوب الكاميرون واذا كان الألمان تخلوا عن المطالبة بالكونغو البحري فإنهم اصروا على ضرورة الحصول على المنطقة المحصورة بين نهري لوقوي ولاليما على أن تكون لها نافذة على المحيط عند نقطة تقع بين ليبيرفيل وغينيا الاسبانية مقابل تنازلهم على جزء من مستعمرة الكاميرون المعروف بإسم منقار البطة. كما طالب كيدرلين بحق الاولوية (الشفعة) الذي تتمتع به فرنسا بالنسبة لمستعمرة غينيا الاسبانية وأشار، بالمناسبة إشارة

خفيفة الى احتمال اختفاء دولة كونغو الحرة مضيفا ان ذلك ان حدث سيكون في المستقبل البعيد مما يستلزم «عدم أخذه بعين الاعتبار الآن» (121) . لم يسفر لقاء 4 أغسطس عن أية نتيجة. فالمفاوض الفرنسي أصر على التأكيد بكون حكومته ترفض التنازل عن هاته الأراضي.

لقد أصبح الطوقو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا التي أصبحت تصر على المطالبة به. فالعرض الذي قدمه كامبون في لقاء يوم 9 أغسطس مع كيدرلين يتضمن المطالبة بالطوغو مع منطقة منقار البطة مقابل حصول ألمانيا على منطقة في الكونغو الأوسط مع واجهة على نهر الكونغو أو رافده أوبانقى، الى جانب أراض واسعة في مستعمرة أوبانقى - شاري - تشاد (122) . لكن أمام رفض المفاوض الألماني للعرض الخاص بستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد، عاد كامبون ليطرح امكانية منح الألمان شريطا من الأرض يبدأ من أويسو في خط مستقيم حتى نقطة على الساحل الأطلسي وجزءا من الأرض في حوض الكونغو شرقي نهر السنغا، مقابل مستعمرة الطوقو دائما.

لم تتقدم المباحثات حتى عندما تحولت اهتمامات المفاوض الألماني، عندما ينس بخصوص الغابون، الى مستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد (123) . لقد وقع الاتفاق في هذه الناحية حول النقطة التي تحد الأراضي التي ستمنح للالمان من ناحية الشرق «عند برج أسل أو عند بنقي» كما أبدى رغبة في الحصول على شريط من الأرض يصل بين بنقي ولوقون. وهدف ألمانيا من وراء ذلك هو الحصول على الكونغو الأوسط كله تقريبا مع جزء من مستعمرة أوبانقي - شاري. ورغم قبول كامبون فكرة رفع هذه المقترحات الى حكومته للنظر فيها، لكنه لاحظ بكونه

من الصعب الاعتقاد بكون فرنسا ستقبل بهذه التنازلات بدون المطالبة بالطوقو. ومما سيزيد المباحثات تعقيدا هو تأكيد كيدرلين وللمرة الأخرى يوم 15 أغسطس على سحب الطوقو من على بساط المباحثات ليعود الى الاهتمام بالغابون.

ورغم تقليص الأطماع الالمانية في هذه المنطقة على التي أبدتها في السابق، وأصبحت تهدف فقط الى الحصول على جزء من الغابون سيسمح لبرلين بالسيطرة على ضفتي نهر السنغا، فإن ذلك لم يؤد الى تقدم المباحثات. ولقد أعلن كامبون من جهته خلال هذا اللقاء بكونه سيسحب مقترحاته السابقة بخصوص مستعمرة أوبانقي - شاري - تشاد وحوض نهر اللوقون من جهته، لأن هذا العرض كان قد قدم في مقابل الحصول على الطوقو وما دام الألمان يرفضون التناول عن هذه المستعمرة فهو من جهته سيسحب عرضه السابق بهذا الخصوص. وبالرغم من التصلب الذي أبداه الطرفان خلال المقابلة ومع ذلك فإن كامبون خرج بإنطباع بكون كيدرلين سوف يتنازل في النهاية (124) .

غير أن هذا التوقع لم يتحقق. ذلك أنه في لقاء يوم 17 أغسطس سيفاجئ كامبون بعودة اهتمام الطرف الألماني للمرة الأخرى بالقابون، عندما سمع مخاطبه يعاود الكرة ليطالب مرة أخرى بنهر لايما كحدود جنوبية للمنطقة التي تريد ألمانيا الحصول عليها في القابون. وكان كيدرلين، في اللقاء السابق، قد اكتفى فقط بالمطالبة بضفتي نهر السنغا كحدود لهذه المنطقة ولم يحصل على ترضية مع ذلك. هذا الموقف الجديد للمفاوض الألماني دفع كامبون من جهته من أن يعاود الكرة هو الآخر وبإلحاح للمطالبة بالطوقو أو على «أجزاء منها في شكل تعديلات في الحدود». مردفا ان ذلك يمثل أهمية كبرى للرأي العام في فرنسا وسيساعد على

الخروج من هذا المأزق الذي انحصرت فيه المباحثات.

لقد اثقل اقحام الطوقو كاهل المباحثات اثقالا شديدا وأصبح يهددها بالفشل المحقق اذا ما استمرت فرنسا في المطالبة به. وبالرغم من ذلك فإننا نلاحظ ان التعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 16 أوت (125) لا تزال تطالب به. وعندما يطرح المفاوض الفرنسي هذه المسألة مرة أخرى في لقاء يوم 17 أغسطس فإن كيدرلين سيشرح له وللمرة الأخرى «بأن المستعمرة أصبحت شيئا مقدسا بالنسبة للرأي العام في ألمانيا» (126). لا يمكن المساس بها. فإصرار الخارجية الفرنسية على متابعة طرح هذه المسألة وبإلحاح أشد كل مرة يثير أكثر من تساؤل (127). خاصة إذا ما عرفنا عنف الحملة الصحفية التي نظمتها الجمعيات الجرمانية في ألمانيا، ضد فكرة الابتعاد عن المغرب وضد التنازل عن مستعمرة الطوقو، وهي الحملة التي عبأت قطاعات واسعة من الرأي العام ضد كل محاولة تقوم بها الحكومة في هذا الاتجاه. وحتى داخل الحكومة نفسها، فإن وزير المستعمرات اصطدم عدة مرات بكاتب الدولة للخارجية (128) حول أسس التسوية بصفة عامة وحول فكرة التخلي عن الطوقوعلى وجه الخصوص، وهدد بالإستقالة إذا حدث ذلك. فلم يكن من المنتظر إذن أن تتقدم المفاوضات مادامت فرنسا تربط مقترحاتها الخاصة بمنح نافذة على نهر الكونغو مقابل التنازل عن هذه المستعمرة.

ورغبة منه في التأثير على الموقف الفرنسي بالضغط عليه في إتجاه التنازل بوسائل أخرى لإخراج المفاوضات من الطريق المسدود الذي إنحشرت فيه، قرر كاتب الدولة الألماني «أخذ إجازة للإستراحة» لقد أخطر زميله الفرنسي بقراره هذا في لقاء يوم 17 أغسطس. وعندما أعلمه كامبون

بكونه سينتهز هذه الفرصة لزيارة بلاده «أحرص على العودة يوم 28 - علق كيدرلين باسما - وبعدها سوف نرى هل انبرم السلم أم نعلن الحرب» (129)

لقد بدا واضحا للمسؤولين في كلا البلدين أنه لا يمكن الإستمرار في حوار الصم هذا بدون أن ينجم عن ذلك خطر تصعيد التوتر إلى مستوى أزمة حادة قد تؤدي إلى الإنفجار. فحرية المناورة بالنسبة لكليهما أصبحت ضيقة للغاية وأي تراجع سيكون على حساب كرامة ومكانة أحد الطرفين لا محالة.

لقد تبنت الدبلوماسية الألمانية موقفا ثابتا منذ بدء المفاوضات والذي يتخلص في الإبتعاد عن المغرب مقابل تعويض إقليمي مرضي في إفريقيا الإستوائية. وهذا التعويض المرضي هو الذي ترفض فرنسا من وجهة نظر الالمان، منحه. لكن الدبلوماسية الألمانية لم تفرغ بعد كل ما في جعبتها من أجل الضغط على الفرنسيين والوصول إلى تسوية ترضيها. وقاعدة هذه التسوية في نظرها تتمثل في حصولها على منفذ على المحيط ومنفذ على نهر الكونغو. وهو مطلب سبق لكيدرلين أن أفصح عنه عدة مرات ثم تولى دي لانكين غداة «إستراحة» المفاوضات التذكير بذلك والتركيز عليه عندما قام بزيارة «عارضة» للخارجية الفرنسية يوم 19 أغسطس (130). وهي مقتنعة في نفس الوقت، أن الحل الدبلوماسي هو المخرج الوحيد للأزمة.

أما فرنسا التي وجدت نفسها أمام أمر واقع في جنوب المغرب يحمل من المخاطر على مصالحها وعلى مشاريعها في كل منطقة شمال إفريقيا ما لا يمكن تقديره. فقد إضطرت إلى قبول فكرة التعويض الإقليمي ولكن تريد تقليص ذلك في أضيق الحدود. وعندما أصبحت المفاوضات في طريق مسدود

وتوالت الإشاعات بكون الألمان يعدون العدة لإنزال الجنود في أغادير (131)، وموقف الإمبراطور الغاضب بسبب قرار كايو بوقف الإتصالات الجانبية مع ممثله دي لانكين وتغيب هذا الأخير عن باريس، أعتبر أن ذلك بمثابة إهانة شخصية وجهت إليه (132). كل هذه الإعتبارات جعلت الحكومة الفرنسية تدرس الموقف من جديد للبحث عن مخرج للأزمة.

قرر كايو وضع مقاليد المفاوضات بين أيدي مجلس الوزراء وتولى متابعة سيرها بنفسه أولا بأول. ولقد إعتمد قاعدة عمل جديدة بالنسبة لسير المباحثات، فبدلا من اللف والدوران حول التعويضات في إفريقيا الإستوائية يجب أن يتم تحديد مطالب فرنسا وبدقة فيما يتعلق بالمغرب قبل أي شيئ آخر. ومن خلال موقف ألمانيا منها، يتم تحديد التعويضات التي ستمنح لها في مقابل ذلك. وبالفعل، فقد صادق مجلس الوزراء على مشروع الإتفاق حول المغرب كما صادق كذلك على مقترحات محددة للتعويضات التي ستمنح لألمانيا في إفريقيا (133).

(59) أنظر أعلاه.

(60) لقد أكد قري في لقاءاته المختلفة مع سفراء دول الحلف الثلاثي بكون إنكلترا سوف تتدخل عند نهاية المفاوضات التي يعتقد أنها ستطول وتتمدد كثيرا قبل أن تصل إلى نتيجة م.خ.ف ألمانيا م.ج 35 لندن - باريس 14 جويلية 1911.

(61) م.خ.ف ألمانيا م.ج. مج 35 باريس 20 جويلية 1911.

(62) ن.م

(63) ن.م

(64) ن.م. نفس المصدر.

(65) Llyod George, Mémoires de Guerre. Paris 1934 t.I. pp 50 - 54

وكذلك م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 36 لندن - باريس 22 جويلية 1911.

(66) للويد جورج، نفس المصدر ص.ص 31 - 52.

(67) م.خ.ف . ألمانيا م.ج مج 36 لندن - باريس 6 جويلية 1911.

(68) E. Vermeil, Les origines de la guerre et la politique extérieure de l'Allemagne au début de XXe siècle. in Europe Nouvelle 31 déc 1927 p. 1744 et suiv.

(69) يذكر اللويد جورج (ص 58) أن هناك إلتزامات مع فرنسا ذات طابع عسكري وهو شيئ غير صحيح وحول هذا الموضوع أنظر أدناه.

(70) م.خ.ف . ألمانيا م.ج مج 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.

(71) Tardieu, A, Le Mystère d'Agadir, pp 459 - 461.

(72) لم تخف هذه المناورة وهدفها عن الدبلوماسيين الألمان الذين أدركوا مغزاها حينها، أنظر اللويد جورج، ن.م.ص 53 . نفس الإعتقاد أورده طارديو (ن.م.ص 462) وهو ذو دراية واسعة بالشؤون الدولية في تلك الفترة.

(73) م.خ.ف – ألمانيا م.ج مج 36 لندن - باريس 25 جويلية 1911.

(74) عن طارديو، ن.م.ص 461.

(75) م.خ.ف / ألمانيا م.ج مج 36 لندن - باريس 26 جويلية 1911.

(76) Kiderlen Waechter; o.c. pp. 300-301.

(77) Paul Cambon, Correspondances t. 1 p. 335.

(78) Kiderlen Waechter ، ن.م.ص.ص 300 - 301 وكذلك طارديو، ن.م.ص.ص. 463 - 464 .

(79) Kiderlen Waechter ن.م.ص.ص . 302 - 303 .

(80) م.خ.ف. / ألمانيا م.ج. 36 باريس 27 جويلية 1911.

(81) ن.م. برلين – باريس 29 جويلية 1911 .

(82) أنظر اعلاه

(83) Caillaux Joseph., Agadir ma politique extérieure, pp. 114 - 115

وكذلك نفسه، المذكرات، الجزء 2 ص.ص 120 - 122 .

(84) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 36 برلين – باريس 24 جويلية.

(85) Caillaux, Agadir; p. 130.

(86) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. مج 36 مذكرة موجهة الى الوزير، باريس 25 جويلية 1911.

(87) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 36 لندن – باريس 26 جويلية 1911 .

(88) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 لندن – باريس 28 جويلية.

(89) نفس المصدر.

(90) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 لندن – باريس 29 جويلية.

(91) Caillaux, Agadir, p. 142.

(92) كايو، ن.م.ص 143 .

(93) ن.م. ص 146.

(94) لقد انكشف أمر هذه الاتصالات في الواقع مباشرة عند بدئها عندما تمكنت مصالح الخارجية الفرنسية من حل شفرة البرقية التي بعثتها السفارة الالمانية الى برلين يوم 27 جويلية والتي تضمنت نتائج

الاتصالات الأولى التي تمت بين ديلانكين مستشار السفارة الألمانية في باريس وكايو رئيس الوزراء عن طريق فوندر وهو من رجال الاعمال الفرنسيين الذين لهم مصالح في الكونغو. ففي لقاء بين وزير الخارجية دي سلف وكايو يوم 28 جويلية طلب الاول توضيحات من رئيس الوزراء حول حقيقة هذه الاتصالات وجدواها، وقد برر كايو ذلك برغبته في سبر نوايا الألمان حول مطالبهم الحقيقية في الكونغو لمساعدة المفاوض الفرنسي الرسمي في برلين. ولم تثر هذه الاتصالات ازمة بين كايو ودي سلف في حينها، ولكنها استغلت فيما بعد ضد رئيس الوزراء الذي اتهم بكونه بمسعاه هذا أضعف موقف المفوض الرسمي في برلين وموقف فرنسا في مجمله ازاء ألمانيا. لقد أوخذ عليه على الخصوصو بكونه سمح لنفسه بأن يطلب من الألمان عدم اخطار المفاوض الفرنسي الرسمي. جول كامبون، بهاته الاتصالات كما جاء ذلك في برقية السفارة الألمانية الى برلين، لقد كرس كايو صفحات طويلة للدفاع عن نفسه ودحض هذه الاتهامات في كتابيه: Agadir، ص... 168 وما بعدها. وكذلك Mes Mémoires

الجزء الثاني ص. ص. 147 - 162.

(95) لم نعثر على أي أثر لهاته الاتصالات السرية لا في الوثائق الدبلوماسية المنشورة ولا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. كما ان تارديو لم يشر في كتابه الى هذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد، رغم غزارة مادته بخصوص المفاوضات الجارية ومعرفته لخلفية القضايا الدبلوماسية في عصره بحكم مهنته كصحفي متخصص في الشؤون الدولية وعلاقاته الوطيدة بالأوساط الدبلوماسية في باريس.

لقد اعتمدنا في تناول الموضوع على ما أورده Merimix من معلومات في كتابه Chronique de l'an II, Paris 1912، والذي استقى بدوره معلوماته من الوسيط فوندر ومن أطراف أخرى من بينهم رئيس الوزراء مع الاعتماد كذلك على محاضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشتها للاتفاق المبرم مع ألمانيا خلال شهر ديسمبر 1911 ومناقشة مجلس الشيوخ لنفس الموضوع في فبراير 1912، ما أورده ميريميكس وما أورده كايو في كتابه ...Agadir وفي مذكراته مع خلاف أساسي بين المصدرين حول طبيعة هاته الاتصالات والهدف منها، فبالنسبة لكايو

كانت هذه الاتصالات مجرد جس النبض واستطلاع الأفق لتعزيز جانب المفاوض الفرنسي الرسمي بمده بمعلومات مفيدة حول نوايا الألمان الحقيقية وما أورده مير يمكيس يبين أن هناك مفاوضات حقيقية وعروض متبادلة وليس مجرد عملية سبر الآراء.

(96) الكونغو البحري كان في ذلك الوقت تعبيرا جغرافيا يطلق على الأراضي المطلة على المحيط والتي تقع في كل من الغابون والكونغو الأوسط.

(97) Mermeix ن.م. ص 241.

(98) ن.م.

(99) ن.م. ص 241.

(100) للمزيد من التفاصيل حول هاته الزيارة أنظر Mermeix ن.م. ص 232 وما بعدها وكذلك كايو أقادير و «مذكراتي» الجزء الأول والثاني.

(101) Merimeix ن.م. ص.ص 244 - 245

(102) كايو أقادير ... ص 165

(103) غادر دي لانكين باريس مساء يوم الجمعة 28 جويلية ليعود إليها صبيحة يوم الاثنين 31.

(104) لم يكن متأكدا من هذا الاحتمال الذي أورده. ومما يضعف من قيمته هو ما كتبه كيدرلين لأحد مراسيله بكون فوندر هو الذي أخبر السفارة الالمانية باحتراق شفرتها وأنه فعل ذلك مقابل مكسب مادي تحصل عليه، كايو، «مذراتي»، جـ2، ص 151.

(105) Jackh Ernest, Kiderlen - Waechter d'après ses notes et sa correspondance, trad. Fr., Paris Payot 1926; p. 289.

(106) ن. ص 290 وما بعدها.

(107) E. Vermeil ن.م.ص 1744 . ان هذا الاعتقاد في الواقع لا يقوم على أساس. فالفرنسيون كانوا يريدون الظفر بالمغرب بأقل ثمن ممكن. وقد اتضح ذلك جليا من رد فعلهم الأول ازاء مطالب ألمانيا وتصوراتهم لإمكانيات التسوية من خلال المقترحات المختلفة التي تقدموا بها والتي

ترمي الى ترضية الألمان بتنازلاتهم الاقليمية في الكونغو. وهكذا فهم الموقف كيدرلين، وسيعمد الى توضيحه للامبراطور في اطا عرض شامل للمسألة.

(108) ن.م.

(109) كيدرلين، ص 292 .

(110) E. Vermeil ن.م. ص 1744 .

(111) كيدرلين، تقريره للمستشار بتاريخ 20 جويلية ص 292 وما بعدها.

(112) لقد شرح كيدرلين للمستشار أن الفكرة التي للفرنسيين حول التعويضات حتى شهر جوان كانت حول مسائل قليلة الأهمية مثل امكانية مشاركة فرنسا في انجاز سكة حديد بغداد وقبول أسهم هاته الشركة في بورصة باريس . كيدرلين، ن.م. ص 298.

(113) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين - باريس 29 جويلية.

(114) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 برلين - باريس 29 جويلية.

(115) ن.م.

(116) كانت التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 30 جويلية تتضمن المقترحات الفرنسية السابقة بخصوص افريقيا الاستوائية مع امكانية تعميم النظام الجمركي الجاري به العمل في حوض نهر الكونغو الى كل افريقيا الاستوائية. وبالاظافة الى ذلك فإن وزراة الخارجية الفرنسية أظهرت لأول مرة استعدادها لقبول عرض كيدرلين بخصوص الطوقو، وفي مقابل ذلك تتنازل عن مجموعة من الجزر الواقعة في المحيط الهندي أو على أرخبيل القمر أو على الجزر الاحدى عشرة من مجموعة الجزر المسماة بجزر الماركيز الواقعة في البولينيزيا بالمحيط الهادي كما أظهر الفرنسيون استعداد لتوسيع تنازلاتهم في شرق الكاميرون حتى بنقي الأسفل في حالة الضرورة القصوى، أو منح شريط من الأرض جنوب الكاميرون من نهر الوسو في خط مستقيم حتى نقطة تقع بين ليبرفيل وغينيا الاسبانية. ونلاحظ ان كامبون لم يعرض على كيدرلين سوى النافذة على الساحل الأطلسي واحتفظ بالعناصر الاخرى للقاءات المقبلة. كما أنه لم يطالب بالطوقو، وفقا للتعليمات التي زود بها يوم 30 جويلية

م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 باريس – برلين 30 جويلية.

(117) ن.م. برلين – باريس 1 أغسطس.

(118) ن.م.

(119) كايو، أقادير، ص. 172 وما بعدها وكذلك طارديو، Le Mystère ، ص 471 وما بعدها.

(120) م.خ.ف / ألمانيا م.ج.. / مج 36 برلين – باريس 4 أغسطس.

(121) هذه الاشارة الى دولة الكونغو الحرة ستصل أصداها الى بلجيكا وستنزعج هذه الأخيرة لذلك. لقد طالب الأمين العام للخارجية البلجيكي من القائم بالأعمال الفرنسي في بروكسل توضيحات حول هذا الموضوع. ولقد رد هذا الأخير بكون الخبر مجرد إشاعة رددتها الصحف وانه لا يشك في أن حكومته سترفض أي طلب تتقدم به ألمانيا بهذا الخصوص ولكن حسب علمه لا يوجد هناك لا طلب ولا رفض. ولقد حرص الدبلوماسي البلجيكي على تسجيل هذا الموقف بكون حكومته ترى أن حق الأولوية هذا منح لفرنسا وحدها ولا يمكن أن يكون موضوعا للتنازل والتحويل لطرف آخر تحت أي عنوان كان. م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 37 بروكسل – باريس 6 أغسطس، لم يعمد السفير الفرنسي الى ابعاد نظر كيدرلين عن الكونغو البلجيكي، بل يبدو أنه تلقى هذه الاشارة بإرتياح كما يبدو في التقرير الذي بعث به لحكومته عقب لقاء يوم 4 أغسطس. فكامبون يطرح تساؤلا لوزارته مدعما بموقف محبذ من هولن هوفن الخبير في الشؤون الافريقية الذي أوفدته وزارة المستعمرات الى برلين لمعاضدته في مباحثاته مع الألمان، مبينا انه اذا كان يتحتم على فرنسا أن تطرح أو تفكر في مستقبل دولة الكونغو الحرة فإنه من المستحسن أن تفعل ذلك الآن قبل طرح الموضوع مع الانكليز الذين لهم هم الآخرون مصالح في هذا الجانب» م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36 برلين باريس 4 أغسطس. سوف تعمد ألمانيا الى طرح موضوع حق الأولوية على الكونغو في المرحلة الأخيرة من المفاوضات مما سيؤدي الى عرقلة توقيع الاتفاق لبضعة أيام.

(122) فالتعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 7 أغسطس تبين أن فرنسا مستعدة للتنازل عن أراضي واسعة في هذه المنطقة والتي قد تصل الى متاخمة السودان بعدما تأكد دي سلف بكون الانكليز لا

يعارضون مجاورة الألمان في هذه الناحية. لكنه سوف ينبه سفيره بكونه يجب أن لا يتنازل الا خطوة خطوة «لما في ذلك من ضررعلينا بوضع عدد كبيرا من رعايا المسلمين تحت حكم الألمان». م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36 باريس - برلين 17 أغسطس.

(123) ن.م. باريس - برلين 13 أغسطس.

(124) ن.م. برلين - باريس 15 أغسطس.

(125) ن.م. مج 37 باريس - برلين 17 أغسطس.

(126) المصدر السابق.

(127) يبدو أن هناك نوعا من المزايدة في التشدد تجري بين وزير الخارجية دي سلف ورئيس الوزراء كايو. ذلك أن هذا الأخير آخذ على وزير خارجيته مبادرته المتعلقة بمنح نافذة على الكونغو للألمان مما سيؤدي الى فصل الممتلكات الفرسية في افريقيا الاستوائية عن بعضها، بدون مشاورة مجلس الوزراء في ذلك. وهذا ما يفسر ربما إلحاح الخارجية الفرنسية على ربط هذا التنازل بالحصول على مستعمرة الطوقو أو جزء منها أنظر كايو، أقادير، ص.ص. 171 - 174 .

(128) كيدرلين، ن.م ص 303. وكذلك فيرميل، ن.م. ص 1745.

كما صرح دي سلف للسفير الألماني في باريس بأنه اذا ما أصرت ألمانيا علي عدم التنازل عن الطوقو، فانه لا يمكن لفرنسا أن تمنحها نافذة على نهر الكونغو. م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 36، 16 أغسطس.

(129) م.خ.ف/ ألمانيا م.ج. / مج 37 برلين - باريس 17 أغسطس. لقد علقت الصحافة على هذه الأستراحة بكون المباحثات قد توقفت وذهبت في هذا الاتجاه الى حد القول بأن طبول الحرب بدأت تدق وتوت الرأي العام في كلا البلدين وخاصة في فرنسا. وربما كان هذا التوتر الاعلامي ورغبة كيدرلين في تفنيده هو الذي جعله يقوم بزيارة منطقة شامونيكس السياحية بفرنسا للاستجمام.

(130) «بدون هذين المنفذين، أكد دي لانكين لمخاطبيه الفرنسيين، يمكن اعتبار المفاوضات منذ الآن منتهية» م.خ.ف / ألمانيا م.ج. / مج 37 باريس - برلين 19 أغسطس.

(131) كانت هذه مجرد إشاعات رددتها بضع الصحف. فموقف الألمان، كما أوضحته الوثائق الدبوماسية في حالة فشل المفاوضات، هو مطالبة فرنسا بالجلاء عن المغرب.

(132) ذكر كيدرلين انه عندما استقبل من طرف الامبراطور يوم 18 اغسطس وجده في حالة غضب وكان يرى أنه ليس هناك حل مع الفرنسيين غير الحرب ولكنه استطاع تهدئته. أنظر كيدرلين ص 304. نفس الانطباع خرج به السفير الانكليزي عندما قابله في هامبورغ قبل ذلك ببضعة أيام مما جعل هذا الأخير يعتقد أن المفاوضات مآلها الفشل لا محالة. م.خ.ف. ألمانيا م.ج. / مج 37 برلين - باريس 18 أوت.

(133) كايو، أقادير، ص.ص. 179 وما بعدها.

القسم الثالث

التسوية

1 ـ تصفية المسألة المغربية :

في المرحلتين السابقتين من سير المفاوضات تركز إهتمام الطرفين على توضيح مواقعهما والسعي لإبراز معالم التسوية بخصوص التعويضات الإقليمية في إفريقيا الإستوائية. ولم يتم التحدث عن المغرب إلا عرضا وبصورة عامة. ذلك أن الطرف الفرنسي كان قد حصل على ضمانات منذ بدء المفاوضات، بكون ألمانيا ليس لها أي طموح إقليمي ولا سياسي في المملكة المغربية. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجه المفاوضات إلى الطريق الذي سارت فيه لتحديد المقابل لهذا التنازل الألماني.

لكن بعد أسابيع من المباحثات أدرك الجانب الفرنسي أنه لا يمكن ترضية الألمان في هذا المجال قبل ضبط الإتفاق حول المغرب، تحصل فيه فرنسا على الحرية المطلقة في إدارة شؤون المملكة وتقليص الوصاية الدولية عليها في أضيق الحدود. وعند بداية شهر أغسطس كان الفرنسيون قد حصلوا ليس فقط على مجرد إبتعاد ألمانيا عن المغرب وإنما أيضا على مبدأ فرض الحماية عليه والإلتزام بعدم التدخل في المفاوضات التي سوف تجريها فرنسا مع إسبانيا لضبط علاقات الدولتين في منطقتي نفوذيهما في المملكة بكيفية نهائية (134). شريطة إلتزام الفرنسيين بإحترام سياسة

الباب المفتوح و«المساواة الإقتصادية» بين رعايا الدول الموافقة على معاهدة الجزيرة بكيفية مطلقة.

قبل منتصف شهر أغسطس أعدت مصالح وزارة الخارجية الفرنسية مشروع إتفاق أولي حول المغرب وعرضته على عدد من السفراء لدراسته وإبداء الرأي حول مضمونه وصياغته قبل عرضه على الألمان بصفة رسمية (135). يتضمن هذا المشروع إثنى عشر بندا ومقدمة. وتعلن هاته أن الأحداث جرت في المغرب خلال ربيع 1911 كانت قد «بينت ضرورة متابعة الجهد الذي تقوم به فرنسا في هاته البلاد من أجل التهدئة والتقدم». وعلى إعتبار أن ألمانيا لم يعد يهمها الوضع السياسي الذي أصبح عليه المغرب فإن هاته تعترف للحكومة الفرنسية بحقها في مد «يد المساعدة» للحكومة المغربية من أجل إقرار الأمن وإدخال الإصلاحات التي تراها نافعة ومتابعة تنفيذها في المجال العسكري، الإداري، القضائي الإقتصادي والمالي وعلى الأخص الحق في وضع قاعدة للتنظيم المالي الذي من شأنه ضمان مصالح صندوق الدين العام للمغرب (136)، كما تعترف ألمانيا بحق فرنسا في القيام بأي عمل ذي طابع بوليسي على الأراضي المغربية وفي المياه الإقليمية للملكة وحقها في إحتلال أي مكان في المغرب تراه ضروري، وإعتراف الألمان بحق الأعوان الدبلوماسيين والقناصل الفرنسيين في حماية رعايا والمصالح المغربية في أراضيها ومستعمراتها. كما تلتزم ألمانيا من جهة أخرى بعدم توقيع أي إتفاق مع المغرب قبل التفاهم مع الحكومة الفرنسية (137). وأمام تعهد فرنسا بتطبيق مبدأ المساواة المطلقة في المعاملة، بين رعاياها ورعايا الألمان فإن الحكومة الألمانية لن تعارض أي إجراء تقوم بها هاته الأخيرة بهدف تغيير نظام الإمتيازات وبنود المعاهدات والإتفاقات الدولية المتعلقة بأشخاص وممتلكات

المقيمين الأجانب ومواليهم من المغاربة.

وعندما يتم تنظيم القضاء في المغرب وتتحول صلاحيات المحاكم القنصلية الفرنسية إلى السلطات القضائية الجديدة فإن الحكومة الألمانية توافق على تحويل محاكمها القنصلية إلى هاته السطات مع العلم بأن الرعايا الألمان سيتمتعون في ظلها بنفس الحقوق القانونية والإجرائية التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين (139). وبالمقابل فإن فرنسا سوف تحرص وتسعى من تاريخ توقيع هذا الإتفاق لمدة خمس وعشرين سنة على أن لا تقدم الحكومة المغربية ولا الإدارات البلدية في المملكة بفرض أية ضريبة أو مكس أو تحصيل عوائد من أية جهة وفي أي مجال من شأنه المساس بمبدأ سياسة «الباب المفتوح» والمساواة الإقتصادية بين رعايا كل دول. كما يراعى نفس هذا المبدأ في تطبيقها للوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف هذه النشاطات (140). كما تلتزم فرنسا كذلك بالحرص والسهر ولنفس المدة 25 سنة على إحترام الحكومة المغربية لكل ما يتعلق بالأشغال العمومية والترتيبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من معاهدة الجزيزة (141). كما ينص المبدأ الثامن من المشروع على إلغاء كل الترتيبات المخالفة لهذا الإتفاق بالنسبة للطرفين والمنصوص عليها في الإتفاقات والمعاهدات الدولية بما فيها منطقة النفوذ الإسبانية التي هي ضمن الإطار الإقليمي للملكة المغربية (142).

أثار هذا المشروع عددا من الملاحظات أبداها السفراء الفرنسيون الذين أرسل إليهم. وفي مقدمة هؤلاء بول كامبون سفير فرنسا في لندن (143)، لقد أبدى ملاحظة مبدئية حول السمة العامة التي يجب أن يكتسيها مشروع الإتفاق ونوع الصياغة التي يجب أن تعتمد في وثيقة مثل

هاته والتي يجب أن تكون صياغة مرنة تضمن الحصول على المطلوب بدون صدم الطرف المقابل وإستفزازه، وهو ما يتطلب مرونة كبيرة وبراعة في الأسلوب.

فالوثيقة لن تعرض فقط على ألمانيا، وإنما سوف تعرض كذلك على الدول الأخرى والتي يطلب منها أن تتجرد وتتنازل عن بعض الإمتيازات التي تتمتع بها في المغرب. فإظهار الرغبة في تصفية معاهدة الجزيرة والتعبير عن ذلك بأسلوب مباشر صريح هو عمل من شأنه أن لا يسهل الأمور بل سيعقدها. كما أن إستعمال كلمة «الحماية» بتعبير صريح وإعلان الرغبة في إلغاء الإمتيازات هو شيئ من شأنه أن يزعج الدبلوماسية الأوروبية في هذه الآونة.

كما لاحظ بول كامبون بكون صياغة المقدمة هي صياغة برلمانية وليست دبلوماسية ذلك أنه «عندما تعلن دولة كبرى بأنها أصبحت ترى أنه من الضروري القيام بأي عمل فلا يجوز لها أن تعمد إلى الإكثار من التأكيدات على ذلك، فهذا من شأنه أن يضعف من قيمة وأبعاد تصريحاتها». كما لاحظ كامبون، أن البند الثاني من المشروع يتجاهل تجاهلا كليا الإشارة إلى المخزن أو إلى السلطان فهو يتجاوز إطار الحماية إلى الغزو والضم. وإذا كان من الضروري أن يضم نص الإتفاق مع ألمانيا عناصر حركية تهدف إلى تهيئة الأوضاع لتمكين فرنسا، بعد فترة من الزمن، من تصفية الوصاية الدولية على المملكة لصالحها، لكن يجب أن يراعى إختيار أسلوب مرن ولين لتحقيق هاته الغاية، وبعد أن أنهى ملاحظاته بكون صياغة المشروع تتسم في مجملها «بخشونة مقفرة» أوصى بإعادة صياغة المشروع بكامله.

تم إعادة صياغة المشروع وتم مناقشته بندا بندا في إجتماع مصغر لمجلس الوزراء بحضور سفراء فرنسا في

برلين، لندن وروما. لقد دار النقاش على وجه الخصوص حول المطالبة بإلغاء نظام الإمتيازات في المغرب. لقد أعتبر كل من جول كامبون وأخيه بول، أن هذا الإقتراح صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلا. فألمانيا سوف لن تقبله، كما أن الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة سوف لن ترضى بالتخلي عن نظام تجد فيه كل الضمانات لرعاياها ومصالحهم، خاصة وأنه لا يزال ساري المفعول في الدولة العثمانية وفي مصر التي هي تحت الإحتلال الإنكليزي منذ قرابة الثلاثين سنة.

غير أن هذه الإقتراحات لم تقنع وزير الخارجية الذي أصر على أن يدمج في المشروع مبدأ المطالبة بتصفية نظام الإمتيازات. لقد أقر مجلس الوزراء في النهاية هذا الإقتراح وأدرج في مشروع الإتفاق. ولقد ترك لوزيز الخارجية، في نفس الوقت، حرية التصرف وسحب الإقتراح إن وجد معارضة شديدة من طرف ألمانيا وتحفظ ملحوظ من طرف الإنجليز (145).

وإذا كانت صياغة المشروع قد عدلت فإن محتوى بنوده بقيت على ما هي عليه تقريبا. لقد أصبح المشروع الجديد يضم 14 بندا بما فيها البنود الخاصة بالتنازلات الإقليمية (146). نصت التعليمات التي وجهت لكامبون في برلين على أن يبدأ بالتفاوض أولا حول المغرب وتقديم مشروع الإتفاق إلى مفاوضه الألماني كيدرلين. ولن يتم تناول مسألة التعويضات الإقليمية إلا بعد الإتفاق حول المغرب. «إن موقف حكومة الإمبراطورية من المشروع أو على الأقل من أحكامه الأساسية هو الذي سيحدد موقف الحكومة الفرنسية من التنازلات الإقليمية التي تنوي منحها» (147).

لم تتوقف الإتصالات بين الحكومتين أثناء فترة «الإستراحة» ولقد إستشف كل من الطرفين الرغبة الموجودة لدى الطرف الآخر في إنجاح المحادثات والوصول إلى نتيجة. وبالفعل، لقد إنعكست هاته على جو اللقاء الأول عندما إستئنفت المحادثات الرسمية بين الطرفين يوم 4 سبتمبر.

كان موقف كيدرلين من المشروع إيجابيا بصفة عامة «لقد بدا لي - سجل كامبون في تقريره إلى باريس - مقتنعا بضرورة قبول مشروعنا حول المغرب في خطوطه الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الإداري والإقتصادي والمالي في الإمبراطورية المغربية، وكذلك بالنسبة للإحتلال العسكري والأحكام الخاصة بالجمارك وإنجاز المشاريع الكبيرة وإدارة مؤسسات الدولة. كما أبدى بعض التحفظات على النقاط التالية : مدة 30 سنة بالنسبة لحرية التجارة. والتمثيل الدبلوماسي والإصلاح القضائي. كما ثار بحدة بخصوص الفقرة المتعلقة بوضعية الموالي الألمان في المغرب» (148) قبل كيدرلين من جهة أخرى الإقتراح المتعلق بإعلان الحماية على المملكة وتعهد بعدم تدخل الحكومة الألمانية في المفاوضات الفرنسية الإسبانية المقبلة ولكنه لاحظ أن هذين التعهدين يستحسن أن يسجلا في وثيقة تعاقدية سرية يتبادلها الطرفان (150). وفي ختام اللقاء أعلن كيدرلين لمخاطبه الفرنسي أن موقف حكومته النهائي من مشروع الإتفاق سيتحدد بعد أن يقابل المستشار ودراسة هاته المقترحات معه.

لقد رد الألمان على المقترجات الفرنسية بإعداد مشروع مقابل في ثمانية عشر بندا عرض على كامبون يوم 7 سبتمبر، وهو في مجمله يتبنى لحسابه الترتيبات الأساسية للمشروع الفرنسي مع إضافات بنود وتعديلات في

الصياغة تركز على الخصوص على ضمان المساواة الإقتصادية بين رعايا الدولتين في المملكة المغربية والتأكيد على دور بنك الدولة المغربي كما حددته معاهدة الجزيرة. كما تتعارض هذه التعديلات مع المشروع الفرنسي في بعض النقاط الهامة : كالإصلاح القضائي ووضعية الموالي الألمان وخطوط السكك الحديدية في المملكة (149).

بخصوص الإصلاح القضائي فإن الحكومة الألمانية تقترح أن يكون ذلك على نمط المحاكم المختلطة في مصر. وتتعهد ألمانيا بالموافقة على تحويل صلاحيات محاكمها القنصلية إلى هذه الهيئة القضائية عندما يتم ذلك بالنسبة لكل الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة، كما حرص الألمان على تأكيد إستمرارية دور بنك الدولة المغربي في ضمان الحرية الإقتصادية في قطاعي الأشغال العمومية والجمارك : ينتدب البنك واحدا من أعضائه الأساسيين الأربعة، بالتداول، لتمثيله في لجنة المزايدات والصفقات ولجنة الرسوم الجمركية واللجنة الدائمة للجمارك (152). وقد ألحق الألمان بالبند السابع من مشروعهم ترتيبات تخص مشاريع السكك الحديدية في المغرب. وتبين هذه الترتيبات حرص الحكومة الألمانية في أن يكون لرعاياها مساهمة معتبرة لبناء شبكة خطوط السكك الحديدية في المملكة. لقد حاولت أن تستغل هذه المناسبة لتعيد الحياة إلى مشروع الإتفاق القديم حول السكك الحديدية الذي كانت المفاوضات جارية حوله قبيل إحتلال مدينة فاس من طرف الفرنسيين (153). فهم يطلبون بأن تكون مساهمة الرأس المال الألماني في إنجاز وإستثمار خطوط السكك الحديدية جنوب وادي تنسفت بنسبة 70 % ومساهمة الرأس المالي الفرنسي بنسبة 30 % كما أكدت هذه الترتيبات حرص الألمان على فتح ميناء أقادير للملاحة التجارية في أقرب الآجال.

ويلاحظ على هذه المقترحات أن برلين إذا كانت تخلت عن تطلع سياسي في المملكة فأنها تريد في المقابل الحصول على منطقة نفوذ إقتصادية خاصة بها في هاته البلاد. لقد أرتكب الألمان خطئا ديبلوماسيا كبيرا عندما أسفروا عن أطماعهم بهذه الصراحة وستستغل فرنسا هذا الخطأ للتنديد به لدى الحكومات الأوروبية المعنية، مما سيكون له تأثير على وضعية الألمان المعنوية في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

لاحظ كامبون لمفاوضه الألماني أن هناك عددا من المسائل لا يمكن قبولها في هذا المشروع المقابل وأن مصالح وزارة الخارجية الألمانية «عبرت في صياغتها لهذا المشروع عن روح الثقة والضبط المعروف عنها وأتخذت كل الإحتياطات التي تتصورها مما جعلها تتجاوز الهدف» (154). لقد رد كيدرلين على هذه الملاحظة بكونه سيبدي تساهلا وتفهما للمصالح الفرنسية أثناء المناقشة أكثر مما عبر عنها المشروع.

أما في باريس فقد أبدت الخارجية الفرنسية نوعا من الدهشة إزاء مقترحات برلين. لقد لاحظت أن بعضا منها له طابع سياسي وأن ذلك يتناقض مع ما أعلنته الحكومة الألمانية أكثر من مرة بأن الذي يهمها في المغرب هو حماية مصالحها الإقتصادية وهي المصالح التي يجب أن تقف على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. فألمانيا من خلال هذه المقترحات تريد أن تحصل على وضعية تميزها عن بقية الدول الأخرى وهو شيئ لا يمكن قبوله ولا حتى مناقشته. وأكثر من هذا، فإن بعضا من هذه المقترحات تكتسي طابعا سياسيا بحتا «مما يوحي بالإعتقاد بكون حكومة الإمبراطورية تريد التراجع عن تصريحاتها

السابقة وتطالب بحق التدخل ليس فقط في الشؤون الإدارية وإنما في الشؤون الحكومية أيضا، وإلا كيف يمكن تفسير الإقتراح القاضي بتبليغ الحكومة الألمانية بمضمون كل إتفاق تعقده فرنسا مع الحكومة المغربية. وبناءا على هذا فكل الإقتراحات ذات الطابع السياسي هي إقتراحات لا يمكن قبولها، فلو تدرج في الإتفاق فإنه ستفقده طابعه ولن توازي التعويضات الإقليمية التي وضعت في المقابل. وحرصا منها على طمأنة الألمان في المجال الإقتصادي فإن فرنسا وافقت على بعض المقترحات التي تضمنها المشروع الألماني وأظهرت إستعدادا لمناقشة البعض الآخر للوصول إلى إتفاق بشأنها (156).

أعدت الخارجية الفرنسية مشروعا جديدا ضمنته المقترحات الألمانية التي قبلتها وعبرت في نفس الوقت عن موقفها بخصوص باقي المقترحات الأخرى بإستبعادها من المشروع (157).

وفي اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 16 سبتمبر تم الإتفاق على عدد من المسائل وتسويتها. لقد تركز النقاش على الخصوص حول قضية الإصلاح القضائي وقضية البث في النزاعات التي قد تنشب بين الرعايا الألمان والفرنسيين في مجال الأشغال العمومية وفي القطاع الصناعي (158). أما بخصوص قضية الموالي (أي المغاربة الذين يتمتعون بحماية دولة أجنبية) فإن كيدرلين أصر على التأكيد بكون ألمانيا لن تقبل بوضع مواليها في مرتبة أقل مما هي عليه مرتبة موالي الدول الأخرى. لكن كامبون يعتقد أن كاتب الدولة الخارجية لن يرفض مراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذه المسألة بمعية الدول الأخرى وفي نفس الوقت». كما دار في هذا اللقاء نقاش طويل حول مشاريع السكك الحديدية، لقد

دافع كيدرلين عن وجهة نظر المشروع الألماني بهذا الخصوص مؤكدا أنه ما ورد فيه لا يعدو مجرد إعادة الحياة لمشروع ألماني سابق حول الموضوع ينسجم ويتماشى مع نص وروح إتفاق فبراير 1909. وبما أن الإتفاق المزمع إنجازه هو تكريس لهذا الإتفاق فإنه لا يفهم معارضة الفرنسيين وإستبعادهم له في مشروعهم الجديد (159). لاحظ كامبون على مخاطبه بإن الوضع الذي أصبحت عليه الأمور تغير عما كان عليه من قبل. لقد حدثت أشياء : فهناك باخرة حربية في أقادير وهناك مفاوضات جارية لتصفية المشكلة برمتها «فالحالة إذن لم تعد كما كانت واذا كنتم تريدون الوقوف على أرضية اتفاق سنة 1909 فليس هناك ما يبرر تنازلنا لكم عن أي شيئ في الكونغو، وحتى من منظور هذا الإتفاق فإنه لم يكن واردا أبدا التضحية بمصالحنا في جنوب المغرب من أجل المصالح الألمانية» (160).

وبالرغم من هذا النقاش الحاد فإن اللقاء في مجمله كان إيجابيا كما وصفه كامبون. ومن جهته فإن كيدرلين وصف المقترحات الفرنسية التي تضمنها المشروع «بكونها جيدة» مؤجلا موقفه النهائي منها بعد إستشارة يجريها مع المستشار (160)، كما أعتبر اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 19 سبتمبر بكونه «خطوة جادة على طريق الإتفاق».

وبالفعل فقد تم تسوية عدة مسائل كانت موضوع خلاف. لقد تخلى الألمان عن فكرة المشاركة في تسيير المؤسسات الكبيرة المزمع إنشاؤها لإنجاز المشاريع المختلفة في المملكة. كما تخلوا عن إقتراحهم الخاص بشبكة السكك الحديدية في منطقة السوس وإكتفوا فقط بالإلحاح على ضرورة إعطاء الأولوية في الإنجاز للخط الذي سيربط بين مدينتي طنجة وفاس. وعلى أن يتولى مديري بنك الدولة المغربي الأربعة

وضع تقرير مستوفي بالتناوب عن سير الأمور في هذا القطاع. وتخلوا كذلك عن كل تطلع مهيمن في منطقة السوس مكتفين بالمطالبة بفتح ميناء أغادير للملاحة والسماح للشركات المنجمية ببناء خطوط للسكك خاصة بها لفرض ربط مراكز الإنتاج بخطوط الشبكة الرئيسية. كما أظهر كيدرلين إستعدادا لقبول فكرة مراجعة قوائم الموالي مع الدول المعنية الأخرى. لقد علق كامبون على هذه التنازلات بكونها أرست قاعدة للإتفاق «تنسجم ومطالبنا» (161).

تعرض كايو في مذكراته وكذلك في كتابه أقادير للموقف المتساهل الذي أبداه الألمان خلال اللقائين الأخيرين بين كامبون وكيدرلين وحاول تفسيره بعاملين : إقتناع الألمان بضرورة إنهاء المفاوضات الجارية إيجابيا في أقرب الآجال بسبب السحب التي بدأت في التراكم على سماء البلقان وخشيتهم أن ينعكس ذلك على الوضع السياسي في أوروبا والمسألة المغربية لا تزال قائمة والتي قد تتحول إلى عنصر لتوتر حاد في غرب أوروبا مما سيصرفها عن متابعة الأمور وعن كثب في الشرق. والعامل الثاني هو إنفجار الأزمة المالية في ألمانيا عند بداية شهر سبتمبر.

ولقد توسع في إبراز هذا العنصر الأخير والتركيز عليه وإعطائه الدور الأساسي في تفسير «تحول الموقف الألماني» إيجابيا إزاء المقترحات الفرنسية (162).

والواقع أنه إذا كان هذان الجانبان قد أخذا بعين الإعتبار وأثرا إلى حد ما في تسوية بعض القضايا الجزئية التي أثيرت من طرف ومن آخر فإنهما لم يكونا حاسمين. فالألمان قد حددوا هدفهم وما هو المطلوب الحصول عليه عندما بدأوا في التفكير في مبادرة أقادير. وعندما تمكنوا من إقناع

الفرنسيين بحصر التنازلات الإقليمية في الكونغو وظفرهم بوعد يمكنهم من الحصول على واجهتين إحداهما على الأطلسي والثانية على نهر الكونغو فإن شروط التسوية بالنسبة إليهم قد أكتملت. وما عدا ذلك فهو مجرد الحرص على أخذ ما يمكن أخذه فوق الحد الأدنى المطلوب.

نفس الشعور بالإرتياح بقرب حصول الإتفاق أبداه دي سلف في رسالة شخصية وجهها إلى السفير جول كامبون (163) ، ملاحظا في نفس الوقت، أنه ليس متحمسا ولا يحبذ كثيرا الإتفاقيات السرية «إذ هي تعرف دائما وتؤول بأكثر ما تتحمله الحقيقة». ولكنه سيغير رأيه عندما يتراءى لحكومته أن تطلب من الألمان المزيد من التنازلات وخاصة تلك التي تهدف إلى تقليص الوصاية الدولية على المغرب في أضيق الحدود. فالمطلوب من الألمان مساعدة فرنسا في هذا الإتجاه عن طريق هذا الإتفاق المزمع إبرامه بين الدولتين.

لقد أبرز لوي رونو، أحد الخبراء الفرنسيين البارزين في القانون الدولي العام في ذلك الوقت، في مذكرة أعدها لمصالح الخارجية حول هذا الموضوع أهمية الحصول على هذا الدعم «وإلا، فإن جهدنا سيتعثر في كل لحظة خاصة عندما يتعلق الأمر بتغيير اللوائح والتنظيمات»، الجاري بها العمل في المملكة (164). ويذهب رونو بعيدا في تصوره للصعوبات التي ستجابه فرنسا في هذا المجال وطريقة التغلب عليها عندما رأى ضرورة ربط المصادقة على الإتفاق مع ألمانيا وبالتالي بداية العمل، بقبول كل الدول الموقعة على وثيقة الجزيرة، أو على الأقل الدول الكبرى منها، أو مصادقتها عليه.

إن إنشغال فرنسا بهذا الموضوع دافعه سببان :

أولهما : يتمثل في المعاهدات المجحفة التي وقعها

المغرب مع الدول الأوروبية منذ بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع شعر. وهي المعاهدات التي أدخلت نظام الإمتيازات في المملكة والذي توسع شيئا فشيئا على حساب السيادة المغربية ليأخذ طابعه النهائي في معاهدة مدريد (1880) وفي وثيقة أعمال مؤتمر الجزيرة (1906). والسبب الثاني وهو يتعلق بتلك الصلاحيات الواسعة التي إكتسبتها الهيئة الدبلوماسية في طنجة على حساب سيادة الدولة المغربية وصلاحياتها. والتي وأصبحت بفضل ذلك حكومة موازية للحكومة الشرعية ذات صلاحيات إدارية ومالية وفي الأشغال العمومية والميدان الضريبي على وجه الخصوص، فالوضعية التي ستجابه فرنسا في هاته المجالات، ستحد من حرية حركتها إلى حد كبير (165). لقد طرحت في مكاتب الخارجية فكرة التنصيص على هذه الهيئة وعلى المعاهدات الدولية التي أبرمت مع المغرب، في ترتيبات الإتفاق مع الألمان في منظور محاولة تصفيتها أو لحد من مفعولها على الأقل. وقد تبين بعد مشاورات ودراسة الموضوع من جميع الجوانب، دراسة مستفيضة، أنه من المستحسن الإكتفاء، في هذه المرحلة بالإدراج في الإتفاق مع الألمان ترتيبات ذات طابع عام يمكن فرنسا من إتخاذ مبادرات من أجل فتح المفاوضات مع الدول المعنية لإعادة النظر ومراجعة بنود المعاهدات التي تحد من حرية حركتها في المجالات المختلفة. هذه الإعتبارات دفعت بفرنسا إلى إعادة النظر ومراجعة مشروع الإتفاق مع ألمانيا لغرض تعديله في الإتجاه المطلوب (166) وكاميون الذي كان ينتظر الإذن بالابرام من باريس طلب منه الإنتظار ريثما يتم إعداد المشروع الجديد. وبالفعل لقد أعد هذا المشروع (الثالث) وعرض على الألمان في الإجتماع الذي عقده المتفاوضان يوم 26 سبتمبر (167).

وفي لقاء يوم 27 سبتمبر ناقش الطرفان بنود المشروع بندا بندا. وقد لاحظ كيدرلين لمخاطبه بعد موافقته على البند الخامس بأنه يعتبر «هذا التنازل أخطر من أي تنازل تضمنه الإتفاق»، فهو الحماية بعينها وأوسع مما سبق للحكومة الفرنسية أن إقترحته بهذا الصدد» (168). وعندما إستعرض البند التاسع الخاص بقضية التحكيم والفصل في المنازعات بين رعايا الدولتين والذي أدرجت فيه فرنسا مسألة التنظيم القضائي الجديد «وفقا لما هو جاري به العمل في فرنسا» كما ضمنته الموافقة الصريحة لألمانيا على مبدأ إلغاء القضاء القنصلي بالإتفاق مع الدول الأجنبية عندما يحين الوقت المناسب لذلك. وقد أعد صيغة تعديل هذا البند وقدمها لكامبون (169).

وإحتدت المناقشة بين الطرفين حول البند الثامن عشر المتعلق بمراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية التي أضفتها الدول الأجنبية على الرعايا المغاربة وتعاون الدولتان على العمل من أجل إلغاء هذه المعاهدة. فالمفاوض الألماني أصر على يتم تعديل هذا البند بكيفية تسمح بمراجعة قوائم الموالي ودراسة وضعيتهم وفقا لما نصت عليه معاهدة مدريد ذاتها. في بنديها الثامن والسادس عشر وعلى إمكانية تعديل بنود هاته المعاهدة وليس على إلغائها كما نص بذلك المشروع الفرنسي. كما إحتدت المناقشة كذلك، حول البند الثالث عشر. فالمشروع الفرنسي ينص على «أن الدولتين الموقعتين على هذا الإتفاق تلغيان كل معاهدة، إتفاق أو تنظيم تتعارض مع الأحكام المعلنة في هذا الإتفاق، لقد رفض كيدرلين ترتيبات هذا البند كلية في البداية ولكنه تراجع ليعلن موافقته عليه إذا ما عدلت صيغة بالكيفية التالية.

«إن ترتيبات المعاهدات السابقة التي تتعارض أحكامها مع هذا الإتفاق تعتبر ملغية».

حظيت الملاحظات والتعديلات التي إقترحها المفاوض الألماني بخصوص البندين التاسع والثالث عشر بإهتمام خاص من طرف وزارة الخارجية. لقد حولت هذين البندين إلى الخبير لوي رونو لدراستهما وإقتراح صيغة تأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي أبداها الألمان من جهة وتحقق الهدف الذي تسعى إليه فرنسا من جهة أخرى.

لقد أبرز رونو الأهمية التي تكتسيها تلك الإشارة الواردة في البند التاسع بكون النظام القضائي الجديد سوف يستوحى من النظام القضائي الفرنسي، لأن هذه الإشارة سوف تبعد في المستقبل إمكانية فتح مناقشة حول نظام المحاكم المختلطة. وإقترح صيغة تأخذ بعين الإعتبار إعتراض الألمان بهذا الخصوص وتبعد في نفس الوقت طرح قضية المحاكم المختلطة (171).

وفيما يتعلق بالبند الثالث عشر فإن الخبير الفرنسي أكد على ضرورة السعي لدى الألمان للإبقاء على الصيغة التي حرر بها هذا البند بدون تعديل.

لقد صيغت المقترحات الفرنسية وفقا لهذه الإستشارة بالنسبة للبندين المذكورين كما أخذت بعين الإعتبار الإعتراضات والصيغ المقترحة من طرف الألمان والتي تتعلق بالبنود الأخرى خاصة البند الرابع الذي ألح فيه الألمان على تعهد حكومة فرنسا بعدم فرض أية ضريبة جديدة عدا تلك التي نصت عليها مشروع اللائحة التنظيمية لإستغلال المناجم التي تضمنتها عليها معاهدة الجزيرة (172) والمساواة على الخصوص بين كل المهمتين بإستغلال هذا القطاع بدون تمييز بينهم، في مشروع إتفاق جديد (الرابع) عرضه كامبون على كيدرلين في اللقاء الذي جمع بينهما يوم 30 سبتمبر.

لقد تركزت المناقشات في هذا اللقاء واللقاءات التالية حتى وقوع الاتفاق حتى وقوع الإتفاق يوم 9 أكتوبر، على تذليل الصعوبات التي تتعلق بصياغة بعض الفقرات من البنود : الرابع والسابع والتاسع والثاني عشر والثالث عشر.

فالضمانات التي حصلت عليها ألمانيا بخصوص إستغلال المناجم المغربية إعتبرتها غير كافية، لقد كانت تخشى أن تفرض عليها رسوم جديدة أو يجري تحوير في النظام الضريبي الخاص بهذا القطاع. ولذلك فقد ركزت جهدها على أن تتم الإشارة في هذا البند إلى اللائحة التنظيمية الخاصة بإستغلال المناجم في المملكة والتي سبق للدولتين أن وقعتا عليها. وعلى إعتراض كامبون بكون هذه اللائحة لم تصبح بعد سارية المفعول لأن بعض الدول المعنية لم توقع عليها «رد كيدرلين بأن هذا لا يبرر عدم إدراجها في هذا الإتفاق إلا إذا كانت فرنسا تريد أن تتحلل من تعهدها (173). نزلت فرنسا في النهاية عند رغبة الألمان بخصوص هذه المسألة (174). أما فيما يتعلق بالبند التاسع والخاص بالحق الذي يمنح للشركات الصناعية والمنجمية في بناء خطوط السكك الحديدية للأغراض الصناعية، خاصة بها، فإن الألمان يريدون توسيع هذا الحق ليشمل الشركات التي تعمل في القطاعالزراعي. والفرنسيون الذين لا ينظرون بعين الرضا للنشاط الألماني في هذا القطاع يمانعون في منح هذا الحق. ولقد أصر الألمان على هذا الطلب وتبودلت صيغ وتعديلات بين الطرفين بدون نتيجة مما إضطر الفرنسيون في النهاية إلى قبول إدراج الشركات الزراعية وتمكينها من التمتع بهذا الحق (175).

والبند التاسع كان من البنود الأساسية الذي دارت حوله مناقشات طويلة، نظرا للأهمية التي أعطته له فرنسا بالنسبة لمستقبل مشروعاتها في المملكة خاصة في المجالين السياسي والقضائي، تطرق هذا البند لمستقبل النظام القضائي في المملكة عن طريق التعرض للكيفية التي تفض بها المنازعات بين رعايا الدولتين ليشير إلى نوع النظام القضائي المزمع إقامته في المملكة وعلاقاته بالقضاء القنصلي. فحكومة الجمهورية تهدف من وراء الصياغة التي إعتمدتها لهذا البند الحصول على ضمان من ألمانيا بكونها لن تعارض في إقامة النظام القضائي الجديد وقبول إلغاء قضائها القنصلي لصالحه محتاطة منذ الآن، على أن يتم فتح النقاش في المستقبل حول نظام المحاكم المختلطة الجاري به العمل في مصر.

لقد إعترضت ألمانيا بكون موافقتها على مجمل المقترحات الرئيسية بهذا الخصوص سيجعل رعاياها في المغرب في مرتبة دنيا بالمقارنة مع رعايا الدول الأوروبية الأخرى. ولقد تعلل كيدرلين لرفض أحكام هذا البند بأن قبوله سيجبر الحكومة الألمانية على عرض الإتفاق أمام الريشستاق وهو ما يخشاه ويريد تجنبه (176). وسويت هذه المشكلة عندما إقترحت باريس أن يتم التنصيص على قبول الألمان بمبدأ الإلغاء لمحاكمها القنصلية عندما يصبح النظام القضائي الجديد ساري المفعول في المملكة، ضمن ترتيبات الرسالتين اللتين سيتبادلهما الطرفان (177).

إن البند الثاني عشر كان هو الآخر محور نقاش مركز وموضوع أخذ ورد بين الطرفين. لقد حاول الفرنسيون من خلال صياغتهم له علاج موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بالنسبة لهما في المملكة. الأول وهو

الخاص بوضعية الموالي من المغاربة الذين أصبحوا يشكلون طائفة متميزة عن مجموع رعايا المملكة، تريد فرنسا من وراء طرح هذا الموضوع تصفية هذه التركة الثقيلة التي ستسبب لها لا محالة، متاعب جمة إن بقيت على ماهي عليه. والموضوع الثاني هو محاولة إقتلاع جذور نظام الإمتيازات من أساسه عن طريق إلغاء معاهدة مدريد.

وإذا كانت ألمانيا لا ترفض مبدأيا فكرة مراجعة قوائم الموالي هؤلاء كما نصت بذلك معاهدة مدريد نفسها، فأنها أوردت إعتراضين على الصياغة الفرنسية لهذا البند، الأول يتمثل في رفضها للتنصص بالحرف على كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» وتريد الإكتفاء بالإشارة إلى بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذا الموضوع (178). والإعتراض الثاني يتمثل في الصياغة المبهمة المعتمدة في هذا البند. هل كلمة «إلغاء» التي جاءت في البند تعني إلغاء الترتيبات الخاصة بالموالي والمشاركين الزراعيين فقط أم إلغاء كل المعاهدة ؟ والألمان يرفضون إلغاء نظام الحماية منذ الآن ولكنهم لا يرفضون مبدأ تصفيته في المستقبل. أما إلغاء معاهدة مدريد برمتها فهو شيئ لا دخل لهم به. ذلك أن هاته المعاهدة هي معاهدة دولية ليست معاهدة ثنائية بين فرنسا وألمانيا.

لقد وافق كيدرلين بعد إلحاح شديد على إدراج كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» في نص البند بعدما أخذ تعهدا مكتوبا على أن لا يقع أي تجاوز ولا إستغلال للسلطة من طرف الأعوان الإداريين والعسكريين الفرنسيين ضد المغاربة المتمتعين بالحماية الألمانية. ذلك أن بعضا من هؤلاء كانوا يتلقون تهديدات مستمرة تنذرهم وتوعدهم باليوم الذي سيصبحون فيه تحت رحمتها (179).

أما فيما يتعلق «بالمراجعة أو الإلغاء» لمعاهدة مدريد فإن الطرف الفرنسي قد قلص طموحه بهذا الخصوص عندما قام بصياغة مشروع جديد للإتفاق (الخامس) الذي نص فيه يكون الإلغاء يخص فقط البنود المتعلقة بالحماية وليس المعاهدة كلها وقد قبلت ألمانيا هذا المبدأ. غير أن فرنسا إعتبرت ذلك غير كاف ما لم يتم تحديد الوقت الذي يتم فيه هذا «الإلغاء» وبعد أخذ ورد وصل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تندرج هذه المسألة ضمن الترتيبات التي ستتضمنها الرسالتان اللتان سيتم تبادلهما بين الطرفين ويتحدد أجل الإلغاء لنظام الحماية ببداية العمل بالنظام القضائي الجديد في المملكة، الذي وقع التنصيص عليه في البند التاسع من مشروع الإتفاق (180).

لقد تمسك الفرنسيون بشدة صياغة البند الثالث عشر الذي يعتبر ركيزة الإتفاق في منشور السعي لتقليص الوصاية الدولية على المملكة في أضيق الحدود والأهمية التي يكتسيها ذلك في نظرهم. كما رفضوا الصياغة التي إقترحها كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 27 سبتمبر، وعمت الحيرة لفترة من الوقت عما اذا يمكن عمله وكيف يمكن الوصول الى مخرج، وتعاهد الطرفان من أجل البحث عن صيغة مرضية لكليهما. لقد إقترح كيدرلين في النهاية، صيغة جديدة لهذا البند حصلت على رضا فرنسا وتنص هاته «على أن بنود الإتفاقات والمعاهدات أو اللوائح التنظيمية التي تتعارض مع أحكام هذا الإتفاق تعتبر ملغية».

لم يطوى ملف المسألة المغربية بتصفية هذه القضايا لأن الفرنسيين أثاروا في آخر لحظة موضوعا جديدا يخص التحكيم في الخلاف الذي قد ينشب بين الدولتين حول تفسير وتطبيق أحكام هذا الإتفاق. وإذا كان إثارة هذا العنصر يجد

ما يبرره في حرص فرنسا على عدم تحول أي خلاف حول هذه القضايا إلى أزمة بين الدولتين ولكنه يعبر في نفس الوقت عن إنعدام الثقة، أو على الإقل إحتمال إنعدام حسن النية لدى الطرف المقابل. هكذا فهمه كيدرلين، عندما رفضهل لأول وهلة محتجا على مخاطبه بكونه عرضت عليه خمس مرات مشاريع متتالية ولكن لم يسبق أن تطرقت لهذا الموضوع (182)، مردفا أن موضوع التحكيم ليست له «شعبية» في بلاده ويرفضة الرأي العام في ألمانيا. وبعد إلحاح شديد من طرف كامبون وافق كيدرلين على إدراج هذا الإقتراح ضمن الترتيبات السرية التي تدرج في الرسالتين (183)، فقد رد كيدرلين معلقا على إقتراح السفير الفرنسي الرامي إلى إدراج ترتيب هذا الإتفاق السري يقضي بالربط بين الإتفاق حول المغرب والإتفاق حول التعويضات الإقليمية، وإعتبارهما مكملين لبعضهما البعض بأن ذلك «عملا زائدا في إتفاق بين بلدين كبيرين يثقان في بعضهما البعض» (184).

لقد نجح المفاوضان في مهمتهما بإنجاز الإتفاق حول المغرب يوم 9 أكتوبر وتوقيعه بالأحرف الأولى يوم 11 والرسالتين السريتين المفسرتين للإتفاق يوم 13 أكتوبر (185).

2 - التعويضات الإقليمية :

أثناء المرحلتين السابقتين من المفاوضات (186)، لاحظنا أن جهود الطرفين كانت قد إنصبت على مسألة التعويضات التي ستمنح لألمانيا مقابل إبتعادها عن المغرب. وكان موقف الطرفين متباعد جدا في البداية، وشيئا فشيأ بدأت ترتسم أفق قاعدة مرضية للتسوية. ولكي تثبت هاته القاعدة كان على فرنسا أن تحدد موقفها نهائيا من مسألة منح نافذة

لألمانيا على نهر الكونغو أو على رافده أو بأنقي. غير أن تلكأ هاته في إتخاذ هذا القرار جعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لفترة من الوقت. وعندما قررت القيام بهذه الخطوة خرجت المفاوضات من المأزق وإنطلقت على طريق التسوية.

لقد أعدت وزارة الخارجية الفرنسية مشروع الإتفاق بأخذ بعين الإعتبار رغبة الألمان في الحصول على واجهة على المحيط وعلى نهر الكونغو (187). وتمت دراسته في جلسة ضيقة عقدها مجلس الوزراء بحضور عدد من السفراء، يوم 22 أغسطس وعرض على مجلس الوزراء الذي صادق عليه يوم 24 أغسطس. ولوحظ على المشروع أنه سيفصل المستعمرة الفرنسية بإفريقيا الإستوائية التي ستنشطر إلى شطرين على مسافة بضع مئات من الكيلومترات على طول نهر أوبأنقي. وهي تضحية إعتبرها الوزراء بأنه لا يمكن موازنتها إلا بالحصول على تنازل ألمانيا عن كل تطلع سيلسي في المغرب. وبناءا على هذا فقد أوصى مجلس الوزراء بعدم إنهاء مسألة التعويضات مع ألمانيا إلا بعد حصول الإتفاق على مستقبل المغرب على قاعدة المقترحات الفرنسية (185).

عندما عاد كامبون إلى برلين لإستئناف المباحثات، في بداية شهر سبتمبر زود بمقترحات محددة حول التنازلات الإقليمية التي تضمنها البند 11 من مشروع الإتفاق (الأول) الذي أعدته فرنسا. لقد حدد هذا البند بكيفية دقيقة سير خط الحدود بين الدولتين في جنوب الكاميرون والكونغو الأوسط والجزء الشمال الشرقي من مستعمرة بانغي - شاري - تشاد (189)، وفي المقابل فإن فرنسا تقترح تعديلات في الحدود لصالحها في الطوغو وتطالب بالجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة الكاميرون المعروف بإسم منقار

البطة (190). وأكدت التعليمات التي أعطيت للسفير الفرنسي على عدم عرض هذه المقترحات المفصلة إلا بعد تصفية مشكلة المغرب.

لم يكن من المتوقع، بطبيعة الحال، أن يقبل الألمان فكرة التباحث حول المغرب على أساس وثيقة محددة دون أن تكون لديهم فكرة على الأقل، عن المقترحات الفرنسية بخصوص التعويضات ولو في خطوطها العريضة. وبالفعل فهذا هو الذي حدث. فعندما عرض كامبون مشروع الإتفاق حول المغرب وبعد أن تصفحه تساءل كيدرلين عن المقابل الذي تنوي فرنسا تقديمه، عرض عليه كامبون الخريطة التي كانت ملحقة بنص المقترحات الفرنسية موضحا بالألوان الأراضي التي ستتنازل عنها فرنسا وإستعرضاها معا. ولقد حاول كيدرلين التقليل من أهمية العرض لكن السفير الفرنسي عاكسه. وفي الواقع فإن هذا الإنطباع الذي أبداه كيدرلين لا يعدو كونه مجرد تكتيك من طرفه، إذ أنه سيطوي الصفحة عن هذا الموضوع إلى أن يتم الإتفاق حول المغرب (191).

عندما سارت المفاوضات حول المغرب قدما وقبل المشروع الفرنسي في خطوطه العريضة (192)، إندلعت حملة صحفية عنيفة إستهدفت تعبئة الرأي العام في فرنسا ضد التنازلات الإقليمية التي تنوي الحكومة عرضها على الألمان. لقد نشرت بعض هذه الصحف الخريطة التي توضح هذه التنازلات وركزت على التنديد بفكرة شطر الممتلكات الفرنسية إلى شطرين بدون وصل إقليمي بينهما (193)، فالخارجية الفرنسية نفسها بدأت منذ إنطلاق المفاوضات حول المغرب نوعا من الرغبة في مراجعة عرضها بالإلحاح على السفير بعدم إعطاء تفاصيل لمفاوضه الألماني حول المقترحات الإقليمية. وتأكدت هاته الرغبة عندما أخطر كامبون يوم 14

سبتمبر بأن وزارة المستعمرات تعد مشروعا جديدا بهذا الخصوص بالإتفاق مع وزارة الخارجية (194).

إنزعج السفير إنزعاجا شديدا لهذا التحول الذي طرأ على موقف حكومته وعمد إلى محاولة تدارك الوضع قبل أن تتحول هذه الرغبة إلى مشروع محدد تعتمده الحكومة. لقد كان يزعجه أن يتصور الوضع الذي سيكون عليه موقفه عندما يقدم هذه المقترحات الجديدة إلى محادثه الألماني من ناحية ويدرك خطورة ذلك على المشاريع التي تعدها فرنسا بالنسبة للمغرب من ناحية أخرى.

لقد شعر كامبون أن تأثيره سيكون محدودا إن لم يكن منعدما بالنسبة لوزارة الخارجية وخاصة بالنسبة لأولئك العناصر المحيطين بالوزير والذين لهم تأثير قوي عليه (196). ولذلك سوف يعمد إلى ربط إتصال مباشر مع رئيس الوزراء عن طريق مراسلته شخصيا، وهي المبادرة التي رحب بها كايو وشجعها. إذ ستجعله على إتصال مباشر بما يجري في برلين وفي مكاتب الخارجية بباريس (197).

منذ منتصف شهر سبتمبر بدأ كامبون يلفت نظر رئيس الوزراء إلى الإتجاه الخطير الذي أخذته الحملة التي تقدم بها بعض الصحف الباريسية ضد فكرة التعويضات والأضرار التي قد تنجم عن ذلك بالنسبة للمصالح الحيوية لفرنسا. لقد دعم كامبون وجهة نظره هاته بإيراد عدد من إنطباعات زملاؤه من الدبلوماسيين الحلفاء منهم أو الأصدقاء، عن هاته الحملة ليختم رسالته محذرا «إذا كان الرأي العام في فرنسا قد فقد كل إحساس بالواقع وبالمصلحة الحقيقية ويثور فقط من أجل الكرامة فإنه محكوم علينا أن نتبع سياسة إسبانية وبالتالي سيكون مصيرنا مصير إسبانيا (197). إن أولائك الذين يسيرون وراء السيدة برازا (198) التي تريد أن تضحي

بالمغرب من أجل الإحتفاظ بذكريات زوجها وحماية مصالح بعض الشركات فإنني أعتقد أنهم لا يدركون مقدار الخطر الذي سيتعرض له أولئك الذين يقبلون الإنحناء أمام تهريجهم ... فالمغرب سوف يضيع إلى الأبد، في أقل من ستة أشهر » (199).

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 4 أكتوبر وبعد أن أورد عددا من إعتبارات أبرز فيها ضرورة تقيد فرنسا بما سبق أن وعدت به، مضيفا بأنه يجب تجنب إعطاء الفرصة لألمانيا «بأن تقول لنا بأنكم كنتم ذوي نية سيئة نحونا». وهذا العنصر في نظره يجب أن يوضع فوق كل إعتبار.

لم تفلح هاته الجهود التي يذلها كامبون في جعل حكومته تفي بما وعدت به. فوزارة المستعمرات ثم الخارجية تبنتا موقفا جديدا يرمي إلى مراجعة العروض السابقة وتحويرها في إتجاه تقليص الرقعة الإقليمية التي ستعطى للألمان، وتجنب شطر المستعمرة الإستوائية وهو الموقف الذي سيتبناه مجلس الوزراء فيما بعد.

وقبل إعداد هذه المقترحات الجديدة إستوضحت الخارجية الفرنسية السفير جول كامبون حول مدى معرفة الألمان للمقترحات السابقة حول التعويضات. لقد إستعرض كامبون في رده على الوزارة شريط الجلسة التي عقدها مع كيدرلين يوم 4 سبتمبر وليلاحظ في ختام مراسلته أن هذه المقترحات لم تبق تفاصيلها سرا مكتوما عند فرنسا وحدها، فإنجلترا وروسيا تعرفان جزئيات هذه المسألة «فلا يبدو لي معقولا إمكانية معارضة الألمان في وجهة النظر التي كانت لدى حكومة الجمهورية قبل ستة أسابيع» (200)

حددت فرنسا موقفها النهائي بخصوص مسألة التعويضات في التعليمات التي أرسلت إلى كامبون يوم 10

أكتوبر للبدأ في الجزء الأخير من المباحثات. قدمت مقترحاتها الجديدة في شكل ثلاث حلول تهدف إلى منع شطر ممتلكاتها في إفريقيا الإستوائية وفصلها عن بعضها البعض موضحة أن هذا لا يعني التراجع عما سبق أن وعده به ولكنه يأخذ بعين الإعتبار الصعوبات التي تواجهها حكومة الجمهورية على المستوى الداخلي ورفض الرأي العام في فرنسا فكرة «الشطر» هاته بشدة. ولقد أكدت هاته التعليمات على ضرورة التمسك وعدم التراجع عن الإحتفاظ بممر في الأرض بعرض ثلاثين كيلومتر محاذيا لنهري الكونغو وأوبانغي داخل الأراضي التي ستصبح لألمانيا، وإذا ما وجد السفير معارضة لذلك فعليه أن يرد بأن العرض الفرنسي السابق كان قد وضع في منظور قبول مشروع الإتفاق الفرنسي الأول حول المغرب «وهذا المشروع قد تعرض لتعديلات وتغييرات لم تكن في صالحنا» (202).

لم تحظ هذه المقترحات بقبول الألمان بل أثارت إنزعاجهم فكيدرلين سأل مخاطبه بنوع من السخرية «هل نسيت المغرب»؟! ليؤكد أن الذي ترغب فيه ألمانيا هو الحصول على منفذ على نهر الكونغو» (203)، كما طمأن الفرنسيين بكونهم سيحصلون على كل ما يريدون من مراكز ومحطات داخل الأراضي التي تنازلوا عنها. وفي لقائه الثاني مع كامبون عبر عن دهشته في التحول الذي طرأ على موقف الحكومة الفرنسية «بعد أن حصلت على أكثر مما طلبته في المغرب» كما أعلن في نفس الوقت أن ألمانيا ستسحب من العرض جزءا من مقاطعة منقار البطة، لأن الفرنسيين يرفضون إقتراحه بمد حدود الكاميرون الجنوبية لمتاخمة نهر ليما.

حاول كامبون مرة أخرى، الضغط على حكومته لإقناعها بضرورة تعديل موقفها حرصا على المصلحة العليا لفرنسا.

ففي تقرير مطول إلى وزير الخارجية بتاريخ 19 سبتمبر، ركز فيه على هيجان الرأي العام في ألمانيا، هو الآخر والذي يرى أنه لا يمكن تعويض المغرب بأي جزء من أجزاء إفريقيا الوسطى مهما كان ممتدا أو غنيا. ففشل المفاوضات في نظره يشكل الحل الأمثل الذي سيؤدي إلى إقتسام المغرب بين الدولتين. كما بين في هذا التقرير أن موقف ألمانيا، في نظر أوروبا أفضل مما كان عليه في السابق، إذ يكفي أن تعمد إلى نشر نصوص الإتفاق (حول المغرب) ليدرك الناس حسن نوايا الألمان في هاته المفاوضات وبالتالي لكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانبها. ولا يستبعد كامبون أن يعمد كيدرلين إلى التشدد أكثر بسبب حرج موقفه أمام الرأي العام في بلاده وإشتداد النقد ضد سياسيته؟ لكسب العواطف وإسترداد بعض النفوذ الذي فقده. وإذا كان السفير يستبعد نشوب حرب حول مسألة إستعمارية، في حالة فشل المفاوضات، لكنه متأكد بأن فرنسا ستكون هي الخاسرة لأن الحل الممكن والمتوقع للأزمة سيكون عقد مؤتمر دولي وفي هذه الحالة «ستعمد إلى تدويل المغرب بأيدينا نحن» (204).

بدت المباحثات وكأنها في مأزق لا مخرج منه، عندما قرر الألمان تجاوز هذه العقبة والقيام بخطوة إلى الأمام. لقد إقترح كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 19 أكتوبر في أن يكون لألمانيا واجهتين نهريتين : إحداهما على نهر أوبانقي ويكون عرضها ما بين 6 إلى 12 كيلومتر والثانية جنوب مدينة بانقي على نهر الكونغو على نفس العرض تقريبا. وبفضل هذا الإقتراح تم تجاوز حل «التشطير» الذي إقترحته فرنسا في الأول ثم إرتدت عنه وأستبدل بحل «الإبرتين». لقد إعتبرت فرنسا هذا الإقتراح إيجابيا ولم يعد باقيا للإبرام، في نظرها سوى الحصول على منطقة منقار البطة بكاملها «إذ من الأفضل أن يكون التبادل هو

عنوان الإتفاق الذي سيبرم» (205). غير أن كيدرلين عارض هذه التطلعات بشدة وأكد أنه ليس في وسعه السير خطوة واحدة إلى الأمام في إتجاه التنازل. فالرايخشتاق إنتقد سياسته بشدة وزميله وزير المستعمرات أخذ عليه أنه «سلم في أربعمائة كيلومتر من الأراضي على ضفة أوبانقي» (206).

إعتبرت فرنسا أن ما تم التوصل إليه يشكل نتيجة مرضية ولذلك فقد أعطت تعليمات لسفيرها بتسوية بعض الجزئيات الثانونية وإبرام الإتفاق بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى. تم تسوية هذه الجزئيات في الجلسة التي عقدها المتباحثان يوم 26 أكتوبر. وهي الجلسة التي أرضى فيها كاتب الدولة جميع طلبات الفرنسيين عدا مسألة منقار البطة. وفي أخر اللقاء أثار كيدرلين حق الأولوية الذي تتمتع به فرنسا بخصوص دولة كونغو الحرة. وعكس الفكرة الشائعة حول هذا الموضوع، فإن الألمان لم يطالبوا بهذا الحق صراحة، وإنما عبروا عن رغبتهم في أن «تقال كلمة حول هذا الموضوع» في الرسالتين السريتين التين تبادلهما الطرفان.

لقد كان لهذا الطلب الذي تقدمت به ألمانيا في آخر لحظة وقعا سيئا جدا في باريس. لقد تم الإشارة إلي حق الأولوية هذا الذي تتمتع به فرنسا عرضا في السابق. وأنكر كيدرلين أن يكون لحكومته أي تطلع في هذا الإتجاه (208). فرد الفعل في فرنسا هو رفض هذا الطلب، والسفير كامبون نفسه أوصى حكومته بعدم القبول. فألمانيا ليست في وضع جيد يسمح لها بمجابهة موقف الرفض هذا بحزم لأنها ستتحمل مسؤولية ذلك أمام أوروبا كلها (209). كما إقترح أن يتم تبليغ كل من روسيا وإنجلترا بذلك. وفالفعل فقد قامت الخارجية الفرنسية بتبليغ الدولتين طالبة إبداء رأيهما حول الموضوع. لقد كان في تقدير الخارجية الفرنسية ان

يسحب كيدرلين هذا الطلب ولكنها أخطأت التقدير. فهذا الأخير رفض التوقيع من جهته على الإتفاق الأخير قبل الحصول على الترضية. وعندما طلب منه كامبون توضيح الاسباب التي جعلته يبدي هاته الرغبة في آخر لحظة رد عليه بأنه كان يعتقد أن ألمانيا ستحصل على وضع جيد على ضفتي الكونغو أو أوبانقي ولكن عندما قلصت طموحاتها إلى أضيق الحدود فإنه أراد أن يحفظ المستقبل بأخذ الإحتياطات منذ الآن لتجنب التعقيدات والأزمات التي قد تنشب. فالحكومة الألمانية لا تشترط ان يدرج التعهد الذي تطلبه من فرنسا بفتح حوار معها في حالة اختفاء دولة الكونغو ضمن ترتيبات الإتفاق ولا في الرسالتين السريتين وإنما يكفي مجرد رسالة «تسجل فيها تعهدها بهذا الخصوص في صيغة عامة وبدون أي تفصيل».

لقد تأجل التوقيع على الإتفاق لبضعة أيام، فكل طرف كان ينتظر خطوة إيجابية من الطرف الأخر. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد ضياع جهود أربعة شهور متواصلة، قرر كامبون القيام بهذه الخطوة عندما إقترح صيغة عامة للضمان الذي تطلبه ألمانيا وعرضها على حكومته. وافقت باريس بعد تعديلها تعديلا خفيفا، على الصياغة التالية : «في حالة حدوث أي تغيير على الوضع الإقليمي في حوض الكونغو التعاقدي، من طرف أو آخر من الدولتين المتعاقدتين فإنه يتحتم عليهما أن تتباحثا مع بعضهما البعض وكذلك مع الدول الموقعة على إتفاق برلين المبرم في 26 فبراير 1885 م» (210).

هاته المسألة سويت ولم يبق هناك أية عقبة أمام المفاوضان اللذين أنهيا مهمتهما بالتوقيع على الإتفاق النهائي بجزئيه المغربي والكونغولي يوم 3 نوفمبر والذي تم الاعلان عنه يوم 4 نوفمبر 1911 .

الهوامش

(134) م.خ.ف/ ألمانيا م.ج / مج 36 برلين ـ باريس 1 أغسطس.

(135) توجد الصيغة الأولى لهذا المشروع في م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36.

(136) البند الأول.

(137) البند الثالث.

(138) البند الرابع.

(139) البند الخامس.

(140) البند السادس.

(141) البند السابع.

(142) البندين الثامن والتاسع.

(143) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36. لقد ندد بول كامبون بهاته الصياغة وأوضح أنها لا تستعمل في لغة الدبلوماسية وفي سياق المفاوضات إذ أنها نوع من التهديد، أما قبول الإتفاق كله أو رفضه كله، وفي هاته الحالة إذن «لماذا نتباحث»؟ م..ف / ألمانيا م.ج / مج 36

(144) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 36 لندن ـ باريس 14 أغسطس، أبدى جورج لوي سفير فرنسا بسان بطرسبورق نفس الملاحظات التي أيدها بول كامبون، تقريبا، حول المشروع مع التأكيد على ضرورة تجنب إبرام إتفاق سري مع ألمانيا خوفا من إستخدامه ضد فرنسا وتجنب إستعمال كلمة «حماية» وإستخدام بدلها عبارات تفي بالغرض وتحقق نفس الهدف. م.خ.ف / ألمانيا م.ج . مج 37 سان سطرسبورق ـ باريس 19 أغسطس.

(145) Caillaux أقادير ص.ص 180 وما بعدها. أخطر الإنجليز بمضمون مشروع الإتفاق حول المغرب قبل عرضه رسميا على برلين م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37 باريس ـ برلين 22 أغسطس.

(146) يوجد نص المشروع ملحق بالتعليمات التي أرسلت إلى جول كامبون يوم 30 أغسطس. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج / م.ج 37.

(148) م.خ.ف ألمانيا / م.ج . مج 38 أغسطس. 4 باريس ـ برلين

(149)

(150) علق قري كاتب الخارجية الإنجليزي عندما أخبره بول كامبون بقبول الألمان للمشروع الفرنسي في خطوطه العريضة، وخاصة فيما يتعلق بإعلان الحماية على المغرب، بأن هذا القبول يكتسي أهمية حقيقية مما يستوجب على فرنسا أن لا

تظهر تشددا بخصوص التعويضات الإقليمية في الكونغو» م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 38 لندن ـ باريس 5 سبتمبر.

(151) يوجد نص المشروع المقابل الألماني في م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مجلد 38 ملحق بمراسلة كامبون إلى باريس بتاريخ 7 سبتمبر.

(152) البند السابع من المشروع الألماني.

(153) حول هذا الموضوع أنظر : Revue des Vivants ن.م.ص.ص289 ‡ 482.

(154) م.خ.ف / ألمانيا م.ج. 38 برلين ـ باريس 8 سبتمبر.

(155) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 38 بارس ـ برلين 13 سبتمبر. لاحظ دي سلف بالخصوص أن الألمان شطبوا العبارة الواردة في البند الأول من المشروع الفرنسي والتي تنص على أن ليس لألمانيا سوى مصالح إقتصادية في المملكة. وأن هذا يتناقض مع تصريحاتهم السابقة ومع الإتفاق الألماني ـ الفرنسي المبرم في فبراير 1909.

(156) م.خ.ف / ألمانيا / م.ج / مج 38 باريس ـ برلين 13 سبتمبر.

(157) ف.م.

(158) فالبند 11 من المشروع الألماني ينص على عرض النزاعات على الحكومتين في حالة فشل قنصلي الدولتين في حلها. وهو الإقتراح الذي إعتبرته الحكومة الفرنسية بكونه يندرج ضمن المقترحات ذات الطابع السياسي والذي يخول للحكومة الألمانية حق التدخل في «شؤون المملكة وبصفة مستمرة».

(159) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 ـ برلين ـ باريس 18 سبتمبر (160) ف.م

(160) خلا ل المرحلتين السابقتين من المفاوضات لم يكن كيدرلين يعلن لمفاوضه الفرنسي بكونه سيراجع المستشار ولقد بدأت هذه اللهجة تظهر عنده منذ منتصف شهر أغسطس. ويبدو أنه لا تعدو كونها مجرد تكتيك. الهدف منها التمتع بحرية الحركة أوسع وعدم التقيد بأي إقتراح. قد يبديه أثناء التفاوض محتفظا بالوقت الكافي للدراسة وإستشارة المصالح المختصة والخبراء قبل إعطاء الجواب النهائي في المسائل ذات الأهمية.

(161) إتفق الطرفان على إدراج عدد من المسائل المتفق عليها، ليس في الإتفاق الذي سيعلن وإنما في شكل تبادل الرسائل بين الطرفين والتي ستعتبر وثيقة مكملة ومفسرة في نفس الوقت للإتفاق المعلن. م.خ.ف / ألمانيا. م.ج / مج 39 ـ برلين ـ باريس 19 سبتمبر.

(162) Caillaux / أقادير ص.ب 199 وما بعدها. وكذلك «مذكراتي» الجزء الثاني ص 170 وما بعدها ومقالة.

(163) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 باريس ـ برلين 19 سبتمبر.

(164) ف.م. باريس 22 سبتمبر.

(165) أعدت مصالح الخارجية مذكرة مفصلة قدمت للوزير بينت فيها المجالات التي تتدخل فيها الهيئة الدبلوماسية والمصالح التي تشرف عليها والتي تشترك في تسييرها وللآجالات المحددة لمراجعة اللوائح التنظيمية أو البعض منها. كما بينت المسائل التي يشترط فيها الإجماع لإتخاذ القرارات وتلك التي يشترط فيهاالأغلبية المطلقة والموضوعات والكيفية التي يستخدم فيها حق النقض. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 طنجة، سبتمبر 1911.

(166) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39.

(167) يتضمن هذا المشروع تعديلات هامة في الإتجاه المطلوب تضمنتها البنود : الأول والخامس والثاني عشر والثالث عشر.

(168) ينض البند الخامس في فقرته الأخيرة على أن ألمانيا لن تمانع في أن يكون ممثل فرنسا لدى الحكومة المغربية هو الوسيط بينها وبين ممثلي الدول الأجنبية.

(169) م.خ.ف / ألمانيا . م.ج / مج 39 برلين ـ باريس 27 سبتمبر.

(170) ف.م

(171) أنظر إستشارة لدى لوي رونو في م.خ.ف / ألمانيا / م.ج / مج 39 باريس 27 سبتمبر.

(172) صادق على هذه اللائحة عدد من الدول منها فرنسا وألمانيا ولكن لا تزال بعض الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة لم تصادق عليها بعد.

(173) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 باريس ـ برلين 29 سبتمبر. وبرلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(174) ن.م مج 40 باريس ـ برلين 2 أكتوبر.

(175) ن.م باريس ـ برلين 5 أكتوبر.

(176) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 برلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(177) ن.م باريس ـ برلين 2 أكتوبر.

(178) معاهدة مدريد البندين الثامن والسادس عشر.

(179) م.خ.ف / ألمانيا / م.ج / مج 40 باريس ـ برلين 2 أكتوبر.

(180) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج باريس ـ برلين 2 أكتوبر. إن كلمة التعديل هي التي أستعملت في نص الإتفاق وأدرجت كلمة الإلغاء في مضمون الرسالتين المتبادلتين على أنها مفسرة لكلمة التعديل.

(181) ن.م برلين ـ باريس 30 سبتمبر.

(182) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 40 برلين ـ بارس 4 أكتوبر.

(183) ن.م برلين ـ باريس 6 أكتوبر.

(184) ن.م برلين ـ باريس 11 أكتوبر، تطورت وجهات نظر الطرفين حول الأداة التي تثبت نتائج مباحثاتهما من مجرد إتفاق واحد على جميع الوسائل تشمل المغرب والكونغو إلى إتفاقين علنيين مكمليين لبعضهما البعض بالإضافة إلى تبادل الرسائل السرية.

(185) وقع التنصيص في هاتين الرسالتين المتبادلتين على : قبول ألمانيا بمبدأ فرض الحماية على المغرب وكذلك لكل اللوئح التنظيمية التي تضعها فرنسا للمصالح والمؤسسات التي وقع التنصيص عليها في معاهدة الجزيرة. تنازل فرنسا عن حقها الألوي على غينيا الإسبانية لصالح ألمانيا وتعهد هاته الأخيرة بعدم التدخل في المفاوضات الفرنسية الإسبانية المقبلة، تشجيع رعايا الدولتين للقيام بإنجاز مشاريع مشتركة في المغرب. منح الأولوية في بناء شبكة خطوط السكك الحديدية لخط طنجة ـ فاس. كما يجب على فرنسا أن تراعي في تخطيطها لهذه الشبكة ربطها بمراكز الإنتاج المنجمية والصناعية. كما تتعهد كذلك بفتح ميناء أقادير للملاحة التجارية. وتعهد الألمان من جهتهم بقبول مبدأ إلغاء بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية على الأشخاص وقبول مبدأ التحكيم في أي نزاع بين الطرفين. أنظر م.خ.ف / ألمانيا م.ج/مج 40. 11 أكتوبر 1911 .

(186) هذا التقسيم لسير المفاوضات هو تقسيم منهجي، لتسهيل تناولها، مستخلص من المتابعة الميدانية لمسيرتها التي لم تتوقف ـ عدا تلك «الإستراحة» إلا عند نهايتها.

(187) كانت مساحة مجموع الأراضي التي تنوي فرنسا التنازل عنها تساوي نصف مساحة فرنسا. وقد أعتبر دي سيلف أنه هاته التضحية هي أقصى ما يمكن لفرنسا تقديمها في هذا المجال. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37 باريس ـ لندن 22 أغسطس.

(188) Caillaux أقادير ص.ص 183- 182.

(189) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 37 باريس ـ برلين 30 أغسطس.

(190) ن.م.

(191) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مجلد 38 برلين ـ باريس 4 أغسطس، لقد أثيرت قضية إطلاع الألمان بصورة مجملة عن مضمون المقترحات حول التعويضات

بدوره عن خريطة مماثلة للتي عرضها كامبون على كيدرلين. وحد السفير الذي دافع عن نفسه بكونه لم يتجاوز حدود التعليمات التي أعطيت له. لقد أستخدمت هذه القضية في الحملة الصحفية التي شنتها بعض الصحف الباريسية ذات الإتجاه الإستعماري والإتجاه القومي الشوفيني والتي ستشارك فيها بعض الصحف المعتدلة والرزينة. لقد لمز كايو لمزة خفيفة كل من وزير الخارجية والسفير بسبب هذا «التسرع» الذي يتنافى في نظره وتوجيهات مجلس الوزراء بهذا الصدد والواقع أن هذه «المؤاخذة» لا تستند على أساس إلا من موقع عدم الشعور بالمسؤولية وكايو نفسه مقتنعا بذلك وإثارته لهذا الموضوع لا يعد وكونه مجرد رغبة في التقرب لقسم من الرأي العام، بعد سقوط وزارته.

(192) لاحظ الملحق العسكري الفرنسي في برلين في رسالة وجهها إلى وزير الدفاع بأن هاته الحملة إندلعت وإتخذت الشكل العنيف الذي هي عليه بعدما تأكد بأن «الحكومة الألمانية وافقت على ترضية مطالبنا» كايو أقادير ص.ص 220 ـ221.

(193) Tardieux ن.م ص 519 وما بعدها.

(194) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 38 باريس ـ برلين 14 سبتمبر.

(195) لاحظ كامبون على التعديلات التي تنوي وزارة المستعمرات إقتراحها بأن كل الخرائط التي أستخدمت في المباحثات كانت تمنح لألمانيا مثلثا من الأرض ترتكز قاعدته عند ملتقي نهري نشوكو والسانغا حتى الحدود الكاميرونية ورأسه عند نقطة تقع وسط هليج غانا وأنه من الصعب جعل الألمان يقبلون فكرة تقليص هذا العرض.

(196) كانت حساسية وزير الخارجية موضوع شكوى من طرف بول كامبون في العديد من المناسبات وهددت بشل كل مبادرة له حتى ولو كانت صائبة وموفقة وتحوله إلى مجرد أداة يتلقي ويبلغ بدون أدنى إعتبار لرزنه ووجهة نظره وهو ما دفعه إلى الإتصال مباشرة بكايو الذي كان بدوره شديد الإستياء من هذه الحاشية، وخاصة فيما يتعلق بإستخدامها للصحافة في إتجاه تعقيد مهمة المفاوض الفرنسي في برلين مما قد يدفع المفاوضات إلى الفشل. أنظر كايو أقادير ص. 217 - 216 وكذلك مذكرتي ج.م.ص.ص 280 - 247 .

(197) نشر كايو عدد من هذه الرسائل الشخصية في مذكراته كما إقتبس مقتطفات منها في كتابه أقادير.

(198) السيدة برازا زوجة المغامر والرحالة الفرنسي دي برازا الذي إستكشف لفرنسا مناطق إفرقيا الإستوائية. لقد بعثت برسالة مفتوحة إلى رئيس

الجمهورية تحت عنوان «النداء» ندّدت فيها بكل محاولة ترمي إلى التنازل عن الكونغو. أنظر Tardieux ن.م.ص ص. 520 - 519.
(199) في كايو، أقادير ص. 215.
(200) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 باريس - برلين 2 أكتوبر. يلاحظ أن موقف فرنسا الجديد يتدرج من جهته نحو التشدد، فمن مجرد تعديل لمساحة الشريط من الأرض الذي قبلت فرنسا منحه للألمان في شكل تعديل للحدود جنوب الكاميرون والحصول على مراكز داخل الأراضي التي ستتنازل عنها لألمانيا بقصد الربط بين جزئي مستعمراتها الإستوائية ليتحول هذا الموقف إلى طلب ممر من الأرض يخترق الأراضي المتنازل عنها مما سيحرم الألمان من الواجهة النهرية التي يحرصون على الحصول عليها سواء على نهر الكونغو أو أوبانقي. م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 39 برلين - باريس 19 سبتمبر.
(201) أبلغ الإنجليز والروس بالمقترحات الفرنسية الأولى حول التعويضات الإقليمية منذ 22 أغسطس بهدف كسب هاتين الدولتين إلى جانب باريس في حالة فشل المفاوضات، وإظهار الألمان على أنهم المسؤولون عن هذا الفشل. وفي نفس هاته الرسالة طلبت فرنسا من سفيرها بلندن إطلاع الحكومة الإنجليزية بعزمها على إحتلال كل من مراكش وموقادور في حالة قيام الألمان بإنزال قوات في أقادير ومعرفة موقفهم بهذا الخصوص.
(202) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 40 باريس - برلين 10 أكتوبر.
(203) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 40 برلين - باريس 15 أكتوبر.
(204) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.
(205) ن.م باريس - برلين وبرلين - باريس 19 أكتوبر.
الح كامبون على ضرورة البث بدون تردد قبل أن يدرك الألمان خطأهم بكون النقطة التي إختاروها على واجهة نهر أوبانقي لا تصلح للملاحة في جميع الفصول. «كما أن النقطة التي إختاروها كحدود في الجنوب على نهر لوكوالا هي عبارة عن مستنقع مزعج م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 برلين - باريس 19 أكتوبر.
غير أن دي سلف سيصحح هذا الخطأ عندما يقترح أن تكون الواجهة على أوبانقي عند نقطة تقع شمال قرية مونقومبا، إذ رأى أن من المصلحة أن لا تتعرقل المواصلات وتنقلات الأشخاص ن.م باريس - برلين 20 أكتوبر.
(206) م.خ.ف ألمانيا / م.ج / مج 41 برلين - باريس 22 أكتوبر.
(207) ن.م باريس - برلين 24 أكتوبر.

(208) أنظر أعلاه.

(210) ن.م باريس ـ لندن / باريس ـ سان بطرسبورق 27 أكتوبر، وقد تم إخطار بلجيكا هي الأخرى بهذا الطلب.

(211) م.خ.ف / ألمانيا م.ج / مج 41 باريس 30 أكتوبر.

13

نظام عالمي جديد
أم سيطرة إستعمارية جديدة ؟ *

منذ سنة 1990 وبالضبط منذ أزمة الخليج، بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح أمام الإنسانية أبوابا عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديمقراطية. لقد إنتشر إستعمال هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهين في الأدبيات السياسية العالمية في يومنا هذا.

سنحاول إلقاء نظرة في عمق هذا المصطلح ومحتواه الحقيقي كما عبر به عن نفسه على مسرح أحداث السياسة الدولية ، منذ ثلاث سنوات لتلمس معالمه الرئيسية وطبيعتة التركيبية وإستشفاف توجهاته المستقبلية المحتملة.

وقبل هذا يجب أن نشير بكون كلمة نظام في هذا السياق تعني تلك الأنماط من العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين العناصر المشكلة لحالة معينة ، وعندما ترتبط هاته بصفة مميزة مثل النظام العالمي فهو يعني تلك الوضعية الناجمة عن العلاقات والتفاعلات القائمة بين مختلف الأطراف المشكلة للحياة الدولية.

أولا : بدايات النظام العالمي الجديد :

تمثل الفترة بين سنتي 1986 وحتى منتصف سنة 1990 بدايات النظام العالمي الجديد. وتعتبر سنة 1986 من زاوية تاريخ العلاقات الدولية سنة مرجعية لإعتبارات أساسية ثلاثة : ففي هذه السنة أشتهرت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون حربا إقتصادية إستهدفت البلدان المنتجة للبترول

* - في الأصل محاضرة ألقيت في مدينة سعيدة يوم 7 ماي 1993 بمناسبة احياء الذكرى الثامنة والأربعين لحوداث 8 ماي الأليمة تحت رعاية جمعية 8 ماي 1945 .

لتتسع دائرتها فيما بعد لتشمل كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ، كما سجلت هذه السنة تطور الإستراتيجية الأمريكية ، منذ حرب الفيتنام ، في إتجاه التدخل المباشر فيما كان يسميه البيت الأبيض بالنزاعات الخفيفة الحدة (1). كما بدأت التغييرات التي حدثت في القيادة السوفياتية في ربيع سنة 1985 بتعيين قورباتشوف أمينا عام للحزب الشيوعي والتصفيات التي أعقبت هذا التغيير للعناصر (المحافظة) في داخل هياكل الحزب وفي السلطة التنفيذية تنعكس آثارها على الساحة الدولية ليبدأ بذلك فصل جديد في العلاقات السوفيتية الأمريكية المتمثل في الوفاق بين الشرق والغرب والذي سيكون فصل الختام للحرب الباردة.

لقد إتخذت الحرب الإقتصادية التي شنت على بلدان الجنوب شكل حرب الأسعار التي إستهدفت النيل من قيمة البترول كسلعة إستراتيجية تشكل عصب التنمية في هاته البلدان لتصبح مجرد مادة أولية من مواد الخام الأخرى. وبالفعل لقد إنخفض سعر البترول بمعدل الثلثين خلال بضعة أسابيع. فمن 30 دولار لسعر البرميل عند شهر ديسمبر 1985 إلى حوالي عشر دولارات للبرميل عند أواخر شهر جانفي 1986 (2). وضاعف من حدة إنهيار أسعار البترول إنخفاض الدولار ليفقد ربع قيمته خلا نفس الفترة تقريبا (3).

لقد نجم عن هذه الوضعية الجديدة وبشكل آلي وقف سياسات التنمية في مجموع البلدان المصدرة للتبرول وإستفحال خطر المديونية بإشتداد وطئتها على مجموع بلدان العالم الثالث. ففي الجزائر، على سبيل المثال، قفزت المديونية خلال خمس سنوات من حوالي 15 مليار دولار في سنة 1985 إلى 25 مليار دولار في أواخر عام 1990 أي بمعدل

حوالي 67 %.

في الواقع، فإن الولايات المتحدة وحلفائها كانوا قد إستعدوا لخوض هاته الحرب منذ وقت طويل. فتأسيس الوكالة الدولية للطاقة في عام 1975 وسياسات التقشف في إستهلاك البترول التي إتبعتها البلدان الغربية إلى جانب البحث وتطوير إستخدام الطاقات البديلة، جعلها تسترد المبادرة التي فقدتها في هذا القطاع منذ أواخر سنة 1973. إلى جانب حدوث عدد من التطورات السلبية على ساحة بلدان الجنوب ترجع جذور بعض منها إلى عقد ونصف من الزمن. فبلدان العالم الثالث تحسن إضاعة الفرص التي أتيحت لها لبناء مؤسسات راسخة قادرة على الدفاع عن مصالحها وتحقيق توازن متكافىء في العلاقات مع بلدان الشمال.

فأول فرصة ضاعت كانت فشل عقد المؤتمر الإفريقي الآسيوي الثاني في الجزائر في عام 1965 وإغراق فكرة التحرر الإقتصادي لبلدان الجنوب في خضم الصراع المذهبي الذي نشب بين الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية. وهو الصراع الذي جر حركة التحرر الوطني العالمية إلى مواقع غير مواقعها، مما أنجر عنه فقد أنها لقدرة التأثير على ما يجري على الساحة الدولية.

فعلى الصعيد السياسي فإن كتلة عدم الإنحياز بدأت تتفتت شيئا فشيئا منذ بداية السبعينات، لتصبح مجرد عنوان أجوف دون أي محتوى حقيقي. سأكتفي بالإشارة إلى وقائع لها دلالتها كمؤشرات لما كان وما أصبح عليه هذا التكتل.

ففي أثناء إنعقاد المؤتمر الثاني لدول عدم الإنحياز بالقاهرة في ربيع سنة 1964، حضر رئيس وزراء الكونغو

آنذاك، مويس تشومبي، للمشاركة في أشغاله ولكن وجد أبوابه مسدودة حيث بقي في الجو معلقا عدة ساعات في إنتظار الإذن بالمشاركة ولكن بدون جدوى حيث إضطر في النهاية للعودة من حيث أتى. وبعد أقل من عشر سنوات من هذه الحادثة وأثناء إنعقاد المؤتمر الرابع في الجزائر في خريف 1973، حيت بعض صحف البلد المضيف موبوتو، وهو من هو ! ! ! وقدمته بكونه إبن إفريقيا (البار). كما أظهر هذا المؤتمر شللا تاما أمام أحداث نشبت مباشرة عند نهاية أشغاله: كالإطاحة بالرئيس الأندي بالشيلي على يد بينوشي صنيعة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سبتمبر 1973) وإحتلال جزء من قبرص التي كانت عضوا نشطا في حركة عدم الإنحيار، من طرف القوات التركية العضو البارز في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وغني عن التذكير يكون هذا التجمع كان غائبا في ساحة الصراعات التي إندلعت بين بلدان العالم الثالث بعد سنة 1973 فلم يسجل له أي دور يذكر.

أما على الصعيد الإقتصادي، فالتصريح الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإستثنائية في أول ماي 1974 المتعلق بـ «برنامج العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد» والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع. وكذلك الميثاق الذي صوتت عليه في الدورة العادية للهيئة الأممية في نفس السنة (12 ديسمبر 1974) حول «حقوق الدول وواجباتها الإقتصادية» لم يتعدى حدود النوايا الحسنة ولم يدخل قط حيز التنفيذ (4).

في إطار السعي من أجل وضع توصيات الجمعية العامة موضع التنفيذ تبلورت فكرة الحوار بين الشمال والجنوب، لقد إستقطب هذا الموضوع إهتمامات أدبيات السياسة

الدولية لبعض الوقت. فأنجزت أبحاث ودراسات متخصصة في الموضوع إلى جانب قيام بعض الهيئات مثل نادي روما، بدفع أحد من مؤسسيه البارزين المستشار السابق لألمانيا الإتحادية، ويلي برانت بإدراج موضوع الحوار بين الشمال والجنوب ضمن محاور إنشغالاته الرئيسية. لقد هيئت هذه الأعمال العلمية الأرضية الملائمة لإنطلاق هذا الحوار على أسس صحيحة. غير أنه كان يقف في مواجهة هذه النوايا الحسنة أنانية الدول المصنعة التي عملت بطرق ذكية على إمتصاص هذا الإنشغال شيئا فشيئا لتحول الكرة في النهاية إلى بلدان الجنوب : إن تحقيق التنمية لا يستوجب إقامة علاقات متوازنة بين الشمال والجنوب، بدليل أن هناك بلدانا في شرق وجنوب شرقي آسيا إنطلاقاتها الصناعية في ظل إقتصاد السوق (كوريا الجنوبية، تيوان، هونغ كونغ وسنغفورة). فإنطلاقا من النماذج التي إعتبرت قسرا، نماذج عالمية بدون النظر إلى خصوصياتها والظروف المتميزة التي مرت بها هذه البلدان، اعتبرت الدول الرأسمالية الكبرى أن الحوار بين الشمال والجنوب ليس له ما يبرره وأن على بلدان الجنوب أن تقوم بما يتحتم القيام به من (إصلاحات) لتحقيق تنميتها (5).

نفس المصير آل إليه الحوار العربي الأوروبي الذي إختفى هو الآخر من ساحة إهتمامات الدول الرأسمالية الكبرى بعد أن وجدت صيغة أخرى لإمتصاص البترو دولار دول الخليج سنة 1990.

ومن جهة أخرى، فإن إختراق الليبرالية لبعض بلدان الجنوب التي كانت من بين طلائع حركة التحرر الوطني بمحتواها الإقتصادي، في وقت مبكر، شكل عاملا مثبطا في مسيرة حركة التحرر الإقتصادي، وبهذا الصدد يمكن أن

تعتبر سياسة الإنفتاح الساداتية في مصر، بمثابة تجربة مخبرية أجرتها الإمبرالية العالمية على عينة محددة، وهي مصر، وتابعت تفاعلاتها وتشكلاتها متابعة دقيقة. وقد أدى نجاح التجربة في المخبر الساداتي إلى السعي إلى تعميمها في بلدان العالم الثالث الأخرى التي كانت تشكل ركائز حركة التحرر الوطني في المرحلة الأولى، ثم يمتد إستخدام النموذج لإختراق المعسكر الإشتراكي والإتحاد السوفيتي نفسه في المرحلة التالية.

وفي إطار تلمس معالم التحضير والتهيئة للإنقضاض على المكتسبات الإجتماعية لحركة التحرر الوطني لا يجوز إهمال الإشارة إلى الهجوم المضاد الذي شنته القوى المحافظة في المركز الرئيسي للرأسمالية العالمية الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، على المنجزات الإجتماعية في البلدان الرأسمالية نفسها، ومناصبة العداء لكل سياسة إقتصادية تحمل مضمونا إجتماعيا متفهما حتى ولو كان محدودا. لقد أطلق بعض المحللين على السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الإدارة الأمريكية في بداية الثمانينات إسم «الثورة الريقانية» والتي وجدت أقوى نصيرا لها في رئيسة حكومة إنجلترا مرجريت تاتشر. كما وظفت الولايات المتحدة كل عناصر الضعف والتمزق الذي إجتاح بلدان الجنوب خلال العقد المنصرم وإستخدامها لبعض منها في الحرب التي قررت شنها عليهم في بداية عام 1986 (6).

تميزت الفترة الواقعة بين سنتي 1990 - 1986 بالسعي المتواصل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السيطرة الكاملة على الوضع الدولي وذلك بإتباع سياسة متشددة مع بلدان الجنوب حتى وإن أدى ذلك إلى إستخدام القوة ضد بعض منها، من جهة، ومتابعة سياسة الوفاق

والتعاون مع الإتحاد السوفيتي وبلدان الكتلة الإشتراكية وتوجيه هذا الوفاق لخدمة أهدافها الإستراتيجية الكبرى الرامية إلى دمج المعسكر الإشتراكي في نظام عالمي أحادي الهيمنة تحت قيادتها، من جهة ثانية.

فبالنسبة لعلاقتها مع بلدان الجنوب، فبعد الإنهيار الكبير لأسعار البترول التي تردت إلى أن أصبحت تشكل خطرا على إقتصادات الدول الصناعية الكبرى نفسها، فإن الشركات البترولية الكبرى وافقت على معالجة الوضع بالتعاون مع الدول المصدرة للتبرول لتثبيت الأسعار عند سقف محدد. وتعتبر هذه الدول أن سعر البرميل يكون مفيدا لإقتصادياتها عندما يتراوح بين 18 و 20 دولار. فعند هذا المستوى إستقرت أسعار البترول منذ أواخر سنة 1986 وحتى الآن. لقد حاولت منظمة الدول المصدرة للبترول تجاوز هذا السقف مرارا ولكن بدون جدوى، عدا أثناء أزمة الخليج عندما إلتهبت الأسعار مرة أخرى ولكن لبضعة أشهر فقط ثم عادت إلى المستوى التي كانت عليه قبل الأزمة.

لقد بينت حرب الأسعار هذه أن منظمة الدول المصدرة للبترول لم تعد هي المتحكمة في السوق البترولية وإنما تحولت المبادرة إلى أيدي كبار المستهلكين لهذه الطاقة. لم يحدث هذا التحول بين عشية وضحاها وإنما كان نتاج عمل عقلاني ناضج ودؤوب إمتد على مدى عشر سنوات تحت إشراف وتوجيه الوكالة الدولية للطاقة التي أنشئت خصيصا لهذه الغاية (8).

كما سجلت خلال هذه الفترة أيضا تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة، للولايات المتحدة خارج حدودها. وهي التدخلات التي كانت قد أقلعت عنها عقب هزيمتها في الفيتنام عام 1974 لتعود إليها بشكل حذر في عام 1983 في

لبنان وقرونادا لتصبح في عام 1986 تشكل أحد المبادئ المكونة للعقيدة العسكرية الأمريكية بعد أن تلمس البيت الأبيض المعالم الأولى لعمق التغيير الذي بدأ يرتسم في أفق الإتحاد السوفيتي (9). لقد قامت الولايات المتحدة بشن هجوم ضد الجماهيرية العربية الليبية في 15 أفريل 1986 عندما أنكرت على هذه البلاد حقها في سيادتها على مياهها الإقليمية والمتمثلة في خليج سرت.

لقد أفرز هذا العدوان مؤشرا خطيرا عن واقع التضامن بين بلدان الجنوب الذي أصبح جزءا من الماضي. فلم يصدر أي رد فعل ذي وزن مؤثر ضد هذا العدوان، لأعلى المستوى العربي ولا الإفريقي ولا دول عدم الإنحياز. وفي الواقع فإن الملاحظين المتيقظين، لم يكونوا يتوقعون أن يكون الموقف العربي على غير الذي عبر عن نفسه في مواجهة هذا العدوان، ذلك أن المؤشرات الأولى لهذا التخاذل قد ظهرت قبل هذا التاريخ أثناء الإجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، وفي مواجهة مذبحة مخيمي صبرة وشتيلا التي دبرها حزب الكتائب اللبناني ضد اللاجئين الفلسطينيين تحت حماية القوات الإسرائيلية.

أما التدخل الأمريكي السافر في الشؤون الداخلية لنيكاراقوا عن طريق الدعم المكثف الذي تقدمه واشنطن لمنظمة الكونترا ضد النظام الوطني الحاكم في هاته البلاد وكذلك تدخلها المباشر في الحرب الأهلية بالسلفادور ضد قوى التغيير والتحرر، فإن المجموعة الأممية تعاملت مع هاته الإنتهاكات لحقوق الشعوب ولميثاق الأمم المتحدة. كما تتعامل مع الحوادث التي تقع داخل السيادة الاقليمية لبلد من البلدان. فلم يسجل أي تحرك مؤثر على مستوى الرأي العام في مختلف بلدان العالم، الذي أصبح يعاني نوعا من

التخدير تحت تأثير عوامل مختلفة، فهو لم يهتز حتى عندما قامت الولايات المتحدة بغزو بلد مستقل (بناما) وإحتجاز رئيسه ونقله ليحاكم أمام القضاء الأمريكي (1989).

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة تحقيق هذه النتائج الهامة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، في عالم الجنوب دون حياد الإتحاد السوفيتي.

فمنذ صعود قورباتشوف على سدة الحكم، بدأت مؤشرات التغيير العميقة تلوح في الأفق السوفيتي (10)، ويمكن تلمس معالم التغيير هاته من خلال محورين بارزين أولهما داخلي والذي بلورته «الإصلاحات» التي قادها الزعيم السوفيتي الحديد تحت شعار البريسترويكا (البناء الجديد)، وثانيهما خارجي الذي أفرزته التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية الساعية إلى الوفاق والتعاون مع الولايات المتحدة والذي إنتهى مسارها بإعلان نهاية الحرب الباردة وقيام النظام العالمي الجديد.

إن الوضعية الإقتصادية للإتحاد السوفيتي لم تتحسن بالرغم من الجهود التي بذلت خلال المخططين الخماسيين : العاشر والحادي عشر (1976 - 1985)، وسبب ذلك يعود لعدد من العوامل بعضها هيكلية والأخرى بسبب الأعباء المالية الباهضة التي فرضت على الإقتصاد السوفيتي للرد على برنامج التسلح الذي إعتمدته إدارة رونالد ريقن والذي إشتهر إعلاميا بإسم حرب النجوم، بالإضافة إلى النفقات العسكرية الناجمة عن التدخل العسكري في أفغانستان منذ سنة 1979، وعوامل أخرى الناجمة عن طبيعة العلاقات الخارجية للإتحاد السوفيتي التي تختلف جوهريا عن طبيعة العلاقات الخارجية الأمريكية.

ومع الفاصل الزمني الذي تتوفر عليه اليوم عن هاته الأحداث والتطورات السريعة التي تلاحقت على الساحة

السوفيتية، منذ ذلك الوقت، فلا يمكننا إلا أن نلاحظ بكون الدور التاريخي للبروستروكيا لم يكن في حقيقته سوى كونه مجرد مرحلة عبور وفترة إنتقال من مجتمع إشتراكي، ذو إقتصاد موجه إلى مجتمع ليبرالي يعيش في ظل قانون السوق، وهو ما تحقق فعلا منذ شهر جانفي 1992.

وعلى المستوى الخارجي فإن إدارة القيادة السوفيتية إعتبرت مسألة إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو الوفاق والتعاون مع الولايات المتحدة ومع حلفائها مهمة أساسية لإنجاح مشاريعها الإصلاحية.

كانت المبادرة الأولى في هذا الإتجاه هو تقديم مقترحات جديدة حول تخفيض الأسلحة الإستراتيجية في إطار مفاوضات السالت الجارية في جنيف، والتي كانت تدور في حلقة مفرغة منذ سنوات طويلة. كانت هذه المقترحات جد جريئة، كما وصفها الملاحظون في حينها، لم يسبق للوسفيت أن قدموا مثلها من قبل (11) ، وتنص هذه الوثيقة على تصفية وتدمير كل الأسلحة النووية على مدى خمسة عشر سنة أي حتى سنة ألفين، مقسمة على ثلاثة مراحل، كل مرحلة تصفي فيها نوع من الأسلحة بدءا وقف جميع التجارب النووية وتفكيك الصواريخ المتوسطة المدى في القارة الأوروبية، مقابل قبول واشنطن بوقف برنامج حرب النجوم (12).

كما كان للقاء القمة الأول بين قورباتشوف ورونال ريقن بجنيف يومي 19 و 20 ماي 1985 لقاءا واعدا ومشجعا بالنسبة لكل من الطرفين كما وصف في حينه.

ونستطيع أن نرصد نتائج اللقاءات والإتصالات التي توالت، منذ هذا اللقاء الأول ، بين القطبين بالتسويات التي توالت خلا سنة 1988 للنزاعات الإقليمية الحادة التي إمتد

بعض منها على مدى عقود من الزمن وبالفعل ففي هذه السنة بدأت سياسة الوفاق والتعاون بين واشنطن وموسكو تعطي ثمارها.

ففي 14 أفريل (1988) تم التوقيع على أربع إتفاقات بين أطراف الصراع في أفغانستان ومن بينها إتفاقا يقضي بإنسحاب القوات السوفيتية من هاته البلاد كما سويت خلال هذه السنة مسألة مستقبل ناميبيا والحرب الغير المعلنة بين أنقولا وجنوب إفريقيا كما رسم إطار لحل معضلة كمبوتشيا المعقدة ومشاكل أمريكا الوسطى. ووضع حد للصراع الأثيوبي الصومالي في القرن الإفريقي وتسوية النزاع بين الجماهيرية الليبية وتشاد. في نفس الوقت الذي تحركت فيه الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع بين جبهة البوليزاريو والمغرب في الصحراء الغربية. كما أعلنت إيران عند نهاية شهر جويلية (1988) عن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم 598 القاضي بوقف إطلاق النار بينها وبين العراق وتسوية النزاع سلميا بينهما. إلى جانب هذه التسويات، كانت هناك مفاوضات جارية لتصفية ما تبقى من النزاعات في مختلف مناطق العالم مما جعل بعض الملاحظون يطلقون على صيف سنة 1988 إسم صيف السلام (13).

والآن، وبعد مرور خمس سنوات على مسلسل السلام هذا يتضح أنه لم تكن هناك تسويات لهذه الصراعات وأن ما حدث في الحقيقة يمثل مسلسلا للإنسحاب السوفيتي من هذه النزاعات التي بقي أغلبها مستعرا حتى الآن.

ويمكن أن نجمل نتائج السياسة السوفيتية الداخلية منها والخارجية بكونها أدت في النهاية إلى تفويض النظام الدولي القديم القائم على أساس القطبية الثنائية ليحل محله نظام دولي جديد أحادي الهيمنة.

ثانيا - قيام النظام الجديد :

تعتبر أزمة الخليج الحدث الذي أوجد الظرف الملائم لإعلان نهاية الحرب البادرة بصفة رسمية وبروز الوضعية الدولية الجديدة تحت إسم (النظام العالمي الجديد). سنحاول رسم معالم هذا النظام كما بلورته الحياة الدولية خلا هذه السنوات الثلاثة الأخيرة وقبل ذلك سنعمد للإجابة عن هذه الإشكالية : كيف كانت أزمة الخليج الثانية ضرورة حيوية لقيام هذا الوضع الدولي الجديد.

لن نضيف جديدا عندما نؤكد على الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية والإقتصادية لمنطقة الخليج، وهي العوامل التي كانت السبب في إندلاع الأزمة ثم تطويرها لتتحول إلى الحرب والتي ستؤدي إلى النتائج التي تمخضت عنها.

لقد أحدث سقوط شاه إيران إرتباكا شديدا للسياسة الأمريكية الشرق الأوسطية وخاصة في الخليج بسبب الخلل الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة، عندما أصبحت من زواية المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مأمونة، وسيصبح الخطر داهما إذا ما تم التقاب بين أكبر قوتين إقليمتين بها وهما : إيران والعراق. لقد تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية منذ سنة 1979 على منع هذا التقارب بأي شكل من الأشكال. ومن هنا كان موقفها من الحرب العراقية الإيرانية هو تغذية هذا الصراع والوصول به إلى تدمير بعضهما البعض. ليس هنا محل شرح دور القوى المحلية في تحقيق هذا الهدف الأمريكي وسعيها لتمديد هذا الصراع المدمر على مدى ثماني سنوات.

غير أن هذا، ما هو إلا هدف مرحلي بالنسبة للسياسة الأمريكية، أملته ظروف الفراغ الذي أحدثه إختفاء نظام الشاه في إيران في إنتظار إعداد قوات أمريكية لتقوم

بحماية منطقة الخليج هي بنفسها. وليس مجرد صدفة أن توالت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن الشروع في إعداد قوات التدخل السريع منذ سنة 1979. كما توالت منذ هذا التاريخ التهديدات التي كانت تصدر تباعا عن البيت الأبيض وعن المسؤولين البارزين في الإدارة الأمريكية ضد كل ما من شأنه أن يشكل خطرا مباشرا عن المصالح الأمريكية في المنطقة. لم تكتف الولايات المتحدة بالتصريحات بل عمدت إلى تكثيف تواجدها البحري في عرض مياه الخليج وفي المحيط الهندي.

لقد وجد البنتاقون ذريعة لحشد قوات ضخمة في المنطقة في الطلب الذي قدمته الكويت لواشنطن لحماية سفنها وناقلاتها عبر مياه الخليج (1986).

إن الحرص على إستمرار تدفق البترول وبأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة الحيوية للإقتصاديات الغربية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسببت في حرب الخليج الثانية. فهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب.

إن العلاقات بين أقطاب مركز الرأسمالية العالمية بدأت تسجل إحتلالا لغير صالح الولايات المتحدة بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوروبية واليبان في الحياة الإقتصادية العالمية. كل الدراسات الإستطلاعية حول التطورات المحتملة لأقطاب المركز الثلاثة تؤكد تعاظم دور القطبين الأوروبي الياباني على حساب مكانة الولايان المتحدة، وهو ما جعل من مسألة إستمرار هيمنة واشنطن على المركز وعلى العالم هي قضية وقت فقط (14). وتؤكد الدراسات الإقتصادية من جهة أخرى أن الإقتصاد الأمريكي مصاب بالشلل لا يستطيع أن يتجدد دون القيام بالإصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد له

الحيوية والقدرة على التعايش تنافسيا مع إقتصاديات قطبي المركز الآخرين. وليس هذا بأمر سهل (15)، فليس هناك مؤشرات ضاغطة تنبئ عن وجود شعور بضرورة الإصلاحات لا على الساحة الفكرية الأمريكية ولا في سلوكات رجال الأعمال ولا لدى الطبقة السياسية الأمريكية. فأسهل طريق إذن للإحتفاظ بالهيمنة التي تمارسها على المركز والتي لم تعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الإشتراكي وإنهيار الإتحاد السوفيتي هو جعل إقتصاديات دول المركز الأخرى في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على منابع الثروة النفطية التي تختزن منطقة الخليج ثلثي الإحتياط العالمي المعروف. هذا التفسير لدوافع حرب الخليج الثانية أصبح يقره الآن، الأمريكيون أنفسهم حتى المقربين منهم من دوائر البنتاقون وكتابة الدولة الأمريكية (16).

لن نستكمل إستعراض الدوافع العميقة لحرب الخليج دون الإشارة إلى ذلك الجهد الضخم الذي لن نخشى المبالغة إذا وصفناه بالنموذج الذي بذله العراق من أجل البناء وعلى جميع الأصعدة. لم يسجل تاريخ العالم، لحد الآن، نموذجا ناجحا في التنمية وفي ظرف قصير كالذي حققه العراق (17). فلم تتجاوز مرحلة الإنطلاقة الصناعية في هاته البلاد عقدين من الزمن جزء منها أنجز في خضم حرب ضروس مع إيران. لقد أكدت بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق غداة الحرب (في المنتصف الثاني من شهر مارس 1992) بكون العراق حقق تنمية شاملة في جميع الميادين بما فيها قطاع الخدمات جعلته يحتل، بإستحقاق، مكانة من بين الدول الصناعية في العالم (18).

إنتهت حرب الخليج الأولى والعراق لم يدمر، كما كانت تأمل الولايات المتحدة، بل على العكس، خرج منتصرا وأقوى

مما كان قبل إندلاع الحرب، لقد أصبح قوة إقليمية كبيرة من الصعب تجاهلها في أية حسابات تخص الخليج والمنطقة العربية بوجه عام. وليس مقبولا الاعتقاد بكون العراق كان يهدد أمن أمريكا ومصالحها الحيوية في منطقة الخليج،وإنما كان يشكل درعا قويا لحماية الأمة العربية مسخرا قدراته لخدمة حركة التحرر العربية وقضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ليس هنا محل إستعراض الملحمة البطولية التي خاضها شعب العراق ولا فصول مأساة الضمير العربي، والتذكير بالفرصة التي أضاعها العرب مرة أخرى، لإستعادة كرامتهم وتأكيد حريتهم وحماية مصالحهم الحيوية ولا الإستعادة إلى الأذهان الدور المخزي الذي قام به بعض منهم لتمكين المؤامرة الأمريكية ضد المصير العربي من النفاذ، وإنما يكفي أن نشير بكون العراق قد أدرك منذ الأيام الأولى من بدإ الأزمة أبعاد المؤامرة وحاول التراجع، ولكن الأطراف العربية الضالعة أجهضت كل محاولة في هذا الإتجاه (20).

ثانيا - معالم النظام العالمي الجديد كما أبرزته وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج

أ - على المستوى السياسي

1 - الهيمنة الأمريكية :

أبرزت وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية. وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجهوية بما فيها القوى التي تشكل أطرافا في مركز الرأسمالية العالمية (مجموعة السبعة الكبار). كل شيئ يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضا من كافة دول العالم يعطي لها هي وحدها، الحق في التوجيه وإدارة شؤون

المعمورة دون شريك. إن ما يثير الإنتباه حقا، هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية وللأمم المتحدة نفسها، كقوى مؤثرة على الساحة العالمية في نظام دولي يصيغ على نفسه صفة العالمية. فالمتتبع للنشاطات الباهتة التي تقوم بها هذه الهيئات سواء على المستوى الإقليمي مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الإنحياز وغيرها، يلاحظ أنها لا تتجرأ حتى على إتخاذ مواقف مبدئية في أية قضية من قضايا الساعة حتى وإن كانت ساخنة ومأساوية مثل قضية البوسنة والهرسك. وحتى المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة نفسها (الجمعية العامة) مصابة بنفس الوجوم الذي عليه المنظمات الإقليمية الأخرى. كل شيئ يجري وكأن العالم تحكمه ديكتاتوية متشددة لا تسمح ولا تستسيغ حتى حرية التعبير. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة و«الساهرة» على إدارة شؤون العالم. فهي في كل مكان وطرفا في كل شيئ (21).

إن التناول الأمريكي للشؤون الدولية خلال الثلاث سنوات الأخيرة يعطي إنطباعا بكون إدارة واشنطن تصنف دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية أقلها درجة هي دول الرعية وتليها الدول المخزنية (22) أي دول الأداة ثـم دول المشاركة بالتبعية وأخرها وهي الدول المستعصية وعددها لا يتجاوز أصابيع اليد الواحدة والتي تأتي في مقدمتها العراق والجماهيرية الليبية وكوبا وكوريا الشمالية، والعمل جار لإستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إن إستطاعت ذلك.

لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج إنعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوروبية الأربعة الكبرى (ألمانيا، فرنسا،

إنكلترا وإيطاليا الى جانب اليابان). ويبقى موضوع مسايرتها ودعمها للموقف الأمريكي هل كان عن إقتناع أو إنجرت إليه إنجرارا، موضوع جدل يستثني منه الموقف البريطاني. فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف الغربي يبين أنها خرجت بخفى حنين أو شيئا مثل ذلك.

أما بالنسبة لروسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الإتحاد السوفيتي ولم تهضم بعد وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية، فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية وبعض دول المخزن سيتمكن من جرها لتأخذ مكانتها بين الدول صاحبه الإمتياز في النظام العالم الجديد. عدد من المؤشرات الأولى في السياسة الروسية توحي بكون موسكو تسير حثيثا على طريق التدجين : لقد راهنت واشنطن على إلتسين وغذته مؤخرا بـ 43 مليار دولار لتدعم موقفه أمام خصومه والمناوئين لسياسته. إن الوضع في روسيا لا يزال لم يستقر بعد ومع ذلك فلا يمكن التنقيص من قيمة الإختراقات التي حققها الغرب داخل النظام الروسي وفي مؤسساته وهياكله الإقتصادية، وكل الإحتمالات تبقى ممكنة عدا إمكانية العودة إلى النظام السابق. فكل الدلائل تشير على أنه أصبح جزءا من الماضي. وتبقى الصين الشعبية المنهمكة حاليا في بناء نفسها على أسس جديدة مع تمسكها بعقيدتها الشيوعية لغزا مقلقا بالنسبة للولايات المتحدة. غير أنه لا يبدو أنها تطمح لأن تلعب دورا عالميا على الأقل في المدى المنظور.

2 ـ الفوضى العالمية :

عندما بدأت مؤشرات الإنهيار تبدو في الأفق السوفياتي، بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي يدخل الإنسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية. وتحت دفع

هذا التفاؤل العام الذي كان سائدا قام بعض الكتاب بتقديم تصورات كمساهمة من طرفهم في تحقيق حلم الإنسانية القديم (23). تذكرنا هذه الأدبيات بتلك التي صاحبت قيام عصبة الأمم عشية الحرب العالمية الأولى، وكذلك التي واكبت قيام منظمة الأمم المتحدة في عام 1945. وتضيف أدبيات النظام العالمي للتجربتين الأمميتين السابقتين، التأكيد على كون الإنسانية هي أمام خيارين لا ثالث لهما : إما نظام عالمي في خدمة البشرية وإما فوضى عالمية عامة نعرف بدايتها ولكن لا تدري ماذا ستكون نهايتها. ويبدو من خلال الخطوات الأولى للنظام العالمي الجيد أنه يتجه نحو هذا الخيار الثاني.

إذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم، تبدو لنا وكأن المعمورة تهتز من أقصاها إلى أقصاها، فعالم الجنوب كله وجزء كبير من عالم الشمال هو في حالة غليان شديد، أكثر من ثلاثين صراعا دمويا تمزق أحشاشه. فالأجزاء التي لم تدم بعد، هي في حالة إختمار وتقيح تتهيأ للتفقع في أي وقت. وتزيد صورة العالم كآبة عندما نلاحظ أن آلية الصراعات الجارية والتقيحات التي تعتمل هي ذات طبيعة داخلية أي تتجه نحو التعفن وتدمير الذات. كل شيئ يبو وكأن العالم مكتوم الأنفاس سائرا في طريق الإختناق والتحلل.

إن إنسداد الأفق وفقدان الأمل هو إحدى العوامل التي تفسر هذه الوضعية. كما أنها تمثل في نفس الوقت إحدى دعائم النظام العالمي الجديد. إلى جانب هذا فقيادة هذا النظام نفسها هي إحدى أسباب الأزمة المعقدة التي تتخبط فيها الإنسانية اليوم : هل الولايات المتحدة تتوفر على الشروط المعنوية والأخلاقية تؤهلها لقيادة العالم؟ بالطبع (24) لا فدولة ذات سجل حافل في إستغلال الشعوب

وقهرها والتصدي بمختلف الأساليب والأشكال، بما فيه القتل والتدمير، لتطلعاتها المشروعة نحو العدالة والحرية والتقدم ليست مؤهلة لقيادة الإنسانية نحو الآفاق الموعودة.

إن التناقض القائم بين المبادئ التي يزعم بكونها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد : الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين إلتزامات الولايات المتحدة الدولية وممارستها الفعلية جعلها تتبنى سلوكا مزدوجا في تعاملها مع المشاكل الدولية. لقد إستصدرت ست قرارات من مجلس الأمن في أقل من ثلاثة أسابيع لإدانة العراق، في الوقت الذي تطلب الأمر ما يزيد عن شهر من مداولات هذه الهيئة لإصدار قرار يدين إدانة مائعة العمل الإجرامي الذي قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين في ديارهم والذي لا يزال معلق التنفيذ لحد هذه الساعة. ونفس السلوك إتبعته بخصوص البوسنة والهرسك، فهي تهدد بالتصريحات ولكنها لا تفعل شيئا. ولا تفيد الإجتهادات التي يقدمها الأمين العام الحالي للمنظمة الأممية في طمس حقيقة هذه الإزدواجية عندما يزعم بكون قرارات مجلس الأمن هي على صنفين : قرارات ملزمة وهي التي طبقت ضد العراق وقرارات غير ملزمة التي تخص إسرائيل وأطراف أخرى محظوظة مثلها.

إن الفوضى السائدة في عالم اليوم تشكل عنصرا أساسيا في بنية النظام العالمي الجديد : فإبقاء العالم في حالة لهث، مشدود الأنفاس يمثل هدفا إستراتيجيا للإدارة الأمريكية للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالمية [25].

ب - على المستوى الإقتصادي والإجتماعي :

رغم الإدعاء الشائع بكون عالم اليوم يمثل نهاية عصر الإيديولوجيات، وهو الإدعاء الذي لا تزال وسائل الإعلام في

الغرب تردده الآن - وكذلك توابعها في بلدان الجنوب - بمناسبة أو غير مناسبة مما يؤكد أن هذا الشعار يشكل في الواقع عنصرا أساسيا في الخطاب الاعلامي للنظام العالمي الجديد، ومع هذا فإن أول ما نلاحظه عندما نحاول تلمس المضمون الإقتصادي والإجتماعي لهذا النظام، هو محتواه الإيديولوجي.

إن نظرة تحليلية للآليات الإقتصادية في البلدان المصنعة تعطي لنا مؤشرات أولى بكون الهياكل الإقتصادية لهاته البلدان بدأت تتجاوز مرحلة الإحتكارات التي جسدتها الشركات عبر القوميات والشركات المتعددة الجنسيات في فترة الحرب الباردة على الخصوص وأنها بدأت تنتقل إلى مرحلة أرقى من التجميع والتمركز وهي المرحلة التي بدأ وصفها بإسم مرحلة (عولمة الإقتصاد).

ويلاحظ على هذا التطور تقلص دور عنصرين أساسيين في البنية الإنتاجية وهما قوة العمل ووسائل الإنتاج لحساب العنصر الثالث المتمثل في الرأس المال. والمعرف أن هذا الأخير نادرا ما كان يتوجه للإستثمار في القطاعات المنتجة إلا بحوافز مشجعة. فنزعته الطبيعية هو التوظيف في مجالات قليلة الكلفة وسريعة المردودية. فالمضاربة توفر له هذه الشروط وبسهولة تامة بفضل التطورات الثقافية الهائلة التي أدخلت في ميدان الإتصالات وفي المعاملات المالية (26).

إن التوجه الغالب لحركة رؤوس الأموال منذ بداية الثمانينات هو نحو المضاربة في الأسواق العالمية الكبرى المتمركزة في الشمال، ولقد أقلقت هذه الظاهرة البلدان الصناعية الكبرى نفسها وسببت لبعضها هزات نقدية عنيفة زعزعت إقتصادياتها زعزعة شديدة (مثل الذي حدث

في بورصة نيويورك في عام 1988 أو في إيطاليا في شهر سبتمبر 1992). أما أثر هذا التوجه على بلدان العالم الثالث فقد إنعكس سلبيا في ظاهرتين : أولهما ندرة رأس المال المعروض للإستثمارات المنتجة التي أصبحت لا تكاد توجد خارج التعاقد بين الحكومات أو عن طريق المؤسسات النقدية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وثانيهما نمو حجم القروض التجارية في المعاملات المالية بين الشمال والجنوب في العشرية الأخيرة وخاصة منذ سنة 1986. هذا النوع من المفروض تشبه في حقيقتها عمليات المضاربة. فهي قصيرة الأجل ذات سعر فائدة مرتفع وغالبا ما تكون مشروطة بإستيراد السلع الإستهلاكية من البلد المقرض.

إن توقف البرامج التنموية في مجموع بلدان الجنوب عند منتصف الثمانيات ليس بمعزل عن هذه الظاهرة التي تميزت بها حركة رؤوس الأموال في العشرية الأخيرة، فليس هناك علاج لها. كما أنه ليست هناك قوة تستطيع أن تعيد للرأس المال رشده (27).

فعالم الجنوب وشرق أوروبا في حاجة ماسة للإستثمارات ولكن لا يوجد مستثمرون والقروض المشروطة ـ إعادة هيكلة الإقتصاد وتحرير الأسعار وغيرها ـ التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي هي في خدمة الرأس المالي المضاربي وليس لتنمية بلدان العالم المختلفة.

أما المحتوى الإجتماعي للنظام العالمي الجديد، فمما يلاحظ هو أن هناك حربا ثارية أعلنها هذا النظام ضد كل ما له رابطة أو علاقة بالعدالة الإجتماعية ورفاه الإنسانية في مجموعها. فعلى المستوى العملي يبدو وكأنها حربا أعلنها الشمال المتطورضد الجنوب المتخلف، وفي داخل كل مجتمع

في الشمال وفي الجنوب يوجد ما يشبه حرب الأغنياء ضد الفقراء فداخل مجموعة الأغنياء أنفسهم هناك أقلية مستبدة بشؤون الباقي. فهو نظام أوليجاركي في خدمة الأقلية. لقد أدت هذه الوضعية إلى مفارقة عجيبة. فعالم اليوم أغنى من عالم الأمس، ولكن معظم مجتمعاته ترزخ تحت نير البؤس والإحتياج. فبلدان الشمال نفسها لا تستثني من هاته الظاهرة. إن سدس سكان أغنى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) يعيشون تحت عتبة الفقر. وفرنسا التي ازدادت ثروتها خلال العشرية المنصرمة بنسبة 10 % إرتفع عدد العاطلين عن العمل بها بنسبة 40 % في نفس الفترة (28).

فالحرب التي شنتها المؤسسات المالية للنظام العالمي الجديد ضد المكتسبات الإجتماعية لحركة التحرر الوطني والحركة الإشتراكية هي أبلغ تعبير عن محتواه الإجتماعي. فمن زاوية المنظور التطوري لحركة التاريخ فإن هذا النظام يمثل ردة حقيقية، فهو أدنى مستوى من الزاوية الحضارية من النظام الدولي السابق.

رابعا : دعائم النظام العالمي الجديد :

يرتكز النظام العالم الجديد على ثلاثة دعائم أساسية إلى جانب عدد من الروافد توفر له الغطاء الإيديولوجي و(العلمي) لمساندته وترسيخ قواعده. وهذه الدعائم هي القوة العسكرية الأمريكية و(الشرعية) الدولية وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بين بعضها إلى جانب تعبئة الرأس المال لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للنظام العالمي الجديد.

أ - القوى العسكرية الأمريكية :

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي،

تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الإتحاد السوفيتي، غطت جميع مناطق المعمورة. فعلى إعتبار كونها القوة الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في نفس الوقت، فقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن (العالم الحر) في مواجهة الخطر (الشيوعي). غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينات أدت إلى شل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك، في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولم يبق قائما سوى منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما إضطر الولايات المتحدة إلى التدخل في جنوب شرق آسيا (حرب الفيتنام) وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج (1990).

كان من المفروض أن الزعامة العسكرية الأمريكية ستتقهقر بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وإختفاء حلف وارسو لأن مبرر وجودها لم يعد قائما. فالمنافسة في ظل النظام العالمي الجديد هي منافسة رقتصادية بين دول المركز الرأس مالي وليست عسكرية. لكن ما حدث هو العكس لقد بقيت منظمة حلف شمال الأطلسي، وإزدادت تماكسا أكثر مما كانت عليه في الماضي بعودة فرنسا لإحتلال مقعدها في المنظمة من جديد. إلى جانب عودة الحديث إلى إمكانية إحياء الأحلاف التي تلاشت في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط تحت تسميات جديدة كأنظمة عسكرية إقليمية تحت إشراف وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت واشنطن قد إستطاعت أن تقنع بسهولة حلفائها الغربيين بضرورة الإبقاء على منظمة حلف الشمال

الأطلسي، فإن مهمتها ستكون صعبة جدا في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط. وعيا منها بهذه الصعوبات وبردود الفعل المضادة التي قد يثيرها حرصها وتسرعها في إقامة الأنظمة العسكرية الإقليمية، فقد إرتأت التريث وعدم الإستعجال، في إنتظار التطورات المقبلة. وفي نفس الوقت فقد أوجدت بدائل عملية عن طريق إبرام معاهدات عسكرية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع إسرائيل ومصر وكذلك مع بعض دول جنوب شرقي آسيا وكوريا الجنوبية.

تطرح مسألة إصرار واشنطن على الإبقاء على هيمنتها العسكرية بعد إختفاء ما كان يشكل في السابق مبررا لها، سؤالا ملحا وهو ضد من تتم هذه التعبئة؟ إن الحملة المسعورة التي شنها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب، تبين أن هناك فكرة يراد غرسها في أذهان الرأي العام الغربي والتي مفادها أن هناك خطرا يكمن في الجنوب. والذي حل محل «الخطر الشيوعي». وأنه يجب على الغرب أن تبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدي له (29).

إن موقف الرأي العام الغربي أثناء حرب الخليج يبين أنه إحتضن الفكرة وإعتنقها بحماس شديد. وهو ما تؤكده إستطلاعات الرأي العام حول شعبية صانعي هاته الحرب العدوانية، بوش، ميجر ومتيران لدى مواطنيهم حين حققت أرقاما قياسية لم يسبق أن حققها أي واحد منهم من قبل.

إن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية، سياسية وإستراتيجية ضخمة، ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية.

فالولايات المتحدة، كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين تعيش منذ عام 1941 على الإقتصاد الحربي فإذا ما إنهار هذا

الإقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الإجتماعي الأمريكي نفسه (30).

من الصعب التصور كون هذه الهيمنة العسكرية فرضتها الولات المتحدة على حلفائها في الظروف الدولية الراهنة.

ذلك إن إختفاء الإتحاد السوفيتي وتلاشي حركة التحرر الوطني من قبل قد فتح أمام الدول الأوروبية بابا واسعا للتحرك المستقل بعيدا عن وصاية واشنطن. لكن هذا يفترض أن تكون لها مواقف متميزة في القضايا الدولية، خاصة منها الساخنة، عن مواقف البيت الأبيض، لم يلاحظ أي مؤشر في هذا الإتجاه منذ أزمة الخليج، رغم ظهور بعض البوادر المحتشمة لدى فرنسا لكن سرعان ما تم تطويقه وإمتصاصه. يرى بعض المحللين أن دول التحالف الغربي وجدت أنه من مصلحتها الإبقاء على هذه «المظلة الأمريكية» حتى وإن زال الرعب النووي. ما دامت هذه الحماية لا تكلفها شيئا أو تكاد، وعلى العكس فلو لم تكن موجودة لإضطرت إلى تكوين قوة خاصة بها للدفاع عن مصالحها في الجنوب على الخصوص، وهي عملية مكلفة ومجهدة في نفس الوقت (31).

فمن هذه الزاوية، أي حساب التكلفة، فإنه من الصعب التصور أن الدول الصناعية الكبرى ستقبل دفع الاتاوة مرة أخرى كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية. فالمتململ الذي حدث لدى بعض منها (اليابان وفرنسا) أثناء عدوان بوش الأخير ضد العراق في مستهل هذا العام ـ 1993) يدعو إلى التأمل طويلا حول مدى صلابة التحالف أمام أزمة كبيرة في حجم أزمة الخليج.

2 ـ الشرعية الدولية :

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد يتمثل فيها تسمية واشنطن وحلفائها بـ : (الشرعية الدولية). إنه لمما يثير

الدهشة والإشمئزاز في نفس الوقت أن يتم الإحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالإنتهاكات والإعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها. فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الإعتداءات والإنتهاكات التي إقترفتها ولا تزال بعض منها تقترفها حتى الآن ضد الشرعية الدولية التي نصبت نفسها اليوم حامية لها ومدافعة عنها.

إن إستخدام هذه الذريعة لا يمكن أن يغطي الواقع الذي آلت إليه الأمم المتحدة اليوم. فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها - والمتمثل في دول العالم الثالث والكتلة الإشتراكية والدول الغربية والدي كان إلى حد ما سببا في قصورها في أداء الرسالة التي أنشئت من أجلها (32) قد إحتل بإختفاء طرف رئيسي على مستوى القرار فيها وهو مجلس الأمن. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس سلطة أممية تقوم على خدمتها ورهن إشارتها. لواشنطن تجربة كبيرة في هذا الميدان فقد سبق لها أن حولت سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الأزمة الكورية، وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة عدم الإنحياز بها حولت مجلس الأمن إلى أداة لشل كل مبادرة، لا تتماشى مع سياستها ومع أهدافها تتخذها المجموعة الدولية. وما نلاحظه اليوم من تهميش لدور الجمعية العامة للمنظمة يشكل إستمرارا للنهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في علاقاتها مع هذه الهيئة منذ نشوب الحرب الباردة.

كان من المفروض أن تتصدى الهيئة الأممية لكل محاولة إستخدامها وإستغلال مكانتها المعنوية والسياسية لتحقيق أغراض أنانية لمصلحة دولة أو مجموعة من الدول على

حسابها. لكن هذا لم يحدث. فوجود أشخاص يعتبرون أنفسهم في خدمة الإدارة الأميريكية قبل أن يكونوا في خدمة الهيئة الأممية، على رأس المنظمة لعب دورا كبيرا في تيسير إحتوائها من طرف الولايات المتحدة ودفعها في هذا الإتجاه الخطير. أين كانت الأمم المتحدة على عهد داق همر شولدو أين أصبحت على عهد بيريز دي كويلار وخليفته ؟

شكلت أزمة الخليج منعطفا خطيرا في مسيرة المنظمة الدولية. فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدواني مسلح ضد أحد أعضائها، أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الإشراف عليه ومراقبته من خلال مؤسساتها المتخصصة. لقد عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية إضفاء «الشرعية الدولية» على إعتداءاتها على حقوق الشعوب وعلى حريتها.

لا يبدو أي مؤشر لحد الآن ينبئ عن وجود نية لتقويم هذا الإنحراف بل على العكس، فالتقرير المطول الذي أعده الأمين العام الحالي للمنظمة والذي نشر في الخريف الماضي (1992) بدعم هذا التوجه الذي إتخذته المنظمة منذ صيف 1990 أكثر مما يسعى إلى علاج الإنحراف الذي إنجرفت إليه. فالأمم المتحدة هي الآن أمام خيار حاسم : إما أن تستعيد دورها لتأدية الرسالة التي أنشئت من أجلها وإلا سيكون مصيرها الإضمحلال والتلاشي كسابقتها عصبة الأمم.

3 ـ تعبئة الرأس المال :

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانيات وخاصة منذ سنة 1986 هي حرب إقتصادية وسلاحها الأساسي هو الرأس المال.

لقد تبين بالفعل أنه سلاحا فتاكا أشد تأثيرا من السلاح التقليدي. لقد تمكنت الرأسمالية، لحد الآن من كسب معارك

حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الإشتراكي. ولا يزال هجومها مستمر تحت لواء الليبرالية البدائية التي شعارها (أتركه يفعل أتركه يمر) وهو الشعار الذي أعيد إحيائه للتصدير لبلدان الجنوب وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال على مدى عشرات من السنين، مع العلم، أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ إلا في الحدود الذي يخدم مصالحها ونموها.

فحرية إنتقال الرأس المال ليست مكفولة إلا في إطار دائرة ضيقة جدا داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية. وخارج هذه الدائرة، فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيه ليس وفقا لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت لدوره في المعركة.

فأين الليبرالية من هذا. يضاف إلى هذا أن النزوع الطبيعي للرأس المال نحو المضاربة يعني نفوره من أسواق الجنوب إلا في حالة تصدير السلع الإستهلاكية أو تجارة المخدرات. وفي الحقيقة، فإن الغاية من تعبئة رأس المال ضد بلدان الجنوب ليس من أجل تطوير هذه البلدان كما يدعي حاملي راية النظام العالمي الجديد ودعاته وإنما العودة بها إلى الحالة التي كانت عليها أثناء العهد الإستعماري.

لقد إستخدم لتحقيق هذه الغاية أداتين رئيسيتين :

المديونية ووصفات النقد الدولي والبنك العالمي.

- المديونية : إن خطر المديونية على حاضر بلدان العالم الثالث وعلى مستقبلها لا يناقش فيه أحر فهي تحتل حاليا مكانة الصادرة في العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد إختفت من قاموس هذه العلاقات كلمات مثل (المساعدة من أجل التنمية) و(التعاون الفني) وغيرها من الألفاظ التي

كـانت تعكس إنشـغـالات بلدان الجنوب في السـتـينات والسبـعينات، ليحل محلها كلمات مثل (خدمات الدين) و(إعادة الجدولة) و(شروط التسديد المفضلة) وغيره من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن الآليات المعقدة لسلاح المديونية.

إن هذا السلاح في الواقع، لم يستعمل لأول مرة : فمنذ منتصف القرن التاسع عشر إستخدمته الدول الإستعمارية بفعالية كبيرة في العمليات التي كانت تسميها بـ : (التغلغل السلمي) التي كانت تشكل مقدمات للإستعمار المباشر. لقد تبين لها أنه أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من الغزو المباشر بدون مقدمات. فتجربة غزو الجزائر كانت عالية التكلفة في الأرواح والأموال مما جعل فرنسا، عندما بدأت تتهيء للإحتلال كل من تونس والمغرب، تتبنى سياسة «التغلغل السامي» التي مكنتها من فرض رقابتها على الخزينة التونسية وبالتالي على الإقتصاد التونسي قبل أن تحتل البلاد عسكريا وتفرض حمايتها عليها (33). نفس الوسيلة إستخدمتها في سعيها للإحتلال المملكة المغربية، حين فرضت رقابتها على مالية المملكة منذ عام 1904 على إثر القرض الذي منحته للحكومة المغربية (34). كما أن إحتلال إنكلترا لمصر عام 1881 بدأ بالأزمة المالية التي اشتدت في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل وهي الأزمة التي أدت إلى وضع الخزينة المصرية تحت الرقابة المزدوجة الفرنسية الإنجليزية وقيام الدولتان بالتدخل المباشر في تعيين الموظفين السامين وحتى الوزراء في الحكومةالمصرية، كخطوة أولى تلاها إحتلال البلاد بعد ذلك فترة قصيرة. هذا التذكير كأمثلة للنتائج التي ترتبت عن المديونية في القرن الماضي ليست في غير محلها. ذلك أن مؤشرات المخاطر التي تترصد بلدان الجنوب من جرائها ما فتئت تتضاعف. فمنذ

بداية السبعينات قام بعض المحللين في الشمال بدق ناقوس الخطر ولفت الإنتباه إلى الأضرار التي ستترتب آجلا عما كان يسمى في ذلك الوقت بـ : «المساعدات» التي تقدمها الدول الصناعية لبلدان العالم الثالث والتي تهدف في حقيقتها إلى أحكام روابط التبعية لها أكثر مما كانت تسعى إلى مساعدتها للخروج من دائرة التخلف (35).

فمنذ أواخر الستينات بدأ يطرأ على بنية الديون تغيير ليس في صالح المستفدين عندما بدأت تتقلص نسبة الديون العامة لحساب الديون التجارية أي الخاصة وما تحتوي عليها من شروط تجعلها غير قابلة للإستثمار في القطاعات المنتجة في معظم الحالات. ففي سنة 1968، على سبيل المثال، فالقروض التجارية التي قدرت قيمتها بحوالي أربع مليارات كانت تستحوذ على نسبة 41 % من خدمات الدين العام الذي يبلغ 45 مليار دولار لنفس السنة (36)، هناك وجه آخر في هذه المديونية وهو كون المقترض وبعد مرور فترة من الوقت (عشر سنوات في المعدل) يبدأ في الانغراس في شراكها إلا إذا تحلى بإرادة صارمة لقبول تضحيات قاسية كما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية ورمانيا وتايلاندا سنة 1989 ، أو توفرت لديه موارد ظرفية غير متوقعة كإرتفاع أسعار البترول فجأة وإستقرارها عند مستوى السقف الجديد لمدة طويلة نسبيا، كما حدث في سنتي 1974 و1979. إن إقساط التسديد وخدمات الدين تقتطع من صادرات البلد المدين وبالتالي من مداخليه من العملة الصعبة. وعندما تكون نسبة الإقتطاع أقل من خمس الصادرات تبقى المديونية محتملة ولكن عندما تتجاوز هذا الحد تصبح خطرا حقيقيا على البلد المقترض لكونه سيجد نفسه مضطرا لوقف مشاريعه التنموية مما سيكون له إنعكاسا سلبيا يؤثر لا محالة على الإستقرار والسلم الإجتماعي فيه.

إن الإنعكاسات السلبية للمديونية التي تم رصدها عند نهاية الستينات إزدادت إستفحالا منذ ذلك الوقت، لقد إرتفع حجم المدينونية من جهة وتعسرت شروطها من جهة ثانية. ففي سنة 1967 كان حجم مديونية بلدان الجنوب 45 مليار دولار ليرتفع إلى 60 مليار دولار عام 1970 ليصبح 253 مليار في عام 1977 و 700 مليار دولار عام 1983. وليقفز إلى 1200 مليار دولار عام 1989 (37).

وإذا كانت خدمات الدين (تسديد الأقساط والفائدة) تشكل في المعدل عشر المديونية فإن ما يقرب 120 مليار دولار تدفعها بلدان الجنوب سنويا لبنوك الشمال منذ سنة 1989. هذا على إفتراض إستقرار حجم المديونية عند المستوى الذي وصلت إليه في هذه السنة وهو ما يشكل نزيفا حقيقيا لها.

لقد شكلت خدمات الدين عبأ ثقيلا لا يحتمل بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية مما جعل بعضها يعلن عن إحتمال وقف تسديد ديونها بسبب العجز.

وبالفعل فإن مديونية بلدان هذه المنطقة كانت تمثل نصف مديونية العالم الثالث عام 1983 (350 مليار دولار من 700 مليار مجموع مديونية الجنوب) وتأتي البرازيل والمكسيك في مقدمة البلدان المدينة بـ 90، 80 مليار عل التوالي. بدأ الحديث في هذه الفترة (بداية الثمانينات) عن إمكانية البحث عن مخرج من هذا المأزق في إطار عمل جماعي على مستوى الجنوب، لكن بنوك الشمال تحركت بسرعة لإمتصاص هذا الخطر المحتمل قبل أن يتجسد. لقد إبتدعت عدة وصفات لهذه الغاية مثل آليات تأجيل الدفع وإعادة تمويل خدمات الدين وصيغ أخرى مشابهة. وقد نجحت في تمييع الموضوع فلم يعد هناك حديث اليوم عن ضرورة بلورة

موقف مشترك لبلدان الجنوب حول مشكلة المديونية. فالمؤسسات المالية الدولية تشترط تناول هذه المشكلة حالة بحالة وليس كموضوع تشترك فيه كل الأطراف المعنية، ومع هذا فلم يلاحظ أي تحسن في إتجاه التخفيف من هذا العبء للحالات الأولى التي تمت معالجتها بواسطة مسكنات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بل على العكس . فقد إزداد عبئها ثقلا. وإذا أخذنا البلدان الأكثر إستدانة في بداية الثمانينات وهي بلدان أمريكا اللاتينية كأمثلة فإننا نلاحظ أن المكسيك إرتفعت ديونه خلال ثلاث سنوات فقط (1985 - 1988) بـ 47 % والبرازيل بـ 35 % والأرجنتين بـ 55 % وفنزويلا وهي بلد بترولي عضو في منظمة الدول المصدرة للتبرول بـ 29 % في نفس المدة كما أن الإجراءات التي أتخذت في إطار ما يسمى بمبادرة تورنتو عام 1988 لتخفيف عبء خدمات الدين على الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ولا توسيع هذه التسهيلات لتشمل الدول المتوسطة الدخل في إطار مخطط برادي عام 1989، لم تؤدي في واقع الأمر إلي تحسن في وضع الدول المدينة، فهي مجرد إجراءات إستعجالية لمنعها من الإختناق (39).

ويبقى السؤال قائما ، هل المديونية الحالية ستقود بلدان الجنوب إلى نفس النهاية التي قادت بعض منها في القرن الماضي ؟

2 ـ وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي :

إن ما يلاحظ على الوصفات العلاجية التي تقدمها هاتين المؤسستين أنه لحد الآن لا يوجد مثل واحد لبلد تقدم للعلاج في مستوصفيهما وإسترد صحته. والبعض منها تردد ولا يزال يتردد عليه منذ ما يزيد عن عقد ونصف من الزمن. وما يقال عن نجاح بلدان رأسمالية الأطراف هي حالات خاصة لا

تصلح كنماذج. فكل بلد تجرع وصفات المؤسستين إلا وإزدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منها عافيته، إذا يصبح في حالة مرض مزمن في حاجة إلى حقن دورية للبقاء على قيد الحياة. أليس هذا هو الدور الذي أنيط بالمؤسستين؟ وليس من قبيل الصدفة إذا لاحظنا أن كل الأنظمة الوطنية في العالم الثالث الملتزمة بمصلحة شعوبها كانت تستنكف عن التعامل مع هاتين المؤسستين حتى بشروط تفضيلية، تجنبا لمخاطرها وإتقاءا لشرها.

خامسا : روافد النظام العالمي الجديد :

يتوفر النظام العالمي الجديد على عدد من الروافد الهامة تسنده وتشد مسيرته ويأتي في مقدمتها الخطاب الإيديولوجي الذي يتبناه والتعبئة الإعلامية على المستوى العالمي، لنشر أطروحاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة، لا تقبل النقاش، وتوظيف مراكز البحث العلمي، خاصة في العلوم الإجتماعية لخدمة أهدافه.

فالخطاب الإيديولوجي، يرتكز على ثلاث محاور رئيسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقتصاد السوق. ومما يلفت الإنتباه هو غياب الرؤيا الإجتماعية في هذا الخطاب، وليس ذلك ناجما عن غفلة أو نسيان وإنما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن ستطيع أن يعد البشرية بأي شيئ عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه (الحق للأقوى والبقاء للأصلح)، فالديمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد لها قواعدها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها.

فالتعددية الشكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور وليس التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع. ومن هذا المحتوى التقزيمي لمفهوم الديمقراطية وجدت الإمبريالية في

الماضي القريب والنظام العالمي الجديد الآن إنها لم تعد تشكل خطرا، بل على العكس فهي لم تعد مرادفة (للخطر الأحمر) كما كانت عليه في الستينات والسبعينات بل قد تتحول إلى أداة لتقويض أركان النظم المستعصية في علاقاتها معه (مثل رومانيا). فهناك خطر تزييف الديمقراطية عندما تتحول إلى أداة بين أيدي دول المركز للرأسمالية العالمية، ومع ذلك فالبرغم من قشورية الديمقراطية التعددية فإنه لم يتشبث بالمطالبة ولا حتى بالتوصية بها في دول الأطراف الرأسمالية ولا في دول المخزن (دول الأداة) أصدقائه فهو يبرر غيابها لدى الأولى بدعوى أنها تنمو وتتطور ولدى الثانية بعدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية. إن الديمقراطية التي هي في نظرنا عقيدة إجتماعية قبل أن تكون هيكلة فوقية تعرضت في مسارها الطويل إلى تطور كيفي ثري المحتوى (40). وهو التطور الذي يرشدنا إلى أن هناك خيارين في المسار الديمقراطي: خيار مأمون وآخر محفوف بمخاطر الإنتكاس والعودة إلى نقطة البداية أي الديكتاتورية. ويخشى أن يكون النظام العالمي الجديد يدفع بلدان العالم الثالث نحو هذا الخيار، على أن التخوف من هذا الإحتمال يجب أن لا يدفع إلى قبول التعايش والإستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية وإنما تستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر وفي مجتمعاتنا، فالنقاش الدائر حول موضوع الديمقراطية في عالم الجنوب اليوم يمثل مؤشرا إيجابيا لبداية التأمل، وبرؤى مستقلة، حول هذه المسألة (41).

إن الدعوة لإحترام حقوق الإنسان تمثل عنصرا آخر في الخطاب الإيديولوجي للنظام العالم الجديد. ومن المفيد التذكير بكون الدعوة إلى إحترام وحماية هذه القيم

الإنسانية ليس من مبتكراته وإنما هي جزء من مكاسب نضالات الإنسانية المعاصرة والتي بفضلها كرست في مواثيق أممية وفي دساتير الدول كما أنشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. إن ما يخشى هو أن تتحول هذه القيمة الإنسانية إلى سلاح سياسي في يد حماة النظام العالمي الجديد، لإستخدامه ضد الرافضين لهيمنتهم. عدد من الشواهد تؤكد هذه النزعة. إن ما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك على مرأى ومسمع من حماة هذا النظام دون أن يحركوا ساكنا لأبلغ دليل على حقيقة إيمانهم بحقوق الإنسان.

إن الدعوة إلى تعميم الليبرالية لتشمل جميع مناطق العالم تحت إسم إقتصاد السوق الذي بدأ حاليا في تغيير إسمه ليصبح (عولمة الإقتصاد) تمثل الوجه الإقتصادي في إيديولوجية النظام العالمي الجديد. إن ما يثير الاستغراب هو الكيفية التي طرح بها هذا الشعار، مجرد من كل خلفية تاريخية وكأنه مولود جديد لم يسبق للإنسانية أن عاشت في ظله (42). والحقيقة تعكس هذا. فإقتصاد السوق بالمفهوم الذي يتضمنه اليوم ظهر مع الليبرالية الصناعية عند أواخر القرن الثامن عشر وسار معها، بل كان الوجه الإقتصادي لها منذ ذلك الوقت. إن هذه المغالطة تهدف إلى طمس مسألة تقلق دعاة إقتصاد السوق ويريدون إسدال ستار النسيان عليها والمتمثلة في التكلفة الإجتماعية لليبرالية القرن التاسع عشر وبالتالي تغييب المبررات التاريخية لظهور الإشتراكية.

إن مطلب العدالة الإجتماعية هو مسعى الإنسانية المقهورة عبر العصور والذي أتخذ في القرنين التاسع عشر والعشرين إسم الإشتراكية يشكل رد فعل عن حالة البؤس

الشديد التي كانت ترزح تحته المجتمعات الأوروبية في ظل الليبرالية الصناعية. ولم تتمكن هذه المجتمعات من إصلاح خلل النسيج الإجتماعي بها إلا غذاة الحرب العالمية الثانية بفضل التشريعات الإجتماعية التي سنتها والتي يعود الفضل في تحقيقها إلى النضالات المريرة التي خاضتها الطبقة العاملة في هاته البلدان. فإقتصاد السوق ليس مولودا جديدا وإنما هو الرأسمالية نفسها في عنفوانها وبدائيتها وبتركتها الإجتماعية المأساوية (44).

إن محاولة التركيز على إفلاس التجربة الإشتراكية وحركة التحرر الوطني في مساعيهما للإرتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى، وإعتبارا ذاك مبررا وذريعة للدعوة إلى تعميم إقتصاد السوق لا يمثل جوابا ملائما لإحتياجات المجتمعات المعاصرة. لقد فشلت الفيزيوقراطية ونجحت الليبرالية وكلا المذهبين ظهرا في نفس الوقت، لماذا؟ لأن الفيزيوقراطية كانت ردا متخلفا للإحتياجات مجتمعات أوروبا الغربية في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر والليبرالية كانت هي الجواب الملائم في ذلك الوقت. إن إقتصاد السوق لا يحمل مشروعا للمستقبل ولا يمكن موضوعيا أن يتحمل مثل هذا المشروع. فما هي الآفاق التي يفتحها أمام الإنسانية؟ وإلى أي مستقبل يقودها ؟ ليس له جواب على هذين السؤالين ولا على أسئلة أخرى مشابهة لها.

إن فرض إقتصاد السوق على بلدان الجنوب يعني شلها ووقف تطورها. فأي بلد من بلدان السبعة الكبار اليوم حقق إنطلاقته الصناعية في ظل إقتصاد السوق كي يبشر به اليوم. ففيما عدا إنجلترا - وكندا التي حققت إنطلاقتهما الصناعية في ظل الإقتصاد الإنجليزي - التي توفرت على

شروط جد ملائمة، فهي البلد الوحيد الذي أنجز إنطلاقاته الصناعية في ظل حرية السوق.

أما ما عداها من البلدان فقد حققت إنطلاقاتها الصناعية في ظل الحماية الجمركية ومراقبة الأسعار ودعم الإنتاج المحلي. فطوال القرن التاسع عشر كانت الحرب الجمركية على أشدها بين البلدان الأوروبية. وعندما إستطاعت إنجلترا إقناعها بمزايا إقتصاد السوق وسياسة الباب المفتوح ووقعت إتفاقا فيما بينها في هذا الإتجاه في بداية الستينات سرعان ما أصبح مجرد حبر على ورق. فكل دولة إستردت حريتها في ضبط علاقاتها الإقتصادية الخارجية في الإتجاه الذي يخدم مصالحها.

يتعمد دعاة إقتصاد السوق طرح هذا الشعار بكيفية عامة مبهمة لأسباب مقصودة. أي دون التمييز بين الشقين الرئيسيين المكونين له، وهما : شقه الداخلي وعلاقاته بالند المماثل خارج حدوده السياسيَة. فاليبرالية القرن التاسع عشر وحتى بداية التسعينات من هذا القرن كانت تميز بين الشقين، وفي ظل هذا التمييز تصنعت بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

هل بلدان العالم الثالث تتوفر على ظروف وتهيئة أفضل مما توفرت لبلدان غرب أوروبا في القرن الماضي لتحطم هذه القاعدة؟ إن الواقع يؤكد عكس هذا. إن ما يخطط له في الحقيقة هو أن يبقى دائما على الهامش وليلتصق فيه (45).

2 ـ التعبئة الإعلامية :

يحتل الإعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير عليه. وبدخول التلفزة إلى الميدان وما واكب ذلك من تطور هائل في ميدان الإتصالات جعلته يحتل مكان الصدارة وعن بعد بين وسائل الإعلام الأخرى، منذ بداية

الثمانينات بدأت هذه الأداة تمارس هيمنة حقيقية على هذا القطاع على المستوى العالمي في نفس الوقت الذي فقدت فيه الحكومات أو تكاد، كل سلطة مباشرة عليها لتصبح خاضعة وبالدرجة الأولى لقانون السوق.

في قطاع الإعلام والتبليغ، فإن هذا القانون تحكمه عدد من الضوابط وفي مقدمتها الإشهار الذي يشكل المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للمؤسسة الإعلامية والتلفزة بالذات وهو مرتبط في نفس الوقت بدرجة إقبال الجمهور فحرصها على أن يكون هذا الإقبال واسعا وفي إزدياد مستمر فإن البرمجة تسعى بكل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية دون مراعاة كبيرة لمقاييس الذوق والنوعية على مستوى البرامج ولا الصدق والنزاهة في العرض والتعليق على الأحداث العالمية. فإرضاء الجمهور الواسع هو الشغل الشاغل بالنسبة للمؤسسة التي إستثمرت في هذا القطاع.

وهذا ما يفسر إنزلاق التلفزة نحو البرامج المسطحة القليلة التكفلة والشديدة الجذب للجمهور الواسع دون مراعاة لأي إعتبار. ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت التلفزة (تصنع الحدث) وتبثه على أنه الحقيقة كما شوهدت في الميدان. فالأحداث التي جرت في رومانيا عند نهاية عام 1989 أبرز مثل على هذا التشويه (46). وأثناء أزمة وحرب الخليج سوف تتوسع هذه الممارسة لتصبح جزءا من مخطط العمليات العسكرية التي نفذها البنتاقون في حربه ضد العراق (47). ولم يبدو لحد الآن أي مؤشر في إتجاه تصحيح هذه الوضعية.

لقد كشفت أزمة الخليج كثيرا من «الحقائق» الزائفة : ففي ميدان الإعلام والتبليغ تعرت إدعاءات الليبرالية وزعمها بكونها الحامية لحرية التعبير وحق المواطن في

الإعلام النزيه. ان السهولة التي تمت بها تعبأة الاعلام الغربي بكامله من طرف البنتاقون في حربه الإعلامية والنفسية ضد العراق وضد العرب، ليس لها تفسيرا واحدا، بل هناك عدة عوامل تظافرت لتسهيل هذه التعبئة. فالتميز الحضاري ليس أقلها شأنا.

ونظرا لهذه المكانة الخطيرة التي يحتلها الإعلام ليس فقط في توجيه الرأي العام وإنما في صنعه أيضا. فليس من المعقول أن نتصور بقائه خارج دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد. ونستطيع أن نزعم بكون معركة الإمبريالية من أجل السيطرة على الإعلام والتبليغ كانت قد بدأت منذ وقت طويل فقد قام بعض الكتاب منذ بداية هذا القرن بلفت الإنتباه إلى الأهمية التي توليها الإمبريالية في مرحلة بزوغها لقطاع الإعلام (48). فالنظام العالمي الجديد لم يبتدع شيئا على هذا النهج الذي هيئته له الإمبريالية.

3 ـ توظيف الثقافة والبحث العلمي :

عدد من النتائج تحققت فعلا لصالح الإمبريالية والنظام العالمي الجديد، وفي مقدمتها إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل، أي تسطيح مدارك الإنسان والنزول بها نحو البلادة والركود العقلي.

تلعب الثقافة عادة دور المتنفس للإنسان خاصة في الأزمات. ففي الظروف الصعبة ظهرت أعمال أدبية أصبحت خالدة. وما يلاحظ في عالم اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخترقه وإنحصار دور الثقافة الوطنية لحساب ثقافة النموذج في مظهرها الأخير أي ثقافة التسلية. وهي كما هو معروف ثقافة إستهلاكية وليست مبدعة. غير أنه لن تتم لها السيطرة المطلقة ما لم يتم محاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها لأنها تشكل العائق الموضوعي في طريق

ثقافة النموذج الجديد. فليس صدفة إذا لاحظنا إهتزازات الثقافات الوطنية في مختلف مناطق العالم، بفعل ضغوط ثقافة النموذج من الخارج ومحاصرة الثقافات الأولية (أنتروبولوجية) (الاتنو - بولوجية) من الداخل. وقد أعطى لنا هذا الصراع نتائجه الأولى المتمثلة في إنتاج ثقافة تغييب الوعي على الساحة الفكرية.

يعاني البحث العلمي بدوره، خاصة في العلوم الإجتماعية، من ضغوط الوضعية الدولية السائدة. ذلك أن نمو المجتمعات المعاصرة قد أدت إلى هذا التطور الملاحظ في كون الإنتاج الفكري أصبح يمر عبر قنوات تشكلها الجامعات والهيئات العلمية والثقافية ومراكز البحث. ويشكل الإنتاج الفكري التلقائي الذي ينجز خارج هذه القنوات نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج الفكري العام، بسبب إرتفاع التكفلة وما يتطلبه الإنتاج الفكري المعاصر من بنية تحتية وثائقية لا يمكن أن تتوفر إلا عن طريق مؤسسات وهيئات مختصة. وبدخول نظام المعلوماتية في البحث العلمي، خاصة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية أصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلا إنجاز عمل عملي خارج هذه القنوات.

هذه المؤسسات التي تشكل البنية الرئيسية للإنتاج الفكري تضع مخططات للإنجاز حسب الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوفرلها . فكان من الطبيعي إذن أن تتأثر المردودية الفكرية بالأزمة العامة التي يعاني منها عالم اليوم. كما أن محاور إهتماماتها تخضع هي الأخرى لعنصر الطلب الذي يستهلك إنتاجا معينا يخدم إحتياجاته . فليس منتظرا في ظل هذه الظروف أن تظهر الإهتمامات بقطاعات أخرى قد تؤدي الاشتغال بها الى الاضرار بمصالح قطاعات

الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من التوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للنظام العالمي الجديد. هذا الجانب قد يكون ربما أحد العوامل التي تفسر إنهيار الإهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية والإقتصادية الكلية وتحول الدراسات الإجتماعية عن الوجهة التي سارت عليها خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثمانينات، لتسيير في إتجاه آخر.

وقد زاد هذا الإختلال حدة با ختفاء مؤسسات الإنتاج الفكري في البلدان الإشتراكية سابقا ، وضعف مساهمات بلدان العالم الثالث الذي إنعكس عليها هي الأخرى الوضع الأزموي الذي عليه بلدان الجنوب . إن تقلص الإنتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصار اهتماماته في مجالات هادفة يوفر شروطا مثالية لسيادة طروحات النظام العالمي الجديد .

سادسا : نظام عالمي جديد أم سيطرة إستعمارية جديدة ؟

قراءة نقدية في التسمية والمحتوى :

إذا تأملنا بنية النظام العالمي بالشكل الذي هي عليه اليوم سوف نتبين للوهلة الأولي ذلك التناقض القائم بين التسمية (النظام العالمي) ومحتواها الحقيقي كما جسدته وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج .

إن تسميته بنظام عالمي جديد،تبدولنا في غير محلها فهو لم ينبثق عن إرادة أممية كنتاج لوفاق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف ، وإنما هو حصيلة للإختلال الذي حدث في النظام الدولي السابق الذي أفرزته فترة الحرب الباردة لصالح طرف في المعادلة الدولية. فالإعلان عن نهاية الحرب الباردة من طرف زعيمي المعسكرين في سبتمبر 1990 لا

يعني أن الوئام العالمي قد تحقق. ومع ذلك فقد أتيحت لأول مرة في التاريخ فرصة للبشرية لكي تشيد نظاما عالميا بمعنى الكلمة معتمدة على الترسانة الهائلة من النصوص التي أعدتها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وكذلك تلك التي أعدتها المنظمات الجهوية والقطاعية، فهي تشكل قاعدة صلبة تتميز بالواقعية والقابلية للتطبيق وصالحة لكي تشكل القاعدة للنظام المنشود.

غير أن نشوة الإنتصار الذي تحقق ضد الأنظمة الإشتراكيةالبيروقراطية وغريزة حب السيطرة والتجبر دفع الولايات المتحدة إلى توظيف هذه الفرصة في عمل عدواني باسم (الشرعية الدولية) لخدمة أهدافها الأنانية التسلطية. فحرب الخليج تمثل خيبة الأمل الأولى في الوضع الدولي الجديد وعليها إنزلق ليصبح نظاما دوليا جديدا أحادي الهيمنة. إن الغرب من خلال إعلاميه ومحلليه لا يزال يتمسك بتسمية الوضع الدولي الجديد بالنظام العالمي ولكن هذا لا يغير من واقع الأمر شيئا.

فتعامله مع الشؤون الدولية منذ قيامه ومعالجته للمشاكل المطروحة على الساحة العالمية اليوم تؤكد كونه نظاما دوليا متسلطا يعمل من أجل تحقيق مصالح آنية أو آجلة لمجموعة من الدول التي تقف على رأسه. فالقوى الفاعلة والمؤثرة في قراراته هي أطراف دولية ولست أممية. فتغييب الجمعية العامة للأمم المتحدة وإهمال دورها تماما منذ أزمة الخليج يؤكد هذه الحقيقة كما أن الإتجاه الذي ستتخذ، على ما يبدو، عملية ما يسمى بإصلاح هياكل المنظمة تسير في نفس الخط. وتهدف هذه كما أبرزها تقرير الأمين العام الذي نشر في الخريف الماضي (1992) إلى تكوين نوع من حكومة عالمية يكون الأعضاء الدائمون في مجلس

الأمن، مع كل من ألمانيا واليابان، أعضائها البارزون وتعطي لها صلاحيات تنفيذية واسعة خاصة فيما يتعلق بحفظ الأمن وإقرار السلام وحماية حقوق الإنسان إلى درجة تتعدى سيادة الدول. وقد أصدر مجلس الأمن أول قرار في هذا الإتجاه تحت تسمية مضللة (حق التدخل الإنساني) الذي أستهدف من خلاله النيل من سيادة العراق ووحدة أراضيه.

لقد بينت الإنتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر الماضي (1992) وكذلك الإنتخابات التشريعية الفرنسية الأخيرة (أواخر مارس 1993) أن الناخب الأمريكي والفرنسي إسترشدا في إقتراعهما بإعتبارات تمس صميم حياتهما اليومية ومصالحهما الخاصة فلم يحفل الناخب الأمريكي أن كان بوش قد أنهى الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة ولا لكونه خلص الأمريكيين من (عقدة الفيتنام) ولا الفرنسي بكونه يقترع يمينا أو يسارا.

إن الدول الكبرى للإعادة فرض سيطرتها على العالم مع إنفراد الولايات المتحدة في هذه المرحلة، بالهيمنة والتي ستتحول إلى مكانة متميزة بين أقرانها على المدى المتوسط. قد أرست في الواقع، قواعد لنظام إستعماري جديد مغاير في الشكل فقط للنظام الإستعماري القديم والذي يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف أي إستغلال الشعوب بالسيطرة عليها، وفي مقدمتها شعوب بلدان الجنوب.

سابعا : مؤشرات مقلقة للتطورات المحتملة لهذا النظام :

1 - هناك سؤال يطرح نفسه عند التطرق لموضوع معالجة النظام الدولي الجديد للمشاكل الدولية المطروحة وهو لماذا كانت الشعوب العربية والإسلامية هي الضحايا الأولى التي

إستهدفها هذا النظام. إن الموقع الجيوسياسي للوطن العربي ومنطقة الخليج على وجه الخصوص وحرص الولايات المتحدة على السيطرة على ثروات المنطقة، لا تكفي في رأينا لتفسير الذي حدث. ذلك أن ظاهرة التحفز والإستعداد للإنقضاض على المنطقة العربية وعلى سكانها لم تكن قاصرة على رجال الدولة والطبقة السياسية في الغرب، وإنما تجاوزت هذه الدائرة بكثير لتشمل قطاعات واسعة في المجتمعات الغربية.

لقد أظهرت هذه إستعدادا لقبول التضحية حتى وإن كانت على حساب المبادئ التي أمنت بها وتعتبرها جزء من مقومات حياتها. قبلت التحذير بواسطة إعلام تعرف أنه موجه وغير نزيه. وقبلت أن تكون في موقع التابع المنقاد مادام السلاح المشهر يقتل (الآخر)، دون تردد، رضيت بأن تزهق الأرواح البريئة وتدمر منشآت صحية وتعليمية وتتلف أقوات الناس قبلت إستمرار تجويع شعب وموت أطفال رضع بسبب الحظر المفروض على قوتهم، فلم تحرك ساكنا.

قد يقال أن هذا يحدث في بلاد بعيدة والإعلام معتم ولا يثير الرأي العام بحقيقة ما يجري. إن ما يحدث في البوسنة أليس بجوارهم وعلى مرمى البصر منهم؟ إن الجرائم التي تقترف ضد المسلمين في هاته البلاد لا يمكن وصفها، ومع ذلك فلم تحرك ساكنا، ألأنهم مسلمون؟ سؤال مقلق ومخيف في نفس الوقت لأنه يجعلنا نتساءل هل نحن على عتبة العصور الوسطى.

إن الذين بادروا بتوجيه النظام الدولي الجديد ضد العرب وضد المسلمين يتحملون مسؤوليات تاريخية أمام الإنسانية وأمام التاريخ. إن ما يزيد عن مائتين وخمسين مليون عربي

لن تقرر مصيرهم معركة واحدة، ولا ذبح مآت الآلاف من مسلمي البوسنة يحسم مصير المليار منهم.

2 – عدد من التحركات تشير إلى أن النظام الدولي القائم بدأ يأخذ منعطفا جديدا في تعامله مع المشاكل الدولية في الفترة الأخيرة (منذ سنة تقريبا) وإذا تأكد هذا فهو يذكرنا بممارسات الدول الكبرى أثناء فترة المد الإستعماري في الثلث الأخير من القرن الماضي. وهي السلوكات التي أمدتنا بعدد من الألفاظ والتسميات الجديدة من بينها كلمة (منطقة النفوذ) والتي بواسطتها تم تقسيم العالم بين الدول الإستعمارية وفي مقدمته القارة الإفريقية (مؤتمر برلين 1884–1885) على الخريطة أولا قبل أن يتحقق هذا النفوذ في الميدان.

منذ أزمة الخليج كانت الولايات المتحدة تتخذ مبادرات إنفرادية ثم تسعى بعد ذلك للحصول على دعم ومساندة الدول الحليفة، والتي يبدو أنها تحصل عليها بدون صعوبة ولكن منذ مستهل السنة الماضية وحول أزمة البوسنة بالذات يبدو أن حرية المبادرة لواشنطن أصبحت محدودة.

أيعود هذا إلى كون التحركات السابقة للولايات المتحدة كانت تحدث داخل منطقة نفوذها المباشر (في الخليج وفي العراق وفي القرن الإفريقي). أم أن هناك توازنا جديدا بدأ يتبلور داخل الأوليجاركية الدولية، يحكمه منطق (مناطق النفوذ) الذي يمثل حجر الزاوية في العلاقات الإستعمارية في الماضي القريب ؟

إن الطريقة التي تمت بها تقسيم تشيكسلوفاكيا بالرغم من إرادة شعوبها (49) وتفكيك جمهورية يوغوسلافيا رغم أن المتتبعين لشؤون أوروبا الشرقية كانوا مجمعين على أن ذلك قد يؤدي إلى إهتزاز الوضع في منطقة البلقان بكاملها

والتي قد يكون لها إنعكاسات مضرة على البناء الأوروبي نفسه. ومع ذلك فلم تتردد ألمانيا ومن وراءها المجموعة الأوروبية في تفكيك هذا الكيان. فالذي يحدث هناك الآن يذكرنا بالصراع الجرماني السلافي في هذه المنطقة في مستهل هذا القرن والنتيجة التي إنتهى إليها (إندلاع الحرب العالمية الأولى). أن عجز الولايات المتحدة، كما يبدو من تصريحات البيت الأبيض، عن القيام بأي عمل جاد لوقف المجازر والإنتهاكات التي تقترف يوميا ضد مسلمي البوسنة والهرسك، والتعاصي بل وإدارة الظهر للصراعات التي تحتدم وتزداد إتساعا في القوقاز، هي مؤشرات قوية تنبي عن بداية هذا التوجة نحو تقسيم العالم إلى (مناطق النفوذ) في النظام الدولي الجديد. وهل أصبح الوسط وشرق أوروبا منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا؟ إذ تأكد هذا فمن السهل علينا أن نتعرف على مناطق النفوذ التابعة للأعضاء الأوليجاكية الدولية الآخرين. إذ يكفي إلقاء نظرة على خريطة العالم غداة الحرب العالمية الثانية لنتبين معالهما. وإذ صحت هذه الإحتمالات فنهاية النفق الذي فيه العالم اليوم لا تزال بعيدة.

ثامنا : هل يمكن للتاريخ أن يرتد إلى الوراء؟

إن الوضع الذي أفرزه النظام العالمي الجديد منذ قيامه حتى الآن، والخيار الذي يبدو أنه يسعى إلى تحقيقه، يطرح سؤالا ملحا : هل يمكن لحركة التاريخ أن ترتد إلى الوراء؟ إن الإجابة المباشرة بالسلب أو بالإيجاب، عن هذا السؤال، تبدو لنا مجازفة لقبولها ظاهريا للإحتمالين، ومع ذلك فإننا إذا نظرنا إلى تاريخ البشرية من الزاوية التراكمية فإن العودة إلى القهقري تبدو لنا غير ممكنة ضمنيا على الأقل. وليس حركيا، فالدراسات التاريخية أثبتت أن تاريخ

البشرية في تطور نوعي مستمر مهما كان الشكل الذي إتخذته الوقائع في مظهرها الخارجي. فالعصور الوسطى الأوروبية هي التي هيأت الحضارة الغربية للإنتقال إلى عصر جديد. هذا لا يعني أن الإنتقال كان سهلا وأن الساحة كانت خالية من العوائق والمثبطات التي تشكل قوة الدفع إلى الوراء.

وإذا نظرنا في عالمنا اليوم، فإننا نلاحظ أن ثقل النظام العالمي الجديد وأثاره السلبية سيقع على العالم الثالث وخاصة المجالين الإفريقي والأسيوي. فالمجموعة الأوروبية أعدت اليات لإدماج أوروبا الوسط والشرقية على مراحل. والولايات المتحدة تسعى في المرحلة الأولى والتي ستتسع بدون شك لضم دول أمريكا الجنوبية في المرحلة التالية. واليابان من جهتها تقيم علاقات إقتصادية متميزة مع دول شرق وجنوب شرقي أسيا. ويبقى خارج هذه الدوائر الثلاثة العالم الإفريقي الآسيوي بمدلوله السياسي، كما عبر عنه مؤتمر باندونق. فواقعه الحالي يرشحه لذلك.

إن أول عوامل الضعف الكامنة في بنية ما أصطلح على تسميته بالعالم الثالث هو كون بلدانه تشترك في صفة واحدة فيما بينها وهي التخلف ولكنها تختلف عن بعضها البعض في صفات أخرى إلى درجة التناقض. وأول هذا التناقض هو في مستويات الداخل الوطني للفرد بين بلدانه والذي يتراوح في حده الأدنى بين 120 دولار في أثيوبيا (1986) و14680 دولار حده الأقصى، في الإمارات العربية المتحدة لنفس السنة (50).

قسم البنك العالمي دول العالم الثالث حسب الدخل الوطني الخام إلى ثلاثة مراتب : بلدان ذات الدخل الضعيف والتي يتراوح دخل الفرد فيها بين 120 إلى 350 دولار

ومتوسط الدخل الفرد لدى هذه المجموعة هو 270 دولار. ودول ذات الدخل المتوسط التي تنقسم إلى شريحتين : الأولى متوسط دخل الفرد 750 دولار والثانية 1890 دولارا. والصنف الثالث وهي الدول المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع ومتوسط دخل الفرد لدى هذه المجموعة هو 6740 دولارا وحده الأقصى 14680 دولار (51).

إن التفاوت في الدخل الفردي الخام وما يعبر عنه من إختلاف في المصالح بين مجتمعات ودول هذه البلدان ليس العقبة الوحيدة التي تقف في طريق التعاون والتضامن فيما بينها. ذلك أن هذا التفاوت في الدخل نجده أيضا قائما داخل كل مجتمع من مجتمعات الجنوب. وبالفعل فإن ما يزيد عن ثلث سكانه يعيشون تحت عتبة الفقر (حوالي سبعمائة مليون نسمة). ففي الوقت الذي لا يزيد فيه التفاوت بين 20 % الأكثر ثراءا وخمس السكان الأكثر فقرا في البلدان المتطورة عن ست مرات، يصل هذا التفاوت إلى سبع مرات في جنوب شرف اسيا وتسع عشرة مرة في أمريكا اللاتينية ففي حالة كل من البرازيل والبيرو يبلغ هذا التميز 26 و32 مرة على التوالي (52).

هذا التفاوت في الدخل الفردي بين بلدان العالم الثالث والإختلال الشديد في توزيع هذا الدخل في داخل كل مجتمع من مجتمعاته يشكلان شرخا خطيرا في النسيج الإجتماعي لعالم الجنوب. يضاف إلى هذه المعوقات، إنتشار الأمية بشكل خطير يزيد عن نسبة 50 % في معظم بلدان العالم الثالث. كما أن توزيع القوى العاملة في القطاعات الإقتصادية تعبر بوضوح عن حالة للإختلال الشديد في إقتصاديات عالم الجنوب حيث أن القطاع الصناعي لا يستوعب سوى حوالي 15 % من مجموعها.

ومن هنا فإنه سيكون من قبيل الترف الحديث عن البطالة في بلدان العالم الثالث. ففي إقتصاد مفكك يفتقر إلى مؤشرات حسابية وإقتصادية ذات مصداقية يكون من الصعب معاينة الحالة ولو تقريبية. غير أنه بالإمكان تصور ثقل الظاهرة وأثارها السلبية بمقارنة نسبة الزيادة الديمغرافية بمعدلات نمو هذه البلدان. فتوقف المشاريع التنموية في معظم بلدان الجنوب يضاعف من ثقل المشكلة الديمغرافية ويزيد أوضاع هذه البلدان تعقيدا بالدغم من كون مؤشرات الحركة السكانية بدأت تتجه نحو الإستقرار منذ بداية التسعينات عند معدل 2.5 % (53).

رغم الأهمية النسبية التي تحتلها مبادلات الجنوب في التجارة العالمية (22.5 %) لكن بنيتها تجسد الإختلال في العلاقات الإقتصادية جنوب شمال في أجلى صوره (54).

ويضاف إلى هذه المصاعب، ثقل المديونية التي إشتدت وطأتها في السنوات الأخيرة لتتجاوز الالف وثلاثمائة مليار دولار عند نهاية سنة 1992.

لن تستكمل الصورة عن ملامح الجنوب اليوم، ما لم نشر إلى ذلك الفراغ الخطير الذي يعيشه على مستوى حركة الأفكار، بإنعدام توفر النموذج والمثل التي تدفعه إلى السعي للتغلب على مصاعبه ورسم معالم أفق رحب لمجتمعاته. ففي الماضي القريب كان له هدف وكانت له غاية جسدتها فكرة التضامن الإفريقي الأسيوي. وهي العقيدة التي شدت أزر شعوب العالم الثالث في نضالها للتخلص من سيطرة الإستعمار المباشر. غير أن هذا المكسب أصبح اليوم مهددا أمام المشروع الإمبريالي المتطور الذي يستهدفه. فعودة الإستعمار تبدو كأنها حتمية بالنظر إلى كل المؤشرات الجادة الصادرة عن مركز النظام العالمي الجديد.

لن تكون هذه السيطرة على الشكل الذي ظهرت فيه في الربع الأخير من القرن الماضي : إحتلال عسكري وإدارة مباشرة لشؤون المستعمرة وإنما ستتخذ شكلا متطورا غير محسوس ولا مرئي بشكل مباشر مع عدوانية أشد ضراوة من الإستعمار القديم. فالهياكل القاعدية لقيام السيطرة الجديدة قد تم زرعها في عدد كبير من بلدان الجنوب، وقليلا هي الأنظمة التي تحاول الوقوف في وجه هذا الزحف التسلطي الجديد. فالفراغ السياسي السائد على ساحة القارات الثلاثة وحالة الذبذبة التي عليها الانتلجنسيا الملتزمة بقضايا شعوبها أمام التطورات السريعة المتلاحقة للأحداث على الساحة العالمية، وحالة التخدير الشبه العام التي عليها الفكر الإنساني العالمي، كل هذه العوامل تشكل مناخا ملائما لنجاح المشروع التسلطي للنظام العالمي الجديد والذي لن يكون في إعتقادنا سوى نجاحا مؤقتا.

ذلك أنه بالرغم من هذه الظروف الصعبة، فإن بلدان الجنوب اليوم يختلف وضعها عما كانت عليه قبل قرن مضى.

فأول وجه الإختلاف يتمثل في الوضع الديمغرافي الذي كانت عليه بالأمس والذي هي عليه اليوم. فمن بين هذه العوامل التي أسهمت في حسم الصراع لمصالح الدول الإستعمارية ضد شعوب المستعمرات هي ثقلها الديمغرافي. لقد خسرت فرنسا، على سبيل المثال، في معاركها ضد المقاومة الجزائرية في سنة واحدة فقط وهي سنة 1841 ستين الف جندي بين قتيل وجريح ومريض لم يعد صالحا للخدمة العسكرية، وهل كان بإمكانها أن تصمد وتستمر في إخضاع مناطق البلاد بتكلفة مثل هاته. لو كان عدد سكانها مثل عدد سكان الجزائر في ذلك الوقت أي بين ثلاثة وأربعة ملايين

نسمة؟ من الصعب تأكيد هذا الإحتمال.

فالعامل الديمغرافي الذي كان بالأمس لصالح الدول الإستعمارية لم يعد كذلك اليوم. فسكان بلدان الجنوب يشكلون أربعة أخماس سكان المعمورة. ومهما قبل عن سلاح المخدرات لإبطال مفعوله والذي أثبت نجاعته على ما يبدو في بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق أخرى في العالم، لكنه سلاح ذو حدين فتأثيره يسري على الضحية كما على من يستخدمه، وبالتالي فلن تكون نجاعته سوى ظرفية وذات نتائج غير دائمة.

كما أن بلدان العالم الثالث تتوفر اليوم على طلائع مستنيرة تستطيع أن تلعب دورا بارزا من أجل النهوض بشعوبها وترقيتها. فحالة التهميش التي تعاني منها في مجتمعاتها والإغراءات التي تترصدها في الخارج هي معوقات مرحلية. فما دامت المدارس والجامعات قائمة فالإنتاج المعرفي والعلمي والتكنولوجي سيستمر ويتطور وسيأتي الوقت الذي توظف فيه هذه الطاقات لصالح مجتمعاتها بحكم قانون الحياة، رغم الإرادات السياسية المتحكمة. فإمكانية النهضة متوفرة اليوم سواءا على المستوى البشري أو الإقتصادي أو العلمي وأن ما ينقصه هو الإرادة السياسية وروح التضامن بين أجزائه.

ومن المفيد بهذا الصدد أن نعيد إلى ذاكرتنا الظروف التي ولدت فيها الفكرة الآفرو الأسيوية وكيف إتسعت لتشمل إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وإذا ألقينا نظرة سريعة على واقع هذه الركائز اليوم فإننا سنلاحظ بكونها قد إنتثرت وتلاشت وليس هناك في الأفق ما ينبئ عن إمكانية بعثها من جديد. فالصراعات الجنوبية ومؤامرات الإمبريالية في الماضي القريب والنظام العالمي الجديد اليوم كل هذه

العوامل لعبت دورا في تمزيق أواصل التضامن الفعال والجاد بين هذه البلدان. فالصراعات الإفريقية هي على أشدها والهند التي حملت يوما لواء التضامن بين الشعوب تحولت اليوم إلى بلد يتداوى بأعشاب صندوق النقد الدولي (55) ويحمل لواء الفتنة بين مواطنيه أنفسهم كما أن أندونيسيا من جهتها فقدت كل صلة بالفكرة الإفريقية الآسيوية وبمؤتمر باندونق.

فالركيزة العربية رغم ما ألم بها من صراعات وتمزقات وما تلقته من ضربات تبقى الركيزة الوحيدة التي تتوفر على شروط موضوعية لبلورة تضامن شعوب الجنوب ضد الأخطار التي تهددها. ذلك أن النظام الدولي الجديد هو توازن مؤقت مختل في إنتظار التعديل.

الهوامش

1) - M.T. KLARE : La nouvelle doctrine d'intervention americaine Les conflits de faible intensitre. In. Le monde Dipl. Mars, 1986.

2) - D. LECLERC : Esquisse d'un compromis entre L.O.P.E.P et les compagnies petrolières. M. Dipl. Juillet 1986.

3) - Le monde (quotidien), 29 - 30 Sept 1985 et 31 Dec 1986.

4) - E. JOUVE : Les nations-unis, de la decolonisation aux droits économiques. In. M. Dipl. Mai 1985.

5) - M. Dipl. Mai 1985.

6) D. LECLERC, Id. Juillet 1985.

7 ـ المصدر السابق.

8 ـ حول هذه الوكالة ودورها في سياسة الغرب الطاقوية أنظر : علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية... المستقبل العربي 9/1989 ص. 126 - 115.

9) - Le monde (quotidien) 29 - 30 Sept 1985.

10) - Plans grandioses d'Edification et politique de la paix. In. La vie internationale (Moscou), 1986, N °4 PP - 3 et suiv.

11) - Le monde (quotidien) 29 - 30 Sept 1985.

12) - Sovieto, Le Programme sovietique de liquidation totale de l'Arme nucléaire. In. La vie Internationale N °4. 1986.

13 ـ لمزيد من التفاصيل، أنظر الملف الخاص حول هذه التسويات الذي أعدته مجلة السياسة الدولية (المصرية) عدد : 95، جانفي 1989.

14) - Doumergues. Comment inverser la spirale du declin americain In. M. Dipl. Oct 1992.

15) - M.F / Toinet, Comment les U.S.A ont perdu les moyens de leur hegemonie. In. Dipl. Juin 1992.

16) - A.H. Cordesman, labsurdite de lescalade propotionnée. In. Waschington post. 18 - 01 - 93 reproduit par le journal (Algerie) le 20 - 01 - 93.

17 ـ لأخذ فكرة عن المدة الزمنية التي غطتها الإنطلاقة الصناعية في ...

من الدول الصناعية في العالم أنظر :

Rostow, Les Etapes de la croissance économique. Paris, 1970. PP 61 - 95.

18 ـ تقرير بعثة الأمم المتحدة حول الحاجات الإنسانية في العراق المنشور في المستقبل العربي 6 / 1991 ص.ص 130 - 120.

19 ـ حول الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع القوى الإقليمية راجع :

M.KLARE, Un banc d'Essai des stratégies américaines, In. Manière de voir. N °11, Mars 1991.

20 ـ للمزيد من التأمل حول أسس الهيمنة الأمريكية ومقوماتها أنظر : ،4سمير أمين، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟ في المستقبل العربي عدد سنة 1973، ص.ص 4 - 22

22 ـ مصطلح مقتبس من مؤسسات المغرب العربي قبل العهد الإستعماري، حيث كانت بعض القبائل التي تسمى بقبائل المخزن، مقابل بعض الإمتيازات، تقوم بدور يشبه دور الشرطة الريفية في الوقت الحاضر.

23 ـ أنظر على سبيل المثال S. Bernard ... كيف ينتقل العالم من دنيا الأمس إلى دنيا جديدة، في لوموند ديبومانتيك، الطبعة العربية، فبراير ـ مارس 1990.

24 ـ معن بشور، نظام عالمي جديد أم فوضى عالمية منظمة، في مجلة المنابر (اللبنانية) عدد : 60 ، نسيان أيار ص.ص 4 - 10.

25 ـ بعض الكتابات الأمريكية تعتبر أن الفوضى العالمية السائدة هي أمر واقع وتنصح حكومتها بالعمل على إيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع هذه الوضعية وليس لتجاوزها.

26) - D. GERVAIS, Les marches financiers ou l'irresponsabilité au pouvoir. In. M. Dipl. janvier 1993.

27 ـ نفس المصدر.

28 ـ من مليون وثمانمائة ألف عاطل عام 1981 إلى ثلاثة ملايين ومائة ألف في الربع الأول من هذه السنة (1993) أنظر :

C. Julien, Ces Elites qui regnent sur des masses de chomeurs, In. Dipl. Avril 1993.

29 ـ عدد من المحللين الأوروبيين ألفتوا الإنتباه إلى خطورة توجيه علاقات شمال ـ جنوب وجهة صراعية تصادمية. أنظر على سبيل المثال مقال موريس براتراند، مخاطر نشأة جماعية أمنية للشمال موجهة ضد

الجنوب. في : لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، فبراير. مارس 1990.

30 ـ سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية.إلى أين؟ في المستقبل العربي، عدد : 4، 1993.

31 ـ حول المصاعب التي تتخبط فيها الولايات المتحدة الأمريكية، راجع على سبيل الإسترشاد :

BIRNBAUN. N. Qu va l'Amérique? In. M. Dipl. Oct 1992.

32 ـ بالرغم من هذا القصور فإن المنظمة الأممية ساهمت مع ذلك في دفع مسيرة الإنسانية إلى الأمام. لقد تبلورت في رحابها المبادئ والأسس التي تشكل مرجعا لعلاقات عادلة ومتكافئة بين أعضاء المجموعة الدولية وبين الأفراد وبعضهم البعض وكذا بين هؤلاء وأنظمة الحكم في بلدانهم.

33 ـ حول المديونية التونسية في القرن التاسع عشر أنظر :

J. GANIAGE, Les origines du protectorat francais en Tunisie, Paris 1959.

لمزيد من التفاصيل حول المديونية المغربية أنظر :

Guillen p. L'Emprunt Marocain de 1904. Thèse dactylographiée deposée à la Bib. de la Sorbonne 1967.

وحول المديونية المصرية انظر خلاصة المسألة في

P. GANIAGE, l'Expansion coloniale de la france 1871 - 1941 Paris 1963.

34) - Mende T. De l'aide à la recolonisation. 2 Ed. Paris 1975.

35 ـ المصدر السابق.

36 ـ حول تطور مديونية لبلدان العالم الثالث من نهاية الستينات حتى نهاية الثمانينات. أنظر :

Jallée. P. Le paillage du tiers - Monde, Paris 1973. P. 131 et suiv.

Mende Id. P. 45 et suiv. Le Monde, Bilan économique et social.

Années 1977 - 1983.

37) - Le Monde, Bilan ... Année 1988.

38) - Le Monde, Bilan ... année 1989.

39 ـ محتوى الديمقراطية بمفهوم الفكر السياسي في المنتصف الأول من القرن 19 غير الذي أصبح عليه في المنتصف الثاني منه، كما أن مفهوم الديمقراطية في الفكر الإشتراكي غير الذي ضمنته لها الليبرالية. وتعتقد أن النقاش حول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث سيرتكز بعد

هدوء عاصفة الليبرالية حول أشكال العلاقات بين الديمقراطية الإجتماعية والمؤسساتية.

40 ـ إزداد الإهتمام بمسألة الديمقراطية في الساحة العربية خاصة منذ منتصف الثمانينات. أنظر حصيلة هذا النقاش في آخر محطاته في : الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي. المستقبل العربي 1992 / 3 ص.ص 4 - 16. وفهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. نفسه 12 / ص.ص 4 - 7.

41 ـ حول التطور التاريخي لليبرالية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية. أنظر : هـ . لاسكتي، نشأة التحررية الأوروبية. القاهرة د.ت. ومنذ القرن التاسع عشر. أنظر :

Burdeau. Le liberalisme. Paris 1983.

42 ـ لأخذ فكرة عن ظروف ميلاد الفكر الإجتماعي منفصلا عن الفكر السياسي راجع :

K. Schilling. Histoire des idées sociales. Paris 1962.

43 ـ سجل بعض الأدباء الأوروبيين صورا ناطقة عن البؤس في تلك الفترة مثل الشاعر والروائي الفرنسي فيكتور هيجو في قصته الرائعة (البؤساء).

44 ـ إن البيت الأبيض منذ بداية عهد ريقن جعل من مسألة تشتيت العالم الثالث وتدمير مقوماته من بين الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة. حول هذا الموضوع راجع الملف الذي أعدته جريدة لوموند ديبلوماتيك (الشهرية) تحت عنوان :

Une bête a abattre, le tiers - Mondisme. Mars 1984.

45) - M. Dipl. La télévision Néerophyle. Mars 1990.

46) - Igniacio, R. La télévision loins du front. In. manière de voir. N °11. PP 29 - 30.

47 ـ هويسون، الإمبريالية، القاهرة د.ت (1962).

48 ـ أنظر على سبيل المثال كيف حولت الجغرافيا من ميداتها الطبيعي إلى أغراض أخرى في :

Lacoste, La géographie ca sert d'abord à faire la guerre. Paris 1976.

49) - K. BARTAR, La Destruction de la Tchecoslovaquie M. Dipl, Janvier .1993

50 ـ حوار الرئيس ميتران مع أحد أقطاب المعارضة الديغولية، فيليب سوقان، الذي بثته التلفزة الفرنسية (القناة الثانية) عند إفتتاح حملة الإستفتاء حول معاهدة ماستريخت في المنتصف الأول من شهر سبتمر 1992.

51) - ZANTMAN A. le tiers - Monde. Les stratégies de développement a l'épreuve des faits. Paris 1990 P. 15.

52 ـ أرقام سنة 1986، نفس المصدر.

53) - Norbert Lechner, L'enjeu de l'Etat démocratique. In Revue : NAQD (Algerie) N °3 Juin - Nov 1992. P. 10.

54) - ZANTMAN id P. 73.

55 ـ تقديرات سنة 1985.

56) - M. Chossudovsky; 870 millions d'indiens, sous la coupe de FMI. M. Dipl Avril 1992.

[illegible]

31) - ZANTMAN A. R. [illegible]
[illegible] Paris 1986 P. 13.

[illegible]

33) - Norbert [illegible]
(Algérie) N° [illegible] Mai 1992 P. [illegible]
34) - ZANTMAN id P. [illegible]

[illegible]

36) - M. [illegible]
[illegible] Avril 1992.

[illegible]

[illegible] (1992).

[illegible]

[illegible] 1993.

المحتوى

القسم الأول

القسم الثاني

القسم الثالث



طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار
وحدة الرويبة


Association " EL-MOUJAHIDIA " NEDROMA
O.N.G. - II
N°112/09